


۱۲۶۵

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: المنقود و الردود		
مؤلف: المیرزا محمد تقی		شماره ثبت کتاب:
جلد: (۲۶۵) از کتب (مخطوطات)		۳۱۹۷
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی		۴۲۵۶

بازرسی شد  
۲۷

خطی اهدائی  
کتابخانه  
مجلس شورای  
ملی  
۱۲۶۵

مجله روزانه

4



ما هنا ثلاثا هما فلا يوجد ان الواجب ان يقال بعد التوصل ويثبت النظر الصحيح لان المقاسد ليس له وجه دلالة  
 مستلزما يتوصل به فلا يمكن ان يتوصل به على سبيل الاتفاق انما هو ليس بطريق التوصل فيه فذلك المقتضى  
 الاتفاق لا يستلزم دليلا **قوله** وهذا اي التعريف فتناول الامارة لان المطلوب الغيري علم من يكون علم اوقيا ولا  
 يتألفها الا بالامارة لانها لا تتوصل الى العلم المطلوب بل الى الظن به فواجب ما قبله والنظر الصحيح هو ما صحت مادت  
 وصورة **الخفي** احترز به في النظر عما يتوصل به فاسد وذلك ليس على اطلاقه لان ما يتوصل به فاسد النظر قد يكون  
 دليلا وان كان فساد النظر فساد الصورة وليس ذلك ليس هو على اطلاقه لان صحة المادة فاسد الصورة انما ي  
 الى المطلوب لا يكون الا اتفاقا فليكونه دليلا او لان المراد صحيح النظر صحيح في الصورة لان ما يتوصل به هو المادة  
 نفسها **قال** اعلم ان المقدمات الموهومة الكاذبة لا يمكن ان يتوصل بها الى صحيح النظر يمكن ان يتوصل بها فاسد النظر  
 يتوقف في صحة على صحة المادة والصورة ولكن المقاسد في فساد فساد احداهما فاقبل المراد صحة في الواقع لا ي  
 اعتماد الظاهر ولا يتدخل الشبهة ولا يخرج الامارة من التعريف **قلت** لا يخرج الامارة الصادقة المقدمات  
 لانه ما يمكن ان يتوصل به صحيح النظر ويخرج الامارة الكاذبة المقدمات لا تتأثر ذلك **فان قيل** بل هذا القدر  
 يكون لامارة مفيدة للعلم لكونه للمادة والصورة صحيحين **قلت** صحتها في نفس الامر والمركب مقول ما عاين عند  
 الظاهر لا يعتمد العلم فان قيل تناول التعريف المقدمات المترتبة عليها صحيحا **لا قلت** لا اذ المترتبة  
 لا يمكن ان ترتب فلا يمكن ان يتوصل بها الى النظر وليس كذلك اذ المراد منه الامكان الذي انما يقع الفعل **قوله** قولان  
 اي صلتان وهو في القياس السبيل وضمانه الى المركب وقوله اخرى معانيها لكل واحد من المقدمات فيخرج عنه مجموع  
 اية تصنيفين لثقتنا فانه يستلزم احدهما وهذا المصطلح الامارة لان لفظه في كلامه من كونه بطريق الضرر فان قيل  
 فيخرج الدليل الاستدلال الذي يكون المطلوب من استنتاج المألوم من المألوم لان الضرر عنه مذكورة في القياس بالفعل فلا  
 يكون قولنا اخر قلنا النتيجة مقابلة للذكر فيه لان المذكور غير محتمل للصدق والكذب بخلافنا **قوله** البرهان ان ما يكون  
 مقدماته واجبة التيقن والظن في الخطا با مقدماته واجبة والشعري با مقدماته محتملة والسفسطي با يكون  
 مستصفا با وجب قبولها واخذ المبدئ اخلاقي للخطا لانه كلفنا في ما سبق في اوقات الجاهات الجنس **قوله** لا علاقة  
 اي لا ربط عقلي مقتضى وجود امر اخر عنه لانها به اي اتفاقا النظر كاستقناظ المطر مع تقاسمه الذي هو وجود الضمير  
 الرطب مثلا وانما يقتضي الظن وان كان غير البرهان في اعلم منه لانه اذ المركب في الظنيات استلزام مع انه اقوى من  
 اخوه فيها بالطريق الاول وانما على سبيل التيقن **قوله** وفيه بحث اي استلزام المقدمات النتيجة لانه وعنده  
 بحث مذکور في علم الكلام وهو ان الاستلزام الذي يفقود في البرهان اذ النظر مفيد للعلم بالنتيجة على سبيل الامارة عند  
 الاستدلال على طريق الاجاب العقلية فحينئذ مثله قد يوجد في المقدمات النتيجة للظن كنه وهو محتمل لانه قد  
 يتقوى حتى يصير علما كنه الواحد مثلاً فانه يفيد شكاً شرعيه اخر مفيد قدر ا من الظن  
 ضربا اخر مفيد مرتبة اخرى هكذا حصل العلم كما ان الضعوف حتى يتصل بها فحصل كالمقاس  
 المركب من مقدمتين فليست في ان الظن نتيجة اقوى من المركب من الثلاث مقدمات فان الاول  
 يخرج على مقدمتين مقدمات ولا يخرج على لانه مقادير والثاني في صحة الخرج على القدر المذكور ولا يخرج على  
 سبعة مقادير وحينئذ يمكن ان يقال كانه ذلك القول يستلزم العلم عادة وقد يستلزم هذا القول  
 الظن ايضا عادة **قوله** عندنا اي عند الامور ليس وانما كان هو العلم لانه يمكن ان يتوصل به صحيح النظر في الاشياء

هذا هو المطلوب  
 في هذا القول  
 في هذا القول

الناظر وعند المنطق هذا القياس الى القولان وما العالم حدث وكذا حدث له مانع وهذا على الخلاف  
 التعريفين **الاستدلال** يخرج الامارة لانها غير مستلزمة والا لا تخلف عنها فاحرجه بقيد الاستلزام لا بقيد  
 لذاته الشئ في قولان ولم يقل بعد من الضرر والدور حيد لان المقدمة جز الدليل **وقال**  
 فساد العلم القياس المركب وخارجا لامارة لانها لا تستلزم لنفسها اذ لو استلزمته لنفسها لانتفع الخلف  
 لا تتأثر بخلاف الاستلزام من حيث لان الامارة من حيث انها امارة لا تستلزم والمستلزم  
 والامارة مع عدم المانع والكلام فيها اي لامارة مع عدم المانع مستلزمة فلا تسلم الخرج وليس مع عدم  
 المانع لا تتأثر بحد احد العدد داخل في المستلزم لان عدمه لا يكون جز العلة الموجود **قال** وقيل لنفسه  
 احتراز عن استلزام لاضمار قول اخر نحو اليك منك فهو حرام فان كراه محذوفة وفيه تعسف اذ القولان  
 لا يلزم ان يكونا مملوطين ولهذا يسمى قياس الضمير **قال** والشهور ان لنفسه للاحتراز عن قياس المساواة مثل  
**اسا وب** مساو في كونه فانه يخرج مساو في كونه بوساطة مقدمة اجنبية غير لازمة لاحد من مقدمتي  
 القياس في كل ما هو مساو لمساوي فهو مساو لانها يتجان مساو **اسا وب** فاذا اقتصرت به الاجنبية اتج  
 النتيجة المذكورة عن القياس الذي يلزم النتيجة عند بوساطة عكس القياس نحو جازي الجوهر بوجوب ارتفاعه  
 ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فانه يستلزم من الجوهر مخرج من بوساطة  
 مخرج من الجوهر **قال** وعندي فيه نظرم انه لا يستقيم الاخر على مذهب المصنف لانه من الضرب الرابع من  
 الشكل الثاني يمكن غير كراه وليس في كل ما هو مساو لمساوي فهو مساو بل كل ما هو مساو **اسا وب** مساو لمساوي  
**ج** ونقيضه وطبيعة منظمة وقد **قال** ملج المطالع في كل ما هو مساو **اسا وب** مساو لكل ما هو مساو **ب** وصاحب  
 الكف في كل ما هو مساو **اسا وب** مساو لكل ما هو مساو **ب** والاصح ان كل ما هو مساو **اسا وب** مساو **ب** والسيد  
 كل ما هو مساو **اسا وب** الذي هو مساو **اسا وب** وليس فيه نظرم انه يستقيم على مذهبه اذ المراد ما خبر  
 بمحدود القياس ومورته واللازم في الضرب الرابع ليس كذلك لانه عبارة عن بعض الغائب مجهول وما يقع  
 به ليس به مطلق بعض الغائب لا يصح منه واعتبار عكس القياس ليس في صورة القياس بل في الاستدلال عليه  
 بخلاف المذكور فانه لا يصح صورة القياس لا بعد العكس وكف لا واللازم ان يكون محله قياسا مستدلا به  
 فيه بالعكس المساوي والخلف لا يماسا **قال** ولا يد **قوله** منه اي من الدليل الى المطلوب ونحوه اي ثبوت  
 المستلزم وخبر اي لا تصور اذ لو لا الثبوت المحكوم عليه لما كان حكمه خلاصه فذلك اي لوجوب الاستلزام  
 والحصول وجب المقدمات التي احدها على الاستلزام والاخرى على حصول الضرر نحو الانسان حيوان وكل حيوان  
 جسم فان جازية مستلزما للعلم بالعلم المطلوب حاصلة للانسان الذي هو المحكوم عليه والمستلزم ليس  
 لهذا الوسط وفي بعضها يمكن احدهما الاخرى وذلك لتسلي لفظ فني وذلك على كلمة عن **قوله** ان في فهم الحركة  
 معناه اظهر في قولنا اي من الدليل الذي اعني **قوله** لان الانسان على الاستلزام لان الكبري لا يستلزم فيها الاوسط الذي هو  
 الاقياس المطلوب الذي هو الروية بل بالعكس الحصول لان الضمير لم يحصل فيها الاوسط المحكوم عليه الذي هو  
 المجلد بل بالعكس وكذا في القياس الاستثنائي نحو لو كان الخ ربوا لكان زعمانا وليس زعمانا منع فليس ربوا لانتفاء  
 استلزام الاوسط وانتفاء حصوله المحكوم عليه وانما ذكر ليس ليس لان الاستثنائي اذ اوضح المذهب يجوز على القاعدة **قوله**  
 جعلنا المطلوب والوسط في القياسات هما التي في السوالب واليات اي في الموجبات لا المقدمات يزول



هذا اليوم الماكر باختصاص بعض الدلائل في بعضها بالجزء والامكان ما يترتب وتقرر في المثالين اما في الاول  
 فهو انما للجد الوسط ليس هو المقادير بل هي الاقياس المستفادة من السانحة التي هي الصغرى وهو حاصل الحكم  
 عليه الذي هو الملح ومستلزم للطلب الذي هو في الربوية المستفادة من الكبرى لان في الاخر مستلزم من الماكر  
 فيصير الياس هذا الملح حتى الاقياس عنه وكل من في الاقياس عنه حتى الربوية فالخ من الربوية عنه وهو  
 المطلوب وانما بعد المثال لانه بعد ان يكون الصغرى سالبة ولحد الاستلزام صريحا لان المثالين صورة  
 فما كان اقرب فهو الظاهر وكلما كان احيوانا واشي من الحيوان بما دافا فانه قال الانسان ثبت الحيوانية له فكلما هو  
 مثبت الحيوانية لغنى الحيوانية عنه فالانسان حتى الحيوانية عنه **قوله** وفي الثاني عطف على منه راي وتقرر  
 في المثالين الاول كذا في الثاني كذا وهو انما في الاقياس حاصل الملح بالمقدمة الاستلزامية مستلزم  
 لفي الربوية بحكم الملازمة المتضمنة لانما الماكر واللازم فليخرج في الربوية الملح وهو المطلوب وفي بعضها  
 بعد نقطة كذلك نقطة فيه وهو مستغن عنها لابقال ان هذا الوجهي تكلف في جعل المطلوب والوسط التي  
 والايات لانا نقول لاما في المطلوب فهو بالانفاق وكيف والحث في الدليل والمطلب منه لا يكون الاحتجاج  
 لان المكلف من الصدوق ليس غير الصدوق واما في الوسط فانه مستلزم للطلب والكاتب للتدقيق لا يكون  
 الاضديقا **قوله** ستره اى المصنف يرجع جميع الاقضية الى امر واحد هو الشكل الاول ويصير به حيث  
 يقول ولذلك يتوقف غير على جوده اليه وهو كما قد رانا في الاقضية المذكورة صورة الشكل الثاني لان المرجع  
 هو الملح حتى الاقياس وكل من في الاقياس حتى الربوية وهكذا في الاستثاني وبذلك اى يرجعه الى الاول  
 ان نظره الى ما ذكرت من ان المراد بالوسط والمطلب هو الحكم اذ لا يمكن الرد اليه الا بهذه الطريقة فلو علم من  
 المقرر ان الكل كما هو مرجوع الى الشكل الاول من مرجوع الى الوجهة بل الى الاستلزام الوجهة الضرورية اذ  
 لا استلزام فيما سواها وذلك لان المطلوب هو النسبة وهي في جميعها لازمة للوسط حتى البكبة فان نسبة  
 الصول الى الوسط بنسبة الانكان ضرورية فيها وكذلك صلة صاحب الاشراق **قوله** لما كان الحكم انكان ضرورة  
 والمنع امتناعه ضروريا والوجب وجوده ايضا كذلك فالاول ان يجعل المقادير من الوجوب وفيه اجزا  
 للحيوانات حتى تصير القضية على جميع الاحوال ضرورية كما قال ويجعل السلب جز المحمول حتى لا يكون القضية  
 الاممية **القطري** فلا بد في الاقضية الجلي من شي مستلزم بثبوت الحكومة به للحكومة عليه وذلك هو السلب على  
 الوسط وهو قد يكون حاصل الحكومة عليه كما في الشكل الاول والضرب الاول والثالث من الثاني وقد لا  
 يكون حاصل كما في غيره نقوله انما يستقيم لو كان القياس على الاول والضربين من الثاني قال ومن جهة انه لا بد  
 من مستلزم وجبت مقدمان احديهما المستلزم مع الحكومة عليه والاخرى المستلزم مع الحكومة به وليس في  
 الاقضية الجلي في الدليل انما في نفسه وليس وقد لا يكون اذ هو خلاف ما نظره في المنزولين انما يستقيم لو كان  
 اذ هو مستقيم مطلقا وليس احديهما كذا او كذا بل انما بعد احديهما على استلزام المطلوب والاخرى على حصول المذموم  
**الخطي** اراد بقوله حاصل متعلقا نسبيا للشيء ومستلزم امر او مفعلة لاعطاء النسبة الجوهلية ومعماء ان النسبة  
 لما كانت جوهلية لكونها مطلوبة يجب ان يكون في امر وجوب العلم تلك النسبة وانما يجب لو كان متعلق بطرفي  
 النسبة ويجب المتعلق في الانكان الارضية **الاصناف** المستلزم لان يكون حاصل الحكومة عليه فحصل المقصود  
 والحكومة حاصله او سلبا بامته والوسط حاصله او سلبا بامته فحصل الكبرى فمن جهة وجبت

المقدّمات قال وبك ان يريد بيان الشكل الاول فقط لان الباقي يتوقف عليه فيكون التقدير ولابد من  
 مستلزم حاصل الحكومة عليه والحكومة حاصله او سلبا عنه وليس الحكومة به حاصله اذ الكلام تام من  
 غير تقدير اذا استلزام اشارة المقدمة والحصول الى اخرى فحصل المقدّمات من غير احتياج الى مقدم  
 وكيف ولا يصدق جديدا ومن ثم اذ لم يجب منه فقط ثم تقدير او الوسط حاصل او سلبا عن الحكومة به  
 تحكم ولا يقدر ولو وجب التقدير ما يثبتنا والجميع ضروريا لانك لا تخرج في المقدرات الغير المدلول عليها  
 في اللفظ **التفسير** الماد من حاصل المتعلق على الموضوع او الجوهلية سواء بالاجاب او السلب ومن المعلوم  
 انبات الاكبر الى الحكومة عليه ومستلزم الحد الاوسط وبالحكومة عليه الاضغرو وهو موضوع المطلوب وجبت  
 يتناول صفات الانكان وليس المراد بذلك لانه لا يصح اذ كان المستلزم موضوعا لانه الحكومة عليه  
 فيلزم ان يكون الحكومة عليه حاصله لنفسه مع انه بعد تسليم الصحة كما ترى عن مقصد المصنف بمنزلة وقال  
 وجبت مقدمان احديهما الحد الوسط المتعلق بالحكومة عليه وهي الصغرى والثانية الحد الوسط المستلزم  
 للحكومة به وهو الكبرى فحصل المطلوب ماعنا الحكومة به وقد قال اول انه الانتساب الخطيبي حاصل للحكوم  
 ما اشارة الى المقدمة وسكن عن تعلية بالحكومة به الذي منه يحصل مقدمة اخرى لانه يعلم من لفظ الحكومة  
 عا به وقال وسواء كان الاستلزام نفس ذلك الشيء او لا وسواء وجب العلم او الظن فيشمل الامارة **قوله** والظن  
**قوله** بالافضل احتراز عن انتفاء نفس الشايم والسايف المعاني فانه لا ينبغي تكاوا **قوله** في المعاني اذ لو كانت  
 في المحسوسات لسي تحيلا لا فكل او هذا التعريف يعم الذهني والفكرية انه اما عاير عن الحكمين اى حركة  
 التي نحو انما به وبه الرجوع عنها الى المطالب واما عن حركة واحدة اى الاولى بينهما فقط وهذا على تقدير ان  
 يقاب الشكل الثاني بالاقبال اما من **قوله** بالمعاني فسر بانه ترتيبا بامور حاصله يحصل بها المحصل غير  
 الفاصل **قوله** بعد اى بقية الذكر اليها صرح الامام الجويني امام الحرمين في كتابه المسير في السائل فلي هذا  
 كان الحكم لا نفس له وادان الفصل وهو متعارف اسلا الى التصورات والصدقات لان لفظ علم متناول  
 لهما ان الشخص الظن انصدقات ومساواة للظن الصحيح والفاصل **قوله** في الامدى مبتدا وسيد خبر وهو  
 فدية له في كتاب الجار الاكفار من هذه العبارة ان لفظ الفكرة المدلول على المدخل في المدخل لسانيا فمدلول  
 النظر والكر والجلد هو ما يطلب الى الحق واما بعد **قوله** الاستاذ عند المدرس لانه خلاف المعهود المتعارف  
 اذ لا يراه الانسان البشر جوازنا طوق **قوله** في كتاب المواظ بعد ما نقل كلام الامدى وفيه يحمل لا يخفى وذكر  
 ايضا انه عليه اعتراضات منها ما قال الظن الغير المطالب بجل ولا يطلبه عاقل فالمطلب ما يميل مطابقة  
 ويكون المطالب بغير طلب من حيث هو ظن من غير ملاحظة المطابقة وعندها وقال ان التعدي للمعاني  
 وهذه المتعارفات **قوله** واجاب بان الانتقام اليها خاصة له ممتدة وقد يقال بعبارة اخرى وللترديد  
 ومولانا فينا **قوله** يد الذي يلبس ويحجب بانه ليس للترديد بل للتقسيم اى ان كان من القسطن فهو من المقدّم  
 القطري ولو في احوال الفكر الذي يطلب به مرجع شملها **التفسير** الفكر هو ميل النفس وتوجهها والوجه فله  
 يكون الا على ما اظهر وقد لا يكون ليس ميل النفس لانفاق على ان الفكر ليس من قبيل الارادات النفسية  
 لانه لو كان كذلك لايطلب به علم او ظن فان الفكر هو حصول امر غير حاصل فيحصل العلم او الظن به بواسطة  
 حركة القوة الفكرة وليس يحصل اذا وجد ان كذا في حديث النفس **الاصناف** النظر يطلق على البصرى



وعلى العكس والمزاد هو الثاني فلذلك قال النظر العكس هو العكس بطل على حركة التفرع بالقوة المسماة بالدوقة  
من كونها في الحسوسات اذ في المعقولات وعلى حركتها اذا كانت من الطالب الى المبادى ورجوعها عن الطالب  
وقد ستم العكس بالثاني انه ترتيب امور حاصلة في ذهن ليوصل بها الى امور غير مستقلة وقد يطلق على  
حركة العكس من الطالب الى المبادى من غير ان يجعل الرجوع منها الى الطالب جزءا منها ولما كان مراده هو العكس المعنى  
الثاني قال الذي يطلب به علم او فن تصور او تصديقا وليس فذلك قال النظر العكس اذ لا ياتي في الفسخ مع العلم  
يثبت لصدق التعريف على النظر العكس ايضا لانه يطلب به علم او فن من ان العكس طائفة بذكر خبر الفضايلة  
قالوا النظر هو الفكر الذي يطلب به كذا وليس في الحسوسات اذ هو يحل في ان العكس مشعر بان الظن مستقيم الى الشيء  
والصدق وهو فاسد **قال** والعلم **قوله** ليعقد وذلك اما لانه وجوه او غاية خفاية وانما يعرف بالثبوت  
كما يقال الاعتقاد اما جازما او غير جازم والمطابق او غير مطابق والمطابق اما موجب اي يجب  
ذلك الاعتقاد او لا الاعتقاد الجازم المطابق للموجب هو العلم والمثالي كما قال كل ما بان الواحد نصف الاثنين  
واسعد القوم كل منهما لان النسبة والمثالي انما ياتي به اصل التعريف اذ المعروف هو المميز والافلا يعرف  
العلم منها ويعرف يستدبره الراي ويعرف بتجديدها **قال** الاستاذ ليس بعيدا عن التعريف يعلم بتقسيم يخرج  
ذلك التقسيم الشيء عن سائر الانقسام فيجعل له في الخارج عن النسبة اسم كان الخارج عن الاعقاد والمطابق  
للموجب يسمى باسم العلم وايضا الذي يميز عن غيره في مثال جزئي نحو الواحد نصف الاثنين ولكن لا يعرف  
لذلك الشيء على التعديين لا يربط بين الثبوت لان ذلك الخارج او المميز بين الاعتقاد او مراده ولا يصح للتعريف  
لازم الا اذا كان كذلك اي بين الثبوت والافتقار والعلم في هذا القيد فانما يفرقه باعتبار الخارج عن النسبة  
وهو كونه مجزوا به مطابقا للواقع للدليل وفعل ايضا ان اعتقادنا ان الواحد نصفه كذلك اي علم لا يميز وهو بهذا  
المثال يميز عن غيره ولكن لا فعل المطابق وغير المطابق يضابط بمنازاة الرجوع اليه المطابق عن غيره اذ لو كان يضابط  
كذلك لم يحصل الجدل المركب لا يحد لان مكان التمييز منه وبين العلم حين الرجوع الى الضابط وانما ذكر الثبوت للازداد  
والافتقار عما عداه ليكون معناه بالعرف فيكون معناه ما لا يفتقر الى النسبة الخاصة لاحتياج ان يعلم اختصاصها  
حتى يصلح للتعريف بل يكفي لاختصاصه في نفس الامر قوله لا يصلح للتعريف لان مراد الا اذا كان بين الثبوت  
والافتقار غير ضابط ولا واجب ان يقال لا يميز ثابت متف لانا نقول المراد منه ما اراده المنطقون حيث  
قالوا الخارج انما يعرف اذا كان لازما شاملا اي لا يكون الهم اخر من الرسوم وبقيا حتى يتقلد الذين  
منه الى معرفة ما هو لازمه له او قوله المراد به اللازم القرب اذ المطلوب من التعريف ايضا هو المافية  
ولا تنفع الابد وانما يطلق على صحتها ويراد به الاختلاف بينهما كما هو مذكور في كتبهم كما قال صاحب  
المطالع وكل لازم قريب بين الثبوت وكل غير قريب غير بين **القطبي** قال لا طرح تعريفه النسبة وهي ان يميز  
عما يلتصق به وبعد التمييز كما يكون العلم من نسبتها في النظر ان ما عدا عبارة محضة عرفت والاكتي يدرکه  
ولم يضر بقاعد العبارات اذ ليس كل من ذلك سياتي له عبارة معروفة اياه فلو صار فرض اللغات  
ودروس العبارات لاستقلت العقول بذكر المعقولات **قال** ومعناها انه لا يعلم من ان الاصلية النسبة  
الاكتي كانه من انور المدخله فيه حتى يكون جديا حقيقيا ولو علم انها من العوارض لتسر العلم بانها محضة  
حتى يكون سميها او معناها انها علم من هذا الوجه اي من جهة انها من ذاتها او من عوارضه لكن ليس

العبير

التعريف بها حقيقة الخاصة فلا يصلح اصلا للتعريف به **وقلت** وهذا العسر لا يخفى على العلم اذ التمييز  
بين الذات والعرض بشكل حتى قيل ان المراد بالوجود فقط **الاصناف** في قبل كتابه بالتعريف عسرا ذبته  
اضافة اشبهت انها من عوارضه او من ذاتها قال وفيه نظرا لهذه الاشياء لايتم التعريف غاية ما  
في الباب انه يمنع التعريف الحقيقي ولا نظر الاعلى بانه وهو بعض كلامه **قال** وذكر العبد الى المستصفي  
انه يصير تحديده بعبارة مجردة جامعة للحق والفصل فان اكثر المدركات الحسية مثل المزايا وما يصير جده  
لصعوبة الاطلاع على ذاتها وانما اذا كان حال المدركات كذا فاما ذلك في الادراكات ولكن يمكن ان تشرح  
معناه بتقسيم ومثال وهذا يدل على انه اراد بالجد هو الحقيقي لا التعريف مطلقا فقط سوال انها ان افاد  
التميز صليا للعلم والام يصلح للتعريف وليس فيسقط لانه يحكم على قاعدة الاصول ومراره بالتحديد  
التعريف الشامل للحقيقي والربسي وبالجنس المشترك وبالفصل المميز وبالذاتي المعلق بالذات وكيف لا  
وما قال اخرا تشرح معناه بتقسيم او مثال بغيره يانه ليس تعريف ثم انه لا يسقط الابل النسبة الى ما في  
المستصفي وانما عذر سقوطه بالنسبة الى الامام فهو واضح ثم ان الواجب ان يقول بذلك التعريف للمعرفة  
بها **الحلي** ذهب الى انه لا يحد لان الوقوف على الفصول والاحتباس من اصعب الاشياء المشاركة الخاصة  
الفصل والعرض العار للجنس في امور كثيرة فعلى المذكور حينئذ انه بالعرض والفصل الخاصة ثم انما  
الجهل في تعريفه الى المثال فعلى لا يحد لان مقاس الادراك بالصبغ اليه بالادراك بالصبغ الظاهرة  
والنسبة **التفسير** ما قبله بان يفسر من اشتباه الجنس بالعرض الى اخره مع انه لا يحد لا الحقيقي لا الهم  
او التعريف المطابق لجنس بل هو عام في جميع الاشياء فيجب ان لا يحد لشيء اصلا هو ما يحد وليس هو ما يحد  
له ان يميز ذلك **قال** **وقوله** وقيل اي لا يحد لانه ضروري والقياس الى انما في الدين الرازي وانما  
زاد الاستاذ لكنه معلوم فيكون لا يحد لانه فاما ما قبله **قال** هذا الدليل على تقدير سلاته عن المنع لا يقتضي كونه  
ضروريا بل هو امتناع التعريف مع عدم ضروريته **قوله** للاختلاف اي اختلاف جهتي الوقف فان تصور غير العلم  
على حصول العلم يميز وتصور حقيقة العلم موقوف على حصول العلم بالغير يميز هذا اعتبار العلم اي تصويره لا  
يعلم الا بالعلم اي حصوله فلو علم العلم اي تصور يميز اي حصول العلم يميز ولا يميز منه توقف الشيء على نفسه  
المعنى بالذات **القطبي** **قال** في تصور غير العلم وحصول العلم يميز والحد فلو توقف عليه لزم توقف الشيء  
على نفسه وهو محال لا يقال انما يميز لو كان الضرر رجعا الى العلم وليس كذلك بل هو راجع الى غير العلم ويقتضي  
ان توقف تصور غير العلم على حصول العلم يميز غير العلم وهو حد غير العلم اورد به فلان المراد الوقت لانا نقول  
انما يتبين ان الحكم ما هو غير العلم يعرف فاما لو كان يميز فلا فلتا تصور غير العلم اخر من حصول العلم يميز  
لان العلم اعم من التصور ولا احتجالي في توقفه الاخص على العلم بل هو واجب وليس اعم لان التصور هو المعنى  
الاعم لا المعنى الخاص بالصدق والحصول مخصوص بالتصور لان الوقت توقف الكسبية والمكتسبية ولاكتسب  
التصور لان التصور الحق ان السوال ساقط بالكلية عن درجة الاعتبار اذ المراد من الحصول هو الحصول  
في الخارج لا في الذهن والافهام الحصول في الذهن هو التصور المطلق امر واحد **قال** والجواب ان تصور العلم  
موقوف على تصور بل تصور موقوف على حصول العلم بالغير وحصول العلم بالغير غير موقوف على تصور العلم **قال**  
والدليل غير منبذ لطوبى لانه لا يميز من امتناع تحديده كونه ضروريا لانه لا يميز بل لان العلم متصور واذا







المادة التي لا حيز لها بحسب العقل كما سيبين في تقسيم العلم الى الضروري والمطلوب حيث قال في الصور والصور  
 ما لا يتقدمه تصور متدا طبعيا فلا يكون الضروري مركبا لتقدير تصور غيره عليه فلا يكون ضروريا والاشكال اللازمة  
 الثانية اي الكبرى لان حصول المعنى في العلم لان رغبته عن الذهن نفس ارتفاع ماهية العلم بالضرورة ولا يقال  
 اللازم والمطلوب كذلك فان رفع اللازم ليس هو نفس ارتفاع المثل وهو مستلزم له وذلك اي حصول المعنى تمام  
 حقيقة العلم **قوله** واما باطلاق اللازم فلا حصول العلم قد يكون لنا وجهان مركبا وغيرهما اي مركبا ووجهما  
 ان قلنا المراد بالمعنى هو القائم بالقوة المدركة او كما نحتاجه ايضا ان كان المراد به القائم بالنفس واي سوادا  
 وبما قلنا ان اراد منه القائم بالغير وفي الجملة فاذا المركب كل معنى مما لا يكون سيطا فلا يكون ضروريا وهو المطلوب  
**فان قلت** العلم والظن ونحوهما معنى لا حصول معنى كما قال اولنا وان كان كل معنى مما لا يكون سيطا فلا يكون ضروريا  
 المقصود منه المعنى الحاصل وما في الواقع الا ذلك نعم يحصل القابض عند ملاحظة النسبة الى المثل لكن الحقيقة  
 حصول الشيء ليس لان الشيء كان لفظ الحصول هنا مع **القطبي** يمكن تقرير الملازمة بوجهين فان يقول  
 لو كان ضروريا لكان سيطا اذ البسيط معنى ضروري على معنى انه نفسه او مستلزم له لان تصور الضروري  
 ما لا يتقدمه تصور واد كان سيطا يلزم ان يكون كل معنى كالمعنى والاشكال والاشكال على انه لا يكون ضروريا  
 سيطا يلزم ان يكون مساويا للشيء الا ما اعلم من الشيء مطلقا او من وجه او اخر او مباينا والاول والثاني  
 باطل والاصح العلم دون الشيء والاشكال في تصور العلم الى تصور الشيء كونه جزءا فلا يكون  
 سيطا والتقدير بخلافه وكذا الرابع لصديق الشيء على العلم واد كان مساويا يلزم ان يكون كل معنى مما لا  
 كل معنى في كل شيء على كل معنى **قوله** وهذه الوجه متقوض اما جملا لا فلا يلزم ان يكون تصور ضروريا  
 بين ما ذكرنا من تفصيل فلا نأصل انه لو كان خاص من الشيء لم يكن له جوهر ان يكون محمولا على الشيء كونه عرضا  
 ما العلم او بان يقول العلم ليس العلم احصى مطلقا من المعنى وهو ظاهر ولا مباينا لصديق المعنى على العلم فانما  
 لم او مساويا على التقديرين فكل معنى علم عليه القضاة لكن الاجمال احصى اذ كذا الاول لان اللازم  
 من هذه الوجه ان لا يكون شي من المعاني ضروريا لاشياء كما هو لازم الاول ويراد الثاني والاقوال  
 ويلزم ان يكون كل شيء مما لا كل معنى وليس مبدء الثاني ولا الاول لورود التقصير عليه بل الوجه بوجه  
 الاستاذ اذ لا ينقض عليه **القطبي** يلزم ان يكون كل معنى مما لا يمكن ان يكون كبرى بخلاف المقدم وشاء اللازم  
 لا يكون مبدء كذا وان كان مباينا لطلان ما في الشرطية والقياس استثنائي وتقديره على الوجهين ان يكون الشيء ضروريا  
 ومركبا يتألفا في شي لان بينهما لاحقا الاول عدم توقف تصور على تصور غيره واقفا الثاني التوقف  
 على تصور غيره الذي هو متعين لكن فرضنا انه ضروري فلا يكون مركبا فمعنى انه هو معناه انما هو حيزان  
 لانها متوافقة في المعنى واما بان تضاد اللازم فان العلم من احد المعنويات التسع العرضية ومن ان كان  
 لا يجوز ان يكون فردا من افراد ما على تقدير كونه سيطا للزوم التركيب فيه من المعنى العام ونصوصه  
 المبينة في حيزه يكون فردا لمقولاته او مساويا لها وان كان يلزم ان يكون كل معنى من المعاني الداخلة تحت  
 مقولاته علما وهو باطل وليس من المعاني الداخلة اذ لفظ المعنى عام في تخصيصه بالترتيب ليرتفع تقرير  
 للزوم من نفس المقولة المستمرة ونصوصه المبينة من سائر المقولات ثم انه على ان العلم من الوجود  
 الوجودية يكون عرضا وعلى اغمار المقولات العرضية في التسع **وقلت** فليان كون كل معنى علما تارة

والصورة اما اقتراني او استثنائي فالمحمل ثمانية الخطيب اذ هو معناه اي متعلقة فله تقريرات ثلاثة وقال  
 المراد من المعنى العرض **القطبي** البسيط من لوازم الضروري لا انه نفسه على ما يشعره كلامه لان  
 اشتراكها في عدم التوقف على الغير لا يستلزم اتحادها لجواز اشتراك المختلفات في لزوم واحد **السيد**  
 المراد بالمعنى هو الغير المحسوس القائم بالشيء **قوله** واضح الجهد ودواما قال اصح لان ما يحدوده وان  
 حيث لكما ليست حد ودائمة فعذا لما اشتغل على الجنس والفصل القدرين لانه من المعاني الاعتبارية  
 التي تنصت اولان وضع بارادها الاسم يكون اصح ومشتراكه جنس ومتميزه فصل فلا حاجة الى العدول عن  
 الظاهر **الاصفا** في اي المعنى اي كالا عدل بمعنى العادل **القطبي** اي اقرب الحدود الى الصفة **القطبي**  
 اي اول الجهد **قوله** صفة الصفة هي كالمعنى ما يقو برين وفي جنس معنى الايجاب ما يصح قولنا وجد وجود  
 اذ لا يلية ولا معلولة عند الاصحاب **قوله** غيبنا اي من الاشياء المحل الى التصرف بها ومخرج سائر الصفا  
 كالقدرة فانها توجب لها تميزا عن الغير لا تميزا والمخلص ان العلم على الموصوف مميكا كما جعله متميزا  
 بخلاف تلك الصفات فانها لا تجعله الامتيزا ولا تجعله متعلقه التقيض يخرج لخواظ لا يتجمل التقيض  
 والمحمل للتقيض هو متعلق التمييز اي لا يمكن متعلق التمييز والتقيض متعلقه التمييز وقد ترك المصنف لفظ متعلقه  
 تويلا على ما سيذكر في التقسيم حيث يقول اما ان يتجمل متعلقه التقيض **قوله** اذ لا يتغير لان الشاخص هو  
 اختلاف التقيضين حسبما عرفوه **فان قلت** هذا التعريف للثنا قض الذي في التباين وكيف لا  
 وقد يقال الانسان فافقه الانسان **قلت** التخصيص ذكر في العضا يابده على انه لا ياتي بتغييرها  
 وكيف تصور الانسان لا ياتي فيه تصور الانسان فاطلاق التقيض عليهما بطريق التميز بينهما بما هما  
 تميزان حقيقة مقول المتعلق هو الماهية المحدودة مثلا والتميز هو تصور الماهية المحدودة وذلك  
 المتعلق لا يمكن تقيض ذلك التمييز فان السالبة تصدق بعد الموضوع **قوله** راي الاشرى اي الشيخ الي  
 الحسن قدوة اهل السنة والجماعة ورايه ادراك الحواس علم متعلقا كما سمع فانه علم بالسرعات  
 وهكذا انحصر على هذا القدر المذكور في الجهد ولا يحتاج الى زيادة قد يخرج الادراكات والاشياء من  
 امرين رايه بايقول الادراكات ليست علوما يزيد فيه قيد يميزها مثلا ان يقول تمييزا في الامور  
 المعنوية فخرج حينئذ لان تمييز الحواس في الامور المعنوية الموجودة في الخارج اي المحسوسات بالحس  
 الظاهر فيكون يدرك الوجود اذ خلا لانه معنى **القطبي** وفي دخول ادراك الحواس نظرا لانا لاشمل ان  
 ادراكها كذلك لان الحس قد يدرك الشيء لا على ما هو عليه ثم عند الزيادة لا يطرده الجهد لدخول العقل  
 العلم الا ان منع كونه موجبا وغير متعلق بزوج الفقه لا ختمه التقيض اللهم الا ان منع كون الفقه علما  
**السيد** فان قيل ليس قد يعلق قلنا فكذا العلم فاما جوابه فهو جواب الاشرى **القطبي** الموجبة للتمييز  
 قد يكون لها بها محتمل للتقيض وقد لا يكون لها الموجبة للتمييز اجمالا لا محتمل للتقيض في العلم وليس لها بالاجمال  
 موطا لاجمال لا محتمل متعلقه **قوله** وفيه نظر فان كل صفة توجب تمييز موضوعها عن غير اجمالا لا محتمل  
 قال وله ان يفرق بين ما يوجب التمييز وبين ما يوجب التمييز **قوله** والاولى صفة فوجب ان يميز ما هو موضوعها  
 من الاشياء لا محتمل للتقيض وليس والاولى اذ هو لا يشعر بان الموصوف يميز الاشياء لانه متميز عنها  
 فلا يصح ان يكون بدل كلمة من لفظه بين اصح لكن لا يفي جيد فز ومن كلام المصنف وكلامه فلا معنى للاولوية



**الاصحاح في معناه** انما صفة توجب تميز النفس متعلقة على وجه لا يمكن وقوع تقيض المتعلق وليس معناه  
 انما اذا اشبهت بغير نفسه **فان قلنا** المراد انه لو قدر له تقيضه لاحتج به **قلنا** ليس المراد ذلك لما سبق مع انه لا فائدة فيه لجواز ذلك في كل ممكن ثم انه متقوض لا ادراك الحسية  
 فانها موجبة لتمييز الحاسة لا للنفس **قال** لتقابل هذه الجدة اما للعلم بالمعنى الاشم المستقيم الى التصور والصدق  
 فبغير الاحتياج لتقيض غير صحيح لان الظنون علم بعد المعنى وقد يتخلل التقيض واللعلم بالمعنى الاخر الذي هو  
 قسم من اقسام الصدق فلا يتم الدراج ادراك الجواهر تحت الجدة وليس اياها اما ان الحصر ممنوع وكف  
 لا ولا مذهب الا ذلك او غنارا الشق الثاني والاندراج ظاهر لان الادراك منه توجب تميز المدرك  
 بحيث لا يتخلل متعلقه التقيض **الحق** المعنى في الاصل مصدر مبني من الغاية فقال الى ما يدل عليه اللفظ  
 فيجعل مقابلا للفظ الذي هو محسوس من مثل ان تقيض الامور التي ليست بمحسوسة اليه فان اراد بها ما لا  
 يحسن لابلها من ولا لابلها يخرج الحساب والوجدانيات او ما لا يحسن لابلها من دخل الوجدانيات  
 وليس فيجعل ذلك المعنى بالاصطلاح الاصولي ما يقابل لبعض المحسوسات **المراد** بالصفة العرض  
 وليس العرض بل اعم منه **قال** ويكن جعل التعريف للعلم المطلق اي اليقين وهو مناسب لكون الكلام في مطلقه  
 وكون احتمال التقيض في التصور بعد مكنونه متصورا على ما هو عليه وللعلم التعديدي والاول اولى لانه  
 تعريف العلم المذكور في النظر وما اختلف فيه هذا وان خرج منه علم الفقه جليلا وليس اي اليقين  
 اذ المطلق انحصر فيه ثم ان اليقين لا يكون الا في العلم ولا حكم ولا حكمة في التصور فلا يبين فيه فلا يتناول ثم العلم  
 المذكور في النظر عارض بالمذكور في تعريف اصول الفقه **فان قلنا** هذا القرب **قلنا** هذا القرب  
 استيق وهو الاصل ثم ان علم الفقه لم يخرج منه لما سلف ان الفقه قطعي ولما اختلف فيه بين العلماء فهو حقيقة  
 العلم **الطبيعي** لا يتخلل التقيض في الاحتياج متعلق الصفة التقيض وليس متعلق الصفة بل متعلق التمييز وادراك الجواهر  
 الظاهرة من ان الحاسة ادراكا لانه اضاف اليها والا فالتقدير ادراك النفس بواسطة الجواهر المتوجبة  
 اي الكلية وليس اي الكلية لانها لم يذكر كانت الوهم **قال** واعتبر من الامور الحادثة اي التي موجبتها  
 العادة اذ لا شك ان العلم لا بد وان يكون موجب وموجب اما الحس او غير الحس والبرهان والعادة  
 وهذا يسمى العلم العادي اي اعترض من الجدة غير متعلق لانتفاء الجدة وولانتفاء الجدة وذلك لانه لا يتخلل  
 مع العلم اتفاقا **قوله** الجوهر اي المركب منها الجدة والذهب وسائر الاجسام وقبول الصفات من الجزئية  
 والذمية وغيرهما وهو اشارة الى كونها قابلا للتقيض ونحو القادر اشارة الى القابل ولها بوجوب ان  
 جواز الانقلاب لان القابل والفاعل اذا اجتمعا لا بد وان يحصل الاشياء وانما في هذا الوجه يصح الاثبات  
 به على الاصول **قوله** في ذلك الوقت اي الوقت الذي علم انه جرف **قلنا** تقيض الوقتية لا تكون وقتية  
 لان تقيض كل شيء لا يجوز ان يكون من جنسه **قلنا** هذا في الوقت الغير المبني اما اذا كان معناه لشي  
 في ذلك الوقت يتاخره والحاصل ان الوقتين وقت مبني كالكلام مثلا متاخران **قال** صاحب الكشف المطلقان  
 يتاخران **قال** الدوام كالكلمة تقيضا الجزئية بحسب الاوقات والمطلقة العامة كالكلمة بحسب تميزها على بعض  
 الاوقات والوقتية كالكلمة مكان الثبوت تخصصا من بعض السلب عنه كذلك الثبوت والسلب بحسب  
 وقت معين **قوله** وذلك اي تقدير الدوام الحسي بالتحيز العقل لا يوجب الاحتمال اي المذكور وهو احتمال

كونه ذميا حال الجزئية وهذا الاحتمال هو المراد من قولنا لا يتخلل التقيض لا ذلك الاحتياج الذي هو التحيز  
 العقل **قوله** الحكم الثاني اي الذي عزته بالتمييز وفيه اية المتعلق ولجدهما الى الحكم وتقيضه وبوجه اي  
 ذلك الاجد كالحكم الثالث وغيره اي عادة او برهان وحاصله ان الامكان الذي لا يتاخر في الوجوب بالحق **الطبيعي**  
 اما عدم الجدة فلا يجوز بتقضا تقيض متعلقها حال العلم بها على شكل قريب فلكي وعلى القول بالمتاخر وليس على  
 شكل اذ مذهب مذهب الاصول **قال** ولقطة الاستلزام ليست على ما ينبغي وعلى ما ينبغي **قال** والجواب  
 انه ان اراد بجواز التقيض عقلا احتماله في نفس الامر الذي هو الامكان الخارج فهو بالعلم بالجدل اذ اعلم  
 انه جرح احتمال ان يكون ذميا وان اراد به الامكان الذهني ومعناه ان الفقه ولو قدر التقيض لا يلزم منه  
 حاله عند ذلك لانه محتاج في نفس الامر ليزم منه انتفاء الجدة ولقطة عند مستدركة **قال** والمنظم  
 الطبيعي ان يقال لا تسلم وجود الجدة وفي العادات ثم لا تسلم عدم الجدة لان الامكان الذهني لا يستلزم  
 الامكان الخارج **الحق** حقيقة ان الممكن قد يكون مكافيا للخارج اي يجوز عدمه وجوده فيه ومكان في الدهن  
 اي يجوز كونه واحدا من الطرفين فلا يضر ما حده ولا يلزم من ثبوت احد الامكان ثبوت الاخر واذا كان  
 كذلك ليزم من مكان انقلاب الجدة امكان الانقلاب في الدهن **الاصحاح في** وليس ليزم من العلم  
 يكن العلم علما لانه اذا كان التقيض مكافيا للخارج لم يضره وان لا يتخلل التقيض **فان قلنا** نفسين  
 بالامكان الذي اتي اشرافا في العلم لانه لا يتخلل التقيض بوجه ضرورة احتماله في ذاته **اجيب**  
 بان المراد بقولنا لا يتخلل انه لا يتخلل في الخارج ولا في العقل فإما ان يكون التقيض مكافيا له ويكون معناه  
 في الخارج لغيره فلا يتخلل في العقل ولا في الخارج **فان قلنا** العادة تمنع احتمال التقيض في الدهن  
 اما في الخارج فلا لانها بحكم العادة الجزم ولا يلزم ان يكون مطابقا **اجيب** بان النفس اكتسبت  
 بالعادة ان التقيض وان كان مكافيا لانه متمنع في الخارج لغيره **المراد** لو قدر اية الدهن وليس اي في  
 الدهن بل في الخارج **الجد** لا يتاخر الجدة متقوضا بالحكمة اليقينية وانها ليست بالعلم لانا نقول لا  
 تسلم صدقه عليها لانها لا يجب ان تكون صفة النفس والمراد بالصفة ذلك سلبا لكن لا تسلم انها توجب  
 تميزا بل العلم بها بوجوب تميز وليس المراد بالصفة ذلك وقد صرح في بعضها بلفظ الجدة كما مر عند  
 التعريف بل الجواب ان الخاصة توجب تميزا به الخاصة لا تميز **قال** واعلم لما مرغ من عدم العلم  
 اراد ان يعرف الظن فذكر تقيضا يعرف منه الظن وغيره ليكون ثم فائدة **قوله** من اي الامر ولذا ثبت  
 اي المذكور التقيض متعلق بغير اللام موطر ما اي زيد وقام وانما **قال** النفس والرسول الذي يتاخر على ما  
 تقرر من مذهب المتكلم في انكار الوجود الذهني واثبات الكلام النفساني **الطبيعي** باعنه الذكر المتكلم  
 هو الذكر النفساني والمتعلق هو النسبة بين طرفي الذكر **الاصحاح في** الذكر المتكلم الجزئي والدال  
 على معنى الخراع من ان يكون كلاما تخيلا او لفظيا وساعته الذكر هو مفهوم الكلام الجزئي ومتعلق باعنه  
 الذكر هو النسبة الواقية من طرفي الجزئية الذهني فان الحكم متعلق بها وليس عنه مفهوم لانه موقع الذكر  
 المتكلم لان الذكر المتكلمية ثم اية المنبئ المقترن هو الذكر النفساني **الحق** الذكر المتكلم الكلام الموجود  
 في اللفظ المتعلق بالحكم الجزئي وباعنه الذكر المتكلم الكلام النفساني الذي وضع الكلام المطلق له ومتعلقه  
 الموجود في الخارج وليس الموجود في الخارج لانه لا يتخلل التقيض في الخارج فلا يمكن جملة معناه الى ما يتخلل وما



لا يمتنع **الحق** المذكور الحكمي مثل زيد قائم وما عتد هو قائم زيد في ذهنه ومنعته هو قائم زيد في نفس الامر ليس  
 منعته هو قائم لان الباق في نفس الامر لا يمتنع التقيض في نفس الامر فلا يمنع نفسها السيد المعنى الذي يبرعه  
 بالذکر الحكمي اي باللفظ الذي على الحكم وهو الذي في العقل لا يمتنع من ان يمتنع من نفسه وهو الذي للمعنى اليه نسبة  
 في الخارج وقال ولولا ذلك منعته في نسبة الحكم لكان ليصوب لانه لا يمتنع في الخارج يمتنع التقيض ولا يمتنع  
 بل يمتنع الحكم بجملة اوله وليس ليصوب لان الحكم لا يمتنع التقيض اذا نشأ لامتنع بقبض نفسه بل المذكور صوب  
 لان المعنى ان يمتنع الحكم اما ان يمتنع بقبض ذلك الحكم اوله ثم انه تصور ان يمتنع الذكر نفس الحكم والنسبة له  
 وليس كذلك **التفسير** الوجود اربعة اقسام وجود في العين وفي الذهن وفي اللفظ وفي الخط والراد بالذکر  
 الحكمي الوجود العقلي المستعمل في التركيب نحو زيد قائم وما عتد الوجود في الذهن الذي وصفه اللفظ بازيد  
 وبعلق ما عتد الوجود لما يحكي المعنى الموجود في الذهن الذي وضع الذکر الحكمي بازيد لا يخلو اما ان يمتنع  
 منعته الذي في الواقع التقيض **قلت** فالتعديرات فيه ستة **قوله** تقبض ما عتد اي تقبض التعديرات  
 الذي هو الليات او التي يوجه من الوجود اي في الخارج او عند الذاک اما تقدير في نفسه او بتشكيك  
 التشكيك اياه او لا لا يمتنع اصلا وهو العلم فاعلم ما عتد ذكر حكمي لا يمتنع منعته تقبض ما عتد بوجه  
 وهذا الليات ما عتد من ان يمتنع في نفسه فوجب تميز الليات التقيض اذ المراد بما عتد هو التميز فكذلك قال  
 التميز الذي ذكره في حد العلم اما ان يمتنع منعته ذكره الاول واللفظ منعته وان لم يذكر ثمه لكنه مقصود  
 ضرورة كما مر فان قيل في هذا التقدير يكون العلم نفس التميز الموصوف لاصفة فوجب التمييز  
**قلنا** انه وان كان مذهبها كما يكون راجحا لكن المراد منه صفة فوجب ما عتد الذکر بحيث لا يمتنع  
 فاعتد على ذكره في الحد وذكر ما منه يشعب الاقسام وثلاثة الاطوار اذ هو المقصود من **التفسير**  
**القطعي** العلم ان يجوز تقبض منعته العلم على غير احتمال التقيض عند الذاک وغير مستلزمو له لجواز ان  
 يكون التجوز العقلي من غير الذاک فلا يمتنع في ان يمتنع من احتمال منعته العلم التقيض بوجه على ما يشعر به  
 كلامه هنا وفي تجوز التقيض عقلا كما في العلوم العادية وليس من غير الذاک اذ لا دخل له بل لانا في ان  
 التجوز العقلي لانا في الضرورة الخارجية **التفسير** والظاهر ان كلام المصنف هذا ينافي لما التزم في الجواب  
 عن العلوم العادية بانها محتملة للتقيض للقد رلوقد رة فان جواز التقيض بتقدير المعقدينا في عند مر  
 التقيض عند الحاكم لوقد رة وليس ينافي اذ المقصود انه لا يمتنع التقيض بوجه لافي الواقع ولانا بتقدير  
 لكون التقيض منعته بالخير ومعنى التجوز العقلي انه ممكن في حد ذاته فلا منافاة ولعل كلامه جازم  
 نأش من تصور رة معنى التجوز على ما مر اي حيث قال اي في الذهن فهو من غير الفاسد على الفاسد **قوله** فاعتقاد  
 فاسد وهو الذي يفسر بالجلد المركب **القطعي** اما قال لوقد رة اجزاء اعلم منعته التقيض عند الذاک تشكيك  
 التشكيك لا يمتنع فان الاعتقاد ليس هو ما لا يمتنع منعته التقيض عند التشكيك بل بتقدير فان جازم الاعتقاد  
 اي منعته الواقع في الاعتقاد والصحيح والافاضة و**قوله** القابل للاعتقاد اذ لا يمتنع التقيض بوجه كالتشكيك  
 اذا البات غير شرطه فكيف يكون صحيحا فاسد لان احتمال التقيض لا ينافي الصحة وليس اجزاء اعلم اجزاء  
 المتقدير ان من لم يكن ناشئا من نفسه او من التشكيك بل لانا قال لعل ان الاعتقاد وذكر ان الظن لا يمتنع  
 بل يمتنع ظهور التقيض بالبال **الحق** المصنف جعل الاعتقاد قسما للعلم والظن وفيه نظرم قوله في الاعتقاد ان كان

مطابقا كان صحيحا مع اشتراطه في الاعتقاد ان لا يكون محتملا للتقيض عند الذاک ويكون محتملا في نفس الامر  
 يشتمل على تناقض وليس في نظرنا فان قلت ذلك لان الاعتقاد اعم من العلم والظن والاعم لا يكون قسما للآخر  
 قلنا الاعتقاد في الاصطلاح مرادف للتقليد اي الاعتقاد الجازم لا لوجب فلا يمتنع ان الاعتقاد يشتمل  
 فيه احتمال التقيض الواقع بخلاف العلم وعدم احتمال عند الذاک بخلاف الظن فلا يكون اعم منهما وليس  
 يشتمل ان احتمال من حيث هو وعدم احتمال من حيث المطابقة فلا تناقض **الاصناف** ما قاله غير صحيح لان  
 مطابق لا يقتضي الاحتمال التقيض في نفس الامر وعند الذاک بتقديره في نفسه بخلاف لا يكون متناضيا  
 لاحتمال التقيض لجواز ان يمتنع بالتشكيك وليس لان تناقض حكمية التشكيك لا يمتنع منها في المن ولا اشتر  
 واعتراضه على ما فيه ثم لفظ فان جازم اذ كان مقتضا لعدم الاحتمال عند الذاک فذلك اعم من ان يكون ذلك  
 التقدير صاعدا من نفسه او من غيره **قوله** وموراج اي احتمال المتعلق له لا يمتنع التقيض عند لوقد رة  
 وهو الظن وان كان احتمال المتعلق مرجوحا بالنسبة الى احتمال التقيض يكون وما وان ساوا يكون **الحق السيد**  
 انما قال عند الذاک لان العلم والظن وغيرهما صفات للذاک فلا يمتنع لانا بالنسبة اليه قال ولانا قال  
 الحكم اذا احتمال التقيض عند امتنع منه ان يحكم به عند كون يقضه راجحا او ساوا لانا بقوله لا نسلم لجواز  
 ان يكون الحكم راجحا عنه ويكون مرجوحا او ساويا في نفس الامر **قوله** مما لا اعتقاد ولا حكم **فان قلت**  
 اذ المركب للذهن حكم فيه فلا يكون من اقسام ما عتد الذکر الحكمي لانه هو التي او الليات وحاكم تناقضه  
 في الحد ولعله لا يمتنع عليه **قلت** المراد ما عتد ما من شأنه الذکر الحكمي ولهذا قال سواء صدر  
 عنه الذکر ام لا وان الليات اعم من ان يكون مع الجزم او لا وكذا التي فينا قوله التشكيك والوهم بخلاف  
 الحكم فانه لا يمتنع من الجزم ولا جزم فيها وكذا في الاعتقاد نعم انهم لو فسروا الحكم عامو اعم منه وكذا  
 الاعتقاد لانا ولا ايضا كل واحد منهما **القطعي** انما جعله مورد الكونه مشترك بين الكل اذ كل منهما حي الوم  
 والتشكيك يصدق عليه انه قد يكون عنه ذكر حكمي وهو ما يقضيه الحكم صورة وان لم يكن شيئا وليتنا قوله المركب  
 التقيدي ولا يجوز التقييد في ذلك اختار ما عتد الذکر الحكمي على ما عتد العلم لانه لا يصدق في على الوم  
 والتشكيك ما عتد الحكم الا عند من يرى الوم هو مورد التشكيك حكم التفسير المتصور ليس من اقسام هذا العلم  
 بل من العلم بمعنى المشهور وكيف والمقسم هو الحكم الذهني **الاصناف** انما جعل الحكم مورد القسمة لئلا يمتنع  
 خروج الوم والتشكيك عنه عند من منع مقارنتها للحكم **الحق** المراد الحكم المطلق اذ قال فان قلت  
 كيف جعل التشكيك قسما من اقسام ما عتد الذکر الحكمي ولا حكم فيه لانه ساوي الاحتمالين وهو ملزم وولعله من الحكم  
 قلت كما مر في الوم الذي هو الطرف المرجوح فان الحكم راجح بحكم مرجوحا فان الحكم الراجح او الجزم  
 معده واما الحكم المطاوع **قوله** بسيط اي احتمال التقيض فيه بالقوة وعلى التقديرين الاعتقاد لوقد رة  
 تقبض كون راجحا على تقبض لانه اعتقاد راجح بالصحة لانا لا فائدة اي بان يكون احتمال التقيض في خطوط  
 بالبال وتجوز وكذا مرجوحا ما عتد فيه باللفظ والمصنف فيه تحاف للظهور لانهم جعلوه مركبا بالاعتقاد  
 فيه بالعلل كما انه خالفهم في جعله مورد التقسيم ما عتد الذکر كما انه لزم منه ثلاثة اخرى وهي كون الاعتقاد  
 قسما للعلم لا قسما كما مر عندنا **قوله** عند النشأ لما علم من نفسه ان الاعتقاد لما لوقد رة الذاک التقيض لا يمتنع  
 عنه ولا في الواقع اذ الواقع احداهما والواقع لا يمتنع تقبضه والاحتمال بمعنى لوقد رة بل لم يكن محتملا لغيره



فما من احتمال متعلق بالاعتقاد المتقضي اذ لا وجه له غير هذه الثلاثة **قوله** ذلك اي معنى احتمال له المتقضي هو احتمال متعلقه في نفس الامر بمتقضي الحكم الذي فيه بالنسبة الى المتكلم الذي لا يمتنع له وذلك بان يكون متقضي العقدة هو الواقع في الواقع اي في الاعتقاد القاسد او يكون هو اي نفس العقدة هو الواقع اي في الصحيح ولا يكون متقضي موجب كما في العلم فيكون ان يزول ذلك الجزر فيحصل عليه بقبضه بل قد حصل بقبضه اذ الشيء لا يكون موجب لا يمنع زواله ولفظ الواقع منصوب لكونه خبر يكون كما ان لفظ ذلك مبتدأ واحتمال خبر وحاصله ان متعلقه بمتقضي نفس الامر بمتقضي الحكم الذي فيه بان الدعا قد جعل بقبضه فيما بعد وان لم يكن في الحال بخلاف العلم فانه لا يحتمل اصلا فظهر منه سقوط ما قاله الخبي ان الاعتقاد الذي في الاعتقاد العلم لانه لا يحتمل المتقضي لا في نفس الامر بل حصول المطابقة ولا عند اذا حصل حصول الجزر **قوله** وفيها تعاضد الاعتقاد والوهم والشك ونظم حد كل من الحسنة للعلم بالايماء المشترك الذي كالجس وعما بين كل من الانقسام عن الآخر الذي كالفصل ولا يخفى ان المراد بالمعروف كاسلف وسياتي **قوله** يوجد اي لاقى الواقع ولا عند الدعا عند تقديره **الاعتقاد** العلم ما لا يحتمل لاقى الواقع ولا عند الدعا لا يتغير ولا بالشك والاعتقاد الصحيح ما عند الدعا كيشكك المشكك اياه فقط وليس يشكك اذ لا يعلق له بما في المتقضي ذلك من سبق العطف والخبر عن الفرق على محاذاته في المتن وهو ان الاعتقاد ما عنده الذكر المحال الذي يحتمل متعلقه المتقضي نفس الامر بحيث لو قدر انه اكره بغيره اذ كان بغيره والشك اي اذا كان ساويا **قوله** والعلم متريان لما كانت سبل هذا العلم ما يحتاج الى المنطق لكونه كتابا في تصورات ونصه بقاء اليهوديين محتاجا الى التمايز والبراهين اورد تدرا منه للتفتيش به الاصول في مطالبة تاسيا بالمتقضي بل ما حصل اصله حيث ذكر الاندري اكثر آخر كما به ولا ينفصل عنه وبين البادى الكلامية علم انه احد المتقضي من علم الكلام على ما سبق الايماء اليه **القطبي** من ما ما شروع فيما لا يمتنع وهو من المنطق ومن التبع خط سبيل العلوم بعضها ببعض فضلا عن القول بالفتون وليس شرعا فيه اذ هو ما يفهم اذ هو من جهة المبادى الكلامية **قوله** بالمعزود كما يتعلق بريد ويقابم ويحتمل بعضهم اي المنطوقون تصورا وبعضهم اي الاصوليون معرفة ومترى لا يتعلق الا بالنسبة كالمعلم بنسبة القيام الى زيد وليس به احد المنطق تصديقا واحدا لاصولها وهذا ايترب مما قاله الخوي المعرفة بتقدي الى مقبول واحد والعلم الى مقبولين **قوله** اي يحولها سوا كات اجابة او سلبية وبلا اشتراك اي اللغز في العلم المنطوق التصديق كما لا يمكن ان لا يكون نوعا للامكان الخاص وبالعلة اي هو موضوع القسم لكنه قلب استعماله في هذا القسم والحاصل ان استعماله في التصديق على كونه حقيقة لغوية مشتركة وحقيقة عرفية مفردة **قوله** لا يبرر تصور النسبة عليه اشارة الى ما قبل ان تصور النسبة خارج عن التقدير لانه ليس تصورا بالمعزود ولا حصول النسبة والى دفعه بان المراد نوع محض بالنسبة الى النسبة المعهودة وهي الحاصلة ونوع ليس كذلك وهو المفرد وذلك تناول نفس النسبة وليس بها من المفردات فلا خارج عنها وما ما يتحقق شريطة فاستمع **اعلم** ان التصديق فيه ثلاثة اشياء التصور والحكم والجبرع المركب منها فقامت بحسب ذلك مذهب ثلاثة فقال الامام الثاني انه هو الجبرع وبعض الحكماء على ما هو المشهور منهم انه الحكم والمصنف انه هو التصور الذي هو الحكم وعلى هذا المذهب الحكم خارج عن حقيقة بخلاف مذهب الامام فانه داخل فيه وبمعنى المذهب المشهور فان

التصور خارج عنه عندهم وهذا يقول صاحب المطالع وان كان فيهم اكثر الاصحاب منه بخلافه وكيف لا وقد قال العلم اما تصورا كان اذ كانا كادحا او تصديق كان معه حكم بنى وابيات اذ معناه العلم اما ادراك ليس بمحكم واما ادراك مع حكم وكذا الكلام صاحب الكشف بل كلام الاشارات ايضا دل عليه اذ قاله نكاح الشريعة يعلم تصورا ما دجا في ذلك قد يعلم تصورا مع تصديق فالتصور هو لما ضمير ادخل الحكم والمصدق به هو لما ضمير مقارنا الحكم ولا يخفى ان المقارن للحكم غير الحكم وما ذاك الا التصور فان **قلت** كلام ابن سينا يدل على ان التصديق هو نفس الحكم **قلت** ماسي التصور الذي معه الحكم تصديقا لا لهذا المعنى اي لاستماله على التصديق بحسب الشئ باسم الميزان اذ اعز غير به على ان ابن سينا صرح في الرسالة العلية بذلك وقال الامام في المباحث المشرفة الصحيح ان يقال التصور اما ان لا يكون معه تصديق اما ان يكون معه ذلك وهو النسبة نسبة لما يختص باسم ذلك الشيء عين ما قرنا انه خبر المذهب لكون نسبة التصور حيلة حاصلة بين الشيء والاما مسطرة للاعتبارات على كل من الاخرين فان الحكم على القولين المشهورين علم وعلى الثالث لا يميز ان يكون على كل من عدم الحكم والحكم بالنسبة الى التصور النسبة عدم ومملكة لانه عدم ما من شأنه ان يكون معه الحكم والنسبة الى غير ما سلب واليجاب وهذا الشئ من خواص الكتاب والمهتد على ذلك فتقول حاصل معنى لفظ العلم على علم بمفرد اي بما ليس بمحكم وعلم بنسبة حاصله اي بما معه حكم **الحل** النسبة غير مبدية لان التصور ليس علم بمفرد لا غير ولا التصديق هو العلم بالنسبة فان العلم بنسبة القيام الى زيد من باب التصور والتصديق ليس الا الحكم بوقوع النسبة والادوية لا تصور النسبة وهي مبدية اذ التصور ليس لافلا بمفرد وليس لا تصور النسبة اذ المراد بالنسبة الحاصلة الى الحقيقة او المتزعة السيد فيه نظرا لان التصور قد يكون علما بالترك وان العلم بالترك ليس تصديقا بل تصورا ولا نظر اذ المقصود انه لما علم بالنسبة الحاصلة اذ لا يعلم ما معه حكم او لا التصديق ايضا تصورا كما عرفت **الخفي** المفرد يقال بالترك مقابل لعدم والمملكة ومراد المصنف مفرد ما ليس بحكم وبالنسبة الاسناد الذي هو الحكم والعلم بما ليس بحكم يتدرج فيه العلم بنسبة النسبة وحقيقة ما هو ظاهر وعلم بنسبة اي علم بعلو الحكم لا حقيقة بل حصوله تصديقا للاحالة وما قالوا التصديق هو الحكم ممنوع وان قال به بعض المتأخرين اذ التصديق من العلم والحكم ليس بتمامه وتوقفه عليه لا يقتضي ان يكون قسامة لجواز ان يكون توقف المشروط على الشرط **الاصح** ان هذا الكلام لا يخالف عن خط لانه جعل العلم بحصول الحكم تصديقا لا الحكم نفسه وجعل النسبة حكما وكما بل ان يقول لسان العلم بحصول الحكم ان كان تصور حصول الحكم بل ان يكون التصديق تصورا وان كان غير فليس ليح عليه وايضا بل ان يكون الحكم خارجا عن التصديق لان العلم خارج عن العلم ولو قيل لحد الحكم خارج عن التصديق لاختلوا في انه نفس التصديق او داخل فيه وليس لاخلافه اذ التصديق تصور وليس بغيره بل قالوا وهو لو كان مقدره وقالوا بوجهه ان المراد بالنسبة الاسناد التي او الانيات وبالمعزود ما يقابل فكانه فرض النسبة لاسنادها التركيب مركبا وليس بنسبة لكونه مقابلا لما مفردا والعلم قيمان علم مفرد مثل تلك بمعنى لسان والكاتب وعلم بنسبة لا معنى حصول تصور تعاقب العقل فانه من قبيل الاول بل معنى لاقامه واستراعا في الحكم مثل حكيم بان الانسان كاتب وهذا لاخلاف عن خط لانه تفسير ولا النسبة بالاسناد الذي هو الحكم وجعل تاسيا العلم بالنسبة حكما مع ما فيه من جعل الحكم قسما للعلم **القسري** العلم اما ان يتعلق بنفس النسبة بين الطرفين الى حصولها وهو التصديق او لا وهو التصور واليه اشار بقوله علم











لا يجد اي ذكرها يحرز به عن الغرض المركبة والمراد بالتركيب تركيب صحيح كتحديد الجنس على الفصل اذا انفصل كذا  
 تركيب فكانه في حكم التفردي ولهذا امكن قوله لانها فردية ولو صرف اليه اوتبرر التركيب الصحيح **قوله** بلان  
 المراد لا من خاصيتها بل من صفة العرضية ولما كان ذلك معلوما ما يحجب عن ان يكون له طبع الا ان هذا هو الحكم  
 وان الرشيح من اللام انما هو لشيء على ما في المقيد وان هذا هو المقيد وما رشح علم انه ليس من الذاتيات  
**قوله** منه اي من المحدود والعار عن المسمى **القطبي** الحيز يعني الذاتيات ويرك عليه كقول الذاتيات **قوله** لا  
 من صفة الذاتيات فان المسمى عند لا يكون جديا حقيقيا وبالكيفية من الذاتيات الحيزية من الخصيات لانها وان  
 كانت دالة للشيء لكان المسمى بها لا يكون جديا متصلا من ان يكون جديا لانه لا يجد للشيء ان لا يجد للخصيات  
 كما لا يبرهن عليها والمركبة اي السمة من المقيدة اذا لم يكن بها متفرقة لا يكون حقيقيا بل هو كذا لا يبرهن  
 ليس الفصل جديا او هو قد لا يكون الفصل على الجنس بل حقيقيا الا انه يريد بالتركيب الصحيح  
 وهو تقدير الامم على الخاص فيلزم ان لا يكون له في هذه الذاتيات هو الميزان الذي قاله بالازمة اي لا يخصص  
 به لاشكاله بل ما يحد بالزبد لكونه غير جامع ولا مانع وليس طر جامع ولا مانع اذا المراد من ثمانية المقيد  
 او جديا كما قال التعريف انما ان يكون لفظ الظاهر والا اولا هو المقيد للشيء عليه موافقة لاشكاله بارة بان  
 اللفظ هو المسمى عن اللفظ المذكور وليس كذلك والالكان الذي مبدع نفسه لان اللفظ هو اللفظ المذكور ولا  
 موافقة اذا اللفظ ليس هو اللفظ المذكور لان اللفظ هو الجيد واللفظ المذكور الجيد واما ان يقع  
 جوازا على ما يطلب به كنه حقيقة الشيء **والا** لا يكون له لاوله مثل المصنف فان رتبة التبيين بالازمة  
 لا يابن حقيقة المرفوعة لا يذهب عليه الحقايا فكيف الحقايا لا اصحها على التعريف اما بحسب اللفظ وهو  
 المقيد او بحسب المسمى فاما ان يشتمل على جميع الذاتيات وهو الحقيقي اولا وهو الرشيح ويدخل فيه الجيد و  
 الناقصة ولا يدخل في الرشيح ما ابتاع من الشيء بالازمة والجيد الناقص لا يكون في اللوازم بل بعض الذاتيات وقال  
 بالازمة اي يخص به ونزحه لان اللام للاختصاص وليس ونزحه اذا الاختصاص هو هذا للرشيح الجيد وقال  
 وفي المثال تطرأ له غير لازمة بل من غير مضاف وليس مضافا ان هو كما قاله الا ان مضافا الى ما في القوة وقال  
 بلفظ يخرج به الحقيقي والرشيح وقوله مراد اللفظ البيان قاله وفيه موافقة لان الخبرا ابتاع من الرشيح  
 بلفظ الظاهر ابتاعه بنفسه فاما **قوله** يمكن ان يدعى بانها الجيد ودفع الفشار من حيث هو موضوع له  
 العتار والجيد من الحركة ذلك اي من حيث هو موضوع له الخبرا لان معنى الخبر من هذه البنية ابتاع  
 عن معنى العتار من الحقيقة المذكورة بلفظ الخبر وهو الظاهر مرادف له وليس يخرج به لان خبرها مبتعد  
 التراف لان الجيد والعتار وكما سيوضح المصنف لسانا مجزاة في ذلك والافضل ان يذكره فاجب لان  
 الالبا لا يجوز ان يكون واما الموافقة فليس محتملا لان الخبرا عن العتار بلفظ الظاهر هو نفس لفظ الخبرا حاجة  
 الى التسمية **التي** التعريف اما اللفظ وهو المقيد او لا فاما ان يعرف كنه الحقيقة اذا اطلق الجيد عليه  
 حقيقة وعلى الناقص غير مجاز اولا وهو الرشيح بولان جديا انما هو الرشيح وليس اذا اطلق التسمية ليست  
 تكون لا اطلاق حقيقة بل لانه منسوب الى الحقيقة الماهية قاله في المسمى الجيد بلفظ الحقيقة الذاتية  
 الكلية المركبة وبني حقيقيا واذ انما تم اطلاقه على الناقص وغير ليس مجازا اذ عند من ليس لفظ الجيد الا  
 مستتر كما بنى عليه قاله وفي المركبة زائد يخرج ما يخرج به قوله ذاتيات لانه مع لفظ مستتر

لا يكون التعريف به والتركيب تعريف جميع الذاتيات وليس كذلك لانه الخيد الصورة من الذاتيات كذا  
 ليست منها لان الصورة في مقابل المادة الرشيح الاخر التي هي الذاتيات عند على ما قاله فادته عند انه ومنه  
 الخيد قاله الرشيح هو القول المسمى من التي يوازنها البنية قاله وفي اخر تعريفات المصنف في منطق هذا  
 الكتاب متوافقة ولا منافاة في شيئا هذا على سبيل الممارسة ثم قوله تفرعا في هذا التعريف بخصوصه ان اراد به  
 احتياجه اليه كونه تفرعا فهو متدفع ما ذكرنا من انه يصرح به فيما بعد وكيف ولو لم يكن ذلك لما وجب تخصيصه  
 بالبنية بل يبين ان يبرهن عليه ما بالقبول من الشكلة ونحوها وقاله ويبنى ان يبرهن عليه ما يبين بالازمة  
 القول الذي يدل على الشيء دلالة الميزان وعلى الازمة وهو دلالة الالتزام ليعبر المسمى المذكور والمخرج الجيد  
 الناقص في الجيد الناقص ليس تعريف حقيقيا ولا رشيحا على ما عرفنا وعلى ما قدرنا يكون المسمى لفظا لان القول  
 انما ان يدل بالظنية على المطلوب وهو الجيد التام او بالالتزام وهو الناقص والرشيح ليس يبنى اذ دلالة  
 لفظ عليه غير الكلا والجز لا يطلق عليها الميزان والازمة دلالة الالتزام الانتقال من الميزان والازمة  
 ومما هنا يمكن **القطبي** فان فصل دلالة الالتزام الانتقال من الميزان والازمة  
 بالالتزام **قوله** الجيد هو من حيث الماهية بل يقصد ما يمتثل الماهية عما عداها والجز  
 هو المسمى المطابق **الحق** ويعني ان يزداد في الحقيقة وفيه وهو قولنا بحيث لا يمتد منها شي ولا يبنى اذ الجيد  
 المطابق والعلية **قوله** فلا يدخل في الجيد في نفسه انه وجد الجيد من غير وجود الجيد وقد يصدق  
 بالازمة وهذا معنى قوله لم الجيد لا يكون رشيحا من الجيد **قوله** ولا يلزمه ان يحكم على الشيء بتفسير الانكار  
 انما هو على هذا التقدير **قوله** لا يخرج اذ يخرج قصد فانه اتقى الجيد فيه مع عدم انشاء الجيد ودلا  
 قصد في الازمة الاتحاضية وهذا معنى الجيد لا يكون رشيحا من الجيد وهو مساو للجيد ودلا في العيود  
 والمقصود من كانه غير مساو في الجاد **القطبي** وما هو من الاطراف هو انه متى وجد الجيد وجد الجيد  
 ومن وجد الجيد وجد الجيد ليس يطالب اذ لو كان كذلك لكان في الانكار مستدركا لاستمرار استمرار  
 الجيد عند الجيد واشترط عدم الجيد وعند عدم الجيد وكذا اتقوا في الانكار وعلى ما عليه الجيد  
 الاطراف الاستمرار وجوده وانكار الاستمرار عدمه ولا يصح الالتماس لانه لا يمتد التمييز والاختصاص  
 انفس من الالتماس لانه ان وجوده من الاخص فهو اعرف وليس لانه اتقى لانه مستغلا بل يكون جامعاً  
**السيد** معنى الانكار لانه اذا اتقى الجيد اتقى الجيد ودلا اتقى الجيد واذا وجد الجيد وجد  
 الجيد فله تفرعا سبباً قاله والذاتي **قوله** ما لا تصور اي يحول لا تصور بل لا يقتضى لاجزا العتار  
 المحولة كما لو احده بالنسبة الى العتار قاله لانه ذاتيا كاللونية مثال لذاتي العرض والجمعية مثال  
 لذاتي الجوهر او لاجزا الى الالتماس من الذي يطل منها فربما من مع حقيقة السوداء والاشفاق  
 بخلافه الشنايق في ان الالتماس يستلزم من رتب القوة لان فيها نفس نفسها وكذا بخلاف الالتماس والميزان  
 وذلك اي جميع الذاتيات لا تصور وفيه التقيد والافضل ان يذكره فاجب لان الجيد في الطائفة نحو  
 الانسان جبراً وحسباً وطوعاً وبغيره لا تصور في الالتماس جبراً وحسباً فاجب لان الجيد في الطائفة نحو  
 اي في اللفظ **القطبي** وهذا يدل على ان الجيد الناقص احدا الرشيح لانه ان يكون رشيحا انما هو انما  
 يكون الجيد الناقص جديا ذاتيا اي حقيقيا وليس لفظا فيكون رشيحا **الحق** التعريف ليس مانع ان يدخل فيه



المفارقة للجنس اللازم المين لم يوافقها كالمفارقة للجنس لكنه جامع للآخر ولحق الذات فان الانسان لا ينفك قبل فهم الحيوان والاطن قبل فهم نفسه والتعرف هو تابع اذ وقع الذات ووقع الملازم من ووقع الملازم لان نفس فيه **الاشياء** وهو ميم لان الملازم بين الجنس لا ينفك وان يكون فيه قبل فهم النوع ولاحقه وسبق فهم الجنس بل فهم النوع لا يقتضي تفهمه بل لا زسه عليه وليس يوم اذ لم يفهمه ففهم الشيء على الشيء يستلزم تفهمه وفهم ما لا ينفك فهمه من فهمه ايضا عليه ضرورة النفس على انما يقتضيها ان لا يتصور تصور ذات الجسم قبل فهمها وهو متصور فانه لما لم يكن لها مدخل في تحقق الذات جاز تصورها قبل اذ العقل وجد السقوط في الجز دون العوارض كيف ولو كان كذلك لاستلزم ان يكون الشيء وحده ميم وليس هو متصور لا يتصور ذات الجسم قبل فهم الخاصة اللازمة للجنس على ما سلف فغير ان ينفك كانه في لازم النوع كما علم من تفهم ما سلف من انه يتصور ذلك لان الجسم لا يكون لازما للجنس ولعله لهذا القول كلام الجسم من حيث صاحب لفظ الجنس اتفاقا قبل التعريف غير مانع لانخاصته بالجنس اللازم المين لم يوافقها في جواب ان اللازم من تفهمه ان السقوط لا يجب في العوارض لا يجب الاخر فيها وهذا القيد والاحتراز من تعريف الذات في هذا التامان من توسع تعريف الجاهل كما صرح به اذ قال المراد من الذات ان جزء الماهية **السيد** التعريف بشكله التعريف الميسر للبيسب المحتاج الى التعريف اذ يمتنع فهم ذات البسيط قبل فهمه كونه مرفقا الا ان يريد فهم الذات بعينها قال ومن ثم انه اي من اجل كون الجيد والذاتي في نفس التعريف المبدئي والجزء من الذات جديان بحيثان لا ينفك في ذكيتها كانهما جميع ذاتية فكل واحد هو الآخر وان لم يكن كذلك احد ما لم يكن في الشبهة ذاتية هذا الخلف للجنس ولا يشكل الا لا نسلم انه لا يتصور فهم ذلك البسيط قبل ذلك اللازم لولا ان فهم الشيء اخر خلاف ما هو ذاتي فانه لا يمكن فهم الشيء قبله قال ولا يقال التعريف غير جامع اذ كليات مركبة تتصور بالاسم فانه يتصور فهمه قبل فهم ما هو ذاتي له فكل مراد ما هو ذاتي له لا يكون الا بالاقوال المراد ان لا يتصور فهم الذات الحقيقية قبل فهمه ويكون جامعا قالوا فاسب ان يقال كالمثلون والجنس لان اللونية والجنسية نسبة بين المواد واللون والجنس والاشياء في خارجة عن النسبة **السيد** ولا يشكل على اية لا يتصور بسيط كيمي عنده وقال وليس من اجل كون الجيد والذاتي اذ لا يتصور الجيد اليان فيفسر الذاتي اذ لم يفهم هذا الاشياء من ثمه وذلك واضح قاله ومن ثم انه اي من اجل ان الذاتي يحول لدا يمتنع ان يكون الشيء واحدا جديان حقيقيا لانه لما كان يولغا من جميع الذاتيات استلزم تصور تصور الماهية فاذا تصورنا بالاجز الجيد الآخر من كاشن الذاتيات اذ معناه اشياء فهم الذات قبل فهمه وقد حصل فهمه قبل فهم الآخر الجيد ومن ثم انه اي من هذه الخاصة لجزء لا يكون للشيء الواحد جديان ذاتيان لان الجيد هو الذي يستلزم تصور تصور الجيد فانه كان احد المرفوض جدا كونه تصور الماهية ففصل تصور الماهية وان لم يتصور الجيد الآخر فلا يكون الجيد الآخر ذاتيا لان الذاتي لا يتصور سبق الماهية عليه في التصور وليس لان الجيد لانه ان خرج جميع مقدما انه بدل على اشياء وجو محدين مطلقا فليس لا غيرة ايمن لانه اذا كان احد المرفوض جدا كونه تصور الماهية ففصل تصور الماهية وان لم يتصور الجيد الآخر فلا يكون الجيد الآخر مرفقا لان المعرفة لا يتصور سبق الماهية وقاسم فليان لا يتصور التعريفات اربعة وليان ومن ثم انه ثلاثة **له** فلهذا اي اللونية على المواد لانهما جوهريان وهو مفارقة الذي هو جوهري الحقيقة كان ان السواد للسواد للذاتي في نفس الحقيقة **السطح**

يعرفه غير مطلق ويراد به الشيء كالمواد لا يحتاج في اشخاصه بما هو ذاتي له كالمواد المعلقة متعارفة لذاته فان السواد موقوف لذاته لا شيء اخر يجعله لونا وهو غير مانع فان بعض المواد مركبان ووجهه لا ينفك ذلك **السيد** في كلامه يشترط انه غير ميم عند لقوله وقد يعرف وهو الحق لانخاصته ببعض المواد كانه لا يتصور انما لا ينفك في ثبوته لانه الى علة غير ذات الاتين فهو يعرف بالخاصة المطلقة ثم انه صاف لما قاله او لا الذات بار من الذي لا يكون لونه الذات مطلوبة متعارفة لعل الذات فان لما يلل الانسان انما جاز على الحيوان حيث شعر كيف اورد التعريف لانه صرح بان الماهية مطلوبة ذات الاتين وهي متعارفة لعل الاتين فكيف مطلوبة متعارفة لعل الذات فلا يصح في التعريف عليه وكيف عقله ولم يتخلل في كلامه شيء الخلق معناه انه لا يقتضي علة اصلا وليس معناه ذلك اذ المين مطلق **له** فقد مر ان يجب الوجوه في العدد من ان من وجد الذات بالحد ما لم يكن العقل بالذاتي وجد قبله ومن ثم انه بعد ما يميز بالذاتي انه موقوف على العدد وحيث الجسم في النسبة الى جميع الآخر لان الكل انما يوجد اذ يوجد جميع الاجزاء وحيث العلة في النسبة الى جزء واحد لان الكل في نسبة الى جزء واحد **وله** وهذا الى الآخر يقتضي الماهية لانه لا يصح ان الماهية تتغير على عكسها بخلاف الاول فيخرج في نسبة الماهية لا يتصور فيها الماهية على نفسها والاعراض على الله نسبة ملة وانما يتغير في الاشارات على هذه الاصطلاح ونسبة المتعارفة ليس من نفس الماهية نفسها **قوله** وحيث ان الاشارة الى الاول لانه اذا كان فهم الذات متما قبل فهمه لا بد وان لا ينفك للذات ملة والا لم يتصور فهم الذات عليه ولابد وان لم يتصور فهمه على الذات في التصور المتصور ان الاتفاق ما يقع فهمه من الماهية او ما يجب ان ينفك لها او يتصور فهمها في باب الكتابات وقد يتصور معان اخرى غير ذلك في تلك المنطقة **قال** وتام الماهية اتم ان لكل شيء حقيقة حقا ما هو ونفس تلك الحقيقة جامعة وهي مرفوعة الى الماهية والسؤال هنا طلب حقيقة التي يجب ان يجاب تمام الماهية يكون الجواب مطلقا للسؤال تمام الماهية هو الموقوف في جواب ما هو **له** ان ينادى بالسؤال من زيد وخصائصه بكم لا يتصور الامراض المكتفية به ووهية اية العاني الجزئية او حسنة اية الحسوسات والجزء ما تمام المشترك الجسماني في تمام لان الجزء المشترك مطلقا ليس بجزء بل هو جزء في المتصور وقد يغير تمام والظاهرية هم الماهية في المسمى في الماهية لان تمام الماهية المشترك هو الجنس ووجه اختصاصه الماهية في الجنس والنسبة الى الجزء انما تمام المشترك بها وغيرهما اولا الاول الجنس والثاني الفصل في التعريف او لا يتصور انما اذ الخصص ملامحروا اذ المرفوض لا يحتاج ان يكون جزءا للجنس الماهيات والاشياء البسيطة يكون جزءا بعضها دون بعض فليس بها لا يكون جزءا له ويكون فضلا **له** الانسان في لانه بالخاصة الى الجنس الذي يوقه ومع ما يخصه في الاضافي لفرصة ذكر الحقيقة في نفس وليس المراد من لفظ النوع في المثل الا الانسان **وله** ان الذي خرج بالخاصة والعرض تمام وبقوله تمام فصل الجنس بوجهه بملكية الحقيقة النوع والفصل بما صله ان في المثال اشار الى تمام الجزء المشترك بقرينة ذكره اولا وتقرينه عليه بالفا ايضا وفي بعضها بعد لفظ الحقيقة ولا بد وان يكون تمام حقيقته المشتركة وقد ضرب المثال عليه عند الدرس **له** من تلك العلة ان في الحقيقة نوع الى ما في وليس هذا تكرارا لان الاول يان احصا الذاتي وهذا ايبان للميم والنسبة التي في الجنس ذاتا فاصرية ولهذا اشرحه بقوله فاذن فيها على التعرج القطعي وجزء ما المشترك الجنس على صحيح ان ليس



كل جزء مشترك حقا كالجناس وهو صحيح اذ التمام مفقود لانه عطف على الماهية قاله ونعزله للجنس  
 غير مانع لكون فصل الجنس خاصته ايضا ذلك وكذا العرض العام للجنس لان في تلك يكون مقولا في جواب  
 ما هو فانه بطر حقيقه وليس لان مقتبه لانه المقهور من كلام المصنف يخصص للقول بغير تمام الماهية  
 النوعية ثم انما صح ذلك على طريقة التلخيص قسم القول وجواب ما هو الى ثلاثة اقسام فالتقسيم الاول  
 المختلف النوع لانه انما يصح لو كان كياولا لا يفرق من الاستدلال على المختلف بطريقه كلية المختلف لاشراك الحيوان  
 على زيد لا ان الوجود بالاشتمال ما يكون الا لشيء في ذاته لزم حقيقه **القول** في بقية النوع المطلق وان  
 الجنس المتوسط والجنس الاخر صحيح منهما حتى لا يرد فصل الجنس والعرض العام وليس واره انما التلخيص  
 وجواب ما هو حتى لا يرد فصل الجنس والعرض العام وليس واره انما التلخيص وجواب ما هو حتى لا يرد فصل الجنس  
 والام في المختلف لانه لا يرد انما بالحققة فلا يرد التخصيص بغيره وانه في الصفات الاصلية لا  
 يرد النوع المطلق لانه وهو ان النوع يطلق على الماهية في الاستدلال على الماهية في حال التخصيص  
 المشترك بينهما النوع المطلق لان ايراد المطلق بغيره لانه لا يكون اصطلاحا جديدا في ذاته وليس في المختلف  
 لانه انما هو فصل في الحقيقة لا يمتنع بالحققة لانه في ذاته وتبين انما يتبادر في الحقيقة الماهية  
 من حيث هو من غير اعتبار العوارض للاختصاص بها المستقرة او المتغيرة والام في الحقيقة بغيره مع الماهية  
 وحيد يخرج عنه الصف والتميز لان الاختلاف في العوارض لا يوجب اختلاف في الماهية والمتميز  
 حتى يتوجه التماثل على ظهوره في الاختلاف عند الاستدلال في الحقيقة المشتركة للجنس وهو معد التميز  
 باحد العينين واره انما في الحقيقة لا يكون اصطلاحا جديدا في ذاته لانه في ذاته بالاشتمال وانما  
 التميز في قوله انما هو انما لا يمتنع لانه لا يمتنع من حيث هو وليس فيه الاختصاص بالماهية **القول** في فصل  
 في جواب ما ذكره المصنف لخصائص الجنس في الجنس والاضطرار ان يكونا من جنس مشترك من امرين متساويين فلم  
 يكن فيهما حقا لا يفرق مشترك ولا يفرق مشترك ولا يفرق مشترك ولا يفرق مشترك ولا يفرق مشترك  
 حتى يتلوه الفصل القريب والمورد وفيه مع الايراد المذكور ويجوز حصول من الامر وعلا وجب  
 ان جعل المشترك من وجه واحد اتمام المشقة انما يفرق المشترك حقا لانه لا يكون فصل الجنس حقا  
 في النسبة الى اونه قاله ولا يثبت بان هذا الاختصاص غير مطابق للوجود ومما لا يمتنع في قوله ما  
 فيه قاله وقد خبط الشارح في هذا الموضع **قوله** هذا هو كونه في فصل الخطاب لانه فصل يابضها  
 عما قبله انما كان في حقيقة الحقيقة احسن ربه عن الجنس والعرض العام وقد بان اعتبارا في الحقيقة على  
 ما هو المراد في قوله ان الماهية في الحقيقة تحت الصفات يخرج به الفصل والماهية لانها وان كانت الذات  
 اما وان كان ليست باعتبارها وبغيرها على الوجودية التي استلزامها في الحقيقة لان  
 فصل النوع الاخر خاصته كذلك يجب ان يقتيد بالقول في جواب ما هو وليس يجب بل لا يجوز لان القول  
 يخصص تمام الماهية **القول** في قوله انما هو في جواب ما هو وقامه في الفصل والصف والاضطرار في الحقيقة  
 وقامته **قوله** مقتبه لانه لا يفرق من الجنس المتوسط هو نوعه عليها وما لا يفرق في قوله انما  
 حتى لا يمتنع في الحقيقة والاشتمال الماهية من امرين لا يمتنع في قوله انما هو في الحقيقة والاضطرار في  
 التماثل الى ما لا يفرق عنه ولا يفرق في الحقيقة والاضطرار في الحقيقة والاضطرار في الحقيقة والاضطرار في الحقيقة

الجنس ونوع الحيوان ومعمرا كالاشتمال في ذاته حقا للقول والعرض والموجود ليس جنس له فالاشتمال اربعة  
 الحال واسماع الواسط المتعدد **قوله** في الفصل الاول الى الانسان وقول الثاني في الحقيقة فان احاده وهو الحيوان والاشتمال  
 مثلا ثبت مستقرة بالصفة **القول** في قوله انما هو وجود الاما في دون الحقيقة اذ كل في نوع حقيق باعتبار  
 حصة الوجود في الجزئيات الداخلية عنه ولا خلاصه انما في الحقيقة هو ما يكون جميع احاده مستقرة  
 الحقيقة لكنه لا يمتنع على يذهب المحال لتخصيص بان الاشتمال العالي انواع حقيقه بالنسبة الى حصةها وليس  
 لاختصاصه اذا المراد بان النسبة بحسب الامتياز لا باعتبار العقل الا في كل اثبات وجود الاما في دون  
 الحقيقة في الصفات المطامع وكل من الحصة بالنسبة الى حصة الصادق هو عليها نوع حقيق وانما يختلف  
 ذلك بالنسبة الى افراد الحقيقة الخارجية **قوله** واليساط الى الماهيات التي لا يكون لها نوع بالمعنى الثاني  
 ان حقيقه افرادها مستقرة دون الاول ان ليس نوعا صادقا لانه لا يكون لها جنس **قوله** لان الكل  
 الشارة الى انه لا يميز ان يكون جميع البساط نوعا بالاشتمال ان لا يكون البساط ماهية كلية كالواجب فلا يكون  
 نوعا فضلا عن ان يكون جنسيا وهذا قاله الاشتمال ايضا قضية مهمة انما في حكم بعض البساط كذا او لا يفرق  
 في الشيء ذلك اذ لا يبعد البساط بالعكس لا يحتاج الى هذا التكلف وكان بجوابه على ما مر من الكلية  
 كما في تلك المنطقة فكل من النوعين بالمعنى عموما وخصوصا من وجه لاشتمالها على امر واحد وفيها  
 في بعض المواضع النوع الساطع لا يمتنع لانه حقيق من حيث انه موصول مستقرة المطابق وانما من حيث  
 انه موصول بغيره الحقيق قاله بعض المتأخرين الاما في امر من الحقيقة مطلقا **القول** في بعض البساط الحقيقة  
 وهو بالاجزاء مثلا لا لالبساط **القول** في قوله الاول ان وجود الاما في دون الحقيقة مستندا بان كل  
 الى نوع حقيق بالنسبة الى حصةها ووجه الجواب انما هو في قوله ان النوع الحقيق هو الماهية على انما هو حقيق  
 هو كذلك ومن الجوز ان الجنس المتوسط لا يصدق عليه النوع الحقيق من حيث هو حقيق متوسط وان صدق  
 عليه باعتبار اخر فلا يضر لانه ان يكون الشيء الواحد حقا ونوعا وفصلا باعتبار انه وامر من المستند فان ارد  
 الجزئيات الجنس فلا كلام فيه لان الكلام في الافراد اذ الكل انما يصير نوعا او غير بالنسبة اليها او الانواع  
 فلا يمتنع حقيق بالنسبة اليها وسلكه ما مر قاله والعرض **قوله** مقتبه لانه في الحقيقة والظهور في قوله  
 قوله او بما لا يتقدمه بتمام ما هو متضمنه وما هو معه ولا يمتنع انه يصدق على نفس الماهية ايضا وهو في  
 مذهب من يذهب الى ان النسبة للعمل **قوله** ان لا يكون في مقارفة عن الشيء الذي هو معدوم والمراوم  
 بغيره القسم والاختصاص الذي في قوله لا يفرق الى الماهية قبل فهمها وفي بعضها لا يبعد فيها والبيان  
 حقا ان يكون الثانية اسم من الاول **قوله** هو ساطع يصدق الكلام ان لا يفرق الماهية بعد فهمها سواء فرض وجود  
 الماهية او لا كالتفرد في الثلاثة سواء وجدت الثلاثة او لا وانما لا يفرق فيه خاصة كقوله في حقيقه لان لا يفرق  
 الماهية لا يفرق الوجود فلا يكون لانه خاصة بخلافه فانه قد لا يكون لازما للماهية قوله دون الماهية بان  
 فانه ذكر خاصة وهو الحوادث فانه لا يفرق لوجود الجسم انما اذا وجد الجسم في الخارج لانه ان كان حقا  
 ولا يفرق ماهية الجسم الى نفس الاشياء والجسم بزمان منهم منه الحدود وكيف ولو كان كذلك لما اختلف  
 في حقيقه فانه لا يفرق ماهية ما هو لا يفرق كل جسم وكما بينهما ما هو لا يفرق بعض الاجسام كقوله في ذلك  
 فانه ليس للاجسام الكثيفة الماهية ان لا يكون ذلك ايضا بشرط ان يكون نحو الشمس **قوله** مع الاضاف

نور



أي شيء من الزوال لا يزل ولا يلبس لا يلبس في الزمان والديموم الثبوت لا يلبس في المكان والسلب وذلك العارض الغير المتعارف  
 قد يكون ثابتا بعيد وجوده المعروض كسواد الغراب اجمع وجوده كسواد الخبي وطرفه اجزاء ليس وقد  
 يزل ولا يلبس كصغر الذهب واما سواد الخبي الحاصل العرضي فالحال الذي هو الذي تصور أي كغير  
 الذات قبله فبعض التعريف الاول وهو عام في التعريفات الثلاثة قاله والمتميز في قوله بعد فيها بعض  
 الماهية والخاصة الى الاختصاص لا يزل والماهية خرج بقيد العرضي قاله ولا نظرا لا يصح مثلا للعرضي الا ان  
 يكون متعارفا واما كونه لازما له بشرط كونه في الشمس على وجه خاص فلا بد خليا قسم الموازين اذ ما من عرضي  
 متعارف الا ويزن بشرط يكون العرضي كذا لازما وبما لا يزل على الابد في كون العرضي لازما باعتبار متعارفا بغير  
 قاله وفي زعمه الذهب سواد دون سواد الخبي فكل الخبي وقسمه لا يزل على الاوجه وسواء في أي موضع  
 زواله اما مطلقا أي ذهبا وخارجا او خارجا فقط **الاستحسان** فيمكن ان يقال خرج بقوله بعد فيها لازما  
 الماهية في الوجود فانه يزل في نفسه بعد فيها وقاله سواد في الوجود دايما في الماهية في الوجود ولا  
 يزل بها في انهم والصور وهذه اقال خاصة كالحدوث للحسم فانه يلزم في الوجود ولا يلزم في نفسه بعد  
 قسم الجسم وكذا نظرا فانه لا يلزم لماهية الجسم في الوجود لا في انهم وليس في كذا بعد فيها ليس معنى في انهم  
 شرارة لا يخلو على الحقيقة القائمة كلك في الدخالة على الوجود الواحد بلها الامم قاله او قاله بعد  
 فيها يخرج عنه الذاتي وان كان لاحاجة اليه لانه خرج بقيد العرضي الا انه ذكر ما كذا الخبي فظاهمه  
 فيها مستدرك من تعريف العرضي كذا اعاده انهم مطابقة **النسب** في العرضي بخلاف الذاتي في التعريف  
 الثلاثة وذلك واضح الا انه لا يصح في الثاني صدور ما لا يلبس في بعض الموازين وليس لا يصح فيه يعرف بالمثل  
 قاله والموازين مائة لا يزل لماهية بعد فيها او للوجود خاصة وقيل بعد فيها الحاصل من اجزاء الماهية  
 فانه مع فيها وهو غير متعلق اليه لانه قد جاءه بقيد العرضي قاله واللاتر والعارض ما يختص به وادعته  
 واعده فقط او لا الاول الخاصة والثاني العرضي العام المسبب لازما للوجود كالحدوث والظلال فكل ما  
 وفيه نظرا لا يزل لا يزل وجود الجسم مطلقا فان الجسم المطلق لا يزل له والكيف ايضا لا يلزمه الامم وما  
**قوله** نفسه الماهية بالماهية المذكور امامه بطريق الاحمال وبها ما ذكره كذا او لا يصح فيه  
 الى كسب حد يد اللاتر فيها ان اللاتر الميز واللاتر العنبر ليس والاول ما لا يحتاج الى وسط أي كسب  
 وهو يستعمل بمعنى بينهما عموم ومخصوص مطلقا ما يكفي تصور الشيء بصورة أي يزل من تصور المثل وتصوره  
 وهو الميز الماهية لا يزل من تصور الماهية واللاتر تصور الملائمة بينهما وهو اليتن المعنى الامم والثاني  
 ما يحتاج الى وسط أي كافي تصور احدهما ولا تصورهما في الحكم باللائمة قبل كلام المصنف حفظا لان اللاتر  
 بعد فيها لا يلبس ول العنبر ليس لان الين فقط هو الذي يزل بعد فيها فبهم الماهية قاله الاستحسان وهو متناول  
 لها لان اللاتر بعد فيها انهم اعلم من ان يكون وسط او بغير وسط فلا يبتدأ بركب الدال على سبيل التي تحتها  
 من التولية وتخلي من الخطا او من الاخطا أي نفسه الى الخطا وانت في الخطا بنفسك واللفظ انما هو  
 لا يتأخر **النسب** صورة الماهية قد علمت حيث قاله ومادة الميك مفرداته وصورته حيث  
 الخاصة وقد علمت انما هو الماهية الذي هو الماهية في العرضي أي في الشيء باقسام الذاتي من كونه تمام الشيء  
 وغيره وباقسام العرضي من كونه لازما لماهية وغيره وليس للقطي مادة وموارة لا يتبدل لفظ لحفظ لزم

واللاتر **قوله** اما صورته أي صورة الجسد مطلقا حقيقة او رسميا كما عليه لفظ المتن ولهذا العمل الاستحسان  
 مما فيه المادة اذ كذا في مادة الجسد الذي هو العرضي وصرح في تصديقه بان مادة في الجسد مطلقا **قوله**  
 الرسي في الفصل فيه فكيف يصح ذلك **قوله** اما بقا من الخاصة على الفصل وذكر الفصل التمييز في المادة  
 فيه اذ في الرسم الماهية لا يلبس فيه من الجسد القريب وحيد اما ان يقتصر فيه على الابد او بسقط مطلقا او عند  
 الخاصة على الجسد واما ان يراى بالفضل واما ان يراى بالفضل **قوله** اما بقا من الخاصة على الفصل بشرط ان لا يلبس في ذلك  
 كلمة ثم عليه في الصورة واد لا ذلك لخصه في مادة صورة وحدانية مطابقة للجسد واد لا ذلك لخصه في مادة  
 فيه والقيد يتأخر عن القيد **قوله** يقتصر في الجسد ويرى في خطا لبقا التمييز المقصود بخلاف خلا المادة فانه  
 شدة قد يبعد من التمييز في الفصل ان يكون يتألف الجسد القريب واما بقا من الخاصة على الفصل بشرط ان لا يلبس في ذلك  
 يذكر ما كان الخطا يتألف الفصل مطلقا لان الجسد في الجسد ولا يلبس فيه من ذلك الفصل **قوله** اذ لا لالة الفصل  
 وهو انما هو متلا باللاتر على الجسد اذ النطق لا يكون لا يكون **قوله** لا يلبس في الصورة اذ اصله ان يقال  
 الصنف الماهية المعترضة في الفصل عليه وهو متعلق في ثلاثة لان سماء الجسد الاقرب الى الجسد الماهية  
 حالية الصورة ايضا **القطعي** عرف صورة الحقيقة وما به كونه اتم الجسد واد اعرض على تعريف المادة والصورة  
 للرسي لشأرا كرامة وذلك بان لا يقدح الجسد او يذكي الجسد البعيد او يرب من الجسد والخاصة  
 او يفرق بالخواص البسيطة او بالخواص المركبة كعرف الحشاير بالظواهر والود وليس اعرض وليس بان لا  
 بعد ما يذكي اذ ما ليس رسي لان الفصل متكون بينهما والرسي ما يتألف في الازمة والفصل غير اللاتر  
 اتفاقا واصطلاحا وسماها في المتن الجسد الثاني قاله الجسد القريب والفصل سارة في المادة واما الصورة  
 فلا لالة ثم على ان الفصل لا يولد من كذا من الجسد واد التافهة الداخلة تحت الرسي وحيد الحشاير على المواد  
 لانه لا يوجب التريب ولو قاله بالاقايب التريب والما قبله كذا والاول قوله هو ما يتألف في ذاته الكلية  
 الجسدية فظيها ان يراى من الجسد في صورة الجسد هو الحقيقة لا غير لان هذه الصورة تقتصر وليس كان  
 اولا لا لاهية اليه كذا بقيد التافهة لان ما ابا الى الجسد لا يختص به وليس ظهر لاهية بان كذا في الصورة  
 مستلزم لذكر المادة من غير كسب الصورة بالفضل فانه صورة الجسد أي الحق لان اللاتر في الفصل  
 والصوره الحقيقة وليس خص لا ذكي او لا تحت المادة وهو الذاتي والعرضي كذا قاله في المتن فمادة الجسد  
 ذاتية وعرضية فالذاتي كذا العرضي كذا واما صورته فنام وناقص ليس أي الحقيقة لان الرسي اتم صورة  
 ثم ليس المعهود الحقيقة اذ الرسي معهود ايضا قاله ولو اني في ذلك لم يكن يتأخر بعد خلف الفصل  
 من الجسد الوانع خلافة وليس خلافة لان الفصل لا يختلف من الجسد في الجسد قاله وهو على الصور من الحقيقة  
 بان وضع الفصل لا يختص به من الخطا يتأخر من الجسد وهو على **القطعي** المطلق الفصل اذ في القريب  
 لما علم ان الفصل لا يلبس مع الجسد لا يكون رسيه افضل من ان يكون رسيه لانه غير مانع والجسد يجب ان يكون متألفا  
 والقطر بدل على بقا التريب فقط واد الهمة لانه لا يجب ذكر الفصل بعد الجسد مع بقا الهمة واد الهمة  
 الصورة لانه اقرب الى حصول الجسد من المادة لانه مستلزم حصول الجسد واد خلافا للمادة وكذا ما اقرب  
 الى المقصود يكون الاستحسان **قوله** خلا المادة فيه تبيين ما يتألف في المادة وسواء حفظا وما يتألف في المادة  
 وسماها تقصا وحقيقة أي حقيقة الاتصال واد لا لانه واد الوجود الواحد والذاتي والصوره في الذات























الحجة الخاطئة له بعد ترتيب موادها على الوجه الخاص **الاصح** في صورته القول المؤلف من ثمانية مقدمات  
 لم يرد له ذلك قول آخر وليس بصورته ذلك اذ هو نفس البرهان المستعمل في قولنا ان البرهان الذي لا يمكن ان يكون  
 له شرط غير الحقيقة وليس اولها ذاتها فلو علمنا انها لا يمكن ان يكون لها شرط غير الحقيقة مع اننا لا نعلم ان  
 القول يقتضي هذه الصورة **وله** ان البرهان من الوجه ان الحقيقة من البرهان لا يقتضي منه كونه بالضرورة محال  
 وضوحا وعلما في ذلك قال لازمه وهو الموضوع ليس هو ولا يقتضي فيه مذكرة بالتحليل وما كان  
 اللازم منه كونه ان كانا شيئا فهو حيوان لكنه انسان فيكون حيوانا ما كان التقييد فيه مذكرة كونه  
 المثال لكنه ليس بحيوان فيجوز ان يكون انسانا يقتضيه وهو انسان هو المذكور فيه وسائر المثالين وبسبب الاول  
 اقتربنا لاقتران الحد وديقه والثاني استغناء بالاشتراك على حرف الاستغناء لكن لا الاستدراك ايضا  
 استغناء وانما قيد بالضرورة فيها اذ لا ذلك لحد لا يقتضي الاستغناء اذ الحقيقة مركبة من مادة  
 وهي قولها ومن صورته وهي حقيقة بالضرورة ومادة مقامة كونه في الاقتران من مادة الشيء ما يحصل  
 بالقوة تكون الحقيقة مذكرة فيها بالقوة فلو اطلق لا يقتضي ضرورة الاستغناء شيئا والاقتران في جملة فان قلت  
 هذا ايضا في ما تقدم مرارا من قولنا ان الحد لا يقتضي الاستغناء في حد ذاته **قلت**  
 المقدمة فيه ليست ذلك بل بالضرورة التحد من الثاني وهو ما يراه على انها حقيقة والموجود فيه ليس يقتضي  
**وله** يقتضي هو على هذه المقدم وفي الاقتران ان الحقيقة تكون على حد التحليل على الموضوع من غير اشتراط  
 حرف شرط وتقسيم اليه **وله** وهو ما يراه في قسم اشارة الى الشرطية المتصلة اشارة الى الشرطية  
 المتصلة وبسبب هذا القسم قسمه بالشرطية وان لم يوجد فيه طرف الشرط الا في المتصلة المتصلة بالمتصلة  
 بالمتصلة من حيث التركيب من المبدء واما الى ولاها ايضا في حكم الشرط والمبدء في الحقيقة **وله** من صورته  
 اي مقدمات هذا القسم القسم هو الاقتران في ان يفتقد من القسم الاخر شيئا بالمبدء واما **وله** في قسمها  
 المنطوقين الى الجزاء الاول موضوعا لانه وضع حكم عليه في الثاني بمحولا له على شي والمشكلين واصحاب  
 علم الكلام في ان القسم خمسة فاقسم كونه على اربعة والثاني في خمسة فاقسمه بالضرورة المحكومة بذلك  
 والثالث مستند اليه ومستند الى الواقع لانه في حاله والخمسون مستند الى ما يتصور مستند اليه ومستند  
**وله** واجزا المقدمات بتفسير قوله وهي القائم فترتب له وباعتبار ترتيبه الى طرفي المطلوب فذلك  
 بالاستمرار والمضام وهو الاقتران في ان يفتقد من كون مستلزما للمطلوب عاملا فيكون عليه **وله**  
 موضوعه اي موضوع المطلوب لا موضوع الوسط والآخر في اول الاشكال الاول والآخر في الثاني  
 لما كان الكل واجبا اليه اكثر به وحسب استلزامه يكون اخر من الاصل اقرا اذ يكون استلزامه محولا له في  
 الكبرى لما كان لهم فواكثر اذ هو المبدء المستلزم بينهما في الوسط فوسيلة بين طرفي المطلوب  
**القطبي** والاول بغير شرط ولا قسم هو موضوع الاقتران في الشرطية الم لا ان قال له ما به انما هي  
 لازمة في الاول بخلاف الثاني في قسمه قال وليس المستند اليه اي المقدمة وانما ذكرنا التبرير باعتبار  
 المقدم في هي موضوعات المقدم متين لا ما تقدمت من حيث المعنى المبدء واللازمة الوسط للمبدء في  
 الوسط المستلزم وكذا في القسري والكبرى لان معبودها القسري خصوصه الكبرى هو ما قاله في القسم  
 المبدء موضوعا نظرا الى ان لا يخلو انما هي انسان فالحال المبدء اي هو كذا ليس موضوعا والموضوع فيه هو الانسان

ليس مستندا او كما ناسبا لان المبدء في قولنا قام زيد وهو زيد لا يسمى موضوعا ولا المحسوس وهو قائم بمحولات اصطلاح  
 المتكلمين بل لا يسمونها بالعكس وكانه اراد بالمبدء المبدء الذي لا يكون شيئا ويكون موضوعه الطبيعي  
**القطبي** لا اقتران الى المحسوس في شرط اي متصلة ولا قسم اي متصلة وان كان لفظه قاصدا عن كل الجملة  
 لكن يجب تنبيهه عليه ليصح اذا اقتران في اسم من المحسوس ويؤكد ان الامر بذلك لفظ والمبدء فيه اي في الجملة وليس لكن  
 ان المقصود في قولنا لا يجب تنبيهه ليلامح ولا يكون اذا اقتضى لا يوجد اليه احد رتبته قال وليس فيه نظر  
 ان المراد من المستند هو المبدء في التصديق من حيث هو متصدق ولا يدخل في رتبته ولا نسلم ان زيدا في قائم  
 زيد ليس موضوعا وليس له دخل في اصطلاح اقتران ليس المبدء الا لفظ السورق في المعنى لا في المعنى  
 المبدء في القول الذي جعله لبيان القياس الاقتران موضوعا قاله والموضوع والمحل في مقتضى القياس يسمى  
 حدودا وانما انت الضمير لانه لا يلائم **القطبي** قد اطلق الصورة واداد البرهان في معنى البرهان  
 وليس قد اطلق في الاصل الصورة واداد معنى قاله وفيه نظر لان للبرهان الذي هو الحقيقة لا يذكر في الحديث  
 بالعلم ايضا الحقيقة قضية بالاعتبار المذكورة الدليل ليس قضية بل جزءا ومسا به صورة النتيجة ولا  
 نظرا الى الصورة النتيجة وقلة في حقيقة نظرها في الاقتران في الشرطية عنه **اجب** بان ما قاله الاقتران  
 لا يكون الا بغير شرط وتقسيم في قولنا الاقتران في غير شرط وتقسيم اي يكون بغير شرط ولا يلزم ان لا يكون جملة فان قيل  
 قبل هذا ينقسم الاقتران الى الحلي والشرطي والمضام ليرد كل الى الحلي فما وجه التخصيص **قلت** يجوز ان  
 يكون وجه التخصيص كونه غير غرضي لاجل وقلة الاحتياج اليه وليس غرضي يعني ان يفتقد عند اجتماع الشرايط  
 وقاله في اي الاقتران **الحلي** موضوع الوسط يسمى الاضطرار لانه راجع عنه وبصورته الاكبر لانه راجع عنها  
 عنه فاخذ الضمير والكبر بالمتسبة الى الوسط لانه لا يفتقد احدهما الى الاخر قال والمبدء اي في القسري وكذا  
 في الكبرى ولعله باعتبار التصديق في جميع ضميريه احتمالات خمسة كما ان قوله بغير شرط اربعة بحسب  
 الاقتصار والزم وهو وجوب الترتيب في التزم مفهومه وهو ان يكون ضميرها **قال** لما كان **وله** بلزومه  
 اي من الاصل صدق المطلوب اذ لا يخرج عن احد ما في نفس الامر وذلك كما في قياس الحلف صدقة اي  
 صدق العكس الذي هو المطلوب كما في الاشكال الثلاثة المستند في صدق قوله على ابطال الشيء والمطلوب  
 نفسه لكان وليد ليس لانه من باب تعيين الطريق على ما اول لانه في بيان الاحتياج الى ذكر القسري فحقته  
 وازيادة الاهتمام به كره **وله** والمبدء بالتعريف اي المذكور بقوله اجمع الى تعريفها لان المذكور فيه اعم  
 من المبدء **القطبي** لوقال به ان التعريفها اليها بما لكان اول لان الضرر لا يحصل من معرفة القسري العكس  
**قال** في التعريف **وله** ولزمه العكس انما قال ذلك ليجرح عنه مثلا المستند في قوله انما يغفل المحسوس  
 الاحتياج الى ان لا يكون العكس هو ما على التعريف لا يمكن به اي ويثبت بالعكس احتراز عن ما بين المتكلمين **القطبي**  
 لا في المبدء من قيد ذاته والاول ليرد لورود هذه انسان هذا البرهان طوق قوله ولا حاجة اشارة الى هذه  
**الحلي** يجب ان يقال في قضية تحتلقت بالاجاب والسلب فيخرج قولنا هذا واجب وهذا ممكن فانهما يقتضيان  
 في الصدق والكذب وليسا اقتضيانا قال وليس يجب لان حجة به لا يلزم من صدقه بل من صدقه واستلزامه  
 اقتضيانا جميعا القسري وليس لا بد وليس يجب ان المراد قضية ان شرطها ان لا يشرط يكون صدق احد  
 مستلزما لكذب الاخر والعكس واجد الشرايط هو النفي والاثبات فلا يقتضي هذا انسان وليس يعلق ولا











أقفا بالماضي من جهة قاسم الواسع ليس كذلك لكن ذكرنا ذلك من جهة الضيق والكم في وصف ظاهر  
 منطوق كل علم التكرار عند الرجوع إليه وليس للزواجر في الاستكشاف التكرار وإنما شرطوا شيئا ليس  
 ذلك وضبطه كما علم مما قاله وجهه الله لانه الصغرى خصوص والكبرى مجموعا وقال الشارح في الموضع  
 ما يكون سائبة مركبة لأنها متضمنة موجبة وهذا غير متحقق في الخارج إذ قال في الضرب السائبة من الشكل  
 وليس يمكن كبرى على حكم الموجبة وهي غير مركبة ثم فيه حكم لاستلزام السائبة الموجبة في المركبات ثم الغرض  
 موافق الكلام المنطوق فيقال الصغرى السائبة في الأول إنما لا يخرج أن لا تكون النسبة السائبة كونه لا يخرج  
 بـ وكبرى أو ما إذا كانت في قولنا مثلا ليس بوجوده وكبرى ليس بوجوده ليس مجموعا من حيث واليدوية  
 شديدا في هذا قال صاحب المطالع وقال أيضا في بيان قول الشارح في المثال المذكور إنما لا يخرج كون الصغرى  
 موجبة وإن كانت سائبة الموجبة السائبة الموجبة لا يخرج كونها موجبة في الموضوع هذا ثم قوله  
 أن لا يخرج كونها سائبة المركبة يستلزم الموجبة أن مجموع الممكنين يسلم له لا يخرج فهو صحيح وإن لم يكن  
 السلب مستلزما فهو غير البطلان لأن الإيجاب مستلزم فهو هذا **قوله** في بعض مائة من الأوساط نحو الإنسان  
 حيوان وبعض الطيور من غير فلا يخرج ذلك الصغرى فلا يخرج الحكم إليه فلا يخرج **قوله** فيجب هذا الشرط  
 أن المذكور وهو كون الصغرى موجبة والكبرى كلية فذلك هو شرط واحد من شروط السقف وشرط  
 الشاهد كذا في بعض النسخ من شروط السقف وهو **قوله** مع السائبة الصغرى أو الصغرى السائبة  
 الكلية والصغرى السائبة الجزئية مع الكلية والخارج من المصنوعات الأربع واقعة كبرى هذه غائبة  
 مع شرط الأول وحسب الثاني سقطت أربعة أخرى هي الموجبة الكلية والموجبة الجزئية والصغرى  
 مع الحركة الموجبة والجزئية السائبة كبرى هي الموجبة أربعة موجبة كلية أو جزئية صغرى مع كلية موجبة  
 لو سائبة كبرى وتقدر الصفات الموجبة على الكلية والجزئية في الأول لانه إشارة إلى الصغرى وذكر الإيجاب  
 فيها أمر بكونه شرطا في اختلاف الكلية ومكبرها الثاني لأن ذكر الكلية في الكبرى في الحقيقة لا يخرج  
 وأما عدم الترتيب بعضها على بعض فلا حيلة ترفعها لتجده عند الأول لأن جملة ذات شرطين الإيجاب  
 والكلية ثم الثاني لأنها كلية وإن كانت موجبة لأن الكل وإن كان سائبا أصناف من الإيجاب للفرق في صفة  
 ومكبره فعدم الثالث لا يوجب شحته إذ الرابع دون الثاني **قوله** في الخارج المطالب الأربعة أن لا يخرج هذا  
 الشكل في الأربعة أي على سبيل التوزيع إذ كل صنف لا يخرج كل المطالب وفي بعض النسخ أنه وهو ظاهر أي أن  
 هذا الشكل في المطالب **قوله** الشكل الثاني وإنما قد مر على الثالث لأننا لم نجد وهو الكل أشرف وإن كان  
 سائبا من الجزئية التي تحت الثالث وإن كان إيجابا ولا بد وأن الأول في أشرف المقدمين من الصغرى كان  
 الثالث قد مر على الرابع لو أمكنه الأول في الكبرى **قوله** في الكيفية الإيجاب والسلب طاعتا في الأول  
 الشكل الأول لا يخرج إلا من هذه الأول ولا يخرج من هذا الشكل الأول إنما هو في الكبرى لأن الأوساط موضوع  
 في الأول ويحول فيه بخلاف الصغرى وإنما هو اقتناع في الجهد الأوساط حولها بما وجب في هذه الأول  
 أن يمكن إحدى المقدمتين بعمل كبرى أو ما يمكن الكبرى فظاهرا في تحصيله بصيربته شكلا أول لأن الجهد  
 الأوسط الذي هو مجموعا وأما يمكن الصغرى فانه بعد العطف يحصل كبرى لأن الأوسط المذكور في الخارج  
 يكون مجموعا لا يحصل للصغرى والمذكور في الصغرى موضوعا في الكبرى كما في الأول **قوله** لا يخرج هذا فلا يمكن

أقفا بالماضي من جهة قاسم الواسع ليس كذلك لكن ذكرنا ذلك من جهة الضيق والكم في وصف ظاهر  
 منطوق كل علم التكرار عند الرجوع إليه وليس للزواجر في الاستكشاف التكرار وإنما شرطوا شيئا ليس  
 ذلك وضبطه كما علم مما قاله وجهه الله لانه الصغرى خصوص والكبرى مجموعا وقال الشارح في الموضع  
 ما يكون سائبة مركبة لأنها متضمنة موجبة وهذا غير متحقق في الخارج إذ قال في الضرب السائبة من الشكل  
 وليس يمكن كبرى على حكم الموجبة وهي غير مركبة ثم فيه حكم لاستلزام السائبة الموجبة في المركبات ثم الغرض  
 موافق الكلام المنطوق فيقال الصغرى السائبة في الأول إنما لا يخرج أن لا تكون النسبة السائبة كونه لا يخرج  
 بـ وكبرى أو ما إذا كانت في قولنا مثلا ليس بوجوده وكبرى ليس بوجوده ليس مجموعا من حيث واليدوية  
 شديدا في هذا قال صاحب المطالع وقال أيضا في بيان قول الشارح في المثال المذكور إنما لا يخرج كون الصغرى  
 موجبة وإن كانت سائبة الموجبة السائبة الموجبة لا يخرج كونها موجبة في الموضوع هذا ثم قوله  
 أن لا يخرج كونها سائبة المركبة يستلزم الموجبة أن مجموع الممكنين يسلم له لا يخرج فهو صحيح وإن لم يكن  
 السلب مستلزما فهو غير البطلان لأن الإيجاب مستلزم فهو هذا **قوله** في بعض مائة من الأوساط نحو الإنسان  
 حيوان وبعض الطيور من غير فلا يخرج ذلك الصغرى فلا يخرج الحكم إليه فلا يخرج **قوله** فيجب هذا الشرط  
 أن المذكور وهو كون الصغرى موجبة والكبرى كلية فذلك هو شرط واحد من شروط السقف وشرط  
 الشاهد كذا في بعض النسخ من شروط السقف وهو **قوله** مع السائبة الصغرى أو الصغرى السائبة  
 الكلية والصغرى السائبة الجزئية مع الكلية والخارج من المصنوعات الأربع واقعة كبرى هذه غائبة  
 مع شرط الأول وحسب الثاني سقطت أربعة أخرى هي الموجبة الكلية والموجبة الجزئية والصغرى  
 مع الحركة الموجبة والجزئية السائبة كبرى هي الموجبة أربعة موجبة كلية أو جزئية صغرى مع كلية موجبة  
 لو سائبة كبرى وتقدر الصفات الموجبة على الكلية والجزئية في الأول لانه إشارة إلى الصغرى وذكر الإيجاب  
 فيها أمر بكونه شرطا في اختلاف الكلية ومكبرها الثاني لأن ذكر الكلية في الكبرى في الحقيقة لا يخرج  
 وأما عدم الترتيب بعضها على بعض فلا حيلة ترفعها لتجده عند الأول لأن جملة ذات شرطين الإيجاب  
 والكلية ثم الثاني لأنها كلية وإن كانت موجبة لأن الكل وإن كان سائبا أصناف من الإيجاب للفرق في صفة  
 ومكبره فعدم الثالث لا يوجب شحته إذ الرابع دون الثاني **قوله** في الخارج المطالب الأربعة أن لا يخرج هذا  
 الشكل في الأربعة أي على سبيل التوزيع إذ كل صنف لا يخرج كل المطالب وفي بعض النسخ أنه وهو ظاهر أي أن  
 هذا الشكل في المطالب **قوله** الشكل الثاني وإنما قد مر على الثالث لأننا لم نجد وهو الكل أشرف وإن كان  
 سائبا من الجزئية التي تحت الثالث وإن كان إيجابا ولا بد وأن الأول في أشرف المقدمين من الصغرى كان  
 الثالث قد مر على الرابع لو أمكنه الأول في الكبرى **قوله** في الكيفية الإيجاب والسلب طاعتا في الأول  
 الشكل الأول لا يخرج إلا من هذه الأول ولا يخرج من هذا الشكل الأول إنما هو في الكبرى لأن الأوساط موضوع  
 في الأول ويحول فيه بخلاف الصغرى وإنما هو اقتناع في الجهد الأوساط حولها بما وجب في هذه الأول  
 أن يمكن إحدى المقدمتين بعمل كبرى أو ما يمكن الكبرى فظاهرا في تحصيله بصيربته شكلا أول لأن الجهد  
 الأوسط الذي هو مجموعا وأما يمكن الصغرى فانه بعد العطف يحصل كبرى لأن الأوسط المذكور في الخارج  
 يكون مجموعا لا يحصل للصغرى والمذكور في الصغرى موضوعا في الكبرى كما في الأول **قوله** لا يخرج هذا فلا يمكن

أقفا بالماضي من جهة قاسم الواسع ليس كذلك لكن ذكرنا ذلك من جهة الضيق والكم في وصف ظاهر  
 منطوق كل علم التكرار عند الرجوع إليه وليس للزواجر في الاستكشاف التكرار وإنما شرطوا شيئا ليس  
 ذلك وضبطه كما علم مما قاله وجهه الله لانه الصغرى خصوص والكبرى مجموعا وقال الشارح في الموضع  
 ما يكون سائبة مركبة لأنها متضمنة موجبة وهذا غير متحقق في الخارج إذ قال في الضرب السائبة من الشكل  
 وليس يمكن كبرى على حكم الموجبة وهي غير مركبة ثم فيه حكم لاستلزام السائبة الموجبة في المركبات ثم الغرض  
 موافق الكلام المنطوق فيقال الصغرى السائبة في الأول إنما لا يخرج أن لا تكون النسبة السائبة كونه لا يخرج  
 بـ وكبرى أو ما إذا كانت في قولنا مثلا ليس بوجوده وكبرى ليس بوجوده ليس مجموعا من حيث واليدوية  
 شديدا في هذا قال صاحب المطالع وقال أيضا في بيان قول الشارح في المثال المذكور إنما لا يخرج كون الصغرى  
 موجبة وإن كانت سائبة الموجبة السائبة الموجبة لا يخرج كونها موجبة في الموضوع هذا ثم قوله  
 أن لا يخرج كونها سائبة المركبة يستلزم الموجبة أن مجموع الممكنين يسلم له لا يخرج فهو صحيح وإن لم يكن  
 السلب مستلزما فهو غير البطلان لأن الإيجاب مستلزم فهو هذا **قوله** في بعض مائة من الأوساط نحو الإنسان  
 حيوان وبعض الطيور من غير فلا يخرج ذلك الصغرى فلا يخرج الحكم إليه فلا يخرج **قوله** فيجب هذا الشرط  
 أن المذكور وهو كون الصغرى موجبة والكبرى كلية فذلك هو شرط واحد من شروط السقف وشرط  
 الشاهد كذا في بعض النسخ من شروط السقف وهو **قوله** مع السائبة الصغرى أو الصغرى السائبة  
 الكلية والصغرى السائبة الجزئية مع الكلية والخارج من المصنوعات الأربع واقعة كبرى هذه غائبة  
 مع شرط الأول وحسب الثاني سقطت أربعة أخرى هي الموجبة الكلية والموجبة الجزئية والصغرى  
 مع الحركة الموجبة والجزئية السائبة كبرى هي الموجبة أربعة موجبة كلية أو جزئية صغرى مع كلية موجبة  
 لو سائبة كبرى وتقدر الصفات الموجبة على الكلية والجزئية في الأول لانه إشارة إلى الصغرى وذكر الإيجاب  
 فيها أمر بكونه شرطا في اختلاف الكلية ومكبرها الثاني لأن ذكر الكلية في الكبرى في الحقيقة لا يخرج  
 وأما عدم الترتيب بعضها على بعض فلا حيلة ترفعها لتجده عند الأول لأن جملة ذات شرطين الإيجاب  
 والكلية ثم الثاني لأنها كلية وإن كانت موجبة لأن الكل وإن كان سائبا أصناف من الإيجاب للفرق في صفة  
 ومكبره فعدم الثالث لا يوجب شحته إذ الرابع دون الثاني **قوله** في الخارج المطالب الأربعة أن لا يخرج هذا  
 الشكل في الأربعة أي على سبيل التوزيع إذ كل صنف لا يخرج كل المطالب وفي بعض النسخ أنه وهو ظاهر أي أن  
 هذا الشكل في المطالب **قوله** الشكل الثاني وإنما قد مر على الثالث لأننا لم نجد وهو الكل أشرف وإن كان  
 سائبا من الجزئية التي تحت الثالث وإن كان إيجابا ولا بد وأن الأول في أشرف المقدمين من الصغرى كان  
 الثالث قد مر على الرابع لو أمكنه الأول في الكبرى **قوله** في الكيفية الإيجاب والسلب طاعتا في الأول  
 الشكل الأول لا يخرج إلا من هذه الأول ولا يخرج من هذا الشكل الأول إنما هو في الكبرى لأن الأوساط موضوع  
 في الأول ويحول فيه بخلاف الصغرى وإنما هو اقتناع في الجهد الأوساط حولها بما وجب في هذه الأول  
 أن يمكن إحدى المقدمتين بعمل كبرى أو ما يمكن الكبرى فظاهرا في تحصيله بصيربته شكلا أول لأن الجهد  
 الأوسط الذي هو مجموعا وأما يمكن الصغرى فانه بعد العطف يحصل كبرى لأن الأوسط المذكور في الخارج  
 يكون مجموعا لا يحصل للصغرى والمذكور في الصغرى موضوعا في الكبرى كما في الأول **قوله** لا يخرج هذا فلا يمكن







لأنها تشبهها بالسالة لا تخفى وجود الموضوع بخلاف المددولة ولهذا الوصف في حكم المشدولة ويعلم من هذا  
 الاشتداد أنه اختيار الشق الأول في المسألة الزمنية على المسألة المكانية على ما مر في الشكل الأول وهو يشهد  
 بالمسألة والتركيب في المسألة الأولى وعين الشبهة دالة على ذلك والظاهر من الواجب لأن الصغرى في الشق الأول هي  
 جزئية في مقصود الكبرى وفي بعض النسخ نقطة مكررة موقوفة والظاهر من الواجب لأن الصغرى في الشق الأول هي  
 صغرى في الشق الأول من هذا الشكل **والثاني** وهو أنهما جديان لا يشتركان في المسألة فيكون الكبرى صادقة لأن  
 المقصود من ذلك تعيين كذب هذا وهو مستلزم لكذب إحدى المسألتين من التبعين في الصغرى في الشق الأول كقولها  
 من الأخرى عن بعض المطلوب وإذا كذب بعض المطلوب كان المطلوب صادقا وهو المعنى **والثالث** وهو أن  
 الخمسة الآخر كما يقول في الصغرى الأولى في الصغرى في بعض النسخ بوجهي إحدى قبضته وهو لا يمتنع من الحقائق  
 برهني يحصله كبرى الصغرى الثاني وهو كبريات في الشق الثاني من البرهني وهو في الكبرى وهو كبري  
 لكبرى صادقة لأن المقصود من ذلك تعيين الشق الثاني **والرابع** هو أن هذا قد دخل بعض المقامات  
 انه هو الشكل الأول بحسبه قد ورد في الكبرى للصغرى فلا فائدة في إيراد كونه حكما إذا كانت الشارة  
 الواضحة في بيان حصول الاستدلال حيث قال الوسط استعمل الموضوع الصحيح نحوها أو العكس أو  
 حولها أو موضوعا فيها وفي بعض النسخ قد ورد في الصغرى في الشق الثاني وهو من سبق القول فلا تلازم  
 الطرح في الشق الثاني إلى كونه يمكنه تحقيق الكلام الذي هو في الشق الأول فيكون السالبة لبيان صلاحيته من قبل كونه  
 التماسا في الشق الثاني قد كذب ما لا يتفق للالتفات الخاصة إلى كونه تلازما لا بد من ذلك فلو كان كونه  
 في الصغرى وكبريات الكبرى صادقة **والخامس** وهو أن الصغرى في الشق الثاني لا تضره من كونه  
 بالصحيح لما علم من أن السالبة الجزئية لا تعكس **فان قلت** فكيف هذا المقدر لبيان عدم الرتبة إلى الأول  
 أيضا **قلت** نعم كونه من قبل عين الطريق مع أنه قد فادح بأن كونه في هذا الشكل الأول **والسادس**  
 انه استعمل هذه السالبة الجزئية من هنا شريطة بيان الصغرى في الشق الثاني وحيداً أو غير ذلك في الصغرى  
 كلية بحسب الكبرى في الشق الثاني أو الوجهين السالبة لسقوط السالبة الجزئية لم يمكن استعمله  
 كما في الصغرى الرابع منه مثلاً وهو كبريات مستعمل وكلاً من الصغرى في الشق الثاني من المستعملين  
 فيخرج من الكبرى من الشكل الثاني من المستعملين ليس بوضوح وهو على هذا الوجه من الأول بالواضحة لأنه  
 يريد إلى الثاني والثالث في الأول والشروط هو الارتداد مطلقاً سواء كانت أو بالواضحة وزيد في بعض النسخ  
 المقروء على المصنف هنا صاعداً نقطة الصغرى في هذا وإن ثبتت فكيف يمكن من هذا المقصود في الشق الثاني  
 لأنه من الارتداد في بعض الصغرى فكيف يمكن أن يقول مستعمل الصغرى من المستعملين صاعداً وحكم الفرد  
 لا من صاعداً بوضوح بوضوح ما يمكن للمستعملين ليس بوضوح وهو المطلوب ولا يمتنع من الأول بالواضحة  
 سألته في الأول **والثاني** فأن ثبتت فكيف يمكن في الصغرى الأولى وهو كبريات مستعمل وكلاً من صغرى  
 معكبرى الكبرى صغرى الثاني من الصغرى في الشق الثاني كبريات مستعمل وكلاً من صغرى  
 لبعض المستعملين وهو هذا هو الارتداد إلى الأول بواسطة الثالث وحيداً أو غير ذلك في الشق الثاني  
 الاستدلال عليها من أن الارتداد هو المطلوب سواء كان الذات أو الارتداد إلى الثالث فهذا الثالث إلى

البار كما عرفت وأما ولا يمتنع من كونه مستعملين والظاهر الثاني من الشق الثاني ولا يمكن الصغرى والظاهر  
 مستعملين الثاني في الشق الثاني بوجه جزئية وهو الصغرى الثاني في الشق الثاني مستعمل وبعض الموضوعات يخرج  
 كلية من الشق الثاني بكونها أيضاً معكبرى الكبرى في الشق الثاني ولا يمتنع من كونه مستعملين لا يمكن الصغرى  
 والظاهر الثاني من الشق الثاني بكونها أيضاً معكبرى الكبرى في الشق الثاني ولا يمتنع من كونه مستعملين لا يمكن الصغرى  
 وهو الصغرى الثاني في الشق الثاني لا لا تستعمل كلاً من صغرى **والثاني** وهو أن هذا قد دخل بعض المقامات  
 استعمل الأول سألته والظهور من خبره في **الجزء الثاني** أن اختيار المصنف في ربط هذه القسم اختلاف الشق الثاني  
 الاستدلال أن يكون السالبة تركيبة للصغرى وهذا الغير يمتنع لأنه تستلزم صادقة كلاً في الواقع التي منع كون  
 الصغرى صادقة في الأول وهذا لا يمتنع من الصغرى الجزئية الموجبة والكلية السالبة وتخرج في غير الأول  
 لا يقول أنه يمتنع أن يمتنع كلية جزئية سألته ولا يمتنع من كبريات ولا يمكنه كلاً **والثاني** في بيان  
 من الثلاثة أن الارتداد إلى السالبة القديمة لأن شرط الثاني في اختلاف المقدمتين شرطاً لا يمتنع من الصغرى  
 وحده وهو صغرى سألته في الشق الثاني **والثالث** أي ربط الثاني المقدمتين على صغرى مستعمل لا يمتنع  
 المقدمتين ولا يمكنه ولا يمكن الكبرى وحدها الصغرى فلو كان كلاً في الصغرى جزئية بوجهية مستعمل  
 أن يكون الكبرى في السالبة وهو الصغرى الخامس كقولنا حصل الباع مستعمل وكلاً من الصغرى **والسادس** انه الأول  
 في الصغرى الأول وهو مستعمل المقدمتين الثاني هو شرط المقدمتين وحدهما في الشق الأول على القلب الثاني  
 على الصغرى في الشق الثاني يمكن الثالث للفظ المنع من الصغرى لأن الارتداد لا يمتنع من هذا الشكل العكس  
 بالجزئية السالبة سألته لا يمكنه بوجهية صادقة بياضاً لا يمكنه بياضاً لا يمكنه بياضاً لا يمكنه بياضاً  
 وشكل من الاستدلال ثابت ما إذا كانت أحداهما بوجهية كلية بما يمتنع مع الموجبة الجزئية في الجملة **الجزء الثاني**  
 ولو كانت الكبرى بوجهية جزئية كان الجملة المذكورة لازماً بغير واسطة العكس واليه أشار قوله ما يمتنع  
 من ذلك المقدمتين الثانية الموجبة مع الجزئية الموجبة لا يمتنع والجزئية لهم من الكلية بلوائح الجزئية لهم  
 أربع الكلية متداخلة ما ذكرنا من شرط السالبة الجزئية المستعمل المستعمل سبعة أصناف الحاصل من  
 كلاً من الصغرى في الشق الثاني والكبرى في الشق الرابع ومن كلاً من الكبرى سألته والصغرى إحدى الثلاث وسقوط  
 الكلية السالبة مع الموجبة الجزئية ومع الكلية السالبة وسقوط الجزئية الموجبة مع الموجبة الموجبة  
 شريطة أن يكون الصغرى في الشق الثاني الموجبة الموجبة الكلية مع الثلاث والسالبة الكلية مع  
 الموجبة الكلية في الوسط الجزئية مع السالبة الكلية وأما في الشق الثاني أصناف الصغرى وليس لها  
 شريطة بوجهية صادقة **والسادس** فأنه ما عكس بكونها أيضاً معكبرى الكبرى لا يمكن المقدمتين الثلاثين  
 جزئية لا يمكن الصغرى والثلاثين من صغرى الثاني ولا يمتنع كلاً في الشق الثاني أما القلب ويمكن النتيجة  
 والنتيجة الكلية لا يمكن كلاً في الصغرى في الشق الثاني والثالث والثالث لا يمتنع الجزئية وقد عرفت هذا  
 على ما عرفت لا يمتنع من صغرى في الشق الثاني وقد عرفت الثاني والثالث والثالث لا يمتنع الجزئية وقد عرفت هذا  
 الأول في الخط المقدمتين الثالث لا يمتنع إلى الشكل الأول معكبرى الشق الثاني ثم الرابع الكلية **والثاني** في بيان  
 كلية سألته فلو كان ما عكس الصغرى في الشق الثاني من كبريات مستعمل وكلاً من صغرى  
 ولا يمتنع من كونه مستعملين في الشق الثاني استعمل الأول بالواضحة الثالث وحيداً أو غير ذلك في الشق الثاني  
 الاستدلال عليها من أن الارتداد هو المطلوب سواء كان الذات أو الارتداد إلى الثالث فهذا الثالث إلى























وإذا به لفظاً متكرراً لفظاً الكلام في مادة المقصود لفظاً غلاف ما لو اريد تخصيص بعض الألفاظ بالآخر  
 لكن معبر عنه بلفظ معروف عام للجميع فانه لا يخلو لفظاً لفظاً **قوله** ومن هذا الذي هو هذا المذكور المتوهم  
 كلامه لا يبعد ان يخصصه من ذلك لانه اذا اريد به نفس اللفظ كما في زيد سبداً لانه لا يثبت على معناها بل يخط  
 لفظها فان الدلالة لا تستعمل لاعتدالها معني لا اعتدالها لفظ بخلاف ما قاله معناه بالذات كما في قوله  
 اللفظ قد يكون لفظاً على ما صرح به في المتن وهذا كما ترى إشارة الى كلمة ثالثة في الصدور عن المشهور فيسقط ما  
 قال السيد لو ذكر المتكبر كما في الوجود الى الفرد واذا كانت عاد الى الدلالة فضاء دلالة اللفظية في كل معنى  
 الدلالة اللفظية وهو ظاهر الاستحالة على اننا ذكره السيد في حق الوجوب لا كونه اولى واما الآخر فغيره  
 بذكر الصبر قالوا المراد تمام معنى اللفظ من احوال الارض على النسيم في توجيهه كما جيلوا في توجيهه كقولنا نحن لفظاً  
 وانه سهل كل معني قد **قال** والركب جملة قبل تسمية الى الجملة وغيره لا الى الكلام وغيره لان الكلام  
 قد يطلق على الجوف المسبوبة وعلى الكلام النفس في هذا من اللفظ المشترك الى ما لا اشراك فيه ولان اصطلاح  
 الاصول لا يشترط في الكلام الاكاد **قوله** ما وضع الوضوح في المركبات هو وضع اجزاء اللفظ لاجزاء المعنى فان المركب  
 باعتبار الجمع غير وضوح فانه دلالة اللفظ المرجح تحت الدلالة الثلاث لا يجب ودلالة العلاقة  
 بلفظ كما قبلها وان يكون اجزاء المركب لاجزاء المعنى بالمطابقة بل بالمعنى والادام او يصفه بالمعنى  
 ويعتبه بالانتماء **قوله** انه يطر فيها الى الفرق والاشياء بعينه فما فيه ذلك لا يفي جملة قال الشراح المراد  
 بالنسبة استناد احد جزئي المركب الى الآخر بحيث يجمع السكون عليه **قوله** لا احد ما يكون منه اسماً او  
 اليه فقط الاربعة الباقية من خمسة المتصورة من المركب العقل من الثلاثة ان فرادى كل واحد من الاربعة  
 من التسعة ان لو خط ولتخرج استفاضة **قوله** لو وضع لافاد النسبة بالذات باعتبار نسبة له نحو كاتبة  
 فانه موضوع له ان باعتبار نسبة المكاتب وكذلك الحيوان والخلع وهذا اخبر بما قالوا وهو انها لموضع لافاد  
 نسبة بحسب السكون عليها لانه لا يخرج عن معنى لفظ المتفرقة **قوله** منه اي من غير الجملة ومن غير المركب كما يطلق  
 على غير الخائف وعلى غير المشي والجمع فهو مقول بالاشراك على اربعة معان كما ان المركب مقول على خمسة الزم  
 التبيين في نحو حيوان اطلق والاشياء في نحو جازيد والاشياء في نحو غلام زيد والاشياء في نحو بيلك والاشياء في نحو  
**قال** ولغيره **قوله** فلهذا اربعة اقسام كلاماً مستند ان الكلام مستند الى اللفظ فلهذا اربعة اقسام والحق مستند الى  
 المستند وفي الخراج الاقسام الاربعة من اللفظ نوع كل واحد ولا تكلف لانه صريح فيها **قوله** يجعله اي جعله  
 على كبريت فواء او موجود من الفعل ولا يمكن ولا فلفظ الشرح والوجوب كل واحد وانما قال انما لان الجازي  
 يجوز به الاشتراك في معنومه الكثير ومن سلبه اي لا يصدق عليه عنهم وليس كل **قوله** تفاوت مشقة وضعت  
 وتقدمت ورائها ولم يذكر الضم انما هو ما كان في تفاوت بالاولوية وغيرها اما افتقار المشي واما لا يخ  
 راجع الى المذكور فيستدري هو كما لو وجد فانه لا يوافق في اولي وقدمت من الخلق في الجملة كما لو وجد في الخلق فانه اول  
 فيه من الخلق وكذا قدمته وما يكون في الجملة اشداً لبا من فاته في الخلق استدسنه في الصالح الاعمال  
 فان الوجود في تفاوت في الخلق بالاعتبارات الثلاث **قوله** مستحسناً لانه يشكك في الظاهر في فاته  
 من قبل المواظبة لتساوي اوزاده في حصوله سواء فيها اولى المشترك المقتضى لتفاوت اوزاده باحد الطرفين  
**قوله** لا نوع سواء كان واقعاً حقيقياً او اضافياً غير اضافي وهو الامر المتدرج تحت كل واحد من الطرفين

ويعبر عن لفظاً لفظاً الكلام في مادة المقصود لفظاً غلاف ما لو اريد تخصيص بعض الألفاظ بالآخر  
 لهم الذات بل يخصصه وما يكون غير مطلقاً في الترتيب العقل والخصيص بما يكون مستنداً في التصور الوجود كما  
 هذه الجملة **قوله** **الاضمار** اذا كان في الجملة يخرج عن حقيقة الشيء كما قد عتد وروى جندره بعد التفسير وكف  
 وهذا تعريف بخلافه لان الذات والحقيقة جازية الجملة والحق **قوله** بهذا ان يكون هذا القسم من المتألفة  
 المتألفة اصطلاح من غير المستند بل هو اصطلاح له من ثلثات نفسه القطر وهذه المسئلة اول من الاول المتألفة  
 على ما في خاتمة من نسخة الترجيح لا يخرج اما الاول فبما كانا نسي بكتابة نسي متألفة واما الثاني فلان الرابع  
 ايضا بل الثالث ولو يد صوره وليست اولى له ليس المراد منه انها اعم له بل انها اعم له واحد على ما يدرك  
 عليه اللفظ وان شئت لا يقال انه مرجح بل مرجح بل هو من غير الاكتفاء بما عن التكرار **قوله** والا ان لم يكن على  
 ان الجازي مستلزم الحقيقة جازي ان يكون المعاني كلاماً جازي من فعله اخذ المتوهم عنه والمتوهم اليه حقيقة  
 وجازي الاول لانه مسبوقة والتوفيق من العقل والجازي على ما هو المشهور بغيره في المعنى الثاني وعدم ثبوت لكنه  
 يتضح من الجازي بغيره فالاولى التي في الجازي لا بد فيه من لاحظة العلاقة وقت الاستعمال بخلاف العقل  
 بغيره وكل قسم من الاربعة مشتق وغير مستند لان اللفظ ان كان متشاركاً لغير في جوفه الاسمية وبما يناله في المعنى  
 فليس الا باقسام مثال المشتق القائم والفا عدو المتأخر فانه يطلق على ماله شعور وعلى ماله شعور والماضي فاما  
 امثال الحامد الانسان والعرض والذات والاميد ويسمى المشتق الواحظ مبعث المبادي في اللغوية **قوله**  
 والصفة اي كل قسم من الاربعة يقسم الى صفة وغير صفة **القصير** المشتقة قد تكون صفة وغير صفة  
 اذا اللفظ انطلق بما لغيره والاضمار في معنى متبوعه لصفة والاسمي غير صفة وهو تلك الصفة المعنى  
 وتخصيصها بالاضمار فاما ما في هذه صفة انما هو القواع الخمسة المسماة بالثلاث عند الجوزي لما هو المقصود  
 عاماً في الاربعة وغير المشتق يكون صفة وغير صفة وهو ايضا تخصيص من غير التخصيص قد علمه للمجدد  
 واحدها فاما لفظ اشتراك في معنومه كثير ومن المشكك كل تفاوت في معنومه الكثير والمشتكك  
 لفظ موضوع لما كان كثير ومعناه اولاً وحراً وقد يكون اللفظ الواحد من المتوالمية والمساوية والمشتكك  
 والمترادفة لما كان اعتبارات فيه **قال** **السمة** المشترك **قوله** دليل التماثل من اعتبار المصنف من المذهب  
 ان الدليل بغيره السيد يشير الى الدليل القاسم على مطلوبه بقوله استدلال في مواضع فادارة ولعله اراد  
 به مثلاً فاما المصنف في احكامها في تخصيص استدلاله في المسئلة كما اننا قد قال فيه استعمال استدلالها  
 فادارة ليس استدلالاً لا جعل المذهب المتعارف بغيره من انما الله عدم الخزام فاعده الاطراد به **قوله** اذا  
 كان يذهب الخائف متبوعاً في هذه المسئلة فان الخلاف فيها في انه واقع ام لا وفي بعض النسخ الخائف بدون  
 المذهب وفي بعضها المذهب الخائف بالصفة لا بالاعتناء وفي توجيهه بان المراد الخائف فيه او بغيره على  
 ان يكون اسماً والخاتمة الى المذهب يجوز ان تكون في المذهب الخائف متبوعاً بان في المسئلة  
 مذاهب مختلفة جازي عند كذا المذهب باسمه كذا لخاص او بالنسبة الى المذهب كالمذهب فالمتألف  
 الذي ينسب اليه الاشارة يعني قال المذهب كذا او بذكر نفس المذهب كالاشارة اي دليل الاشارة كذا **قوله** وما  
 اي طلبها والاطلاق الاتفاق الاضمار في علم المشترك اما ان يكون واجباً او ممكناً او مستمراً والممكن اما ان يكون  
 واقعاً او لا فلهذا اربعة احتمالات الا انه لا فرق بين كونه ممكناً واقعاً وبين كونه واقعاً عند التحقيق لان الوجوب











مواصفته للشيء والشيء هو الذي يعرف به وجوده فحينئذ الكلام بعد ما عرفت  
 وروى العلامة **قوله** كما تجرد وهو مشابه للفظ مع اختلاف في اللفظ **الاسمي** وهو مشابه للفظ في اللفظ  
**قوله** كما لا يلزم في بعض النسخ مكانه كالمطابق وهذه هي الحقيقة التي تفسر اللفظ كما قال العلامة على ما عرفت  
 عند ما علم المذيع ان جميع المقادير والمقادير ان يوصف بمواصفاته فيكون له حقيقة واحدة كما عرفت  
 عاينها من غير ما عرفت من ذلك كما قال العلامة في بعض النسخ **قوله** وانما يتصور لشيء واحد ان يوصف بمواصفاته  
 وموازاة من غير ما عرفت من ذلك بان العلم بالمتعدي الحقيقة هو المصير في الحقيقة لا يلزم فيها على  
 وجهه في الجواب بعد التصديق بان العلم بالمتعدي الحقيقة هو المصير في الحقيقة لا يلزم فيها على  
 لشيء تفسير الحقيقة ومذهبها **قوله** احدهما ان بعدا للفظين المتشابهين كما في قوله **قوله** في الحقيقة الجارية المراد  
 للشيء هو متوقع ايضا للشيء وهو ما جاء في التفسير في الشرف في بعض النسخ **قوله** في الحقيقة الجارية المراد  
 المتشابهة للشيء متناه **قوله** وجهه ان لا يلزم ايضا مشترك بين التفسير الذي هو المصير في الحقيقة وبين اللفظ المعروف  
 ان يفسر من غير مشترك ووجه هذا المسألة وجه آخر لانه لما وقع في جواب مسألتين من مسألتين  
 اما ان يفسر مشترك كما في اللفظين لاختلافهما في ذلك والمسألة هي ذكرنا التي لم يفسر لوقوعه في حصة  
 يحكي ان المعارضه وقت من المقادير في المقادير في بعض النسخ **قوله** في الحقيقة الجارية المراد  
**قوله** في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 وما عرفت ان الجواب في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 معلوم من حيث انه عرفت بالمعروف الاول لاختلافه في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 بالنسبة الى الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 على ما في السواء في كل ما كان في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 فوجه الاصطلاح ان اللفظ ملان للشيء لا يسمونه له ويجوز ان يسمونه له في الحقيقة الجارية المراد  
 الملائمة مع ضبط كون اللفظ ملان للشيء لا يسمونه له ويجوز ان يسمونه له في الحقيقة الجارية المراد  
 المعروف ولا يلزم الا انه اصح في الواقع والا فالنسخة الاولى مع انما بالنسبة الى الحقيقة الجارية المراد  
 دليل الخصم من ان اللفظ ملان للشيء لا يسمونه له في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 هو الاول وان كان الثاني هو الثاني **قوله** في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 فليس متراذفا لشيء اخر واعتار الدلالة **قوله** لان صيغتها ليس بها والعدا لغيرها في الحقيقة الجارية المراد  
 وتفسر لا تدل على شيئا والعدا لغيرها في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 الترخيص في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 كما في المراتب الخارجية فان الدار ليست الا تسمى لغيرها لان كونها مدرا من غير ان تسمى لغيرها  
 ثم القول بان اللفظ ملان للشيء لا يسمونه له في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 يتقاربان وليسا متساويين لان اللفظ ملان للشيء لا يسمونه له في الحقيقة الجارية المراد  
 بالمطابقة بخلاف الحدود دلالة عليها بالحق فيكون لانه على ما عرفت في الحقيقة الجارية المراد  
 ثم انه ضابط لللفظ في الترخيص ان الحد خارج بعينه المفردة **قوله** ان التوابع التابع والتابع هو كل لفظ ملان للشيء

واحد هو متوابع من التوابع فلفظ ملان للشيء لا يسمونه له في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 حده ووجه هذا الترخيص على معنى نسخة يكون لفظا يجب قيام كل من المتشابهين في كل الاخر لا على الحقيقة الجارية  
 بما يقع كما يدل على الصحيح ان لا يسمونه له في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 او صرح بالانكشاف الواجب ان يقولوا وضع وقال في المتن ايضا المتشابهين في كل الاخر لا على الحقيقة الجارية  
 استتمت الاعمال لا لغير من انما الوجوب الامتناع فاصح ان يقال ان ذلك يجب وتبين ان ذلك لا يلزم  
 الحق هو حرب الصلة الجارية مكانه قاله الاصح حواها انما الامتناع وهو صحيح وبموجبها انما الحظم لوضع **قوله**  
 ولا خير في ذلك لان صحة القسم من عوارض المعنى لا اللفظ القطعي بحواها انما كل من الاخرى التركيب فيقع  
 انما في ذلك فاختلاف في صحة وقوعه على شيئا في حده انما يكون محال واحد منهما معني الاخرى في ذلك  
 انما هو له لانه معناه واما في التركيب فاختلافه فيكون في قوله لانه من التركيب ومن يسمي قاله بوجه  
 الحق حواها انما يكون في الجواب لا يسمونه له في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 لانه من التركيب حقيقه ولا يجوز ان يسمونه له في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 الكتاب انما يسمونه له في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 الاخرى يسمونه له في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 كما في الجواب والوجه والجواب منع الملائمة يقتضي كبر مجموع الدعوى بل يقتضي خصوصها وهو قوله معناه  
 انما في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 مذهبنا على ما ذهب القائلين بالتفصيل الى ان يقول بان اللفظ ملان للشيء لا يسمونه له في الحقيقة الجارية المراد  
 ان المصنف ضمن الدعوى انما لا يسمونه له في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 الترخيص في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 لانه في ذلك مذهبنا حقيقه **قوله** الحقيقه **قوله** وبذلك فالحقيقة صفة من الحق معني انات او المتبنة  
 ولقد يدرك ما قلناه انما ملان للشيء لا يسمونه له في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 والموت فاما انما في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 سزاوية الى الاسميه وقيل هو الثاني في الوجهين في تقدير لفظ الحقيقة قبل التسمية صفة موت  
 جارية على الموصوف وهو الكل لم يقل منه الاضداد المطابق لواقع كونه ناسا او متنا في غير الامر ثم سبلا  
 القول بالمطابق فيكون قد لوله كذلك والعقد او انما في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 واما ما في الجواب او في غير المطابق في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 خارجة الاربعة انما في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 لان الترخيص في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد  
 والملائمة بينهما وضع لولا في اصطلاحه كان بما راع انه لفظ مستعمل في وضعه في التابع او لا  
 كبر ما راع في اصطلاحه الذي به تحاطب اصلا للغة فلا يطردها الى انما ملان للشيء لا يسمونه له في الحقيقة الجارية المراد  
 الذي هو الحق المستعمل في الوضع له ليرجع الى ذلك القيد في اصطلاحه فالحظم وضع الحق المستعمل في  
 في حكاية حقيقة لانه انما في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد في الحقيقة الجارية المراد



اما لا وضع بالانما نسبة بين المعنيين على ما هو مذهب طائفة من اهل الجواز ليس وصفا ثانيا بل هو متناول  
 عن المعنى المتناول له بحيز العلامة واما موضع غير اول بل بسبب ملاحظة وضع آخر وجعل هذا ما عليه  
 وهذا المذهب الاخر من اهل وضع ثانيا وهذا اسقط ما عدا ما قبله من المشرک الذي وضع اول المعنى ثانيا  
 لاخرجه ان لا يكون له معنى في حقيقة وقدره فيه ان لا نسلم ان له في المعنى الثاني في وضع ثانيا لان المراد  
 بالوضع الثاني ان يكون الوضع بسبب الحقيقة والشرعية وقال ايضا وفيه نظر لان الاول من الامور الانشائية التي لا تتصل  
 بالحق في الحقيقة الشرعية والعرفية وقال ايضا وفيه نظر لان الاول من الامور الانشائية التي لا تتصل  
 الا بالنسبة الى شيئين مختلفين يكون جده الحقيقة مستلزما للجواز الاول وما ذكره الجسري وهو ان الحقيقة  
 ما اقيدها ما وضعت له في اصل الاصطلاح الذي به التقابل والجملة الى زيادة التقييد على ما قرره الاستاذ  
 ولا هو مستلزم للجواز لان الاول على تقدير ان يكون اضافيا لاستلزامه الا الوضع الثاني للجواز والاستماع في  
 ذلك الجواز ان يغير في جده الشيء من قبله فلا اول الا انصافا في وضع اي مما وضع له او لا وفيه تساهل ولا  
 تساهل فان بسبب الجدي غير جامع فخرج الشرعية والعرفية لانها لم تستلزمها وضع له او لا ضرورة كونهما  
 متقوله والمقتضى مستلزما ووضعا ثانيا ليجسد ما دلل به الاول بالوضع الاول ما يكون له انما بالنسبة الى الاصطلاح الذي  
 وقع به التقابل لانه لا يكون زائلا باعتبار اللغة فان الوضع الاول يتم من الوضع باعتبار اللغة وهذا الفرق منه  
 بوضعه لانه لا يثنى بالساد الا ارادة ما دلل عليه اللفظ **القطعي** اوله يستلزمه عن الجواز فانه يستلزمها  
 وضع له ثانيا اذ المراد من المستلزم وضع له او لا ان يكون اللفظ مستلزما لوضع بارادة في اصل المواضع التي بها  
 التقابل قال وظاهر ان هذا التقييد انما يحتاج اليه لو قيل ان اللفظ المجازي ايضا موضع اوله فليد على ما يلوح  
 من ظاهره الجواز فيكون ان يقال الحقيقة هو اللفظ المستعمل في وضع له قال ويمكن ان يرد على هذا المعنى ان  
 يولد الاول بالاصطلاح الذي به التقابل المستلزم ما وضع له اما ان يكون او لا وثانيا فان كان مستلزما  
 الاول فهو الحقيقة وان كان في الثاني الجواز لانه من حيث هو مجاز ليس موضعا وضعا اوله لانه مسبقا  
 بالوضع الاول لان من لوازم الجواز النقل من الوضع الاول والحفاظ من حيث هو مطابق داخل في الجدي ضرورة  
 انها لفظ مستلزما لوضعه وضعا اوله وحيزت الجوازات من حيث هي مجازات لانها لفظ لم يستعمل في  
 وضعت له او لا ثانيا بالنسبة الى حيزها مستلزما لعل عليه من وجوب زيادة قيد في اللغة التي وقع بها  
 التقابل ليدخل الشرعية والعرفية لان لفظها وضع له او لا مستلزما له وسبق عن ذلك قال واستدل  
 فيه اولا اذا احتاج انما هو لو قلنا ان الجواز موضع لعل ليس كذلك على ما فهم من تعبد الجواز وهو مذهب يكون  
 الجواز ايقام موضع وضعا ثانيا اذ الوضع لم يكتفوا وانما الجواز للاستلزام ان الجواز غير موضع له لانه على ما  
 هو سبب الوضع الاول ولا يلزم منه في الوضع وهو ظاهر وهو غير مطابق لما مر وغيره من ذلك لان انما هو صادق  
 كغيره من الموضوعات ان كان موضوعا ولا يكون في غير تقدير الوضع بانه الشبان مطلقا او الشبان الذي هو كونه  
 بغير واسطة **قوله** من الجواز كالتب والحق للاصولين والحق على القول للقولين وغيره من ادب الحرف  
**قوله** فيما الى العرفية العامة ان لفظ العرفية من غير تقييد بالعامية والحاجة قلب على العرفية العامة فصار  
 العرفية عريضة في العرفية العامة **قوله** لذوات الادب كذا في المتن الاستبان لذوات الجواز **القطعي** على ما  
 المحرم له او موضع الانتقال عطف على الانتقال لم نقل ان المقام على الجواز ثم الى اللفظ المستعمل في وضع اول

لفظ الجواز حقيقة عريضة في معناه الاصطلاح مجازية الدرجة الثانية بالنسبة الى الحقيقة القولية **الاصطلاح**  
 مجازية الدرجة الاولى لانه صيغة للصدر او المكان وقد اطلق مجازا عن المقام لان اللفظ مشتق يكون مجازا  
 وهو خلاف ما قاله القوم كما في المنهاج اذ قال لم يخلط اللفظ على مراد اللفظ المستعمل لا يصح حقيقة ولا مجازا  
 كما لا يلزم **قوله** في غير وضع اوله المجازي ايضا موضع لعل ليس كذلك لان المستلزم له الثاني بان الواقع  
 للمعنى انما يتصل على وضع الحقيقة ولهذا كان وضعه غير اول **القطعي** اوله المستلزم وضع غير اوله على وجه  
 صحيح ان له لانه جدي على كون المجاز اذ وضع خلاف ما ذكره فان المستلزم غير موضعه الاول صدق على  
 المستلزم غير موضعه وعلى المستلزم موضعه اذ الفرق اوله لعله انما هذه العبارة لاشعارها بخبر اختيار  
 الوضع والمجاز ووضعه لكونه لم يتمها **قوله** لانها لعل غير جامع لخرج الجواز عن تصنيف الامم بعض صيغاته  
 اذ ليس هو مستلزما غير ما وضع له وغير ما لم يدخل الحقيقة العرفية والشرعية لكونها مستلزم في غيرها  
 وضعا لانه لا يلزم من الاول ان حقيقة التقابل جامعة لحقيقة المقد من حيث هما كذلك فالاستلزام في الشرع يكون  
 في غير ما وضع له وغيره في ثانيا وان كانا حقيقتهما بالنسبة الى الواقع اعملى الشرع والعرفية والتشريع في الحقيقة  
 كونهما مجازين بالنسبة الى استعمالهما في غير ما وضع له او لا في اللغة اذ لا ضرورة في اللفظ حقيقة ما عدا رويانا  
 باخره والجواب الثاني ان لا يلزم لانه ليس الا بالحوال كون الشيء اعتبارا من حقيقة ومجازا ولا يلزم عدم المماثلة **قوله**  
 والتقييد الاخير ان على وجه صحيح اي على وجهه يكون من الحقيقة والمجاز تقابل خاص مستلزما لاجاد او لا في  
 القسري اي على وجهه يشتمل شرائط الجواز وهو اشارة الى وجوب العلاقة **قوله** احتراز عن مثل لفظ الاصل  
 في استعماله اصح لعدم العلاقة المتبعة بينهما خصوصا ونوما **قوله** وهذا يصدق علم ان الاصل في العبارة  
 من حيث قال طائفة لاحكامه النقل من الوضع في اشارة ما عداها بما يلحق العلاقة المستلزمة ونوعها والتقدير نوع  
 ذلك المجاز وقال اخرى لا يمكن بل لا بد في كل فرد من اصناف من العرب بقوله بل وجه صحيح شامل للمعنيين فكان  
 احسن مما يقتضيه ذهب بان يقال مثلا لفظ مستلزم غير وضع اوله لعلاقة بينهما لانه لا يخلل الحكم الاخر قال  
 في المتن عقيب هذا التعريف وفي توصل استعماله على السماع او على المشاهدة خلاف **القطعي** على وجهه اشارة الى  
 ثبوت العلاقة بين الحقيقة والمجاز فانه لا يصح استعمال الجواز للاعتد العلاقة وقال ويمكن ان يكون اشارة الى صحة  
 استعماله فيما وضع له مع انه لم يستعمل فيه وتكون اشارة الى هذا القيد الاخر ان استعماله لا يخلل فانه لا يستلزم  
 حقيقة ولا مجازا مع انها استعملت في غير وضع اوله لانه لا يصح استعمالها في وضع اوله لانه كما مرى **قوله**  
 ولا بد من العلاقة **قوله** والافق وضع جديد او غير بعيد لانه لو كان بالنسبة الى المعنى الثاني بوضع اوله فهو  
 الاول ولا يلاحظ صحة له بمعنى من الجواز استعماله لعل لفظ لعل معنى جديده فهو الثاني ولو لم يبق الى العلاقة  
 استعمال المعنى المستلزم بالمعنى الموضوع له ونظرة ما صفة لاضاف اليه القطعي اعلم انه لا بد من ان يكون بين  
 الحقيقة والمجاز تقابل خاص مع كونه الباعث على استعمال اللفظ في اذلوله كونهما متعلقا او كان ولكن لم يمتنع استعمال  
 كان ذلك المستلزم اذ وضع اخر اللفظ مستلزم للمجاز وقال لعل اعلم ان اللفظ احصى وما على الاستعمال في حقيقة  
 وعشرين بوضعها وجعل الوجهين الاولين ولعل اذ قال السامع اطلاق احد المتساويين على الآخر ومنه  
 اطلاق الانسان على الصورة المتقنة لتساويهما شكلا واطلاق الأسد على الضباع لتساويهما في الطبيعة التي  
 حرم من الصفات الظاهرة للأسد على الاخر وان تشابها في الخلق لانه من صفات الحقيقة **الاصطلاح** بعضهم







فإنه لا بد من الحقيقة لا بد من الحقيقة بما يحتمل الكلام وانما العلم بالشرائح ونحوه جاز لا يمكن سلبه لأنه مشترك بين  
 الطرفين نشأ وهو حال **الشيء** هو وجوده أو عدمه صحة السلب موقوف على وجوده والشرائح على وجوده من غير  
 تصور فلو توقف تصور الجاز على انما له وروى تصور صحة السلب موقوفة على تصور الجاز يوجب أنه جاز لا  
 يدور ويكتفوا بالصورة يوجب تالك في صحة السلب لا يمتنع في وجوده لان صحة الشيء توقف على معرفة الجاز فلو  
 عرفناه صحة الشيء يدور وليس صحة الشيء توقف على معرفة الجاز بل معرفة صحة الشيء صحة السلب واستانته  
 يتوقف على معرفة الجاز والحقيقة فيدور اذا فرق بينهما ولعل الحقيقة التي وقعت اليه كان فيها بداهة يعرف  
 الجاز فيقول قال السيد دافا لله وروى في نظري وانما العلم صحة الشيء من استعمال العرب ولا نظر لان العلم  
 صحة في نفس الامر لصحة لغة **قوله** انما هو ليدور الاستباح في هذا الظاهر بل يمكن ان يقال صحة السلب انما يتحقق  
 اذا علم انه حقيقة فمعرفة الحقيقة بعد صحة السلب دور **قوله** وقد يجب الجواب من طلبة الاستاذ في هذا  
 الكتاب ان يعرفه الجواب لو صدق يقال صح له من تلقائيه مثلا ما عرفه فانه لصحة **قوله** جاز في اي  
 البعض الغير المطلوب والاشترار بين البعض المطلوب والبعض الغير المطلوب وهو محذور وفيه وجوه الجاز  
 وان كان محذورا لكنه خير من الاشتراك كما ساء في **قوله** فما ذكرنا انتباه المعتزلة ان المطلق المقتضى ولو يعلم  
 الحقيقة في ذلك الشيء انما جاز لما اذا علم معناه المقتضى ومعناه الجازي كصحتها مثلا ولم يعلم ايها من الحقيقة  
 هو انما في هذا المورد المستعار فيمكن ان يعلم بعد العلامة ان الماد هو المعنى الجازي فيعلم ان جاز في  
 ولا يدور لان العلم من صحة الشيء هو قول الزاد المعنى الجازي لا كونه جازا **القطعي** تفسير صحة الشيء وجوده ان  
 الشيء وان كان يلزم الدور بعد لفظ لا يجب حيد ان يقول يعرف الجاز بالشيء ومعنى لان علامة الحقيقة  
 وجوده من الشيء حيد بكونه في الجهالة لعدم حصول العلم بعد من الشيء انما جاز في عدمه وجوده وهو لا يدور  
 بل يدور وهو الذي هو المطلوب **قوله** بانما در غير وهو انما جاز في عدمه وجوده هو اوليا في عدمه وجوده هو  
 العكس لما قال في القطعي وكما يدور لا يكون كذلك بل يشأ در هو نفسه الى انهم عند اطلاعه بلا منة فالحق  
 بالقصة اليه حقيقة ولا يقال الا انها في ان الماد لول اذا ساء در عند اطلاق اللفظ عليه باربع الفقرة ولو  
 بقا در غير كان اللفظ حقيقة بالقصة اليه **قوله** اذا استعمله ساء الجاز في عدمه وجوده هذا التبدل على انه انما  
 معنى العكس له لا يثبتا در غير واما الاخر في ان اخذوا معناه انه بناء در هو ليريد وايه ثم في التبدل فائدة  
 اخرى وهي مع ما يقال من جواز كون الحقيقة مفارقة اذ علمه التوجيه وجود الحقيقة ولو وجد الشيء لانه  
 وجد الشيء وجود الحقيقة القطعي قالوا بصرف الحقيقة غير مشترك لان المشترك لا يثبتا در مدلوله الى انهم عند  
 اطلاعه بلا منة مع انه حقيقة واجب بانما در لول هو الواحد على البدل وهو ساء در واورده عليه ان دور  
 ان يكون المشترك جازا المعنى لكونه غير بناء در فانه وفيه نظر اما الاجراء فانه لا يوجب على المعارف لاني العلامة  
 وهذه الامور علامات واما جوابه فلا بد اليه ان يكون المشترك متساويا ولا ينافي في القطعي واما جواب الجواب فلان  
 يتولى انه حقيقة في احد المعاني على ايدل لا يسلم كونه حقيقة في جميع **الشيء** اما كلامه على الاجراء  
 فوجاه ان كلام المؤلف سمر بالترغبات دون العلامات كما قلنا وليس كلام المؤلف مشغرا بالترغبات بل  
 بالعلامات واما على الجواب من الاجراء فغير صحة على المؤلف فانه انه جواب اخر عن القضية هو غير صحة لانه  
 ما ادعى الجاهل على المؤلف واما على جواب الجواب في جوابه ان الكلام مع القائل بالمشترك القطعي وحيد لو كان

حقيقة في احدهما لا يثبت جازا في المعنى بل يمكن مشتركا قطعا **الشيء** اورد المشترك فانه حقيقة ولا بد  
 قال واما بان يقول هذا الفرق غير تام بل ولا يمكن ان يكون خاصة التي تامة غاية ما في الباب بعد الفرق  
 لا ينافي المشترك الا انها في ان زمان كون المعنى جازا فيه ساء هل لان الجاز هو اللفظ بالنسبة الى ذلك المعنى  
 لا للمعنى والاساء هل لان لفظ المعنى هو المعنى باللفظ قاله ولما بان يجب على الاجراء بانما ذكرنا علامة  
 الحقيقة لا تتوقف على الحقيقة والعلامة جازا ان يكون خاصة مفارقة فلا يجب العكس فيها **قوله** فلا يكون مشترك  
 قطعا بين المعنيين بل يكون جازا لانه حيد يكون وجودا للحد المشترك بينهما وهو مفهوم واحد هما لا  
 صحة **قوله** في كون الماد راى الى انهم حقيقة فلا يمكن ان يكون المعنى جازا لانه مشترك في المعنى الذي هو ماد  
 صدق عليه احدهما لا يثبت الذي هو العكس المشترك الذي هو ليس براد والفرق يظهر من الفرق بين  
 المقهور ورتا صديقه وهذه الجواب من جوانب لاسا وهو على القائمة بالتجديد عن سلبه يتوقف على  
**القطعي** يمكن ان يبين اخرى في ان جعل اللفظ لا يثبتا در مدلوله الى انهم عند اطلاق المعنى غير فدية  
 فيكون جازا لكنه حقيقة والجواب منع كونه حقيقة على ما عوزم الجيب ولا يمكن لان اللفظ باياه **قوله** ليس  
 الاطراد دليل الحقيقة هكذا ذكره في الشيء ايضا لكن قال في القطعي وفيه بعد من جهة جعل لاني ليس الجاز  
 على الخلاف وتقدر يضاف اليه للعكس وهو الحقيقة والاطراد المراد منه انه لا يمكن كليا هذا العلامة  
 بل على انه ليس كذلك جازا غير بطور في دفع الحد وارت ولا يقال فذلك ضايع لان حكم العلامة ذلك  
 لا يقول لما جاز انكار بعض العلامات كليا اراد اني من هذه ليست منها القسري وفيه نصف  
 لاسا ركبا وجعل العكس على مصطلح اصل الميزان الذي ليس براد اها صا بل لا يجرى كلام المصنف على ايراد  
 اسدما عدو العكس في الجاز اذ حصل الجاز مطرد والى في عدمه الطرد فيه لان الشيء مثلا حقيقة في الكرم  
 ولا يطرد على انه فيكون الحقيقة داخل في الجاز فيوجد الجيد دون الجيد ودفليكن **الشيء** عدو الاطراد  
 ساء ان الجاز لا يجوز ان يستعمله كدور وجوده وحيد في موجب القصور والحقيقة يجوز ان يستعمل حيث وجد  
 الموضع له وضحه المصنف بقوله اولا ولا عكس الى ان بعد الجاز بعد هذه الخاصة فان اطلاق اسم  
 الكل على جزية جازية جميع الصور فيكون داخل في الحقيقة لوجودها ساء وانما يانه قد لا تطرد الحقيقة  
 كما انما يانه يجوز ان يستعمله الله تعالى وان يه من حيث الوضع ولم يرضه المصنف بقوله ولا عكس بل هو  
 في حكم العكس لا يصح له ثم ليس الاطراد خاصة الحقيقة وليس ايضا البحث في جواز الاستنباط وعدمه  
**قوله** ولا يقال انه حتى لو كان عدو الاطراد دليل الجاز كان الشيء جازا الغير انه وهو حقيقة فيه بالافاق  
 القطعي ولا يخفى ان كونه حقيقة فيه مبنى على المذهب المشهور من كون اطلاق المشترك المعنى على الافراد  
 حقيقة قال وهو موضع نظرا وهو من باب اطلاق العام بل الخاص **قوله** من غير مانع لغة او ساء السيد  
 وفيه نظر بعد رد لانه لا دليل على انحصار المانع فيها ذكره ولا تطرئ على انما منع غير ذلك او القيد  
 دور الغير **قوله** ما اذا دواى جعل عدو الاطراد مع قيد غير المانع علامة الجاز دور في ان انحصار معرفة  
 الجاز بعد الطريق الى عدمه الاطراد الذي هو ليس مانع وبيان له وان عدو الاطراد انما يعلم بسبب عدمه  
 الاطراد لان عدو الاطراد امر ممكن والامور النكبة لا تقبل الا بالاسباب وهو اى سلبه اما عدو المقتضى او  
 وجود المانع وقد عرفنا ان عدو الاطراد لا مانع علامة فلا مانع مما عارضه الاطراد انما هو ليدور **الشيء** **قوله**







شعير في زمانها هو الحجة **القطبي** هذا معارضة وبإبعاد متقدمة **قوله** استعمالها استعمال الفترات في يومها  
 الأولية متفق على غير هذا التركيب إذا القيام استعمال الحقيقة الخاصة الواردة عن الفاعل والشيء المتجاوز  
 لشبهه لأن هذا السبب ليس من شعروا كان استعمالا غير ما وضع له وفيه التركيب استعمالا سبب مادة الحرب  
 القيام على أساس كاجبي في تقريره الأصحاب في القيام للحقيقة الخاصة الصادرة عن الفاعل المتجاوز **قوله** القطبي  
 أنه ليس بشي لان المتجاوز ليس من موضوعه بل من موضوعه لأنه الحق الصادر عن شيئا متجاوزا وغير متجاوز **قوله** فلهذا  
 الاستعمال أي كما يقول الثاني أو الوضع كما يقول الأول **قوله** فإن وجد الشرور الذي هو المراد من الأفعال هو  
 لا الأولية المراد بها الكمال والمثالين المذكورين هكذا الحار من استعمالها **قوله** فلهذا الأصحاب في يوم  
 الدعوى بعد وقوع الخبرين بل لا بد **قوله** القطبي والتمسك أن هذا الذي في قوله الصدق استعمالا فلا يعمل الزكوة  
 جوابا لأن قال المراد منه أن الحار إذا كانت في الأفعال كالأفعال في الاستدلال حقيقة وليست وهو الحقيق  
 حقيقه ويرجع الجمله جازما في زمانه ان شاء الله وأبو تقيع الحار في التركيب وقوله فيه من حيث هو كـ  
 تكون التركيب من حيث هو هو ما هو بالحق لا الحقيقة والحار من إتمام القول وان أراد ما كان في قوله كذا  
 غير كذا لغيره إنما هو في حقيقة دليل الثاني والأول وهو ظاهر وليس بالمراد من القول الأول أن الحقيقة  
 ليس من إتمام القول وكيف وليس ذلك الأول المسئلة **قوله** فلهذا في الأول الذي لا يستلزم وجودا واحدا  
 حجة الحقيقة والآخر حجة الجواز لا أحد فانه لا حجتين والجواز لا يقتضي الاستدلالا الحقيقة الجملية وحيدة  
 الحقيقة مبنية فان لازم إذا كان يجب مع استنادها إلى الفاعل استنادها إلى الفاعلية كالاستناد إليه استناد المصولة  
 على سبيل الجواز **قوله** الترتيب على ذلك في الجواز الاستناد استنادا إلى الفاعلية ولا يمكن أن يكون ذلك  
 وحده الاستناد أيضا لا يمكن أن يكون وحده ذلك كان الفاعل له بعد أو الفاعل بعد أو لكل الفعل لا يستلزم  
 شي من الزمان في السبب وغيره فاد استنادها إلى الفاعلية في الاستناد إلى الملائم فيسبب جاز من هذا الوجه  
 قال ولصفت أن يقول أنهم هذا إتمام الفاعل فيكون جازا في الزيادة القطبي وأما أن يكون حجة الثاني ومما  
 من على أن معنى الجواز في المفرد والتركيب والامتناع على الثاني في زيادة ذلك الثاني في الملازمة فيما ذكره المفرد  
 لكنه ليس كذلك على ما مضى عليه الشيخ عبد الله حار **قوله** وأما أن يجد كل واحد من معنى الحقيقة  
 والجواز ذلك كما هو الموصوف به الجمله **قوله** لا يمكن كونه ثم قال فلا يلزم من كونها في الحرب جواز أن يكون  
 بآرائهم ولا من استنباطه من كونه في الفاعل من الملازمة ان يكون الحكم معه ولا من مكانة الأصل وهو كذلك لأن  
 لأن استدلالا صاحب الحرب فيبطل كلام الثاني وهو أنه لو كان حقيقة كان له موضوع أصل يستلزمه وكلام المفرد  
 وهو أنه مشترك الأقسام للزاد والوضع ثم قال وهو الظاهر أن الجواز الذي في المفرد على سبيل الحقيقة لا في التركيب  
 وإنما وقع المصنف في ما وقع لعدم ترتيبه للحقيقة من الجواز **قوله** في السبب الفاعل في حجب مادة وبذلك استمر  
 وأما حقيقة الاستناد من الشيء قال فيه وإذا جعل الفعل جازا في السبب المعادى إلى ذلك اليوم **قوله** لأن في زمان  
 قوله أنه لا يلزم منه استمرار الأقسام ضرورة سبق الوضع الأول فيه وعلم من كلامه في هذا المنزلة أن جاز  
 قوله لو قيل لكان قوله استلزم **قوله** وهو وجهه في حقيقته وهو الوجهية مطلقا أي من غير تعيينه بأن كان من التقديم الذي  
 هو أنه قال ومن المبادى الذي هو غير ذلك لانه تعالى وهو جاز لان المفرد غير المطلق الذي هو موضوع  
 الحقي لأنه شق من الزمة التي هي في قلب الله تعالى **قوله** لأن الجملتين هما وهو ذلك حقيقة فاد الحقي

على غير كذا ليس يكون جازا **قوله** لأنه موضوع واحد من كونه وصف بالزمنة لأن الفاعل والشيء المذكور **قوله**  
 قوله منه وأما في وقت خبره ورد وصفه ورحم الله تعالى بقوله الوقت والوقت في إرتقاء الوقت طلب  
 الزمان في الكمال وأما قوله من حقيقته في وسيلة ورحم الله تعالى بقوله لا شاعهم وأما في وقت الخبر لا  
 زمانا فمما من نعمهم ويكنى من المسمى وفيه نظرا في معنى الاستناد في غير المبادى بأنه أنه بعد التوافق  
 وهو يوك الاستناد **قوله** القطبي وقوله موتعت في كونه ورد لانه لما وجد الاستناد للمبادى الوضع الأول من  
 على اللغة على سبيل المثال وان قاله الاستناد للشيء والحرف العام ولو أراد توجيه كلام الاستناد على هذا الوجه  
 يكون كونه مستلزم من زمانه وقت خبره والحقيقة في قولهم وقوله وحج **قوله** حقيقته في حقيقته  
 الامتناع على الاستناد الثلاثة وهو لو استلزم تنازعا القطبي في من اجاب إطلاق اسم الكل على الجزء لكونه  
 مستلزم من قولهم وهو الموت دون الزمان قال وهو الجواز في قوله فإنه أنه لو وجد مستلزمه لكان غير  
 التوصل أن لا بد من دليل بغير الوجه **قوله** لا نقى فإن ثبت وكذا الراجح مستلزمه في موضوعها الأصلية وهذا  
 الاستناد بينهما فليس الجواز الاستنادا وتقريره أنه لو وجد هذا التركيب مستورا لكانه الراجح مقتضى الزمن  
 منه انصورا ثبات الله تعالى بينهما من العلاقة فيصدق في ثبات الله تعالى ومما امر حجة العقل لا من حجة  
 الوضع **قوله** قوله المستلزم صريح في التمهيد في كونه حقيقته فناء سبب مادة الراجح للملائم والملائم  
 الزمته الاستناد من الزمان العادة في المستقلة مكان الحقيقة **قوله** المزدوجة مقسومة إلى قبيلة المزدوج  
 ورفقات أي بعد ذلك وتام البيت بالزاد في زمانها وهو ما كان في إتمامها والأرومة الأصل والامتداد  
 في المرافعات حيث يتجلى بصورة الشراب ونحوها أما الغلط في المصوح من السبب المبدئية أي في كلام في الجا  
 على لسبب الجيد وقوله في كلام في الصالح **قوله** من الاستدلال الجملية **قوله** الواجب أن يتوالت  
 به لعدم الاستدلال بالكتابة كما مضى عليه في المسامحة **قوله** قد نفي عليه أيضا فإنه لأن الاستدلال بالكتابة  
 لا يتك من الاستدلال الجملية فكذلك من الزاد الفاعل كان من الزاد العام على أن في بعض النسخ كذلك **قوله**  
 وهذه أي ثبات الراجح واستادته في الحرب على ما في موضوعه للاستدلال العامة أي لأن استدلالا هو فاعله  
 حقيقة فاد السبب مستلزم إلى الظرف كالمخرج فانه طرف للثبات أو نحوها ما يتعلق بالفاعل من السبب  
 وغيره كان جازا **قوله** إذا ما للفظ من الجواز الاستدلال في الأحوال اللفظية المأخوذة من الأقسام الثلاثة بالهم  
 حصة الاستدلال في الجواز الاستدلال في السبب في زوال الاشتراك والمقتضى يكون للفظ حقيقة واحدة  
 ومع زوال الجواز والاستدلال في الزاد تلك الحقيقة ومع زوال الخصصين كليهما والتعارض بينهما على عشرة  
 أوجه ذكر المصنف منها نوعا واحدا كثرية وهو التعارض بين الاشتراك والجواز **قوله** تجليا في مقام وهذا التام  
 المتعارفين أنما في غير ما على غير ما يجب الشافعي فان عند لفظ المشترك يحول على جميع سببه وجب  
 الاشتراك التام وقال عند حقا القرينة ولوقوله عند هذا الشارح بأن المتبعية التام وجود القرينة مع  
 ظهورها لأنها كانت حجة لا يحصل أيضا التام كما عند النذر **قوله** عليه أي على الجواز **قوله** فلهذا  
 أما أن يستلزم القرينة فيجوز على ما بينه القرينة أو يلوها فيوقف **قوله** الوقت هو من أجل التام  
**قوله** المشترك حقيقة في زمانه فكيف يتصوره القرينة والملائم أنها من علامات الجواز **قوله**  
 عند القرينة غير تلك القرينة فانه ليس الدلالة بقرينة الجواز فانه ليس الدلالة **قوله** لا يوجد أي منهم



وجوب التطبيق في الحقيقة وهو في الجواز المستفاد من لاطلاق الاشتراك في الجمل بينهما بان يكونا متساويين في خلاف  
 الجواز فانه يتبين الايجاز **اللفظي** او جعل الاسم مشتركاً بين اثنين كالجزء الأسود والاحمر من القطن كلفظ  
 القطن لانه واحد من طرفه ان لم يتصل به موضوع للحد المشترك بينهما وهو مادة سائر كل واحد منهما يقتض  
 الاخر صار اللفظ الواحد متساوياً للشيء ومنه اوتقضى للمشتري ان ينظر اللفظ والمادة متساوية طبيعية ومثابة  
 الشيء لصنعهما بعد ولا يلزم هذا الاستبعاد اذ جعل حقيقة وفما اذا لا يكون بينهما متساوية طبعاً بل  
 لا جوداً وهذا الوجه مستبعد بعد المقتضى والمشتري انه ليس من اللفظ والمادة متساوية طبيعية الاخرى  
 يكون يودى الى مستبعد وهو جعل الكلام على الاشتراكية بينه وبين مراد المتكلم من عدمه اذ اوتقضى فان اللفظ  
 قد يكون مشتركاً بين اثنين كالجزء من القطن كلفظ القطن بخلاف الجواز فانه اذا حصل على غير المراد لم يكن مستبعداً  
 ضرورة اعتبار المتساوية بينهما **فان قيل** الجواز في حد ذاته قد يوجب اليه فان لم يعد التدين فقد يستلزم  
 للحد الآخر **اجيب** باننا اعتبر فيه المتساوية بينه وبين الحقيقة فله على غير المراد وان كان هذا له لو كان  
 مستبعداً لانه جازياً ما هو المناسب له بخلاف المشترك فانه لو تضمن المتساوية بينه وبينه فله على غير  
 المراد على ما هو مناسب هذا الكلام والمقتضى في الاجرة متوجهة الى تقدير كيان في ذاته في المتكلم  
 ايضا ولو بانها متساوية في اللفظ واحد فله على غير المراد جازياً ما هو مناسب له السيد يودى الى مستبعد  
 وذلك بان يكون اللفظ موضوعاً للتقضي او الصدق كالجزء من مراد المتكلم احدهما وبهم المتكلم الآخر  
 فيؤدي الى ضد المراد وتقتضيه ان اللفظ في احوال واقع وهو مستبعد والمنفعة القائمة بافضية اللفظ  
 مستدركة ثم وضع وهو مستبعد ما هنا وضع الشيء غير موضعه ثم قال ويدخل لاشراك ذلك في الجواز  
 فان قيل لا خلاف من وجود الحقيقة في الجواز او لا قبل الحقيقة فلما لا يلزمه المشترك من جهة احد  
 المشتري فله عليه او قدما يتوقف فلا يلزم الاستبعاد **اللفظي** المستفاد انما هو في موضوعه وهو مقتضى  
 وذلك انما يكون اذا كان واحداً من الطرفين فانها لا يكون مشتركاً لان الاشتراك وعدمه انما هو بالقضية الى من هو  
 عالوماً الوضع الخلفي يودى الى ارتكاب امر مستبعد وهو اقامة اللفظ للتقضي والصدق في الطرفين مختلفين  
 وذلك بان يكون اللفظ موضوعاً للشيء وتقتضيه اوله والصدق خلاف الجواز فانه لا يتصور الايمان به وبين الحقيقة  
 متساوية واقامة اللفظ للتقضي في حالتين مختلفتين ليست امراً مستبعداً ثم قال والمادة لا يجوز ان يكون  
 اللفظ الواحد موضوعاً للتقضي بالاشتراك او بالصدق فانه كما يكون اللفظ موضوعاً للصدق في المشترك  
 في اريد الصدق وهو مشهور والحقيقة يجوز ان يكون موضوعاً للتقضي لان الواقع في الجواز انه ان يقع للكلام  
 بنا واختار ثم خصص الحق في الصدق بالاختصاص لجوازه في التقضي ايضا **اللفظي** يودى الى امر مستبعد  
 من فهم الصدق او التقضي كما في الجواز التقضي قال وفيه نظر لان المشترك اما مع الحقيقة اورد وفيه فلا غلط  
 شيئاً لم ادر اول الوقت **وله** في حقيقة واحدة القطر يجوز ان الجواز ايضا يحتاج الى فائدة احدهما المتساوية  
 للحقيقة من الماداة وانما بينهما الحقيقة لذلك النوع من الجواز قال وفيه نظر ولعل مراده من ان فائدة واحدة  
 تكفي لا من زمانه لا بد ايضا في المشترك من فائدة اخرى معينة للنوع من جعل الشيء المراد من مقتضى  
 وتخصيص اسم الكلام ان يقول لا حصر الا لا يحتاج الى واحد اذ المراد ليس الا واحد امكن في حقيقته

وتساوي

واقفاً المعنى الاخر فانه اخرى استعمله لغيره لانه في فعله جاز فافق بينهما **وله** الحاق الحقيقة في  
 اللفظ المتنازع فيه من جهة مشترك او جازاً بالاشتراك المعنى هو الجواز ثم انقلب اقتضى في الاخرى كلفظ  
**السيد** وسنأين الجواز انقلب حتى ظن بعض الامية ان احسن اللغة جازاً ويجوز الشيء على العاقب انما هو الاول  
 من مثله على غير الحالة اعني الحقيقة وهذا الوجه لا يسلو له بالمشترك الذي الكلام فيه ثم مقتضى ان يكون  
 حكاية الشيء على الجواز اول من جملة على الحقيقة وليس كذلك **وله** من قولك ثبت قال السكاك في ركبة الحقيقة  
 الى الاستعارة التي هي اللفظ وهو اشتراك بين راسي في اللفظ اي اشتراك بين راسي ثم الى اشتراك في راسي  
 ثم الى اشتراك في اللفظ اي اللفظ انما هو على تمام المقصود **اللفظي** فترد حجة من الجواز في حد ذاته كقاعدة الاشتراك  
 وهو انه اغلب والادلة دليل النجاة وهو لا يكون الا عن سبب واستدراك الى سببه فيكون انما السبب  
 والجواز في حد ذاته تكون صحة المعنى كمن ولا يكون صحة المعنى كمن لا يكون الا عن سبب واستدراك الى سببه فيكون انما السبب  
 هذا يكون جميع المذكورات متساوية لوجه واحد وجعل كل منها وجهاً مستقلاً لولاه الجواز اولي وهذا الوجه  
 لان الحقيقة ان كانت بالحقا فالوجه ذلك ضرورة **اللفظي** هذا الجواز في حد ذاته يجب ان لا يتوقف  
 وما ذكره من انه اللفظ مشترك بينهما فلا يكون كونه اللفظ متساوية سبباً للاعتناء بالاشتراك في العاقب لوجوه  
 سبب الاشتراك فيه ايضا واذا كان كذلك فقولوه والحق ان لا يعامل اللفظ شيئاً من غير مقتضى السيد  
 الجواز اللفظ من الحقيقة لانه في حد ذاته العظمى اكثر فان زيد في اللفظ من غير جواز **وله** في بعض المعنى بعد  
 انقضت ومنها انه قد يكون امر عيب اللفظ وهي الموازنة الى ذلك هو اسد يتكلم فانه ما حصر من جعل  
 في الاسد في الجواز **وله** في الحقيقة كلفظ الحقيقة للموازنة او هذه وفي الجواز ليس من الجواز  
 الذكية الفصح بالمرحولة تعالى من يمارككم اورد في بيان كمال الكلام الجواز فان كان المراد من اورد  
 الاخر في معنى الشيء البينة او وجود الماد ورسا هذا لوجوده فلا ريب فيه زيادة بيان او تعظيم على خلاف  
 على الحسن العالي او امانة كما تقول تدل على اصله القضي او في بانه يكون كذلك لان الحقيقة تقتضي  
 على الصدق تمامه فلا يتقيد به حق والجواز الذي هو ذلك اللواز يتوقف عليه من جهة دون وجه تمامه يجب  
 القول والحقيقة لذات والام يحصل حالة كالصدق النسبية فالصحيح الجواز الذي والحقيقة قد لا توقف  
 على الصدق تمامه والجواز ليس في كماله وان كان كذلك في حد ذاته كلفظ الحقيقة وهو الجواز من عليه  
 في قول صحايف علم البيان **وله** في حد ذاته عطف على اغلب وجوز ان يكون عطفاً على فيكون ويكون من الاسباب  
**وله** الصحيح وهو رواية التي ومعنى الاشتراك في الشرح وقيل كاد في الاشتراك في العجبت لانا الكبار  
 في الكلام قوله القائل وهو ان يخرج بين اثنين من صديقهما ثم اذا اشتراكا في شراهما مثلاً فانه  
 عرفاً على الطرفين والحق الاشياء على ما هو المشهور وقد جاز انما ذكر معنيين في اللفظ وهذا اشرفها  
 الاستدلال في باب الترادف وهو المطابقة عند الجمهور فيجعل بينهما من كلامه بحسب ما روي عن المتأخرين  
 تسوية بينهما من بسكن يسير بما عند الجمهور اذ لا يخفى ان المذكورة متعاقبة الاسباب هو الاصل فقط واما  
 في الكلام فيخرج بين اثنين وهو الخارج عليه ولما جاء ذلك في الحديث في اللغة في الاول وذكر منه وهو المقتضى  
 اني اتمناه في الثاني من المطابقة انما هي من استعمال اللفظ في الاصل في الاول فانه في قوله في الاول  
 مراد من يستعمل المطابق ان القائمة حصلت من الجواز فقط ادم للقيده اذ هو لا ذلك وقال القدر للمعنى



فقد انقضت المقابلة والتبعية في الاول ان لم يتصل اليه على السواء وبقا في غير المقابلة للتبعية باقية  
 وللهذا السواء ويقال من ادم اذا شئت ورفعت حتى ذهب اليها في الترتيب وليس في الترتيب مجازا  
 لسواء السواء وفيه نظرون المقابلة لا اختصاص بها بالمجاز ان تحصل بالانطاف الحقيقة كما في الاليتين  
 الكسيتين ولا تلاحظ لوجع الاختصاص بل قال في هذا مجازا لوجع الاختصاص ثم خصصه بالمقابلة فاعلم  
 من غير اختصاص لا حيل ذلك في غير كالمطابقة **قوله** الخامسة تناسخ الكلمة اللفظ **اللفظ** زاد مع اختلاف  
 المعنى وهو مستلزم سماع ولو كانت مع شيان لم يكن الاحتباس **قوله** الروي قد فسر الاسناد في الزاد  
 بالمقابلة كما في ذلك المشهور ان المقابلة في البتة هي من ذلك في مقابلة من ذكرى حبيب ومثل  
 والروى هو الخوف المبني على الحقيقة كاللزام منه والاصل جمع الاصل وهو بعد الصرا في المغرب والمغرب  
 القطيع من غير الوجه بتدري أي ظهور الاخوان اياها بوجع واشتبك جهة الانسان ورويتها وتجاوز بها عن الزاد  
 الا ليرى سلبا الروي فحصل التباس بين الاشتباك واليرب وهذا هو الذي يقتضيه الاربعة اي  
 الالمانية والاعرابية والروية والوصول كونه سبب التباس التباس الحقيقة الى الجواز المستعمل  
 مجازا على هذا الجواز على الاشتراك **قوله** بالروى في الروايد والفاصل **السبب** وهو من قوله ترجع الجواز  
 بانه ترجع الاشتراك الخفي وهو من قوله الاشتراك **قوله** اطرافه اي اطراف المشترك في جهة اختلافه على  
 كل واحد من مانيه على ان يكون حقيقة فيه فلا يشترط اي المشترك في جهة واحد من اطرافه او امتداد  
 مطرد لانه حقيقة ومن علامة الحقيقة الاطراف فلا يشترط ضرورة جواز استماله في جميع نظامه  
 التقني فلا يشترط اي الاطراف **السبب** اي اطلاقه هذا كما سمعنا وانما ان المحدث من متحدثان لان  
 الحقيقة قد لا تظفر كالمعارضة والمجاز قد يطرده كالمسألة الشجاعة على ما سأل **قوله** بالفتن اي بخلاف  
 الجواز فانه قد لا يتفق منه الا بالانسية الواحد من مانيه اي الحقيقي **السبب** المشترك قد يبعد التوسعة  
 في اللغة بجهة الانساق ومنه كونه حقيقة بخلاف الجواز فانه لا يتقوسمه وهذا الوجه لا يحصل المقصود  
 وهو ترجع الاشتراك على الجواز اذا الملازمة منه ترجع الحقيقة على الجواز ليس الا فلهذا يابى بعد الاسناد  
 ذلك بعد ما بين وهو عدم ورود هذا السؤال الخفي وبما لا يتفق لانه من خواص الحقيقة ولا يتفق  
 وهذا الوجه كماله الاتساع ثم كونه من خواص الحقيقة من وجع ثم السواء كونه كونه واورده  
**قوله** المطلوبة في الجواز اي في الجواز من الروايد المذكورة له يحصل من المشترك بالنسبة الى الجواز وحده  
 من مانيه فالمقابلة فيه اكبر ومنه استسقاء من لفظة فيها اذ لو لم يكن كما لم يكن من المساواة بين  
 الجواز والاشتراك **الفتن** انما يكون في اوجه الجواز به باعتبار كونه احد من مانيه فحين ذاك ما بين  
 اربع التفسير ووجه ايضا ذلك كقولنا وهو مرجوح باعتبار كونه مخالفة الاصل لعدم الجوازات **الفتن**  
 الاشتراك يحصل منه الجواز في مانيه سبب كل واحد من الخفي دون الجواز فانه قد يحصل التباس بين مانيه من  
 امرين اخرين ولا يتصل التباس بين احد الامرين في جهة واحد من اخرين فيكون الجواز الاول دون الثاني  
 فكذلك **قوله** اذكر معنى من مانيه لاشتراك هو مستغلا في موضع له ابتداء من غير ملاحظة وضع سابق  
 بخلاف الجواز فانه ليس مستغلا في موضع الابتداء والاصل اول الالفاظ من الفروع وانما وجهه هكذا الالفاظ  
 بقوله انه لا يوجب الا على نذهب المان ويان لكل مجاز حقيقة كما صرح به في الفتن من كونه الحقيقة واسعة بالنسبة

المهم بل يوجب بقاءه على الكمال انما انما ومن كلام الخواصاها صاعدا القدر وهو ان المستثنى اول من المستثنى  
 وجعله الخفي من زوائد الاشتراك والاحتداد كما ترى حمله من قسم الخلو من التماسد ولا يخفى اولونه على انه نفسه  
 فرق بين الخلو والخلو عن التماسد في مطلع البحث **قوله** ليس ظاهره في معنيه اي كلامه فيه وفيه اشارة الى دفع  
 ما يقال ان المشترك لما هو في المعنى فاستعماله في جهة مخالفة الظاهر **قوله** صرح انما قال ذلك لانه وقع سبقه  
 مقابله مستثنى والافان سبب ان قوله موقوعه **قوله** على غير مراده اي على الحقيقة كما اطلق عليه الشرح  
 وقد يصرح به بان الجواز ايضا غير صحيح الى الخلط عند عدمه لوجوب حمله على المعنى الحقيقي فليكن لا بأس به  
 بانه لو قيل على الحقيقة وقال على غير مراده اي من المعنى الجارية المحتملة له وذلك عند العلم بان المراد هو الجواز  
 لكن لم يعلم اي معنى منها هو المراد حتى يدرك الامراض وتصل تلك التفسيرى اذ قال الجواز يستمر والخط وذلك  
 عند عدم الفرية بخلاف المشترك فان عدمه يوقف وقال وهو ما سئل عنه على الحقيقة فليكن لا بأس به  
 فليكن **قوله** والترجيح معناه هو قوله ثم يقول وانما جازا لواء على سبيل الحكاية من قوله الجواز ليس عند المعارض  
 فافهمه وكما هو الترجيح معانها والافان واجب حذفها او هو عطف على بقدر الخفي بقدر مانيه **قوله** اذا  
 انقضى المقام الامجال لا التخصيص فان الامجال حيد يكون لانه يكون الكلام مطابقا للمقام او انقضى الامجال  
 اولام التخصيصا فانه يكون نالغ لانه صكرا شي لا يجليهم مضاعفا اوضح في النص **قوله** دون الجواز الاول فيه  
 ان يكون زيدا للشرك باعتبار المعنى الحقيقي لانه في بيان التباس كونهما مشتركين فيه لا في بيان اختصاصه به **قوله**  
 كالوجه وهو ايراد الكلام فعلا الوجهين مختلفين في الالهام وهو ان يكون لفظ استمالا في قريب ويصدق فيذكر  
 لالهام العميد في الحال ان يظهر ان المراد به العميد **قوله** حمله اي حمل اللفظ المشترك على الامر ان المعين  
 يكون من باب تقليد اللفظ وكثير المعنى قال في المنافع في التسمي من التسمي علم البدع ومنه تقليد  
 اللفظ ولا يخل به قال ويصدق عليها الاعراض والامتاب فيه ولا يخفى انه انما يتم بعد سبب التناقض  
**قوله** يفرض المقصود لانه حيد يكون المعنى وما ذكرنا الذي هو اللفظ فليست فيه لكن المقصود بيان الاشتراك  
 في جميع المذكور ان من الالمانية وما بعد حتى يثبت ان الترجيح معان **قوله** ودليله اي ودليله كونه كلمة من تسمية  
 تامة في الصيغة فليست فيها لان المذكور بعد ذلك يكون متعدد اولوا اعتبارا اكثر الجوزة لما بينه لوجبه  
 ان يقال فليست فيه بالذكري لكونها ارجا الى المذكور الذي هو اللفظ وقد ورد عند كلام الاسناد الصيغة  
 المذكور فيها بعد كلمة اللفظ الى الجواز قال في الاعراض في ذلك الدوال على التجميع ايرادا بان هو لفظ المذكور  
 اولها في ذلك من الجواز اللفظ فليست فيه اي الالمانية وما بقى من الصحيح والمقابلة والطائفة والمجانية والبدع  
 وانما من يوجب العلاقة مشتركة بين الجواز والاشتراك فان العلاقة كما تكفي في الجواز كما تكفي في الاشتراك  
 لان المشترك يفيد المقصود اجبا لا يقع في معناه اجام ويان فتن في النص لا يحصل فاذ حصل كما يقع في  
 المذهب وكذلك فيما بين العلاقة وليس شي منها يوجب العلاقة على ما عدها المصنف ويلي ما صرح هو غرضه  
 ثم حجب قال ان كمالها وجه مستقل وهي بقدر التسلخ كخلاف الاوجزية والافعية من الجواز حذف  
 اعتبارا لانه ايضا من تواجدها لوجها ما جازا له ما ذكره **الفتن** كونه اللفظ وهو مرجوح على ما ذكرنا من  
 التفسير اشتراكها فيه وما ذكره هو ان الالمانية اختصاصا من المعنى الجواز في التعليم او الحقيقي بالخبر اولاته  
 استمالا من الامور الى الجواز وروا لافعية لتعاقب اللغات والالام لسبب الشعور والجريان ثم قال المهم







لكنه رجع انما اخرج مرتبة الحقيقة الشرعية لولسنا حقيقة والمدة هي الشرعية نعم انما يصح ذلك  
 على ما قلنا من عدم فرق الصنف بينهما **قوله** يحمل النزاع وهو انما وكلام الشارع مجازا وحقيقة لان كلام  
 الشرعية لا يحتاج الى اصرح مما في كلامه من نظر ان الاول طلاقا من ان ذلك معنى الحقيقة الشرعية وهو  
 المدعي وانما ليست حقيقة شرعية وليس هو المدعي وانما في الثاني طلاقا من غير حقيقة لانها حقيقة شرعية  
 مشترعية وحاصله انه نصب للطلاق غير محله النزاع وحقق هذا الوضع كما ذكره الاستاذ وشيخه ادله يقيق  
 البعد ولا يزيد عليه وليس كذلك **قوله** لو كان في الامر هذا على الحقيقة التي كان بها بالذكي وانما  
 على ان كانت بالثابت فالعن لو كانت هذه الالفاظ حقيقة شرعية **القول** لو كانت الالفاظ مقولة عن معنى  
 الى غيرها الشرعية لو كانت الحقائق الشرعية موجودة الجلي لو كان وضع هذه الالفاظ للمعاني مستقادا من  
 الشرع **قوله** لا يجد العلم **الاستدلال** لا يبعد لانه ليس بحقيقة السيد لا يبعد المتصور من ذلك وقد اورد  
 يمنع عدم عقابا لثبوتها على ان هذه الالفاظ لها بها المستقلة في الشرع بالتواتر فلم يثبت له ليس كذلك  
 وليس ثبوتها لثبوتها لانها على التواتر لو كانا لغوا لثبوتها وتوقع الخلاف فيه لانه لا يبعد العلم بضرورة  
 والعقد وياتي ليعال فيهما الحق الفلاني من واحد والاول ليس بحاصل الثاني ليس بحقيقة **قوله** من غير  
 ان يصح منهم اجمع الالفاظ وفي بعض النسخ ببدله منهم مشتقا من الفهم والاولى هي الاول كما ترى **قوله**  
 مشتقا لان الاول من قول الله وان الفهم في الملازمة الاولى وعدم الفهم في الملازمة الثانية والاولى وان  
 بمواها الفهم ما يتبين من الفهم الزيد في الفهم في الملازمة في الملازمة في الملازمة في الملازمة في الملازمة  
 بتخصيص الحق في الملازمة الثانية ولا زنها ويزن ذلك في الفهم اذ هو مستدرك **القول** لا يصح يمنع  
 الصغير في اداء الفهم غير الفهم ومع الكبر في اداء الفهم لانه لا يلزم الفهم في الفهم بالعصاة  
**قوله** لما الاول في الملازمة وانما قال ذلك مناسبة لقول المصنف وانما الثانية الاستثنائية وفي  
 القول اما الملازمة لان كون الفهم غير الفهم لانه لا يلزم لانه على ما وضعه واضع لفة العرب با زا به والا  
 فكانت جميع الفهم قبل الفهم عليها عربية واذ الفهم على ما وضعه واضع لفة العرب با زا به والا  
 واليه اشار بقوله لانهم بينوا في الفهم لا العرب لان الشارع ايضا اشار الى هذا في قوله وانما  
 الثانية على ما هو قاعده في هذا الكتاب ويقول وانما الصغير على ما هو في الحقيقة الاخرى لان المقدمة  
 الاستثنائية في القياس لا تستلزم ضرورة الصغير في الاخرى **قوله** لانه المفروض الحقيقي لعدم المعرفة  
**قوله** خاصة او دون من اخر حتى يصح ان يقال فلا يكون غيرا كله والا فيكون الجعربا **قوله** والكل عربا **قوله**  
 مجازات متصورة على الحقيقة وقال وان لم يصح العرب ما جاء على ما مر من انه لا يشرط الفهم اذ  
 با حيا لها فذلك لان من العرب لم تعرف هذه المعاني فكيف استعملها فيها بالاجاز **القول** لا نسلم انما لو  
 كانت مفيدة لغويا لولاها اللغوية بالحقيقة فكانت غير عربية وانما يلزم ذلك لو لم يكن مجازات لغوية فكيف  
 مجازات لغوية بوضع الشارع لما جاء من هذا قال ولكن ليس في ذلك التسليم المسألة الشرعية في غير الملازمة  
 لانها تسمى في قول المصنف مناسبة بينهما وبين المعاني اللغوية اما اذ وضعها على هذا الوجه يكون عربية عاينة انها  
 لا تكون متصورة حقيقة وفيه ما تقدم **القول** يجوز ان يكون اللفظ قد وضعه غير العرب لمناسبة بينه وبين  
 وضع العرب فيكونها زاعية **قوله** بل في السورة وهو صحيح لفظا باعتبار كونها بعض القسان ومعنى لان القرآن يصح

للكلمات اني موصوفة لها وقع في بعض النسخ فله نقطة بالاستعارة وهي الواضحة لئلا يترك لفظ الاجماع لايضا  
**قوله** وان صلاة عطف على الاقوال انما يصح ما فيها من الاقوال ومن تعدد ما اوردنا الاول لانه لا يوجب لاني حقيقة من المتن  
 وهي الحركات والثاني في اخرى وهي الحركات بدون اللام وحيد يكون عطفها على الصلاة انما القطع بانها  
 صير الحركات وعطفها على الاجماع قال في المتن انما القطع بالاستعارة ان صلاة لم يلفظ الالفاظ المحصورة  
 ان كانت لغوية علة والاجماع على الصلاة الظاهر وهو ما اوردت ركعات قاله والظاهر ان ذلك في الحج والصيام  
 كذلك فضل هذا المناسب ان جزاء في المتن ان كونه مرفوعا بالاعتدال كذلك جرت **قوله** لا اقامه لخصيص  
 المقدار المعين المخرج من المعاص وقد تاحي لمنه في اذ قال في اقامه لخصيص والاقامه في المال  
 لا الاذاول انما اعتبر ان كونه من المصدر نسبة للصيام وتفسيرها بالمعاني في الحصول من ذلك  
 للمال والزيادة وفي الشرع لتبطل المال على وجه مخصوص **القول** ان كونه مستقلة في اخراج المال **قوله** لاسماك  
 مخصوص في الالفاظ الشرعية من اولها الى اخر متروكا لانه **قوله** قصد مخصوص في هذا البيت للشك  
**قوله** فم يبتدأ وباقية خبر يبتدأ بحدوث اي الالفاظ باقية على حقيقتها وورد موجز المبدأ الاول وهذا  
 متضمنة للذي قبله كذا في بعض النسخ ان جعلنا هذا الكلام على المناقشة كما يذكره في معرض  
 الجواب كلاما على السنة وهو غير صحيح على النظر وان كان في بعض النسخ من بعض النسخ  
 متصورة به في الاول لان على المعاصرة وان كان فيه تصديق في قوله ما ذكرتم وان دل على انها خرجت عن  
 وضوح فم يبتدأ وباقية خبر يبتدأ بحدوث اي الالفاظ باقية على حقيقتها وورد موجز المبدأ الاول وهذا  
 من غير معارضة لان الالفاظ ما كان على ما كان واذا كان لا يربط على هذا في افعالها في الشروط والاسماء  
 على ما هي تقاديرها من الجواب **قوله** مطلقا انما ذكره لانه لو امكن بالاختلاف في افعالها في الشروط والاسماء  
 مراد من فعل منه اختصاص بها **قوله** وهو اني لست بالقوي في الصلاة والجلبة الموقوفة الحسية السابقة والاول  
 منها يسمى بالسابق والثاني الذي بعده بالصلى **القول** وفيه نظر لان افعالها لا يختص بالسنن الصلاة تا يصدق  
 للامان ويقتضي للسنة حقيقة والامان ليس مستقلا للصلاة للصلاة بل هو بوجوب الصلاة **قوله** على ما  
 لتحق الحلاله بين المنهيات اللغوية وبين هذه المعاني فان لم تكن من الركعات والركعة لها وهو سبب  
 على الشرع **قوله** ثبت المدعي **القول** لا لا انما يكونها حقا شرعية لان الشارع استعملها في غير موضعها  
 اللغوية وتب استعملها فيها ولما لا تنفيها الا ذلك وكيف لا يقول احد بان ذلك من حقيقة ما لا يوجب  
 كذا مجازا راجحة **القول** ثبت المدعي لا لا انما يكونها حقا شرعية لان الشارع استعملها في غير موضعها  
 ولما لا تنفيها الا ذلك وكيف لا يقول احد بان ذلك من حقيقة ما لا يوجب  
 اذ المتصور ما كان الشارع اراد به الالفاظ هذه المعاني **القول** ان عطفها على اجزاء المسألة الاستدلال الثاني  
 بانه هو المتصور في المطلوب وليس هو المطلوب اذ المطلوب هو كونه حقيقة شرعية مع انه لا يمكن التوفيق بينه  
 وبين الجواب الثاني في ما هو موصوف من غير احتياج الى القرينة فهو حقيقة وهو قد صرح به في **القول** **القول**  
 هذا المنع مع المنع الاول بيننا في اختلاف الحالة فيما كان الثاني على تقدير تسليم كذا غير بعيد في قوله  
 سلكا لكن لا يلزم من عدم اليقين كونه حقيقة ثم قال في الجواب الاول اني من حواشي هذا المنع لان الاجزاء التي  
 اليه لا ينافيه انها تكون مجازات لكن ليس هو المدعي فلهذا زان بلفظ شرعية الحقيقة فانما لا يوجبها







عنه في تلك الحالة هذا البرهان لا يثبت ان لا يكون له صفة في ذلك في بعض  
 بحسب العرف **قوله** لا يستلزم ان لا يكون له صفة في ذلك في بعض  
 ما بعد ان يوضح معنى صفة في الكلام الاول عند لفظ **الشيء** وما بعد ان يوضح معنى  
 يستلزم في الحيز من غير ان يوضح معنى في الواحد حكمي بل بالبيان لا بالخاصة الدليل وانما بعد ما بعد  
 السبب في اللفظ ان قدرة الحقيقة على الحكم مرت على الايمان والآن لفظ راجع على الاستيفان وهو ما  
 وليس يدعي ان لا ما حقه الدليل وهو ان قدرة الحكم على الحكم مرت على الايمان مع  
 الخاصة والاساليب والاعتناء ان لا يكون له صفة في اللفظ خاص السبب لانه انما يكون ذلك اذا روي في اللفظ  
 بالخاصة والآن الاستيفان راجع على اللفظ وهو ما قاله الجاهل وان قدرة الحكم مرت على الايمان مع  
 بقرينة وهو ان لا يكون اللفظ حيث لا يثبت منه الشيء لا بقرينة هو حقيقة الجاهل في عبارة لفظ القطب لان  
 استدل عند المعاني اما حقيقة او بما لا يستلزم لظهورها فلما كانت حقيقة فيها لزم الاستدراك لها حقيقة  
 بها سواء بالاعتناء في ذلك لولا ان ذلك لا يثبت في المعاني والاشياء في ذلك  
 المعاني قال الاستيفان في ذلك الاستيفان في ذلك لولا ان ذلك لا يثبت في المعاني والاشياء في ذلك  
 بانه اول من لا يشترك في توجيها الاستدراك وهو الواضح للشيء ان قال ليس حقيقة لانه يصدق خلافه قطعا من غير  
 وبخلافه العلم من التبع كافي بغير دليل الخالف **قوله** لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 فكان مع القدرة غير متبع لغير ذلك المعنى كان مع القدرة حقيقة فيه ان لا يكون الحقيقة الا ما يكون مستلزما  
 بالاقادة من غير قدرة والجوهر كذلك ولا يكون محتمل القدرة بل بالعدم والاحتلال لانه اذا  
 الاصل في انما ان يكون مع قدرة الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 جرد عن القدرة بقاء وهو الموهوم الحقيقي في اللفظ وهو غير المراد وهذا القدر بد من اللفظ لا بد عليه  
 ظاهره سقوط اذا الجاهل لا يكون لاسم القدرة مع ما يلزم من **القطب** خاصة انما لا يثبت كون المجموع حقيقة ان الجاهل  
 والحقيقة من صفات اللفظ دون القدرة بل القوة فلا يكون الحقيقة صفة للمجموع وعلى تقدير انقسم لغير  
 او كانت الحقيقة للمجموع في غير قدرة او الاستيفان خاصة ان قدرة فهم المراد للقول من القدرة هو ان يكون  
 ان لا يكون الاحتلال **الحل** الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 الجاهل لا يكون المعنى المتضمن من اللفظ وهو ما لا يثبت بالانحلال بافهم لا يقصد الحكم ولو تبادر الحقيقة ويكون  
 المعنى المقصود وهو ما بعد القدرة في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 مداه قدر الواقع ولا يتلصق على ما يشهد لفظ **الشيء** في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 لان مقتضاها انه مستلزم للاختلال وكلية كان ذلك فهو مستلزم ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 الاختلال او جواز عدم الفهم ولا يثبت على ما سأل **الشيء** ما ذكر في ذلك على استلزام الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 على قدر الواقع وعند الانتهاء الى الحقيقة اذا كانت الحقيقة بالعدم مطلقا قال في بعض النسخ ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 يكون الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 الواو لتمام الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك

وغير

وليس المال لان واقفانه كونه صفة وهذه في اخرى **قوله** التاخرية اي القرينة القابلة بظواهر القرآن الحديث  
 الخاصة من التاخرية والبرهان من الظاهر كونه صفة في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 به ان التاخرية بقاءه على ما في الالباب التاخرية **قوله** في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 وكذا الجزم خلاف المقصود لانه ظاهرة في الالباب التاخرية بقاءه على ما في الالباب التاخرية بقاءه على ما في الالباب التاخرية  
 هذا التركيب ان له مثلا وليس ذلك المثال وانما في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 نعمت للاصولين ان في مثل المثال انما هو في المثال لا في المثال اذ لو كان في المثال انما هو في المثال لا في المثال اذ لو كان في المثال  
 بحاصله ان في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 بقاءه الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 قاطع وفي الحقيقة كذا من غير ان يوضح معنى في المثال الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 بمنزلة ليس كذلك في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 لا يخلو من الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 فهو من صفة سدة وعمن هو على الخصم او ما قدرة من قدرته عند فاعلم ان من باب الكفاية لرفع من من  
 ليس كاهن شي من ليس كاهن شي لاسم الكفاية من جاهدتها وكانها جاهدتها من جاهدتها من جاهدتها من جاهدتها من جاهدتها  
 القابلة عن ذلك **قوله** ولا يخلو ايضا من كلام الاستدراك في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 فكيف المثال الحقيقي في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 ما عاين في المثال ولا يحصل المقصود وهو ان يقرره في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 المظهر لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 مثال المثال لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 المثال لا يثبت على ثبوت الخلق الخارج على ثبوت مثله في اللفظ وقال في الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 على المعنى الحقيقي ولا يثبت على المثال مطلقا لانه اذا التمس مثل المثال لم يثبت على المثال مطلقا لانه اذا التمس مثل المثال  
 في الجملة بل ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 في الحقيقة لاسم الاستدراك لاسم الاستدراك لاسم الاستدراك لاسم الاستدراك لاسم الاستدراك لاسم الاستدراك لاسم الاستدراك  
 الشئ لغير ذلك المستلزم بقاءه الاستدراك **قوله** وفيه امر في المثال الاخير استمارة والاستمارة نوع من الجاهل  
 وهو ما كان العلاقة به المشاهدة هذا على ما هو المشهور **قوله** من قرأت التاخرية ان جمعت بها في صفتها ومنه  
 القرآن استلزامه على جميع النور والايات يكون حقيقة **قوله** غلط خبر لفظه واللفظ في المعنى ان يجمع الناس  
 به من لا يكون مستلزما في حقيقة وفي الاستدراك ان يثبت القدرة بآية اي تافهة وصيغة قرأته وهو زية  
**قوله** فانما عليك انما على ان قاله في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 ما لا يجب ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك  
 صفت خبر لفظه ما يابا وهذا الخبر كلام المستوي وجه الضيق ظاهر لان لا يثبت في الحقيقة في ذلك المعنى مع  
 استلزامه الاستدراك في امثاله كغيره من غيرها الا ان قاله لانها من جارية التسع في حكاية نظرا  
 الى صفة الله تعالى **قوله** الواقع جاز ان يسل الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك لولا ان الجاهل في ذلك







تخوف من الوقاية وليس المقصود من الاستئناس حصول الزيادة اذ قد يكون زيد وما كملت مع الفعل او كالتقدير من  
**فعل** زيد في الجهد اى المذكورة المن اذ لم يكن كجهد معجبا في الكتاب او الملو وحقنا وان لم تكن كنية الالف  
 منه كاستدراكه **فعل** تخرج الفعل الى الصدر الى اذ معناه يجب معنى الفعل معجبه في المعنى قاله فمقتل  
 معنى قل غير شق على هذا التفسير **فعل** الامتناع اى اى الذى اذ لو لم يكن المراد الحذف في المعنى فبان جسه  
 ويكونا من اذ غير لا اسلا ولا زيدا على هذا التفسير يكون ذكر التفسير بها مما علم الزما وفيه اشارة الى سطلان  
 تعريف المنطق ويزيد هذا التفسير فلا ساقاة في كلامه **فعل** ولذلك اى ولانه في كلام غير المصنف يحول على تقدير اللفظ  
 لم يحله من كرهه اى الى الحد بل قال بعد تمام الجهد ولا يد من تغيير اى في اللفظ جزئية اذ معنيته يقول  
 وهو التغيير اما بحركة او بكذا وحده اشارة الى الكلام مثل صاحب المتابع اذ قال الاستطاعة واللفظ الى اخر الواحدة  
 ونحوه في الاصله وساقية في المعنى ولا يد من تغيير زيادة او نقصان بحركة او حرف الاخره وذكروا  
 اشتق الكلمة من كذا التغيير بتدبير اللغته اى ليجعل مود اللغته لا يند في الجهد **التفسير** المعنى بالتغيير  
 في اللفظ والالكان مشركا او بجازا وفي المعنى يخرج المعنى **الاسماء** في التعريف عن التغيير في اللفظ التغيير  
 وما فيه بشكل مثل الجلب والجلب **فعل** لان التغيير تحت المعنى واللفظ جسا المعنى في اللفظ التغيير  
 عن شذوذه الاشكال الاله بشكل مثل تلك جسا ومفرقا فانه ليس بينهما غير تحت اللفظ لانها المراد  
 بالتغيير الفعل لعم من ان يكون فيهما او انهما **فعل** العلم ان المعنى معنى العاد مستقلا قبل زيادة التغيير فيس  
 بعد العلم ان التغيير التغيير تحت بشكل التغيير المتبادر كافي منه فذلك قد يخلو في الجهد اذ في العلم بجس  
 العلم بمعنى الصدور اسم الحامل في التغيير الفعلي هو المتبادر في التغيير كذا العلم المتبادر به العلم لا اللفظ  
 اذ قال وقد يقال ان اللفظ لا غير من صفة حروفه اصله الاول فمقتل معنى تغير غير مستقلا على الاول مستقلا على الثاني  
 ثم قال في التطبيق للجهد التفسير من مقتض صفة المصادر وتثبتها وجمعها الا ان قال اما مشتقة من المصادر  
 وقال وفيه نظير **فعل** المطلب مثلا مستق من المطلب مع عدم التغيير قال لا جا بولان بحركة الاعراب لعدم زيدا  
 لم يند بها وحركة الباء لا زيدا اشد بها فالفعل مشرك بحركة التاء والمصدر بحركة الاعراب والاول  
 كالجزء من الكلمة لباها والثانية عارضة لتبدلها فالقيد حاصل وهو من باب الزيادة قال ولا فيه نظروا  
 تقول ان عنت بها الحركة الشخصية من اللفظ مثلا احلها انها غير لازمة ولكن نظر الاستعانة في مطلق الحركة  
 وان عنت مطلق الحركة مطلقا عدم الزيادة في **فعل** التفسير الاعراب طار على الاسم فاعلم السكون وقول انحاء  
 اصل الاسماء الاعراب لا يتغير لان نظره في الاسم من حيث عروض التركيب ونظر الاستعانة من حيث الوضع لا لا  
**فعل** قاله ايضا امه الوقت مطلق الى الوضع على ان الحروف هو اصل اللفظ لا اللفظ لا اللفظ لا اللفظ  
 الوقت مطلق الى الوضع على ان الحروف هي فكيف يجعل بحركة العارضة الباقية اصلا يتبدلها **فعل** التفسير  
 بان اصل اللفظ الوقت لا في القول بل في حركة آخرها من في اصل الوضع لان الحد والاصل اذا كانا زيدا  
 يكون جازا **فعل** يرتقي الى خمسة عشر لان التغيير اما ابداع وهو زيادة الحرف او نقصانها وزيادته المرحضة او  
 نقصانها صفة اربعة واما ثانيا زيادة كلها فنقصانها زيادة الحرف مع نقصان الحركة اوسع نقصان الحروف  
 زيادة الحركة مع نقصان الحرف اوسع نقصان الحركة هذه ستة واما لا في زيادة الحركة مع نقصان كلهما زيادة  
 الحرف مع نقصانها نقصان الحركة مع زيادة كلهما نقصان الحرف مع زيادة اربعة اخرى واسما بها زيادة

مع نقصانها هذه احوالها من عشر واسمائه على هذا التركيب كاذب زيد الالف فيه ونقص زيد المرحضة  
 وذهب عن الالف منه والضرب من ضرب على مذهب الكوفة نقص الحركة منه وضارب زيد الحركة والالف  
 وفلان الغالبية نقصت الحرف وحركتها وعادة من اذ زيد الالف ونقصت الحركة والالف فسلطت زيد منه  
 الالف والالف ونقصت تالفه ونقصت الحرف ونقصت الحرف ونقصت الحرف ونقصت الحرف ونقصت الحرف ونقصت الحرف  
 من اوله زيدت الكسرة ونقصت الواو ومنه الصاد وكان من الكلام زيد الالف ونقص الالف وسرقة الكلام  
 ونقصت الحرف من الالف ونقصت الحرف ونقصت الحرف ونقصت الحرف ونقصت الحرف ونقصت الحرف ونقصت الحرف  
 من الالف ونقصت الحرف ونقصت الحرف ونقصت الحرف ونقصت الحرف ونقصت الحرف ونقصت الحرف ونقصت الحرف  
 او فيما زيدا او نقصانها وفيها **فعل** ابدونه اى يدون التركيب نحو كى قال فانهما سواهما في الحروف  
 الاصلية لكن لان التركيب لانه مقولوب البعض وساقية في المعنى لان معنى كى من المعنى اذ اللفظ يصح بدنايت  
 من ناك اى يند لك الامر الذي من شأنه الاختلاف **فعل** فيها اى في الحروف الاصلية نحو كى وناب فاننا والميم  
 مساهل لانها خارجتا من بين التفسير واللواثة الاعاد في الحقيقة والمثابة الاعاد لانها السكاكى  
 التلميم الذي هو حرف خفيف ساكن في الكلام والباء التي هو حرف شديد في الكلام **فعل** التفسير  
 الاختصاص كلف الصنف فيه بالمسند الى الاكر لعدم الواحدة والمعنى خطا والاول بالاصغر لافها فيها  
**فعل** والآخر من ساقية اى المعنى فالاصغر هو المواساة وفي الصغر الواحدة والحروف والمثابة في المعنى  
 وفي الاكر التماسا **فعل** زاده اى مراد المصنف بلفظ جرحه والاول في التعريف ان يكون على ترتيبها  
 لانه اعني فيه الموافقة والمعنى ما يحصر فيه فيه في الاصغر ولا يد من رعاية التركيب **فعل** باعتبار العلم  
 اذ اذت معرفة ان الكلمة ما اشقت كالتدريج الى اخر التعريف انها مشتقة منه وباعتبار العلم اذ ا  
 اردت ان تنطق الكلى من شى فانك تأخذها منه قد جعلتها مشتقة منها فاقاوت انما يحصل من الزيادة  
 فذا قيل لا تنطق والاول بعد **فعل** اى جده الاستعانة من جده المصنف ليشقوا لا اعتبارا من العلم والاصل  
 فظها لا اعتبار الاول ودوا في الحروف والمعنى لا اصل اليه وبالثاني ليعادوا في فيها لاصل منه **فعل**  
 كاسا التماثل كسر اللام او بغتها ليتا واسم المتولد ايضا وذكره كان على سبيل التعليل لفظي وفيه نظر  
 لان القائل غير مطرد على ما قد يقال ولا يند وعنه بان المراد قد بطرد عند عدم المانع لان القارورة  
 ايضا كالتفسير كاسا القائل على القادر **فعل** التفسير كاسا القائل على المتشوق من القائل بحسب الوضع القوي  
 اعتبارا من القائل الذي لا يطلق على القادر **فعل** نحو القارورة فاقا ليست مطردة في كل ظرف يستقر فيه  
 المانع بل اذا كان من الاجاج المخصوص والعبران لكل ما يحصل له الدور بل كواكب مجتمعة من الدور قال  
 انه ساقية وهو المثل الرابع من منار الفجر المعاني للزباد والحق لكل ما يوق بل لعم المخصوص الذي عند  
 صبح الفجر الكارمالة من كل الكواكب مخصص وهو اجد ما بال لهما سكاكى لساك الامزاد واسماك المانع  
**فعل** في اشد ذلك اى اذ فيه معنى الاصل من حيث انه فيه جزا منه كالاخر فانه قد اتى باعتبار ان الحرف  
 داخله فيه وقد يند من حيث انه مع التسمية من مع كاسية الذات التي لاخره بالآخر كذا في اخره  
 لا باعتبار دخول الحرف في ساء ولذلك لوز الحرفية مع الاطلاق الاخر عليه بخلاف الاعتبار الاول  
 ولهذا الكلام عن في نصيب الى ما قاله السكاكى وياك والنسوبة بين تسمية افعال له حرق با حرقه من جهة



















الخصومات ايضا على ما كانت النفس في المعاني التي ذكرتم انما كانت بالخلق وهو غير ما كان في الاخر بشرائه  
 من انفسه لا يعلم لانه **الخلق** هو وجوده والاسماء والاربع الالهي وهو لفظ الجبر وجودا وعلما وجودا وحس  
 حورية الجبر واما علما فلما استلوا والواجب ان يقول ذلك لما قلنا ان لا يدخل فيه ثم قال في الجواب واذ  
 كانت هذه الاسماء والخصومات ارات لا يمكن ان يكون ما ذكرتموه مبدارا وبك لا يكون لان العلم **السلبي** جواب  
 انه دار ايضا مع بقا الجبر واذا اربع الجبر وجودا او علما او رابع الجبر وجودا او علما او رابع الجبر وجودا او علما  
 الجبر على الحكم لربك الجبر على الحكم والاربع اجتماع المتضمنين وبما وجود الحزمة مثلا في السبيل وجودا والجبر  
 وعدم الحزمة لعدم الجبر ولا على ما يكون الجبر على مع كون الجبر على ذلك ولا على ما يكون الجبر على ذلك ولا على ما يكون  
 القارية المقابلة على سبيل الباصرة واذ كان خلاف قول المستدل من مطالعة المستلزمات الجبر على سبيل الباصرة  
 هو الاستدراك ومن اجل اعتبار **الاعتبار** توجهه ان يقال القياس الشرعي يات والمصلحة ليس الا على الاستدراك في  
 على حكم الاصل وهذه المصلحة هي موجودة في القياس القوي فليكن ايضا في القياس واعتبرا لانه في النظرية اعتبار  
 المعنى هوية الاستدراك وانت الحاكم الفصل وقال في هذا الذي نظر لانه اثبات القياس القياس والاعتبار  
 مع من كمال القياس من اعتبار في غير كونه حقيقة في غير الشرعيات فالاولى ان يجعلنا قضية اعمالية  
 بانها لم يردت من الدليل باطل القياس الشرعي لان ما ذكرتم من الاتهام متفق فيه مع كون القياس صحيحا  
 بل كان لا يحتاج ما جاء به من التبرير والحق انه لا يمكن ان لا يكون باطلا فاما في قوله تعالى فاما ما  
 وانما كان كماله لولا ان يصر اليه الامام على جوار الاطلاق عند الاحتمال قال وبك ان جعلنا ما ذكرتم في الحكم في قوله  
 لولا ان يصر اليه لولا ان يصر اليه لولا ان يصر اليه لولا ان يصر اليه لولا ان يصر اليه لولا ان يصر اليه لولا ان يصر اليه  
 الما قضية لا تنس مع من لا تنس في هذا اختلاف الا في العبارة **انه** الذي انما هو الجواب القياس في الشرع هو الامام  
 على قوله ان يصر اليه لولا ان يصر اليه لولا ان يصر اليه لولا ان يصر اليه لولا ان يصر اليه لولا ان يصر اليه لولا ان يصر اليه  
 اجتماع على قوله لولا ان يصر اليه لولا ان يصر اليه لولا ان يصر اليه لولا ان يصر اليه لولا ان يصر اليه لولا ان يصر اليه  
 مع الاجتماع على قوله لولا ان يصر اليه لولا ان يصر اليه لولا ان يصر اليه لولا ان يصر اليه لولا ان يصر اليه لولا ان يصر اليه  
 عليه المجتمع بوجوب القياس الشرعي بوجوب ثبوت القياس في الشرع وهو ما وجدناه في العبارة المشهورة فعلمنا  
 ذلك على قوله في التبرير يكون دليلا على بطلان في اللغة واجامته بل الدليل على بطلان في التبرير هو الاجتماع ولا  
 اجتماع وقال وكما ان قوله في التبرير غير محض في الاجتماع فالأية فاعلم واذ الله عليه وهو طريق  
 التبرير على قوله ذلك عليه وليس عليه بل على تقدير ان يقال المبدأ الاجتماع على ثبوت القياس انما هو الجبر  
 القضية فلا **الاعتبار** عند ادله اخرى كانت توجهية تحت القياس الشرعي ومن القياس في هذا امر واحد لانه  
 انما هو على حكم الاصل في عبادة اخرى لا يمتنع في جميعها في الشرع وانما في الشرع واحد وانما في الشرع  
 انما هو على حكم الاصل في عبادة اخرى لا يمتنع في جميعها في الشرع وانما في الشرع واحد وانما في الشرع  
 لا يمكن به فالاولى على ما يجب ثبوت القياس كاصوله الاستدراك قوله في انما الحل في مذهب الشافعي ومذهبا  
 انما المشبهة قطع القياس وجد شارب البسبب تقوم قورانه انما صير اليه لاجل القياس في هذا ذكر المصنف  
 بجهله وهو ان الحكم انما يات في البسبب تعميم الاسم لانه يتعلق على ما عليه عليه وسلم انه قال فيمن التبرير  
 حل في نسبة البسبب فيكون انما هو ايضا لا القياس وثبت القطع في القياس لانه سارق في القياس عليه والاعتبار

فيها المسئلة الخاصة منها المناسبة للجد وهو حمل لفظ الحق على اللغز والشرع يخصصه التعريف بالنية  
 والقابض انما يات في الصواب حل في حالها على كل منهما كما يدل عليه صريح اللفظ ثم مراده مما قال لا لانه  
 سارق في القياس القوي في القضية كقولنا فاصبر من اعادة المرام غير متفرع في مطالعة **السلبي** عند شارب  
 الجبر لعل الجبر للجد بالثبوت وقطع القياس في هذا القياس على السارق وشارب الجبر في فصل التبرير  
 بالبدعي وليس يخصص كما مر القليل تحت التبرير في النية لقوله على ما عليه وسلم ان الجبر من جابر التبرير  
 انما يعلم منه ان الجبر اسم له السدة المطردة الجبر على العمل وقصر القياس عليه او القياس الشرعي وذلك لمساواة  
 التبرير للشرعية وشرب النية لشرب الجبرية المسئلة المناسبة للجد وقال وجل ثبوت التبرير على وجد ان  
 التبرير له على اجاب المجد على حكم من شرب ماله السدة المطردة مطلقا او من اخذ ماله الغير قضية عليه  
**التبرير** من المرام من التبرير تيمم القصة وهو ان يحدف القصة من كونها من الاسم ويجعل اللفظ موضوعا  
 للمشتراك بين تلك وصورة اخرى فانه جعل الجبر في السدة المقارن للعتل ليم من المتيقن من غير القابض وغيره  
 قال في الحروف لما ذكرنا المشتق كانت الحروف من مباحث التبرير وهو يحتاج اليها لكونها واقعة في الادلة  
 وتختلف المعاني فيها ذكر ما حقق اوله من الحروف لا يستعمل في المعنوية وهو الذي صرح به في ان  
 الحروف لا يندلج على معنى في نفسه ثم اورد الحروف المتعدي اليها **القطر** لما فرغ من المسائل المشتركة كالمتعلق  
 بالاستدراك والخصصة بالاسم كما فيها ولربك في المبادئ القوية ما يعتد بها لعل كان ما يعتد بالحرف ذكره  
**قوله** الا انما هو لاصريه عن الاسم والاعتدائه مشروط في لانه على ما جاء في التبرير كماله زيد في  
 زيد وغيره صرب في زيد صرب بل كماله على ما جاء في الالفاظ لانه لالة على الحق الا انما هو الذي كماله  
 انما لانه على ما جاء في الالفاظ لانه لالة على الحق الا انما هو الذي كماله لانه لالة على الحق الا انما هو الذي كماله  
 دون التعلق من المباشرة فلانما رجعت الكثرة لان كونه وضع لعل لم من وضه حالة التركيب كالحرف او  
 دون التركيب وما يغير من الحروف من المعاني عند خبر ما من الغرض ليس كونه دالة من غير قسمة بل كونه  
 تلك المعاني معنوية منها عند التركيب تنسب الى الالفاظ من وانه ايضا القطر في الاحتمال لان القطر  
 والحزبية ليست معاني الاسماء والالفاظ لان معنى زيد هو ذلك الشخص ولا يدخل في كونه في التركيب في معناه  
 اذ معناه وهو ما وضع اللفظ بارائه في جميع الالفاظ والاشياء لانه ينسب المعنى بما يغير من اللفظ وفيه بعد  
**قوله** ومنه الاتحاد انما اورد من الاسماء الانبثاق ومن الالفاظ انبثاق العلم ان معنى الحرف اذا صير به معبرا  
 عنه بالاسم او القطر لا يحد في كونه وقاد وقيل من وجع وقاس وقيل من وجع وقاس وقيل من وجع وقاس وقيل من وجع  
 قوس والقاب ما بين المقصود والنية والكل قوس قبل **قوله** لعل في هذا هو الغرض ولكن قال القطر  
 هذا اذ وقع ومن يتوهم ان نحو هذا الاسماء حروف وسبب وجهه انه لما علم انما هو مشروط في دلالة ذلك حكر  
 متعلقه لا يحد كماله لانه لا يحد كماله اي لا يحد كماله لانه لا يحد كماله لانه لا يحد كماله لانه لا يحد كماله  
 اللفظ من باب اعمام الحكم وتعتبر فيه لا اسم انما يريد كماله لا يحد كماله لانه لا يحد كماله لانه لا يحد كماله  
 الاسماء انما يريد كماله لانه لا يحد كماله لانه لا يحد كماله لانه لا يحد كماله لانه لا يحد كماله لانه لا يحد كماله  
 من غير من فيها في الاستدراك ولعدمه لانه استلزامها لانه لا يحد كماله لانه لا يحد كماله لانه لا يحد كماله  
 لانهم لا اعند الانبثاق اليه بل لا يحد كماله لانه لا يحد كماله لانه لا يحد كماله لانه لا يحد كماله لانه لا يحد كماله







ولما احتاج اليها لان الاحتياج الى العزة من خواص الجلال على ان لا يكون له ما يوجب له من جهة غير مسلم وعلم المصداق مع هذا  
 الثاني انه اذا كان يلزم له ان يكون له علة فربما لا اذ جهة الخيرية تلك العبرة وليست علة فله فربما  
 لما لان الاحتياج حقيقة هذا وقال في الفصول ان قلت يجوز ان يكون الشيء لا لاحتياج اليه حكاية في ان  
 انما في اية شراخه من غير ما كان عليه كقولك زيد في الدار يريد الجوز فادخل عليه الحرجه فصار الجوز في الدار  
 من الاحتياج فبطل من الجوز فقلت احاطه ان يوجهه وهذا كما عارضه في الشيء الواحد والآخر لما احتجنا  
 الاحتياج فالتفت اليه وجب ان لا يكون **الشيء** احاطه من الوجهة الثلاثة مع الملائمة فانه من الجوز ان يكون الواحد  
 للترتيب ولا يفتقر اليه وان كان يكون في الحقيقة المذكورة مجازا ولا يفتقر بان الاحتياج الملائمة استعملت في العلة  
 وفي الترتيب ايضا كما سبق والاصالة الاحتياج الحقيقة الملائمة الاشتراك فان قلت استعملت مجازا في العلة  
 حتى لا يفتقر للاشتراك فقلت ليس في ذلك من المعكرونة اما تكون حقيقة في الجمع المطلق او في واحد من  
 ذلك مجازا في الحقيقة مجازا في الترتيب فاحتمل كلاهما انه حقيقة في الجمع المطلق استعملت في العلة على  
 ما علمت عنه فالانزاع عنه غير ما يريد **الاستقامة** احاطه من الملائمة فانه يجوز ان يكون استعماله  
 في الصورة المذكورة بالجار وان كانت حقيقة في الترتيب لما سلك من ان لا يفتقر عليه فلا يلزم من اشتراكه في  
 قيل في الاصالة استعمال الحقيقة احاطه بانه استعمال الترتيب ايضا والاصل الحقيقة فلو لم يكن استعماله  
 مع الصور مجازا لزم الاشتراك قال في المطلق ان يقول اذا كان الواحد مستلزما لغيره من الترتيب والذين  
 فليس عليه حقيقة في الترتيب مجازا في الحقيقة الذي من يكسبه فحين السمع الى ان يحصل حقيقة في العلة المستلزما  
 وهو الجمع المطلق وحده مع الاستدلال بالوجود على انها ليست للترتيب فقلت **وليب** ان يجب  
 بان الواحد ليس مستلزما في الحقيقة حقيقة اذ ليس به الاحتياج كونه للترتيب او لجمع المطلق فلا يفتقر الى  
 طابع الاستدلال بما عليه **المسألة** واجب تسليم ان جميع الحالات ومع كونها حقيقة في الجمع المطلق لزم  
 كونها مجازا فيه فان قلت الاستدلال به فقلت **مستوع** لمستوع انما للترتيب حقيقة فلو كانت بها ايضا  
 حقيقة لزم الاشتراك قالت وقد يوجه من هذه الحالات لانه ان يكون في الترتيب مجازا في الواقع المذكورة  
 والاقبال الاحتياج لانه حقيقة في الجمع المطلق ولو كانت حقيقة في ايضا لزم الاشتراك **قوله** قالوا ان  
 القائلون ان الترتيب قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذكروا نعم الله اليكم على ان كنتم اعداء فلو كانت  
 اليهود بعد الكفر والفساد والشرار بعد ان كنتم اعداء فلو كانت حقيقة في الجمع المطلق لزم  
 الحجة والبرهان والبرهان لا يفتقر الى ان يكون له علة فربما لا اذ جهة الخيرية تلك العبرة وليست علة فله فربما  
 في الواقع **قوله** من يفتقر الى الترتيب كونه للترتيب او لجمع المطلق فلو كانت حقيقة في الجمع المطلق لزم  
 به لانه لا يجوز ان يكون اليهود في غير هذه الحالات انما كانت حقيقة في الجمع المطلق فلو كانت حقيقة في الجمع المطلق لزم  
 جملة الامم للترتيب قال الترتيب انما استعمل من خارج **قوله** لم يشكوا الى ان يكونوا اعداء فلو كانت حقيقة في الجمع المطلق لزم  
 ان يكون الترتيب على ان يكون له علة فربما لا اذ جهة الخيرية تلك العبرة وليست علة فله فربما  
 ايدوا **القول** في الملائمة ممتعة لانه ان يكون له علة فربما لا اذ جهة الخيرية تلك العبرة وليست علة فله فربما  
 يستعمل في الجمع المطلق فلو كانت حقيقة في الجمع المطلق لزم  
 الجميع المطلق قال **وليب** ان يكون له علة فربما لا اذ جهة الخيرية تلك العبرة وليست علة فله فربما

من الملائمة ما على احتياجه ان يكون له علة فربما لا اذ جهة الخيرية تلك العبرة وليست علة فله فربما  
 بانه يفتقر الى الترتيب لا احتياجه الى السواء لانه حذيف يكون من نعمته ان الاول له ومن علة فله فربما  
 والواقع للفظ الترتيب ان يقول له الاحتياج الى الترتيب لانه **الشيء** لو كانت للترتيب لما احتج الى الترتيب لانه  
 ايدوا **قوله** في العلة ان يكون له علة فربما لا اذ جهة الخيرية تلك العبرة وليست علة فله فربما  
 المعصية لان المعصية هي مخالفة الامر فانه يستلزم مخالفة الامر فانه **الشيء** لو كانت للترتيب لما احتج الى الترتيب لانه  
 لاحدا ما عدل الاخرى حتى يتصور الترتيب الزمان الذي الكلام فيه **الشيء** لو كانت للترتيب لما احتج الى الترتيب لانه  
 لعصية **الاحكام** لا يفتقر الى الترتيب كونه للترتيب او لجمع المطلق فلو كانت حقيقة في الجمع المطلق لزم  
 عوا الى الجواب مع انما الترتيب في مع وقوع الواحدة هو الصحيح لانه احاطه ايضا مع الملائمة بالترتيب وهو ان  
 ثلاثا تنسب للمطلق الكلام بتبينه بله بخلافه في المطلق وسبق في المتن في هذه **الفتوى** وجوابه المنع عنه  
 لوقوع الثلاث عنه من قول الواحد والجميع وهذا لا يفتقر الى الترتيب لانه **الشيء** لو كانت للترتيب لما احتج الى الترتيب لانه  
 خلافه لغيره ان اذا قال انت طالق ثلاثا فليس الثلاث لتبني العدد المقصود والكلام بقية باخره بخلاف  
 الاخرى فانه عطف لانه لا يفتقر الى الترتيب كونه للترتيب او لجمع المطلق فلو كانت حقيقة في الجمع المطلق لزم  
 من حيث ترتيب اللفظ قطع واحدا في الاول وفيه علة فربما لا اذ جهة الخيرية تلك العبرة وليست علة فله فربما  
 انها مثل قولك سالك رحمة الله وانه يتبع انما علة الترتيب وقول سالك في المتن بعد الاول فانه  
**قوله** في المتن ان يكون للترتيب بانه الحكم في وقوع الثلاث ويدهم والثانية في ذلك المصدر ان  
 حجة لعل انه مستوع لها لانه لانه **الشيء** لو كانت للترتيب لما احتج الى الترتيب لانه  
 اردت به التاكيد كما يقع الثلاث في ثم لا تفتقر اليه فيها وتقدم في ولا يفتقر اليه فيها كيدتها المعروف تنصت في الشيء  
 الى الواحد واستلزم في المطلق لانه في وقوع الثلاث والملائمة لانه **الشيء** لو كانت للترتيب لما احتج الى الترتيب لانه  
 وعلى الثاني لانه **الشيء** لو كانت للترتيب لما احتج الى الترتيب لانه  
 اجابا **قوله** وقد تفتقر في بعض النسخ ان يكون التاكيد **قوله** لا تفتقر اليه لانه خلاف الظاهر **قوله**  
 هذا اسما وفيه علة فربما لا اذ جهة الخيرية تلك العبرة وليست علة فله فربما  
**قوله** التاكيد بالواحد او بالثلاث فلو كانت حقيقة في الجمع المطلق لزم  
 خرج نحو ان طالق ثلاثا لا يفتقر الى الترتيب كونه للترتيب او لجمع المطلق فلو كانت حقيقة في الجمع المطلق لزم  
 الثالث ابتداء الوضع لما فرغ من النوع الاول من الملائمة الى الموصولات الموصولة المترتبة بالحد  
 ومن النوع الثاني الى ان تمام الموصولات الموصولة شمع في الثالث **قوله** في الترتيب **الشيء** لو كانت للترتيب لما احتج الى الترتيب لانه  
 الوضع فرغ على عينة الوضع لانه ما لم يفتقر الى الترتيب كونه للترتيب او لجمع المطلق فلو كانت حقيقة في الجمع المطلق لزم  
 اذ انما **قوله** من سلك الله امره علة فربما لا اذ جهة الخيرية تلك العبرة وليست علة فله فربما  
 او الحكم بالوضع الاول ولما كان الحكم من الوضع سببا لان لا الاطلاق على انما في الوضع لانه لانه  
 فلو سلك الله امره علة فربما لا اذ جهة الخيرية تلك العبرة وليست علة فله فربما  
 حاسر وان كان في حقيقته فيها ابتداء ولا يفتقر الى الترتيب كونه للترتيب او لجمع المطلق فلو كانت حقيقة في الجمع المطلق لزم  
 فانما الموصولة كما ان حروف الهمزة تنقضي ان يكون انما هذا الجوز الموصولة من حيث طبعها **قوله** وهذا حقيقة

والله اعلم بالصواب

بما لا يفتقر الى الترتيب







الاشعرى قال الاستاذ عند الدرس المسئلة علمية فلا فائدة في بيان ظاهريته اذا الظنون لا يستند بها الا الى اليقين  
**قوله** اسما في اللغة لانها علامتان لعانيهما او لانها راقتا لمتبينهما الى الازمان على الضبط المقتضى في الالام  
 لغة وتخصيص الاسماء بالكمالات الدالة على معنى بعضها غير مقرر في واحدة الازمنة الثلاثة اصطلاحا لموا الوجود  
 من الخلق وبما ضلحه لا يتخلو اما ان يريد بالاسماء الاصطلاحية اللغوية وعلى تقدير تحكيم الاحكام واللغة  
 ايضا ذلك **القطبي** لا يسل عدوا القائل بالاختلاف الا في تورية يجوز ان يقال ان ذلك المعنى هو الاسم دون الجوه  
 اذا قدر الذي يدعى الاسم فيجوز ان يكون الاسم وحده حلا لكل الاسم انه لا يدع غيرها  
 من تعليم الالفاظ والحروف فليجوز ان يكون اصطلاحا او مذهب يتبع التصريح لا ان لا يلزم من سمية  
 الاسم بكونه علامة كون الفعل الحرف كذلك لانه فيسمى باللغة ولا بد فيه التذكير في عدم القابل  
 بالاختلاف وان جاز ذلك عقلا فكله ليرفعه احد ثم انه ليس قياسا في اللغة اذ هو من قبله على وضع الفاعل  
 على ما عتد **قوله** الالهام الاصطناعي في علم ادراك العلم الاحتياج الى هذه الالفاظ واعطاء من العلوم ما لا يحل  
 قدر على الوضع يكون المراد من تعليم فلا لا يصح ان يرتب عليه حصول العلم لا بماذا العمل فذلك يقال علمه  
 فلو تعلم وتوكلنا تعليم لعماده لما صح ذلك وقاله الجواب انه خلاف الظاهر لان الاصطلاح في التعليم الجامع وهذا  
 التقدير يفتقر اليه في الجواب انه خلاف الظاهر لان الاصطلاح في التعليم الجامع وهذا التقدير يفتقر اليه في الجواب  
 السابق الى انهم ما ذكرنا وبما يقال علمه علمه لا ينبغي ان يكون بالجوهر ان يكون بالخلق لما في خلاف الظاهر  
 ان العلم انما في الاول فلا يلزم ان يكون تعليم الاسماء معرفة بها موضوعا لعانيها وتعيينها بالمطابق واللفظ لا  
 الالهام واسما الثاني فلا لا يصح عدم وضع سائر **الاسماء** وفيه نظر فلو لم يقرر قبله وجوب الجاهل عليها ذكره  
 بعد التفسير والظاهر من تعليم علم الضرورة انه كان علم لغة وتوحيته وجود القوم الذي ذكره وتوحيته  
 التعليم بحيث هذه اللغة الموجودة الآن لانه ما القليل وهذه الجواب كلام على الهند وهو غير مضمحل  
 انما الظاهر لا في ان يتسلك به على هذا الوجه وهو ان يقال علم ادراك الاسماء يدل على ان هذه الاسماء ومنها  
 انه بان المسيمات ومنها ادراك الاسماء في الاخلاق الحقيقية وفي الاصطلاح السابق وعدمه وعلى هذا  
 تسقط الموضع وقول عليه ان خلقنا كلام على اسند قوله الحق ان المسيمات ومنها انها وسواها سئل ان الذين  
 حقيقة كذا وانما يصلح كذا بل فيهم والضمير الذي في كل كلمة لا يصلح للاسماء ان الواجب ان يقال مرادها  
 او من غير ذلك لا يريد المسيمات اي الحقائق فيهم والضمير الذي في كل كلمة لا يصلح للاسماء ان الواجب ان يقال مرادها  
 انه جاز ان الضمير لو رجع الى الاسماء يكون ايضا مجازا فلم يمتنع وان قلنا ان العلم بالاسماء على المسيمات  
 كثير خلاف رجوع الضمير المذكور الى الموت قلنا هذا الرجح كونه مجازا او لعمد وذلك يستلزم مجازا في رجوع  
 الضمير الى غير ما يستلزم والغالب **قوله** القرينة الدالة عليها وفي ذكر الاسماء لانها تدل على المسيمات فكانه  
 قال وطر ادراكها المسيمات ثم من المسيمات ولا منافاة فيه **قوله** لما في الانام ان الزم الملايكة لانهم  
 انما يكونوا سال الملايكة عما علمه او اذ لو سلم عن غيري لا يلزم من جواز ان يكونوا عالين بما علمه او فان قلنا  
 سلمنا انهم لا لا يصلح لانها قد علموا انهم يجوز ان يكون المراد بالاسماء في الحروف القليلة قلنا لا يصح بل هو بعد  
 المجاز هو كما علمه بحدوث **الضمير** الذي هو باسمه هو لا يدل على ان المراد بالالفاظ والالفاظ لانهما لغة التي في نفسه  
**قوله** ان يؤول على ان العلم انما كان بالاسماء اذ الفصل انما هو تغييرهم والضمير فيهم المسيمات ولا منافاة

فيه قوله ان لا يكون بان سبب الاتفاق اي يقتضوا عليه ادلا كثره والاختلاف في الضمير المخصوص في الجزاء والحقائق  
 المسماة بالاختلاف فيه وفي بعض النسخ وان لا كثر بالواو ويحتمل ان يكون وبلا اخر في الالفاظ وانما في بعض  
 النسخ وعرب القدرة في غير اللسان كذا فيكون المراد بالمراد كذا فيكون عين كالمعين **قوله** في الاختلاف  
 الاختلاف في الاختلاف في الالفاظ المخصوصة لانه في غير لسان الخ في الاختلاف في الالفاظ المخصوصة لانه في غير لسان الخ  
 الالة فلهذا المجموع على الجمل على اللغات الخ في غير المراد وان الالفة اذا الاختلاف في اجزاءها ليس المراد  
 يستغرب فبما في قاذر المراد به اختلاف اللغات من باب الالفاظ اسم السلق والحق ليس من باب الحالت  
 ان ليس باللة حال في اللسان ولا العكس **قوله** ليس المراد الحقيقة لانها في الالفة العلمية فاذن هو اللفظ الحاصل  
 من الالفة استقيا لا للسبب في السبب **الجواب** ان ادراك جملتها درس على الوضع والمحال في تقديرهم ومن ليات  
 التوفيق على اللغات المختلفة مجازا وليس من تقديرها ومن ليات الالفة اذ على وضع اللغات اذا تقديرها في  
 كذا اختلاف الالفة انه من باب الله منها وان لا يدل على ترجيح ما قلتم والرجح ان يرجح بان جعله سائل  
 علمه فاعلم الاختلاف بلا واسطة الميع في مقصود الالة من جعله الحلة بالواسطة الضمير لانه لا يخلو على الالفاظ  
 اولى بكونه امد على يد الخ صنعته تعالى من تعليم لانه وان كان كذلك لكنه لا يستلزمه زيادة الاختلاف في العلم  
 التعليم اولا في تقديره من باب الالفاظ اولى بوضع اللغات اذ المعنى واضح بدون قضا رباط **الضمير** والمسلم فيكون  
 ان يخلو على اللغات مجازا حتى يكون التوفيق اية يجوز ان يخلو على القدرة كذلك فليس جعله على اللغات اولى  
 حله على القدرة على وضع اللغات في القوة والقدرة في اللغات والادراك والواقع التي النسبية  
 بين الالفاظ والتوفيق **قوله** يصح ما قلنا ان يكون اللغات سابقة على المراد في اصطلاحية والاي ان لم تكن سابقة  
 عليهم لان الدوران في سببها يكون سابقة عليها لكنهم ساخرة عنها وانما قدره كذلك لان الجمل على الظاهر  
 وهو ان يكون معنى والاي ان يؤول الى دورا له دور في مستقبل القليل في دورا له دور في مستقبل القليل في دورا له دور في مستقبل القليل  
 ولا حاجة الى هذه الداية فلو فرضنا ان دورا في وقت التي على نفسه كما قرره الاسماء فيجوز ان لا يكون دورا لا  
 بالاسماء ثم قالها الملازمة فلو سوية اللغات على تقدير كونها توفيقية بالبيعة المسوقة باللغات لدلالة  
 قوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا بالحق في قوله على سبب اللغات على البينة فيلزم تقدير كل واحد من اللغة  
 والبينة على نفسها وهو المراد من الدوران لا توفيق اللغات على تقدير كونها توفيقية على البينة المؤقتة على اللغات  
 لدلالة الالة على سبق اللغات عليها اذ لا يلزم من سبق اللغات عليها توفيق البينة عليها وقال الجواب لا يصح  
 دلالة الالة على سبقية البينة باللغات لانها انما تدل على تقدير ان يكون الرسول قوما او لغيره كذا في دورا له دور في مستقبل القليل  
 السلام لا يكون نفسه مسوقة لسان بوجه قائم الدور وقال ولا يمتنع كون دورا له دور في مستقبل القليل لا يستلزم  
 الرسالة دون المراد الى عدم توفيق الرسول على المراد **قوله** الالة اي وعلم ادراكها وانما في بعض  
 التي على الله تعالى اللغات لا دور رسول الله في دورا له دور في مستقبل القليل لا يستلزم كون دورا له دور في مستقبل القليل  
 له **الضمير** مقتضى الالة تقديم اللغة على البينة فلو كانت توفيقية لكان لا يراى العكس فيلزم الله واما من جعلها  
 من الامر مع المنطق في الدوران في دورا له دور في مستقبل القليل لا يستلزم كون دورا له دور في مستقبل القليل  
 منه فلا حاجة في علم اللغات الى رسول ولا احتياج على هذا التقدير فلو علم اللغات الى رسول ثم انما يصح  
 ان يؤول الى الالفاظ مع عدم التحكم اذ هو ما يقتضي الالهة العدم ثم قال وحاصل ما عند الشيخ راجع الى تخصيص



[illegible][illegible]



















المتنوع وكيفية الاجزاء ظاهرة **الفلسفة** وتوجيهه انه يلزم من فعله تعالى ما يختاره لانه اما اضطراري او اختياري  
 يعني اذ كثر وانما يتقاسم فعله بحسب اصلا وهو باطل عند كثر ما هو ظاهر **المشقة** اذ لا تكليف وانما يتغير  
 القدر عند كثر وجوده وقوة **الامر** ان المختارة لم يجزوا التكليف الحياتي والاشياء في وجوده ولكن لا يتقوى  
 بوقوعه ايضا وتحققه سبحانه ان الله تعالى **ولما** في امية اي جديدة لا تتغير في اذلال انما فيها ليس الا في الثالث  
 كما صرح به بقوله عند كثر والعرف من الثلاثة ان الاول بان نصب الدليل في موضوعه والثاني يقتضي اجمال على  
 دليل ضروري لدليل والثالث على اصل الاستدلال السيد **والثاني** ان توجيهه بقوله وهو ضيق ثلاثة وهو  
 الاختيار في اجمال اياها ولما كان هذا الاختيار جديدا اشار الى ما هو لائق بها **والثاني** ان كثر  
 واحد من الوجوه الاخرى من الثلاثة يقتضي اجمال للاستدلال المذكور ولما تقاسموا واحد على ما عرفت  
 وبشره لفظ التزم بكي توجيه بان يكون الثاني ايضا تقاسم للاستدلال لكن انضمام مقدمة اخرى اليه كما  
 فعله الشري لكنه لم يشرحه كذلك **والثاني** عتار ان السقوط القابل لحوال الترتيب التام في المخرج الا انما هو ضرورة  
 العمل عند الموقوف بان اضطراري لكان منع اضطراره لانه اختياري اذ ليس للاختيار لا ما يمنع بالاختيار  
 لوقاقتنا بغير الفعل بل المخرج او لا يجب وجا صله ان لو لم يوجب بالغير لكان في كونه راسخة وراعية بالذات  
**المحل** المصنف بعد هذه التفاسات ذكر الحقيقة الجواب عن الشبهة وهو ان فعله بغيره بالاختيار فان قلت  
 التقسيم ولله لان مع الاختيار ان وجب الفعل في الخبر والاشياء لا تعلق قلت منه جوابا لاجد ما انه  
 لا يلزم من وجوب الفعل بالاختيار الجبر اذ هو وجوب لا يحصل بعد فرض وجود العمل الفاعل **الثاني** الترتيب  
 القديم والواجب ولا يلزم من حصول هذا الوجوب حصول الوجوب السابق والموجب الجبر انما هو الوجوب  
 بالحق الثاني وقا ايضا ان المختار يرجع عند طرفي مقدره **والمرجع** في المقدر في الفرق الذي يخلو بالضرورة  
 من الاصل هو ما يرضى مقدره وهو العرف غير مقدره ولا تراجع فيه وانما التراجع في ان تلك القدرة موشرة  
 في صدور الفعل من العبد اولا وكون العمل تام تلك القدرة غير ضروري فسطح الاختيار من هذا العمل حقيقة  
 المسئلة المشهورة عن الاشياء بالكتب فان عند القدرة قدوة لكل غير موشرة وتقدره الواقع طرفة كلاً حقيقة  
**المطهر** اذ في الفرق في حصة البنية وسلامة الاصل فاعلم ان هذا المقدر مسلم لكنه غير مريد المطلوب اذ لا يلزم ذلك  
 في فعله فلا يلزم وان من جاز ان له اختيارا وانما يرتأ في الفعل هو منوع **والمرجع** في الاختيار الى مرجع هذه الاختيار  
 المراد وطرد **والثاني** ان مع المقدمة القاطنة لم يرد في التسلسل على تقدير اختيار المخرج المرجع اخر  
 لان ذلك اختيار في المخرج اذا كان جديدا لكان ذلك المرجع ارادة العمل وقدرته لا يحتاج الى التفرع فلا يتسلسل  
 وظاهر كلام الاسانده من ان التعلق قديم فان قلت المشهور ان العلاقات حادثة فليس ذلك في التعلق  
 الغير في التعلق **والثاني** في جميع قريظ وسيله الامر تعلق بالمقدور **والثاني** ان لا حاجة الى اختيارية  
 الحسن والنجس **والثاني** ان التعلق القلي فانه لا استقلال له العبد باختياره في الفعل لانه التعلق لغيره ولغيره  
 بالحسن والنجس عند كثر الفرق فلا يصح الا انما بالشرطي **والثاني** ان لا حاجة الى اختيارية المخرج المرجع لصدور  
 المتعلق اذا كان من الله تعالى فلا استقلال له العبد بذلك الفعل فلا يمكن الترتيب في اختياره او اوصافه فتم  
**الدليل** **والثاني** ان لا حاجة الى اختيارية المخرج المرجع او لا اختيارية لارادة الاستدلال مع ما عليه **الفلسفة** في التوجه  
 هو الجليلان دعوى الضرورة لا تمنع في صورة التراجع مع ان العرفه فيها لا توجب استقلال العبد كذا ما عاينا

به والفرق بان جاز من فعله تعالى ما يختاره لانه اما اضطراري او اختياري  
 بل تقدر احد الامرين لا توجب به ما يختاره لانه اما اضطراري او اختياري  
 ولما لم يخلو وجوب الترتيب لغيره لاختياري كونه وقدرته العرفية والاشياء في وجوده ولكن لا يتقوى  
 قاله **المرجع** ان مرجع قائلته تعالى في اختياره **قلت** الكلام في قائلته لذلك المرجع كما في الاول  
 قلزم التسلسل في افعاله تعالى والاختيار في المخرج المذكور ما ان الوجوب بالغير لانيا في مقدره وبه والنجس  
 ان يجب بان الدليل لا يلزم وقدرته الله تعالى ان مرجع قائلته ارادة وقدرته لاختيار المخرج اخترا التسلسل  
 مع انه انما على المتصلة لان عدم الاختيار لاختياره لا ادعاء في القليل يدعو اليه واستدعاء وجود المرجع بلا  
 منع اي داعية بل له بغير الارادة فلا يلزم من كون الفعل يدونه كونه افعالا وقد فرغ الاستاذ من هذا  
 في الحاشية **قال** **السيد** وعلى ما بينا في الاول وهو انه لو كان في الدليل الاختلاف لكان الاختلاف في الوجوه  
 كما يكون حسا بوجه فيجاء بالثاني في لو كان في الدليل الاختلاف لكان الاختلاف في الوجوه  
 بوجهين **والثاني** ان لا يلزم في الدليل بالحق لانه قد لا يكون الحس كذا القس على ان يكون اختيارا والراجح ان لا  
 كون القيد بغيره لان الاختيار لا يلزم من كون كل واحد منهما حجة بعضها بكون حسا وبسببها بغيره  
**القطب** لا يتصل على الجارية لانهم يجوزون تحت النسخ والحسن من الكذب والصدق لانهم لا يقولون زورا في التبع  
 وسبح الحسن لذاته بغير اعتبارات وتكونها مقدم من الاور القدية ولا يتم لاسلوب الاجماع على غير  
 القدر لا بوصف بهما في العلم **والثاني** ان لا يكون ذلك دليلا لاسلوب مذهب الخلقين الجمع وحسن قوله وعلى الجارية  
 لعل ان ما يقتدر لادله على فساد مدعهم لان هذا الدليل على فساد مذهب بغيره ديا توجيه الوجه الرابع  
 ساقطة اذ قد عرفت لما يثبت كون الفعل متقدرا كما قالوا ليس للكتاب منه ثم انه ذكره لادله عليه وتعليق  
 بتلخيص مذهب الجميع لادله واحد القسري لما هو كمال الدليل الاول لان سلطان مذهب الجاهل لا يمتنع من  
 قاله ان حسنها فيها لذاته اذ لو كان لصفة حقيقية او غير ما لزم من الملازمة فيها مبنية لجواز ان يكون  
 الفصل فاعتكف على حصة له وبسببها يلزم الجمع باعتبار ذلك مما لا استماع فيه ولا انما لاشياءها عند  
 عدلان ولا ارجح لانه لم يزلوا الاجماع مع ان الاخرين فاسدان لما سواهم واورد المصنف دليلين على ان هذا  
 ايضا والا لاول ايضا يتبين من انهما لذاته بل قد انا لانها كالتسوية الحقيقية لاهلها اية فكري احكام  
 الذات وكذا تقرب دليله اذ قال فيلزم الجمع باعتبار من عليه وحديث الاجماع قد تقدمت والقرآن  
 قال الاخرين فاسدان لا يتعلق بالحق فيه من سلطان مذهب الجاهل وعدمه **القطب** في نظر لان المستدرك  
 اثبت وجوده بما ذكر في تناول ابطال مدعهم ايضا مع انه لا يمكن انهما لاشياء بل انهما لاشياء  
 ابطال المذهبين لا يلزم شيع في ابطال مذهب الجاهلية اي خاصة وبخاصية ابطال الجاهلية حكم لا طراد  
 الدليلية الغير ايضا **قال** لغيره الطلب اي غير امر الشارع ونصه سواء كان في ذات الفعل او صفة حقيقية  
 له اوصاف اعتبارية ليشمل المذهب **قال** **المرجع** ان في لذات الطلب والاشياء باطل لان تعلق الطلب بالطلب  
 لذاته وانما الملازمة لتعلق الطلب حقيقيا فيكون كالحسن الفعل لا من غير طلب الشارع بل من اذ لا يخل  
 حسن الطلب اذ انما اوصفة حقيقية او اعتبارية ولكن ما يكون شيئا لذاته لا يتوقف على امر ايد عليه **القطب**  
 قلنا بان قوله ان اذات بالطلب الاو امره هو الحق في الفعل لا الملازمة مبنية لان الطلب الحاصل لا يتوقف في ذاته







الافعال حسنة واجبة راجحة بحسب الفساح والمفاسد ومن وجوه فكل من غير متساوية في جود افعالها بالنسبة الى التكامل  
 بل بعضها يتفوق الوجوب والفضل للحرمة فاذا كان الفعل كالحسن الجيد الحكيم منه الى الوجوب مثلا راجحا فالحكم  
 للمرجوح اي الحرمة على خلاف العقول ويكون الحكم فيها فلا يجوز عليه ويكون الحكم بالوجوب شيئا عليه وبغير  
 الحكم على الله بنفي اختياره تعالى وهو باطل **الفتاوى** قلنا لا يقول هذا اعلم بان ترك المراجح مطلقا فيما اذا لم يكن  
 كذلك بل كان تركه مع الاجتناب بالمرجوح فيما فلا يكون ترك المراجح على الاطلاق فيما كان تركه لغرضه لقوله لان الحكم  
 بالمرجوح على خلاف العقول غير متناهي اليه اذا لم يكن هناك ما يعادل لو كان المراد كما ذكرتم فكانت الافعال غير متساوية  
 ووجب الحكم بالمرجح فلا اختيار للمنتهي وايضا هو دليل اخر على ان الحسن والنجس شرعيان لانه لو لم يكن كذلك لكان ليدان  
 الفعل الوضعية ولو كان كذلك لربك الناس على اختيار لانه لا يمكن من اجاب ما كان فيها وغير ما كان حسنا وهذا  
 ليس شرعا للمحكى بل يرى **الفتاوى** لو حسن الفعل لوجب له ان لا يتركه او يتركه مستأ او واجبا او باعاطا  
 يكون الباري غير مختار في حكمه بانه لو كان كذلك لكانت الافعال متساوية بالنسبة الى الحكم على ما كان كاهو  
 مذهبهم لان الحسن راجح على النجس واذا التفتت فلا يكون لانا حكم عليه بالمرجوح او بالنجس والاولى مستلزمة لان الحكم  
 للحكم بالمرجوح مع وجود المراجح والثاني واجب وبما لا يمكن من الاختيار ووجد الحسن لا ينافي مع ما في المتن ان  
 ما قاله الحسن راجح على النجس حارسه على ان راجح راجح على النجس الحلي الدليل على ان حسن الفعل لا ينافي  
 بجزئية الاختيار ولو كان الحسن واجب الاختيار لكانت الفكرة لا لزومته ان يكون واجبا مطلقا **الافعال**  
 افعال الله لا تعلق بالحكمة والفرق ليس لا تعلق بالحكمة بل بالاعتبار **الفتاوى** ان قد وقع صدق في الفعل  
 وصدقها لسان امتناع الفعل لتمام صارت الفاعل لا ينفى الاختيار وهكذا في جميع الفاعل وما سألنا الامتناع  
 راجح الى الامتناع بالغيرية فوجب لا ينفى الفاعل ودية قاله ومن المص **الفتاوى** وان كان السمع ان ينفى  
 ما يتبين على الكلام ما يدل عليه سياق الشرع نصير الاستاذية والحرمة من ان ينفى من ان ينفى من ان ينفى من ان ينفى  
 والافعال في الحصول ذكر لانه الكرامة لا في جهة الفاعل بل في جهة الفاعل من سلبه ان يترك وهو وجوب  
 الشكر مستلزمة لافعال على عدم الوجوب والاعدية في الفاعل الثاني وهو انه لا حكم قبل الشروع والاختصاص والندرة  
 يقع المهر والامكان لانه ذلك مكره انما على الاستاذية وذكر الفاعل في الفاعل والى الهيلة وهو المخرقا في ترك  
 الواجب وفي من الفاعل العبدية من الفاعل والطعام بل الحرمة وحده يكون من وما يستلزم ان العبدية ان  
 والوجوب بالترك وفي الجرام بالافعال **الافعال** باختصاصه الاله ان العبدية يكون للمعنى قد مهم كوا الفعل  
 حاكم والافعال ان يكون المراد من مذهبهم ان من وجوب ان العقول تكون متارة الى فعله انما على المعركة والى  
 انه لا يمنع عندنا ان يقال بالواجبات العقلية مع التعقود ذلك لان العقل مذهبهم مستقر على الفرض لا القام  
**الفتاوى** لا يستلزم من مذهبهم ان حكم العقل بالواجب والحكم جلالة اي خلاف على العقول على الفاعل وهو  
 وجوب التعذيب قطعا قاله فان قيل ليس العبدية من ان يترك الواجب ومثل المخرجين وانما كان ذلك من  
 ما على بقائه او عقوبه فان لا يترك من اختياره قبل ورود الشرع اتفاقا وما ينطبق الملائمة قلنا وفي هذا  
 وان لم يكن لازما لافعال من العذاب لا زعمها وقد قلت الاله على يده قبل الشرع لانه من المبدأ  
 قبل البينة وبغير مودة الدليل هكذا لو كان ذلك لما كان الامن جاسلا قبل البينة لكنه ما قبله وليس وقد  
 قلت الدلائل من عدم العذاب عدم الفرض لا اختيار لا يستلزم من مذهبهم ان حكم العقل بالافعال

حسن واحد وبما يقع حرام خلافا مستقضى الاله اي لما فيه فلو كان لا لا من متساوية للمعنى يكون المخرج متساوية له  
 يكون مذهبهم على ما يقتضى الاله واستقضى الاله ثابت فلو لم يتفوق مذهبهم فالعقل انما لا يستلزم التعذيب لان  
 لمذهبهم لا يستلزم التعذيب وذلك لا يستلزم التعذيب لوجوب العقاب **الفتاوى** بان مذهبهم ان تعذيب المذنب  
 انه على ان تعذيب المذنب قبل القوبة وعلى ان تعذيبه ما واجب ويكون التعذيب لازما لاستحقاق العذاب على مذهبهم  
 وهذا هو مستلزم ان العقاب واجب فيما ذكره لا التعذيب وهو من الشهوات المذكورة في كل متصنف في علم الكلام  
 وذكر ابن الخطيب ان مذهبهم ان تعذيب المذنب على ان تعذيبه اذا مات قبل القوبة وعلى ان تعذيبه انما كان  
 مطلقا واجب على الله تعالى **الفتاوى** الاله انما تقتض عدم التعذيب ان يلقى بالبيعة ومذهبهم وجوب بعض الافعال  
 وحرمة بعضها ويكون باطلا قاله وقالوا لا يقول عدم التعذيب لوجوب عدم الوجوب اذا تارك الواجب قد لا ينافي  
 للعقوبات وذلك ان يجب ان السجود راجح عن عدم التعذيب والحق والحق لا وجه والاله وجبا لعدم مذهبها  
 ثابت ولا تاني في الحق للشيء الوجوب به ضمان الحلي للشيء ان يتركه او يتركه او يتركه او يتركه او يتركه او يتركه  
 القصور من ان يقول هو العبدية والثاني بان يكون المراد وما كانا معدين بالافعال الشرعية حتى ثبت رسولنا فيما  
 من الاله وليس لم من عدمه واما الاول فلان الملائكة والرسول وراة العقاب لعل الله والشرع والقرآن  
 واما الثاني فلا تخصيص لا يخصص لاضرة باعنه الى الوفاء **الفتاوى** ويرد عليه ان الحق هو العذاب لا الزجر للوجوب  
 السبي لاجل من غلبه على الوجوب مطلقا اذا وجوب لم من الفعل والحق وقد مرنا فيه **الفتاوى** ان بعض الاجاب  
 اجابوا عن سوال الفتاوى بانما يعقل الملائكة ان العقاب فيتم الدليل قاله قالوا حسن الصدق قوله او غير ما من عادة  
 ان تكرار الامر من غير عادة عقوبة وسخطه اي المنفعة وعلى الله او الوسيلة الى الله والفضل خلافا قال  
 في الفتاوى انما هو ما ذكرنا ولا وجه له انه الحسن الحسن والحق هو كونه مستحقا له او عدمه ما عليه ثم قال  
 ولو لم يكن في اجابا كان معلوما من غير النظر الى الشرع او عرف او تاوذر واذ ثبت كونهما في اثنين بعض الافعال  
 وجب كونهما في اثنين فلو كان لا ينافي ذلك والافعال في شرعية ما بالمرهان **الفتاوى** بالنسبة المتنازع فيه وهو انه  
 حسن او رجع في حكم الله تعالى بل انه ضروري باحد ما ذكر من القاسم الثلاثة وهو الملازمة والملازمة والافعال  
 بالنسبة والذم عليه وعدم الحج وعلم منه ان جعل المراجح غير القاسم الثلاثة على ما سلف في مطلع البحث  
**الفتاوى** بل ما ذكرنا من الوجوب الحسن اذا الفاعل هو الشرع او العرف او المهرمان لم قلت العذر وروى ملكا لكن نعمتي  
 الملازمة والمتاخرة اما عن الثواب والعقاب فلا وذكر المهرمان غير صديد لان المراجح في ان الحسن ان ينفى  
 او لا ولا كان معلوما بضرورة او النظر قاله بانه معلوم بالنظر تسليم للسلطة ثم الجرم ان المراجح وعن الثواب  
 والعقاب غير ما قاله عند المهرمان ان المراجح في الاختيار من القاسم الثلاثة على ان المراجح هو في الامر الرابع لانه  
 واحد منها كما عند النظر هذا الدليل للضرورة على انما عقابا لان العاقلة حكم بها من غير شرع ولا نظر عليه  
 ما على الشيء ومن لا يكون كالا لافعال في ذلك المهرمان فرفا ناصر الضرورة انهم قالوا او فرضا انفسا خالية عن  
 موجبات الشرع وعن افعالها بديهية ففصل الحسن بديهية والحق في الظاهر وغير ذلك وهذا الكلام  
 في هذا القام لا ينافي ادعوا حيل في العلم الثاني وما ذلك الامن العقلية عما يتصل به ثانيا دليلا وجوا اما  
**الفتاوى** لو كان ضروريا لما كان فيه ومن قولنا ان كل اعظم من الجزا تفاوت لكان لفظك في انه يتوقف في الاول  
 ولا يتوقف في الثاني ولو لم يكن بان الامن من بيان الفسبة الى الفعلة لكان معاندا ولو لم يكن معاندا لان العادات قد







بالنظرية كما عليه فقط المنة ولعله انما ضلنا نظرنا الى ان لاولين مننا لم نهمهم وما سواهما مما عطل يد هب الحسم  
 لكن لا يجزى ان الطريقين لا زمان **قوله** فقام المسائل في يد ربكم من البينات البينة عند العائدة والافهام لغتها  
 الاسكات **قوله** انظر الى ارجاء المكلف او اربابا الشخص او الجاهل او العاقل او العائد على اختلاف الشرح في علم  
 مدق اية دعوى الرسالة فله ان قللك ان يقول لا انظر فيها اية معيولك اوفيه اية معيولك على اختلاف  
 المعتبرين ان معك ايضا ويقول لا يجب على النظر في انظر في معيولك لتوقف كل المعجزات على تقدير كون المصنف  
 شرعا على ثبوت الشرع المتوقف على النظرية المجردة وهو دور او يقول المكلف لا يجب على النظر في ثبوت الشرع  
 لتوقف الواجبات اجمع على ثبوت الشرع حيدته وبمك ايضا بان يقول لا يجب الشرع من نظره لا انظر فيجب  
 على **قوله** مطلقا لانكار التسمية ذلك في الالهييات خاصة لانكار المهندسين ذلك وعلى المعرفة واجب  
 عقلا لانكاره ذلك وانما لا يتم الا ان النظر يطو او يصولها بالافهام مثلا كما هو متعارف باب التعاليم وانما لا يتم  
 الواجب الا به فهو واجب لثلاثة كثر فيه **قوله** قللك ان يقول لا يجوز انما ذكر بطريق لا في حقيقة النظر  
 المذكور في علم قال القاضي في التفسير والاعمال يقول حديث الافهام من جانيك اختلف لان يراى في الابعاد  
 معرفة وجوبه فقد يعرف وجوبه بالاعتقاد في دعوى البينة بخلاف معرفة وجوبه بالشرع قبل الدعوى  
 والجب ان يجب بان تعرف ان في اية الزام المكلف وان المكلف لو جاهد له لمارحيا لا انما لم يخاله  
 في نفسه واجاب في التفسير على الثاني بان الكلام مفروض جال العائدة وما سائر بها لا قبل العائدة حتى  
 ثبت الفرق ولا يخرج معرفة وجوبه بالاعتقاد على جواز ما حال العائدة بان يترك ويعل جديلا وان يعلم  
 وجوبه الشرعي جديلا بالافهام وعقد الكلام منه انما يتم لو قيل المعلوم بالافهام انه شرعي غير المتصور والافهام  
 ويجوز جود العلم لا يترك الا انما **قوله** وموطا هو ذلك لان كل مبدوع من المكلف من غير ان كان واجبا  
 عليه **الشرع** في الجواز ان ينظر في غير الوجوب جال العائد بسبب حضور اسكان الوجوب بالبال او استلام ترك  
 اسكان العقاب والاحاجة الى حسب الخطر ولا كان النظر بدو ذلك السبب البسبب لا يتم توقف النظر في الجرح  
 على وجوب النظر لحوال ان نظر العائد قبل وجوب النظر او قبل ان يعلم وجوبه مستبعد لان عدم  
 النظر على النظرية المجردة لحوال ان ثبت الوجوب بالشرع وما قال او قبل ان يعلم وجوبه مستبعد لان عدم  
 القول بالحق ان هذا الجديلا الطريقين لان كلاهما لا يتم الا بعد المقدمة **قوله** قد قال اعتراض من الاستناد  
 على الجدل ولا يترك الى الزام المكلف في النظر لانه لا الزام الا بوج **قوله** ثبت الشرع اى علم المكلف  
 الوجوب عليه او لم يعلم وحاصل الكلام سلما ان النظر يتوقف على الوجوب لكن لا يتوقف على العلم بالوجوب  
**الاعتقاد** لا يتم توقف وجوب النظر على النظر اما ان اردت به انه لا يجب عليه النظرية نفس الامر لا يجب النظر  
 في الجرح فلان وجوب النظرية ونفس الامر يتوقف على ثبوت الشرع فيه وثبوت فيه لا يتوقف على نظر  
 العائد في الجرح ولا على ثبوت عهده لانه تعالى من حيث الرسول وايدى بالجرعة يحصل بها اسكان المعرفة لو قلنا  
 العائدة بان ثبت الشرع نظر العائد او لا ثبت عنه اولا وانما اردت انه لا يثبت للعائد الوجوب عليه الا بعد  
 النظرية المجردة فكلما كان في العلم لا يثبت للعائد وجوب النظرية الا بعد ثبوت الشرع لتوقف الواجبات  
 عليه ولا يثبت الشرع عند الامد النظرية المجردة قلنا لا نسلم صدق الكبري على ان يعلم العائد ثبوت  
 الشرع بالافهام من غير نظر الى الجرح وفيه ما ترى **قوله** على العلم به اى الوجوب ان توقف الوجوب على العلم

به ان الدوران العلم بالوجوب متوقف على تحقق الوجوب الحلي للعترة ان يقولوا اما المعارضة فبما ان  
 النظر وان كان واجبا لنظر لكن الامور النظرية منها ما هي جلية للكل وهي التي تسمى طريقة القياس وجوب النظر  
 منها فان النظر يحصل به دفع الضرر وما يحصل به دفع الضرر فهو واجب وما كان العائد من قطعيا على انما يقا  
 الذين منها الى النتيجة انما في طريق فهو واضح على جري تجري الضرر ورات وانما الجديلا فيكون غير متعلق ان يكون  
 النظر من الانسان يتوقف على وجوبه بل للكل ان يتحقق من النظر لانه معرفة الوجوب وانما قولكم الشرع ثبت  
 ظهور الجرح سوا حصول النظر لان التخصيص لا ان كان صدق التي لا يجب اجاب انما به بل لا يجب على المكلف  
 اتباع من علم صدقه ويورد الجرح **والجواب** عن الاول ان وجوب النظر لوجوب المعارف الالهية لا لله  
 وبها القناعة لهما اختلاف ارا العلم وعلى تقدير انما احصلوا الى ان النظر من الالهييات او لا يكون وجوبه  
 فيها من الضروري وقد توقف على تقريره بعد من المقامين وعن الثاني المعتبر في العلم ان دور الافهام فتدقق  
 بل النظر لا يمنع وان لم يعرف وجوبه ولم يتطبع به بل قد يقع اذ اجوز للوجوب والجواب الاول صحيح وقد  
 اشار الاستاذ اليه في تقرير المعارضة بذلك لعدم ما يحتاج اليها لكل الثاني في غير صحيح مما قاله الاستاذ  
 وعوائد لكل الزامه النظرية جديلا قال في المواظ لا يقابل قد يكون طريق القياس من قطع مقدما بان يتقدم  
 العلم بذلك ضرورة لاننا قلنا ان لا نستطيع اليه ولا تمام بترجحه فلا يمكن الدعوة وهو المراد بالافهام **قوله**  
 او لم يتقدم به اى ان المكلف اعلم ان كليف العاقل فبان لان العاقل اياها فاعلم ان تصور ان المكلف وهو من لا  
 يتم الخطاب او لم يترك له انك مكلف وانما فاعلم ان المكلف وهو من لا يعلم انك مكلف والحال  
 في كليف العاقل الاول لا الثاني والاولى ان المكلف كليفه بالايان لانهم لا يصدقون كليفه والمكلف  
 المتعذر هو الجرح ليس فاعلم ان تصور فانه يتم المكلف ولكنه لا يصدق فيه وهذا القسم ليس من كليف العاقل  
 في شي هذا هو الجواب الحق الجديلا لانما قال السامعون كما لا يصدق في ان كليف العاقل في هذه الصور جرح الضرر  
 وكما ليس في ان غاية له لثلاثة فوجوبية اول الواجبات اذ القواعد العقلية لا يصح ان يقال فيها استثنائها  
 هذه الصور الضرورية والافهام الخلف المستلزم لطلان الدليل والجب من هؤلاء الا انما من ذلك وذلك  
 وكذا انما القاضى لبيضاوي فانه قال في المناهج في مسألة جرح كليف العاقل في استماعه ولو فقهيا لمعسوفة  
 واجيب بانه مستثنى ولم يثبتوا لان سله لا يثبت الاستدنا والله يقول الحق وهو يهدي السبيل **قال**  
 قالوا ايضا **قوله** الكذب اى على الله اليه اى الله قبل الشرع ويلزم ان لا يجوز رصد الله اسلا لاعتقالات  
 انوار ان لم يصدق له ولا يراى لانه ما لا يمكن ثباته بالسمع **قوله** دال على صدقه على الاستدنا حاشا كلام القوم ولا  
 انما تصد بانه لا يتحقق صدقه وكذا لا تصديق انما هو على الجرح لا الكلام قال في المواظ في المتخصص  
 الكلام فان قيل انما تصدق تصديقه على الصدق اذ استمع عليه الكذب فيكون في الدور قد تصدق بالحقيقة  
 لان الكلام قوله فثبت ان ثبات البينة لان الاميات متوقف على تصديق الله للشيء وكذا تصديق الله دالا  
 على صدقها ليس متوقف على ان الله تعالى صادقة ذلك الصدق وترجع القوة ايضا من كونه قاطعا في الامر  
 بان وان لا يجوز رصدته شرعا ايضا **قوله** في قيل العهد اى الصادق منه ليعم القول ايضا وان لا يتبع ان طار  
 ان ثبت يكون ان ثبت في المنزلة مطلقا على الجرح او لا يحكم فتح التثبت فيكون عطفها على نسبة الكذب **قوله**  
 من العاقل حاله اى العاقل جاز في التثبت ونحوه لان شرط كون الشيء قاطعا فاعلم كون زعمه وراسلوا ما حاله



لنصارى مرة فترده انه ما ليس للمكر منه ومن العار حاشا ان يفعله وفي سفر الفصح بل سألنا خلافه وبكى  
 توحيد **الحل** عند ادليل الحجة على ان الفصح مستند من العقل لانه لو لم يكن باطلا لظاهر المحر على الكاذب  
 لانما فيه وجاز الحكم بغير الكذب على الله قبل ورود السمع وجاز للعالم ان يصدق عنه التثبوت ويبان  
 بطلان القول انه لا يفي اسكان الفصح من البني الصادق والكاذب على تقدير الملازمة الاولى ولا تنفع الوقوف  
 بالوجود والوجود على الملازمة الثانية والزم من حق الانجاء على تقدير الثالثة جعل التثبوت عطف على المحجزة  
 والحيالات اللازمة ثلاثة لا اثنان وثلاث بدعوى الانجاء والخلق اليه الكذب على المشتبه بكونه مساعدا  
 كارتياق ودرار عاقل او فوق على ما مره من ان من جواز الكذب قبل الشرح لا يبرح جواز. بعد اننا لم نجوع  
 الى تقرير الاستاذ فانه يستلزمه حيز **الشرعي** جواز كارت المحر على يد الكذب. فليلا لا تنتج الحكم  
 الى جزء آخر والاستاذ جعله دليلا واحدا للكرتين كنية الدلالة بوجوب من يزور المحال لانه ملازمة الكذب  
 الى الله من الاول لمن الثاني على ان الله تعالى جعل الوجدان ساسا في المشتبه هذا ويوجه على هذا المقام  
 ان يقال لو لم يصدق المستند لولا حاشا فان قلت لا لشر اكتمالي في المدعى هو انه لو كان شرعا قلت  
 فكذا الثالث في حكمه الاحكام فلا وجه للتخصيص وشرح الفصح الثاني هذا الا ان الفصح بالشرع لا ينتج الحكم  
 بغير شبه الكذب وفي الثالث انواع الكفر من اهل العالم على الله تعالى قبل ورود الشرع والثاني ظاهر الصادق  
 وفي تقريره بحث اوله في العالم وشرح الحكم والمساب كبريا لان الفصح انما يكون شرعا اذا كان على ظاهره فلا يفتي  
 وثانيا انه شرع على الله من الظاهر وهو لا يفتي الا بالكذب كما مودة **الحل** لكان شرعا لظاهر المحر على الكاذب  
 والتبر اليه المشتبه وجاز الكذب على الله وجاز التثبوت قبل ظهور الشرع على العالم ولو يتردد عند الحكم  
 ولعله لم يفرق بين جواز الكذب عليه وبين امتناع الحكم بغير شبه الكذب اليه لثباتها الا انها لو كان  
 شرعا لا تنتج الحكم من العالم على ظهور الشرع بغير شبه الكذب على الله تعالى وفي الثالث انواع الكذب  
 والثاني على ظاهره لفظ من العالم مستقلا بالحكم ولا فائدة فيه **الحل** لكان شرعا لانتج الحكم من العقل لانه  
 بغير شبه الكذب على الله وفيه التثبوت ويخرج من انواع الكفر من العالم قبل ورود الشرع لانما انتج  
 قبل البطلان على ظاهره لان مقتضى كونه بغير ما ذكره من العالم قبل الشرع **الحل** لكان شرعا لانتج الحكم من العقل  
 الجواز العقل بعد الجواز بعد الوقوع كما هو علم ساير الجاهات ولا ينافي هو متعلق بقوله لا تسلم امتناع البطلان  
 يجوز ولقد رددت موضع المص في الرواية وعليه الدراية ولا يبرح من انما وليا يمتنع انما العلم بالمبدول الجواز  
 حصول العلم به دليل آخر كما يبرح من انما دليل مطلقا انما القول **الحل** لكان شرعا لانتج الحكم من العقل لانه  
 يكون امتناع الظاهر المحر على يد الكاذب لا يفتي بل يدرك ان هو الباس اليه المشتبه قاله وطعته كما مر لان  
 امتناع الباس اليه في نفسه والمنتهى خلافه وهذا التصريف انما يفتي على تقدير انما انما في ذلك الله ذلك بالانتماء  
 على ان لا تسلم ان امتناع الا لغيره **الحل** لكان شرعا لانتج الحكم من العقل لانه لا يمتنع المحر من الكذب قول الثالث  
 لا امتناع الفصح الثاني لا يجب لانتما عطف انما يبرح من انما بدعوى ان لو لم يكن الامتناع مدرك لغيره الفصح  
 الثاني وهو متعلق الجواز ان يكون مدرك آخر كما ليس اليه المشتبه **الحل** لكان شرعا لانتج الحكم من العقل لانه لا يمتنع المحر من الجواز  
 العقل على حيز ان لا يمتنع امتناعا دليلا لانتما الثاني قال المحر من ان لا يمتنع لانه وان لم يكن الجواز  
 بحسب العادة فلا تسلم من في الملازمة لانه يجوز ان يكون الفصح شرعا وامتناع ظهوره عليه يدرك مدرك اخر

غير الفصح الثاني وذلك لانه يعلم امتناع المحر على يد العار حاشا ان يفعله وفي سفر الفصح بل سألنا خلافه وبكى  
 وبان العادة بمدرك امتناع مدعوى ان المدرك للحكم انما الشرع او العقل والامتناع وقال المحر انه ان اراد بعد  
 الامتناع اسكان العقل لثبوت مدعوى انما يصدق لوقوع الجواز الوقوع المستلزم للباس وان اراد العادة  
 فلا لا مدعوى الامتناع من حيث العادة وهذا ليس شرعا لانتج الفصح المستلزم للباس وان اراد العادة  
 الشرع للمدرك انما الموجود فيه انما الفصح المجازي لفظ كلام الاستاذ **الحل** ان اراد جواز الظاهر الجواز لفظا  
 لجواز الظاهر متعلق بظهور العادة غير ثابت وان اراد به الجواز العقل بظهور الامتناع متعلق اذا لا يمتنع  
 الوقوع للجواز والعادة مستند من الوقوع وانما يتصل قوله ومن الثاني انما يتعلق بفعل العبد وهو التثبوت  
 وانواع الكفر انما لو اريد بوجه التحريم الشرعي وهو المنع عن فعله من عند الله الذي هو التثبوت بغيره اذا التزم بغيره  
 ان الفصل حسن او في حكم الله ان لا التزم بمدعوى انما في شرعنا ان قبل الشرع لا حسن ولا في هذا القول  
 اريد من شرعنا الملازمة والثالثة مثلا لا يمتنع لانه غير امتناع فيه والشرع مطبق على هذا الجواب  
 جواب عن الكذب ايضا كما قال المجتبي في الجواز عن جواز الكذب والتثبوت وغيره انما قوله ان لا يمتنع بغيره  
 شرعا والعقل لا يمتنع له ولعل وجوب الملازمة الثانية والثالثة انما لم يردوا التحريم ان ارادوا الشرع  
 وعلى الاول انما بالتحريم الشرعي التحريم الذي يحصل بالشرع كما قاله الاصناف في ان لا يمتنع انما الثاني ان اراد  
 بالحكم بغير هذه الامور الحكم بغيره بحسب الشرع لا يمتنع من ان يمتنع الحكم بغير هذه الامور بحسب الشرع  
 قبل ظهور الشرع وان اراد به الحكم بغيره بحسب العقل فلا يمتنع له مدعى لان الاستاذ جعل الجواب الاول  
 جوابا عن الكذب ايضا وبما التحريم الشرعي قبل الفصح بالحق المستأنع وهو الصواب كما في المجتبي والمطابق للفق  
 قال فيه قالوا لو كان ذلك لجاز ظهور المحجزة على يد الكاذب ولا امتنع الحكم بغير الكذب على الله تعالى قبل  
 السمع والجواب ان ذلك انما يبرح من ان لو لم يكن مدرك سوى الفصح الذي واما الزامهم انه لا يمتنع قبل الشرع  
 من العالم ولا كما في غيرهم فلا يبرح من ارادوا بالشرع التحريم الشرعي **الحل** مستلزم على الترتل  
 بهم الى المصنف بالاصحاب ومعنى الترتل الاسقاط من مدعوى الحق لانه المنة العليا المذهب الباطل  
 الذي هو في حيزه لانتما من **الحل** لما ابطال للفصح والتمسك من امتناع وجوبها المستندت لا  
 وامتناع حكم عقل قبل الشرع انما هي مبنيان على ذلك الان عاده الاصولية جارية بغير من الكلام فيها الظاهر  
 للمصنف بكل واحدة من الامتناعات والثالثات او سقوط كلام المعتزلة فيها بعد تسليم القامدة فذلك  
 قال مستلزم على الترتل اي على الامر انما هو على الترتل الكاذب على ما في بعض الفصح امتناع الشرع وتفسير الترتل  
 بالامر انما يفسر **الحل** لما ابطال القامدة بطلان المستلزم انما هي الظاهر السقوطها سلبا القاعدة المنة  
 وشره اخر ذلك المقام وابطلوها اي سلبوا القامدة او لم يقلوا بالمتان ما فطنا وهو معنى الترتل **الحل** شكر  
 التمر **الحل** المستند للصور بغيره من قوله لانه من التثبوت والتثبوت فان العقل لا يوجب التثبوت فذلك  
 اخر ولا من معرفة الله لان التثبوت فرع المعرفة بالعبارة عن صرف ما علمه من القوى وفيه انما  
 حاشا لانه كصرفة النظر في صوغاته والثالث انما هي اسباب القامدة العرفية لانه انما يعرفه عن قوله  
 التثبوت حاشا منة والافراد اختيارية غير صرف ما علمه انما هي على ما حاشا له انما هي على ما حاشا له انما هي على ما حاشا له  
 والله على كل شيء شهيد وصفا ان الكمال كان التثبوت لا يعرفه مستقاه وبغيره كذلك ثم لا يفتي



























يكون الكفاية والجهة على الجميع يحتاج الجهد الى زيادة القدر ثم الجهد بعد تسليم جميع ما فيه غير مطلوبه لصاحبه على  
 المباح والمكروه اذا لم يكن الكف والترك مظهرًا ولا يتدفع بان يقال انما لا يترك المباح لانه لا يترك الا اذا لم  
 فيه بقا له ما يدور تركه من حيث انه تارك ولصده قد على السنة اذا اصر على تركها وقول البعض انه قد  
 لاستهائه مما صيف لانه لما صدق الجهد بدو الجهدود بطلانهم الا ان يقال الذم بترك الواجب انما هو  
 نفس الترك ولا بد من الجهدود الاضافه لطبقات فيها معتبرة وان لم يصح بها كما صرح بها ابن حنبل  
 في الشفا كما لا يجب زيادة القدر لان تعليق الحكم بالوصف شعير بالعلية **الاصح** في قوله بعض المتأخرين  
 في الطلاق المصنف اعترض عليه بأنه لا يطرد فان الثاني والثالث والمسا فيجب عليهم الصور لقوله تعالى فمن صدق  
 منكم الشهر فليصبر ولا بد من بل من حقه بوجه اصلا قال اجاب بان الوجوب سقط بالقوم والفتاوى في السفر  
 ما اذا كان الوجوب سابقا عليهم لزيد هو ان تركه بعد الوجوب عليهم قلنا ما واجب على الكفاية بسقطه على  
 البعض قال هذا الكلام ولا يخفى انه غير مستقيم لانه يجب ان يكون واردا على كسبه لا على لونه قلت  
 لعلى الفسخ التي كانت في الاصل كانت كذلك في الوقت على صحة فريضة على الجلي فترتب العلم به وبذلك الى  
 هذا التقرير المصنف اعترض عليه بأنه لا يطرد فان الثاني والثالث والمسا فيجب عليهم الصور وبذلك  
 على تركه على فريضة يتخير اتفاق الامراء ولو تركوا الذموا فليقيم الذم على وجهه وليس آجبا فانفق الاطراء كما  
 ان الواجب على الكفاية بتقدير ترك الجميع بذره فان اجاب بان الوجوب ثابت على ذلك القدر وانما سقط  
 بالقوم والصور والسفر قلنا ما الواجب على الكفاية بسقطه على الجهدود والاعاجيه الى القدر في الكفاية كالا  
 يحتاج في المساق وغيره وكذلك الواجب الجهدود والموسع **المطهر** واعلم ان الزيادة المذكورة على تعريف الفتاوى  
 مستند مناصله لما من الزيادة وان لم يتركه والثاني لا بد من تركه بل تركه قضاءه وليس منه فاما ما مر  
 ان المراد من الوجه اتفاقا لترك القضاء **قوله** وهذا الترك ان تركه الجهدود ما جاله وقد تقرر ما ينبغي وهو ترك  
 غيره وعدم تركه بخلاف ترك التام فان عدم الزم بتدري ولا ينبغي جديده هذا الترك بخلافه والمقايير ان  
 تركه جديدا الغير المستور ترك التام المستور في ذلك القدر فانها متساوية ان اذ لم يتركها صغيرا والآخر غير  
 متغير فاذا اريد احد المتأخرين وهو ترك التام لم يرد الاخر الى الواجب الاخر وهو ترك احدنا بقضاء عليه  
 ولا يخفى عليك القرب في الواجب الموسع ايضا **قوله** من افاضنا في اصطلاحها ان لغة الواجب المساقط اوائل  
 والمعرض من القدر وفيها سببا **قوله** فما ذكره اي الفصل المطلوب الذي يترتب حقه سبب للعقاب ان تركه  
 بقطعي ان لا يطرد في قوله قطعا ففر من الواجب قالوا الواجب لم يترك ان اذ قد رده علينا فله سابقا علينا  
 والمعرض لم يتركه رده علينا قلنا العرض القدير سواء تركه بطريق القطع او الظن والوجوب السابق  
 سواء تركه كونه سابقا بالظن او بالقطع والتخصيص ليس الاحكام لم يتولد اختلاف بطريق انما في الواجب  
 لاختلافه في نفسه كاختلاف طرق الواجبات في الظهور والحقا والقوة والصدق بحيث ان الكف بترك ترك  
 بعضها دون البعض فانه لا يوجب اختلاف حقا فيها على ان السابغ اطلق الغرض على الواجب بالاختلاف فيما قاله  
 فمن فرض في الجلي ان الواجب والاصالة الاطلاق الحقيقة وعدم الاشتراك **قوله** وعلى التنبه اشار الى  
 ما يقال المراد من الصلاة الاقامة الكتاب لا فضيلة للصلاة الا انها لا في حقيقتها لان الحكمين المستور وهذا  
 التقدير يجعل الظاهر لفظ الصلاة فليدرك بحسب المتر على الدلالة لظهوره في الاحتياط كما ان حب الصلاة

على لاء من باب الاحاد وقد يجب بان يتقدم على الصحة اول من قبل التنبه لان في الصحة اقرب الى الحقيقة  
 من قبل التنبه **قوله** الا انه قد تنقسم الى ما عدا ما وقع منه في الوقت وخارجيه وانما قاله الحكم  
 لانه خصوص ما لا يجب كما قال الامام الدنيا قد وصف بالاذن والقضاء والامانة وقد جعله بعضهم تسمية الواجب  
 والآخر الواجب الموسع المطلق الواجب يقتضيه عينا وملازمة الكلف اياه في وقت او خارج وقت في الابد وقضاء  
 واعادة لكنه قال اخر انما قال ما قبله ولم يقل الواجب الذي هو قبله انما هو وقت ايضا **المطهر** في قوله  
 فعل اذا ثبت في الواجب لا سيما بالاحكام يخرج عنه التواضع وهو حكم **قوله** كما لو اظفر المصنف ذلك كما لا ريب  
**قوله** كما ان كان فعل ان شربا احراز ما عد رعا ونحوه المطلق شربا ليس احراز ما من الصلاة المستلزمة مثلا بل ما يظن والا  
 كان الجهد لاداء الصلح لا المطلق الا اذا رعا فله وقت القدر له او لا اعتلا ويترتب كاسر لسببه لصد في وقت معين  
 فان فعله لا يوجب **قوله** **الاصح** يتخير الصلح ولا استماع في فريضة معبد باسم المطلق انما في ذلك القدر **المطهر**  
 في وقت القدر له شربا يخرج القضا لانه ليس له وقت معدد شربا قال ولعلنا لم نقل انما ليس له وقت  
 معدد شربا لان الثاني على سبيله وسلم قال ليس من عن صلاة او شربا فليصلها اذا ذكرها فانه وقتها قد قدر للفتاوى  
 وقتا وهو وقت الذكر لاقبال المراد بالقدرة شربا هو الجهد من جهة الشرب وقت الذكر ليس معينا شربا  
 فلا يكون له وقت معدد شربا لانه يلزم حينئذ ان لا يكون في تعريف المذكور لاداء انما كلفه بعد مناوله لاداء الصلح  
 اذ ذلك وقت معين من جهة الشرب وهو جميع العرلة واجبه وسع مدة العرلة لا وانما يقال خرج القضا لانه بعد  
 وقت القدر ولا كما فعله الاساذ **قوله** فاذا اوتفها في الثاني لم يكن اذ بالفتاوى قوله اولا احراز من القضا لانه  
 عن الامانة القطعي او لا يستعمل قوله فعل احراز من الامانة قال الاستاذ ليس متعلقا بفعل يستعمل في الحادثة  
 ويورد ما في بعض الصحاح وفي المتن من تقدم اولا على شربا لان شربا ليس متعلقا بقوله فعل فلو قلنا اولا في امر  
 ففعله التركيب **قوله** ضم من الاذا ولذا لم يردية الترفعة عنه كما هو مصطلح النور قال الامام في المصنوع  
 فالواجب اذا اذن به وقت حتى اذا اذنه في بعد خروج وقت حتى وان فعل على وقوع من الغلغل غرضنا كما في  
 وقت الشرب له حتى عادة فقويده للاقتداء متاول للامانة كما ترى وان وقع في بعض عبارات المتأخرين خلافا كما في النجاش  
 اذ فعلت فيه شيئا ملاقاتا بالامانة في وقت وفيها المين ولم يفسق باذنا خلافا ما **قوله** استاذ راك  
 هذا القدر مما زاد المصنف الا ان يقال الغرض منه الاشعار به لانه من فانه في الوقت لان الاستاذ وان لا يكون  
 الا لفتاوى فان الامام قال الفتاوى امر قبل ملكيات وقت المعجود والامدي في لسان ليرفع في وقت القدر  
 ثم فعله يخرج وقت حتى القضي هو احراز ما يعمل به الوقت لا يقصد الاستاذ ان **قوله** لما سئل ايها القدر  
 سبب وجوبه على الشرب لانه لا واجب عليه **قوله** انهم انفقوا على ان ما لم يترك سبب وجوبه فعله بعد وقت ليس  
 متا كقول الصلاة في حالة البقي استعملوا انها قصد سبب الوجوب ولربح مانع مثلا فليلا يكون قضا لانه  
 استدر ان اصله الحاية الواجب في الوقت ولربك العيا فيه وان قصد سبب الوجوب وقيل كون قضا لانه  
 استدر ان اصله ما قصد سبب وجوبه وان لربح العا **قوله** واعادة او يخرج اعادة المودة في الوقت  
 خارج الوقت ويخرج طريق الامانة للامانة وذلك لانه ليس استدر راك لما قال **قوله** كما لو اظفر ما لا يوافق  
 بالفتاوى وان كانت معقولة بعد وقت الا اذا كان قلست الحجة المتقلا فانه لا يوافق يجب فتدبر فهدا فليس  
 له يجب وجوب في الوقت فاقب الحقائق القضا عليه من حيث انه يتناهى النصيب الاستدراك لاني فوقعه







تعد مستحق الوجوب وليس الجامع ذلك لأن شغل الوجوب وهو الفعل ليس مستحقا **قوله** لا يمتنع أن يكون غير مستحق  
 بخلاف الأمر الواحد غير مستحقه معقول لا لايام في ما مورج غير مستحق في الماور **القطبي** لما يقول هذا لما  
 ثم لو كان فيهم أثر واحد لما اتزان فيهم أثر الجميع بسبب ترك البعض فلا ذلك هو المذهب بتركه عليه ما  
 قالنا ثم الجميع بالتأني وليس للتأني ذلك إلا لأن يكون ذلك مذهبهم والآخر وان يأثم الشخص تركه ما ليس  
 بواجب عليه **القطبي** للضم ان يقول لا يمتنع المالحق للجميع لأن البعض الماور غير مستحق بل يكون الواحدة البعض للجميع  
 وجه **قوله** ما لوجوب ان وجوب الفقه لأن قيام الآية المكنية ليتفقوا في الدين ومن يخرج بيان الوجوب  
 ان لو لا اذا احتل على الماضي يكون نفس الدور على ترك الفعل **قوله** لا بد بل وهو ما سبق ان الجميع ما يكون تركه **القطبي**  
 فوجه ان قال لا احتل ان يكون السابعة الفقرة من واجب عليهم طلب الفقه كذلك احتل ان يكون  
 يسقط بالبيان شرع الوجوب على الجميع وإذا احتل بكم المخرج وهو من واجب تأويل الماور المسقط لا من وجب  
 عليهم من جهة الآية ومن جهة الدور على الوجوب على الجميع اذا تأويله بأسقط لآياتي وبيان خلاف ما قبله من  
 عليهم فانه يسقط وانما وجب لوجوب الجميع من لادته فقد الامكان ان الاصلية الدليل لا على الا لاجال وانما  
 استدل على مكانة الفقه الماور من الجدل فان استدل المسألة للفقيه ولا يصح العرف في بيان ما قبله وما  
 الاستدلال الحجة اعلم انه تراخى لفظي فان الفرضين يقعوا على جواز ترك بعضهم اذ اصل البعض الآخر وانما لوجوب الكل  
 تركهم واسقطوا بعض الفقه فان كان لا ما مورج على اليد وليس تراخى لفظيا فان الامكان خلف به فان الكل لو  
 اتوا كما نوا كل واحد منهم أتوا الواجب لو قلنا انه واجب على الكل وكان لا يأتوا الواجب بعضهم والآخر  
 بالتدريج لا وقتا واجب على البعض طرفا لا جعل الآية على المسقط انما يجب لو كان من القولين فان في المعنى يعرف  
 الاستدلال مستند على ان هذا التركيب قد به اسرار القول لا تروا اذ اقال السلطان ليدع من ناحية فلا يفتنة  
 تحتفظ التواضع لا في وجبه الطلب على الجميع لا على طائفة غير معينة ولا يمتنع بوجبه الطلب على بعضهم لا  
 على الجميع ثم قال قبله من هذا السيد الامور مع دلاله الآية على المطلوب ما حتم له العمل على المسقط لانما كان  
 المصنف يرجعها من الأدلة وقاله الجواب ان الاحتكام المساواة وانما يجب منع المطلوب اما الرجوع فلا والمراد  
 بالجميع من الدليلين انما هما على وجه يرفع الثاني بينهما وماذا كذلك **قوله** لا بد بل وهو ما سبق ان الجميع ما يكون تركه **القطبي**  
 بهم لان الحجة في ذلك عليه سكر **قوله** كذا في الكفاية في كفاية التخيير وليس المراد من حيث ان الكفاية ان الار  
 فيها واحد من حيثها من حيث هو احداهما فان للضم لا يسقط المراد هو كون الامر فيها لا على سبيل التخيير ليس من  
 الحق ووجه القول **قوله** مستقيم اي صحيح عقلا وهذه العبارة لا بد على المذهب المختار وهو ان الامر بواحد من  
 اشياء يقتضي واحدا من حيث هو احداهما **القطبي** لاختلافه في ان الامر بواحد من اشياء مستندة كذا في الكفاية على  
 هو مستقيم اولا وليرى اختلافه كذا في طريق ان هذا الامر يقتضي كون الواجب واحدا لا يمتنع اوجبهما ثم قال  
 فقال للاصحاب نعم وقال المستزلة لا يمتنع للاختلاف مع التخيير فانما متنا فسا قد هو الى الجميع واجبه  
 التخيير في ثلثة المصنوعة يجب العمل على سبيل التخيير وتلا ما عطفوا ان كان **قوله** كيف امر المسألة مسألة الواجب  
 الفقيه ان مقابلته بين الواجب المميز وهذا التقسيم باعتبار الماور **القطبي** اذا كان اشياء والشرح اوجبهما فليان  
 بواحد من وجوب الاشياء للجميع وليرى تركه بل جعل الشك مستقلا بفعل اي واحد من الواجبين والبيان بوجوب  
 لا يمتنع ان يكون الواجب الاشياء للجميع وليس له وجوب ثم قال ولا خلاف بين المذهبين في المعنى واختلاف ظاهر بينهما

**التفسير** في وجوب القطع الجواز النص الوارد في الكفاية لدلالته على ان الواجب احدهما من حيث هو احداهما والا  
 لكن الواجب للجميع الا واحد منهما وسما على ان لا بد له من ظاهره واما الثاني فلا بد ان يكون التخيير هو معنى التخيير  
 بين واحد لا بينه وموالمعنى ولا يوجب احد دلالة على ان الواجب احدهما لان للضم لا يقول بطلان وجوب الجميع  
**القطبي** وفيه نظرا للضم يمنع دلالة النص على كون الواجب منها واحدا من حيث هو احداهما فانه ما في الباب  
 انه لا بد على جواز الامر بواحد من اشياء بينهما يكون وانما يجب لو كان المطلوب اثبات جواز الامر بواحد منها لانه  
 المطلوب ذلك كما يدل عليه مندر المسألة لا يقول لوجوبه على ذلك فقد تضمن في التخيير في وجه عاقل لا ينافي  
 الكفاية على جواز الامر بواحد منها وانما الخلق في مقتضى وترك الترخيص لما استلزم من المذهب قاله مثل ذلك لو كانت  
 المصنوع على ما هو المذهب يكون في ثلثة عظام الكفاية واد ماوه دلالة النص على الجواز غير صحيح بل هو لوجبه على  
 ان جواز الامر بواحد من اشياء كان التخيير واد ما الدلالة صحيحين لكن كون المذهب غير مذكور وليس على من  
 مذكورا لا تأمله على جواز الامر بواحد منها هو مستلزم لوجوب واحد منها لان الامر لا يمتنع بوجبه على  
 الوجه الذي ورد الامر به انهما فيهم وان معينا فخير فيكون المذهب مذكورا ضما قاله لا يمتنع في اوله قال  
 الاصحاب باسقاط جواز الامر به واما بانه شرع في الاحتجاج على ما هو الموضع وهو ان الواجب واحد لا  
 بعينه بانما قطع جواز التخيير الامر بواحد من معين في الترخيص على جواز ضده اضطراب **قوله** في الكفاية قد عدا  
 الحق كفاية الظاهر ولا يمتنع التخيير ان هو مطرد في اتفاق جميع الكفايات **القطبي** لما يقول لا يمتنع ان التخيير  
 لو كان وجوب الجميع لوجوب ترويج الجميع فان قيل لا يمتنع في الاصل انه يقتضي ترويج الجميع على ما من  
 عدم جواز الاختلاف بالجميع وعدم الاختلاف بالكلية لانه مقتضى الترويج للجميع لكن يجوز تحتل المقتضى منه  
 مانع عقلي او شرعي فان قيل تحتل المقتضى من المقتضى على خلاف الاصل اذ الاصل ان الواجب على الفرد لا على  
 قال عدم التخلط مع وجود المانع على خلاف الاصل فما رضاء وبق ما ذكره لولنا لما المستتر في حاجة في بيان  
 بطلانه ان التمسك بالمقتضى يمنع مستدله بوجود المانع على انما يقول المانع من العمل الفقه بمثابة هذا  
 التركيب على انهم احدهما فهم اصل المقتضى ذلك ومنهم من العمل على الجميع **قوله** لا يمتنع التخيير لا التخيير بوجبه  
 ان لا يكون المذهب مجردا فان مع التندوة على المذهب كما هو حكم سائر الابد المع مبه لانهما **الاصحاب** لا يمتنع  
 لان التخيير لو كان بوجبه لوجوب واحد بعينه لكان بوجبه التقيضة لان التخيير بينا في التخيير لان التخيير يجوز ترك  
 المميز والتخيير لا يجوز **القطبي** لان الواجب فيها لا يجوز تركه والتخيير يقتضي جواز قاله لولا ان يمنع  
 استماع التخيير بما على سقوط الوجوب بالآخر وان يكون الواجب ما يمتنع السبب لا يمتنع التخيير بين  
 الواجب وفيه قاله في هذا الدليل والنص المذكور في الدليل الاول نظر عندنا لما بان الواجب مع عند  
 الله وبسقط الوجوب بعمل الآخر لا يمنع استماع التخيير بين الواجب وبين غير اذ اسقط الوجوب بفعله  
 ان التخيير لا ينافي التخيير على المذهب **القطبي** واجوب عن ظهره بان ظاهر النص والحكم المذكور خلاف ما ذهبوا  
 اليه لان التخيير بين اثنين مستدق مساوئهما والواجب وغير الواجب لا يكون ما يمتنع من قال وفيه نظرا و  
 التخيير يستدعي المساواة في الحكم لا في الحقيقة والمساواة في الحكم على المذهب المذكور معا على اذ هما متساو  
 في سقوط الوجوب بكل واحد منهما فان قيل لو كانا متساوين في سقوط الوجوب بكل واحد منهما فلا يمتنع كون احدهما  
 واجبا على التخيير والآخر غير واجب اذ كون احدهما واجبا على التخيير هو انه لا يجوز تركه واذا جاز تركه فلا



وقد بينه وبين غير الواجب الذي سقط به الوجوب في عدم الوجوب فاذن لا معنى لهذا المذهب فليست سلطان  
 معني كذا واحد مما واجبا على التبيين انه لا يجوز تركه لكنه اذا كان الواجب شيئا عند المكلف اذا لم يكن معينا  
 عنه فلا يلزم انه لا يجوز تركه بل لا يلزم التكليف له فاعلم ان هذا المذهب هو ايضا وجوب مطلق على القطع ان  
 لنا القطع ونعم هذا الحكم على الخبر كما بينه من كلام الاستاذ والمنتهى ومقتضى هذه على الفصل في خبره بل عليه **الاستاذ**  
 عطفه على القطع وقال وقد عثر ايضا باننا قطع جواز الامر بذلك وجواز الامر باحد اقسامه من الرخصة والمالين  
 وعلى هذا يكون مطلقا على الجواز الخفي والدليل عليه يجب الجواز انه لا امتناع لاحتمال ولا شرعا ولا عرفا وانما  
 يجب الوقوع اجاب كارة الحاشية والترويج والاعتاق فلو كان الخبر يا هذا المصوب موجب لوجوب الجميع وجب  
 الاحكام والا كما والخبر والمزج من الجميع واعنا في الجميع وعلى هذا التفسير يكون مطلقا على القطع ان يكون  
 على معنى آخرى اذ الوقوع خبر الجواز وان استلزمه ان يقع على الجواز المطلق وعلى الوقوع وجوب الترويج ثم انه جعل النص  
 دليلا على الجواز واجاب الحاشية على الوقوع والخبر غير ظاهر من جعل لفظ المتن طاركا في الخبر مستلزما لمصلحة النص  
 ايضا واللفظ لا يدل عليه **قال** المستزلة **فهل** في الخبر انما قال كونه بشا ولا ما يستلزم مذهب للتميم ومابيت  
 صحة مذهب من هذا المذهب الثلاثة لان الدلالة الالية بعضها بل على هذا ايضا بل لعل ذلك الجليل وهذا ليس  
 المعرلة على ان الواجب وليس يلزم عليه لانه لا يتصور الاحتمال واحدا لا يمتنع وهو مذهب من وجوب الكل **قال** اذا  
 علم المكلف والمكلف بغير اللام او لا او انها فاما لان شرط التكليف الشعور به فليكن **الحاشية** فاما التزلة غير المكلف  
 مجهول وكل مجهول يتبعه وقوه وكل ما يتبعه وقوه لا يمكن به فليكن لفظ المتن دليلا وان كان كونه  
 الاستاذ وكما صرح به في المتن قال لان غير المكلف مجهول ولا غير المكلف يستحيل وقوه التفسير غير المكلف مجهول  
 وكل مجهول يستحيل وقوه والا كما لا بد لو ما صرح بكونه موجودا جابر الوقوع وكل ما يستحيل وقوه يتبع التكليف  
 به اذا امكان شرط التكليف وفيه ما مر من ان المقدمة الثانية بدليها فيها ما سبق **الحاشية** لو كان الواجب واحدا  
 غير معين لم يتكليف ما لا يطاق لان الموجود انما يصير موجودا بعد تعيينه فان غير المكلف لا يوجد له الا في الدهن  
 ففهم حال الوجود فلو كان الاجابة لزم التكليف بالتحال وهو ايضا محال واحدا ان كان لانه لو عرفه في الشرح  
 لفظ مجهول لم يفهم لتبين المراد منه اذ قال غير المكلف لا يوجد له الا في الدهن **قال** في ذلك انما هو وجوب  
 شيء من الثلاثة لانه لا يمكن له في الدهن حتى يكون مجهولا ولا لانه كلف ما يتبعه غير معين في الخارج حتى يكون  
 مكلفا بالمستحيل الوقوع **الحاشية** فوجه ان قوله هو غير معين ان اردتم به انه غير معين مطلقا بما طرأ له من غير حيث  
 هو واجب او انه غير معين بالتعيين الشخصي فليكن لان كونه واحدا من الثلاثة من ان يكون ميبا لمصوبية احده  
 الثلاثة فان في هذه خصوصية كما واحد من الثلاثة جميع اطلاق غير المكلف عليه بهذا الاعتبار ولكن لا يرويه  
 كون الواجب غير معين لانه كلف بان يوقع غير معين مطلقا قاله والحق ان كان اردتم به انه غير معين مطلقا  
 ليمنع كونه معينا بالتعيين الشخصي لا لكونه معينا من حيث انه واجب كما قال لان هذا التعيين لا يمنع في صحة  
 التكليف به او انه غير معين بالتعيين الشخصي فليكن لكن لا نسلم امتناع التكليف به لجواز التكليف بالمعنى الشخصي ولا  
 حاجة في الجواب الى تقرير كونه غير معين بالتعيين الشخصي وليس لفظ ذلك لانه يمتنع في صحة التكليف فليكن  
 لانه ما قال من حيث انه واجب فقط بل قال ايضا من حيث هو واحد من الثلاثة ثم انه من باب تعيين الطريق  
 وقال فان قيل المكلف الشخصي هو الواحد بما هو واحد انما يصح وجوده في الدهن لان لايمان بمقتضى طلب

فكما منح لغيره طلبه في حين انما **الحاشية** الواحد معين لان الواجب هو احدى الثلاثة وهو ان كل واحد من الثلاثة  
 متعين متباين للثلاثة من الكلمات وبكفي لانا ان يكون ذلك بان ياتي المكلف بواحد من بينه ياتيه واذا كان الواجب  
 هو واحد الثلاثة الذي هو الكل لم يكن ليقيد الشخص بدخوله في الواجب فيبقى المصوب صحيح اطلاقا لغير المكلف  
 الواجب بعد المتن وهو في ما يجب التعيين مكررا وتقدمه القطع لولا انه قد يشرح لعله من حيث هو واجب  
 السبب الجواب عنه اننا لا نسلم ان غير المكلف مجهول مطلقا فانه معين من حيث انه واجب ومن حيث انه واحد  
 من الامور الثلاثة لكن لما اتى المصوب لا يغيره من حيث هو صحيح اطلاقا لغير المكلف عليه واذا كان معينا من وجه امكن  
 وقوه عنه فيما ز التكليف لا ياتي الذي اوضحه معين والذي اوجبه غير معين والذي اوجبه غير الذي وجب عليه  
 فلا يكون مستلزما لانه لا يخلو لانه غير واحد مما هو غير معين وعدمه والاخر فمما لا يغيره باحتياجه  
 ذلك دون غير الا ان الذي من قولنا انه ذلك ان الذي اوضحه ذلك وجب عليه مع زيادة شيء اخر وهو التعيين  
 باختباره ذلك دون عين ولا يمكن ايجاد واحد من حيث هو احدى هذه الثلاثة الا على هذا الوجه ولهذا يقال  
 استلزاما امره **قال** لكان ولو يذكر بيان الملازمة وهو لان الكلام في الواجب الخبر لا يظهور برفع حقيقته  
 الوجوب انه انما لا يستلزم ملازمة واجب والواجب لا يكون كذلك واللفظ الوجوب مجرور عطفا على التعيين  
**الحاشية** واعلم ان هذا التزديد في اشياء التالي على تقدير الملازمة فيجئ لامتناع الملازمة كونهما واحدا لا اولي  
 ان يقول والتالي على اجتماع الخبر والوجوب في شيء واحد وهو محال وليس محال لعدم امتناع الملازمة  
 الاقاذا الذي فيه التزديد من ان مقتضاها كون الواجب والخبرية واحدا لا يمتنع ويرجع التزديد الى اتحاد  
 ذلك الواحد الغير المكلف وتقدمه اذ معناه الواجب والخبر ان بعد التزديد الواحد الغير منهما او اتحاد  
 لا اتحاد بينهما وحاصله ان تلك الاتحاد في مفهوم احدهما وهذا ايضا صدق عليه احدهما وهو يلزم من حيث  
 تقرير الاستاذ في الجواب **قال** فيما اريد اعتاق واحد من عين الرقاب وترويج واحد من الخطاب ما يقال  
 لو كان الواجب واحدا منهما لكان الخبرية ايضا كذلك فاما ان احد الماخر العيني هذا انما يوجه عليهم لو  
 كان مذهبهم ان الواجب في هذا الماخر ليس هو الواحد عاوه واحد اما لو كان مذهبهم وجوب الجميع او المكلف فلا  
**الحاشية** هذا النص مدع لان لا يلزم مقتضى ذلك الا ان جعل الوفاق نصرا لاجتماع هي متساو لا تعين فليس هذا  
 شح تام فليكن باسئله انما لا يمتنع الوقوع **قال** هو التمام الى الواحد الغير المعين لغيره فية لانه مفهوم واحد  
 والخبر لا يكون ممتددا والخبرية هو كذا واحد فية من الامور الثلاثة لربح منه شيء لا ان الشايع لربح  
 سببا فانه لربحية واجبا وان كان في الواجب بالمعنى لانه مفهوم واحد الثلاثة عليه فلم اربا مدق عليه  
 احدها اذا استلزمه الجيوب غير مبدق عليه احدها اذا شق في الخبر وان اتحادا في مفهوم انه احدهما فاما استلزام  
 وذلك التزديد مع كون مقتضى الوجوب الى الواجب ومقتضى الخبر الى الخبرية واحدا لم يقتض بعدد واحد والخبر  
 من الواجب وغير الواجب بعدد اثنين جاز بعدد اثنين بالوجوب والخبر فان الواجب هو التمام والخبرية التباين  
 ولا ارتفاع حقيقة الوجوب به انما الممتنع الخبرية لانه كما في معين جازم حاصلا احتيا را في الاول وهو التزديد  
 وبما قد عرفت في دفع الوجوب والاحتياط على هذا التزديد لفظ لعدم التعيين على الواجب لانه خبر ولفظ  
 والتزديد انما هو من جهة الجواز لا دليل اخر في التفسير انما هو في ان الواجب غير الخبرية وان الخبرية مثله جاز لا  
 في ان التزديد يكون في التعيين واحدا وتقدمه انما هو في الماخر لا يكون مفهوم من قولنا **الحاشية** الجواب



انما يلزم الملازمة قوله لان الكلام في الواجب الغير قلنا هو مجازا والشرط منه الواجب الذي يترتب الخلق في افراد او الواجب الذي يترتب افراد لا الواجب الذي هو غير فيه على ما طرح ذلك لان الذي وجب وهو الواحد المشترك لم يترتب فيه الاستباح تركه والخير هو المستباح فوجب لعدد معين المشايخ كل واحد منها ما لوجب هذا الوجه لعدد معين مستقلا بالخير فيه وان جعلنا مستقلا ما لوجب كانه لا يلزم كون الواجب غير الخير وتقرير ان الواجب غير معين بالخير معين بل يلزم المطلوب قال ويمكن ان يجعل مستقلا ما على عدد ويكون المعنى لعدد معين المشايخ المستباحات بالواجب والمشارك بالخير مستقلا لكن لا يمتنع انهما لو قلنا ان الواجب غير معين بالواجب وغير واجب وذلك لان العدد قد يكون متعلق بالواجب في الخير واحدا للشرط او متعلقا مستقلا بما في العدد فاذن العدد يستلزم كون متعلقا كغيره شيئا اخر كما لو جزم واحد او واجب واحد اذ كانه يكون متعلق بالواجب غير متعلق بالضرورة والواجب في الواجب وغيره يستلزم كون متعلقين واحدا لا يستلزم ان الواجب وانما في الشيء لا يستلزم ملزمه فاذن العدد ملازمة لعدد المتعلقين لا يستلزم ملزمه وهو الخير غير واجب وغيره قال ويمكن ان يجعل لفظ العدد الى اخره سند منع الملازمة ومعارضة لما قال ولا يخفى عليك ان المعتزلة ان يمتنعوا الاستلزام عدو معين المشايخ المتابع المتابع بالواجب مذهبهم وجوبها وان عطفوا ايضا كون الواجب غير معين فسد يظهر ان ترك التعرض قوله لعدد معين اول الامتناع مع عدم الاحتياج اليه لان **المسألة** في الخيريات والواجب في العدد المشترك قالوا الواجب لغيره لا استباح تركه والخير فيه لوجب لعدد معين المشايخ اذ في نظر العدد من الواجب والخير هو شيء كونه متعلقا بحد ما هو متعلق الاخر وعلم من احدا بالعدد ايضا ولا يلزم منه الخير من الواجب وقوله وهو متعلق وليس بظاهر ان متعلق الواجب والخير ليس بظاهر انهما اما نعم ما متعلق بالواجب والخير قالوا مستلزم ان نعم لاي ما يلزمه خطأ من حيث على السند ونحوه وهو ما يقدح في كونه خطا السيد فترى اننا اختلفنا انهما متعددان لعدد من الخيرين الواحد الذي هو الواجب وفي الواحد الذي هو الخيرية واذا حصل العدد شئ العدد يكون متعلق بالواجب والخير واحدا لان متعلق الواجب هو واحد لا يمتنع ومتعلق الخير كل واحد من الثلاثة لا يمتنع مع الاخرين كما لو جزم واحد لا يمتنع من لفظ الواجب واحدا لا يمتنع كان متعلقا بحد واحد منها متعلق الاخر في تقريره ما قلناه اما اولها فبما قال انهما متعددان لعدد معين اذ لعدد معين لا يوجب العدد بل يوجه الامام فقط وثانيا في ان متعلق الخير ليس بحد واحد من الثلاثة لا يمتنع ثم لا فرق فيما جعله متعلق بالواجب ومتعلق الخير ثم لا يخفى انه جعل لعدد معين متعلقا بالامر والنهي في مجرد ان العدد ياتي بها والمتعلقين **الخير** اجاب بان الواجب والخير ليسوا واحدا فان الواجب متوقع من الترتك والخير غير متوقع لعدد معين الخيرية الخير متعلق بالخير ومتعلق الواجب بحد ما يستلزم بالكون ولعلنا ان الواجب متعلق بالواجب والحرام واحد اذ ذلك مستقلا ما ذكرناه المشافهة بان قالوا الواجب متوقع والخير غير متوقع هو عين ما قاله الحكم في بيان بطلان التاليم انه لا يمتنع حتى ين استباح الخير بين الواجب وغيره ثم ما قال لعدد معين الخيرية الخير غير متوقع لتبينه وهو الامور الثلاثة ثم القول بملازمة المتعلقين لانهما لهما نفس ولا يتعلق به وهو شئ العدد لا تعرض له الخلق الواجب هو واحد غير معين وهو غير غير فيه بينه وبين غير الخيرية هو المتعينات وهو غير واجب اذ الكلام في ان الواجب يمكن ان يكون احدا لثلاثة وقدما المتعلق يستلزم تعدد المتعلق الى الواجب والخير فتعدد متعلقها كما اذا الواجب واحد او خير واحد

واحدا ولعل لفظ المكلف بكسر اللام واللام لا يصح ثم قال كما اذا الواجب الى اخره ما ذكره الا على اعادة لفظ المتعين **المسألة** في الذي وجب غير معين لانه واحد من الثلاثة من حيث هو واحد لا يمتنع وهو امر مشترك بيننا وهو غير متصرفه والخير فيه معين لان الخير فيه هو كل واحد من الثلاثة على التبيين وهو غير واجب هذا على تقدير ان جعل لعدد معين الخيرية مستقلا بوجوب اما على تقدير ان جعلنا الخير فيه فيكونه غير معين على يده وهو ان قاله الذي وجب معين من حيث هو واحد لا يمتنع فيه والخير فيه لا يكون معين من حيث هو متعدد قالوا المتعدد اشارة الى ان الواجب على انما لا يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان الواجب والخير متعدد وان تعدد المتعلقين بان ان يكون المتعلق الى الواجب والخير فيه واحدا كما لو جزموا المستباح واحدا وواجب لعدد معين متعدد الواجب والعدد واحد بالامر والنهي بان يكون متعلقا بها اي الواجب والحرام واحد اذ كان الواجب غير الخيرية لوجب ان يكون الخيرية واحدا لا يمتنع على تقدير ان يكون الواجب واحدا لا يمتنع ولا يلزم من تعدد الخيرية الواجب الخيرية من واجب وغير واجب لان الخير لا يكون بين الواجب الذي هو واحد ما لا يمتنع وبين غير الواجب من كل واحد من الثلاثة على التبيين وكل واحد منها على التبيين غير واجب وكل العدد على تعدد المتعلقين بما لا يمتنع عليه اللفظ ثم ان الخير متعدد وفي الواحد الذي هو الخير لا يمتنع ان يمتنع في الواجب والخير او متعدد فلا يلزم من اجتماع الخيرين منهما كما سرحه الامام وجعله دليلا استلزاما مع لوم الاول بدونه لكن الشافعية المذوق الخطيئة الواجب لغيره اذ الواجب هو المشترك بين الثلاثة الذي هو واحد ما وهو غير معين التبيين الشخصي والخير فيه لغيره اذ الخيرية معين الشخصي وهو كل واحد من الثلاثة الذي هو واحد ما على التبيين فظهر ان هذا التعدد ثابت بين الواجب والخير وهو يتيقن كون متعلق واحد ما غير متعلق الاخر واذا ثبت ذلك فلا يلزم من الخيرين الواجب وغيره الواجب اذ الواجب الخيرية اذ الواجب الخيرية اذ الواجب الخيرية كل واحد منهما من اذاه فاعترضوا على الواجب باعتبار متعلقه بالامتناع راجع الى تعدد المتعلقين على ما ذكرنا على ان متعلق الواجب والخير متين في لهما متعدد ان متعلقا وان متعدد المتعلقين المتشايخين يمتنع ان يكون متعلقا بها اي الواجب والخير واحدا واذا ثبت تعدد الواجب لا يلزم من الخيرين الواجب وغيره كما مر وقد طعنوا المقسرون لانه من عيوب النكاح بسبب وسككاته وعقابه **مسألة** قالوا يمتنع هذا بل يمتنع بالمذهب الاول من هذا حيث المتصلة بخلاف الاولين انما لا يمتنع شيئا اذ ما كان فيهما الا باطل وجوب الواجب لا يمتنع قوله كما علم اي وجوب النكاح المكشوف ان كان لفظ الخير كما يمتنع لصلاته الجارية بينه وبين الواجب والامر والنهي مع القاء هو اشارة الى القلة الخاصة بين النكاح والخير **المنظر** يقتضيه ان يكون الواجب عدد من الواجبات ويستلزم باقيا واحدا منها ان كان لا لاجاب لفظ الخير قياسا على فرض النكاح في حالة عدم الواجب فيه عدد من المتعينين لفظ الخير وسقط فعل واحد والجامع كون الايجابين لفظ الخير وليس بالجامع ذلك لان النكاح في نفسه وسقط فعل البعض وان لم يكن لفظ الخير ثم قال وفي كون الواجب في النكاح لفظ الخير نظر لكن كانه في المتن صريحه بذلك عليه لانه قال كما علم الواجب في النكاح وان كان لفظ الخير وسقط فعل البعض فكذلك هذا المقسور لفظ وان كان متعلقا بالخير كما في دفع لفظه بين النكاح في لفظ ما فهم من انما ورد اللفظ الخير من منع ورود النكاح في لفظه وبما كانه لولم يمتنع في المتن ثم قال الجامع كون فعل من العودين فيهم ويستلزم فعل البعض وحكاية النور من اول المسئلة فكيف يصح الشافعية **في الحل**











الاصلي كان قابضا اذ ذلك هو عينه من جهة حب الخلق حيث قال فان اخرج فلفظا **قوله** ثبت في الفعل والعزم في  
 في احوال الوقت ليس الفعل حينئذ حكم حصول الكفاية لا امتناع الاختلاف بالكل وحصول الاجزاء في  
**المتن** يانه ان الفعل لما جازته في اول الوقت فلو لم يوجب العزم بدلا لم يكن واجبا لوجوب تركه فيه مطلقا  
 فان في الواجب في اول الوقت اجمالا وليس في الواجب العزم بدلا لم يكن واجبا لوجوب تركه فيه مطلقا  
 في الخلق في ان العزم لوجوب بدلا لثاني الواجب به ثم انه لو وجب العزم في الجزء الثاني لثبوته البدل والبدل  
 واحد العلم لان حال المراد به العزم المستمر فقدر الاستناد فيه الحصر واسم الجلي قاله القاضي لاسم للجزء  
 الا انه في بعض العقاب يترك اوجه وان يقع منها على وجه من المبدأ وهذا المتن يقتضي ان الفعل والعزم في  
 المكلف لا يجوز له ترك الفعل في اول الوقت وترك العزم عليه لان العزم على ترك الفعل في اول الوقت والعزم  
 على القيام بحرام فانه يترك في ترك الفعل حرام فالعزم على الفعل واجب لان المكلف لا يشك في احكامه الا اذا كان في حال  
 وهو غير مكلف حينئذ وليس لا يجوز له لانه دعوى بطلان لثبوت العزم على ترك الفعل في اول الوقت حرام منقطع لانه  
 انما كان حراما لو كان عزمه على تركه مطلقا ثم انه ليس له ان لا يتركه لان تركه العزم على الفعل في العزم  
 على ترك الفعل في تعيين مقتضى وجوب الامر ولا احكاما عليها هو حكم حصول الكفاية **قوله** بهما اي من وجهين كما هو  
 المختار في المتن وهذه المقدمة اتفاقية او ضرورية وهذا التبريد عليه المصنف وقال قطبا منقطع ما في  
 القطر قاله اصلا مستلزما لكونه مصادرا لا لاحدا من الطرفين والآخر انما هو ضرورة الاستدلال كما في صلب الكفاية  
 قاله وقال ابن تيمية قاله مطلقا مطلقا لا في كل وقت فلو كان الواجب حينئذ هو الصلة  
 لا احدا من الطرفين وقاله في اخر المتن في قوله والافعال الايمان بالعزم بدلا منها فليلا الامر على ما الذي  
 به على امتناعه **المتن** ان العزم بشرط ان يكون الفعل احرى كذا اذ هو جوهر مطلق في اول الوقت  
 كما انه بكل واسمه من جهة الكفاية مستلزما كما باعد الامر فلا فرق **قوله** عند تذكره فان في الواجب بجملة  
 العزم عليه بجملة وان ذكر اتصال حكمه كما هو متعلق بوجوب الصور في العزم عليه مستلزما وانما يتبين به لان الغالب  
 تركه كذا فسد ما قاله القاضي وجوب العزم ليس مخصوصا به بل يحصل للمرضى وجب العزم على فعله اذ كان واجبا  
 او مطلقا وهذا صحيح ان اراد به التبعة والافعال فانها طاعة في العزم في اول الوقت التارك في الفعل لا يفسد  
 عا في القطر ان اراد المصنف بالعزم في الية في حال الفعل فهو صحيح لكنه لا يوجب فيه او المفسد على الفعل  
 في ان الخلق فلا يملك وجوبه وهو سلب على العزم الذي يذبحه الاستناد بالاجماع **المتن** في وجوب العزم  
 لا يدل على التبعة لانه غير مخصوص بالوضع بل كل حكم من احكام الايمان وجب العزم على فعله اذ كان واجبا لقوله  
 سلب الله عليه وسلم انما الاحكام ما ثبتا وليس لقوله لان العزم على الاستناد بالاصل في اول الوقت خبر  
 اشترط فيه قصد الفعل عند الاستناد وانما مرادك **قوله** احكام خبر لان وقلة من اكد العزم ومن لم يلو  
 حوز فلو لم يدر بما جلي لاجاب العزم لا يدل على التبعة لان العزم واجب في كل حكم واجب من احكام الايمان  
 وهو موهلة حمل من احكام مئة للواجب في كل مبتدأ وهو وجوب بالخير من انه خلاف صريح المتن اذ قال  
 فيه واجب بان العزم على فعل واجب قبل فعله من احكام الايمان **قوله** بليت اي العزم مع ثبوت اي ثبوت  
 الايمان وانما انما انما وجب في حاله عليه العزم على امتناع جميع الاوامر الشرعية والاجاب جميع واجبا لوجوب  
 في اوقاتها فوجوب العزم من احكام الايمان **قوله** بليت اي العزم مع ثبوت اي ثبوت الايمان اولى من العزم

الاصلي

وجب في حاله عليه العزم على امتناع جميع الاوامر الشرعية والافعال جميع واجبا لوجوب العزم من احكام  
 من احكام الايمان من اول الوقت لان العزم من احكام الايمان لا يترك حكمه في حاله وهذا الجواب  
 انما يصح لو كان مذهب الفقه من وجوب العزم وهو وجوب حكم في حاله وهذا الجواب انما يصح لو كان مذهب القاضي  
 ان وجوب العزم هو وجوب حكم في حاله والافعال جميع مدعاة حيلته واجبا لانه في وجوب واجبا لوجوب  
 لا يوجبنا على ما يشعر به كلامه وهو انه لو صح ما ذهبنا من وجوب العزم في كل واجب من احكام الايمان لما كان  
 في حاله وكان العزم من احكام الايمان واجبا لوجوب حكم في حاله لان اول الوقت وجوب العزم في كل واجب من احكام الايمان  
 على لوجه الذي ذكرنا من مقتضى **المتن** وجوب ثبوت العزم في الواسع فقط اذ جميع احكام الايمان من اول الوقت  
 الاول متوقف على العزم من احكام الايمان وجوبه وجوب مصادرة العزم ثابت في كل الاحكام والافعال في كل  
 التعميم لوجوب العزم واجبا لوجوب حكم في حاله ما يمكن توجيهه وقلة ما فيه الى كونها في وقت  
 من كونها موهلة اذ المصنف انما العزم واجب على المكلف حصول الايمان به فالعزم على الواجب مستند على وقت  
 الواجب فليس وجوبه لكونه معتبرا به ومن الواجب لا التخصيص لان امره مكانه التعميم ويكفي لا فائدة في حيلته  
 من احكام الايمان **قوله** كانت الحقيقة اي على اطلاق وجوب اول الوقت **المتن** وهذا الوجه في وجوب العزم  
 ومذهب بعض اصحابنا حكمهم بالوجوب في الاول وان كان موصفا عند الجمهور ومنه ما في بعض **المتن** اي على ان  
 الفعل الواسع باخر الوقت لانه لو لم يوجب باخر وجب في اوله اذ لا واسطة لانه لا قابلية للوجوب في واسطة اذ المراد  
 بالاولوية من اول الوقت المان في مئة ما هو مستند ووقع الفعل فيه ولو كان واجبا في الاول الوقت لكان  
 تاسخ عن اول الوقت لانه تركه واجبا بلانته ولو كان ترك واجبا لانه تركه واجبا بلانته ولو كان ترك واجبا  
 بلانته وهو المطلوب على وجوب آخره لعل يدور وجوبه او لا يفيده وبينما واسطة كما هو مذهب الجمهور **قوله**  
 لانه ترك الواجب هو مقتضى كذا وكذا من ترك الواجب مطلقا لان ترك الواجب حرام وهو مستلزم للعصيان  
 ولا حاجة الى هذا التطويل **المتن** لان العزم على ترك الواجب **قوله** الجواب القطر في هذا الجواب انما يصح على وجه  
 الجمهور ان كل مذهب القاضي ان وجب في اول الوقت ويصح على مذهبهم ايضا بان يترك التامير والتعبد لانه  
 والفتا بان يترك فعل الفعل لا واجبا على التبعة بل هو مقتضى تركه اذ لا اول وقت اذ انما خبر الى اخر متن و  
 وهذا الوجه في اجابا ويكون مقتضى وجوبه من مذهب الجمهور بانه استند راجع لثبوت الكفاية قالوا  
 احدا لا يصح ولا لافعال من مذهب الواسع التبعة في النفس في كل وقت والمقتضى انما بالنسبة الى خبره **المتن**  
 اي ان تركه لانه الحاشا لا يكون مقتضى تركه الباقى كذا ترك التبعة اما كونها على مقتضى ترك  
 ترك الفعل الواسع وانما في النوع المقتضى من الحاشا لا وقت بالنسبة كذا ترك الفعل المتعدد لا وقت بالنسبة ايضا  
**قوله** الحاشا اي يستقيم العزم مع مقتضى تركه اذ لا وقت بالنسبة كذا ترك الفعل المتعدد لا وقت بالنسبة ايضا  
 ايضا في الاذات والفتا كذا تركه وكان واجبا لانه في الواسع واجب فعله اول الوقت وهو تاسخ الى اخره استندوا كما  
 لقا في السند مستند من اخره وهذا مقتضى على السلسلة السابعة لانها في الواجب الواسع **قوله** اخر المتن  
 انما يترك العزم على الوقت في تاسخ احكامه على الوقت على لان وقت حاشا بالنسبة اليه مطلقا لظن الذي هو موطن  
 التكليف **قوله** ما في ذلك الوقت خبر لانه في هذا الفصل وفي بعد الوقت الذي هو وقت شرعا بحسب  
 الطرقات الامم في كل وقت فانه لانه واجب الفصل في تاسخ عن ذلك الوقت وهو ما يصدق والافعال

ب























بالحاجة فيه الحائطة منوع منها ولكن بعد مثلاً أنه فما عتق لإستلزامه منه بخلاف الصلاة **الاحتياط**  
 وبكرانها من أن الصلاة في الدار المصنوعة ليست مأموراً بها من حيث أنها صلاة منبهة بكونها صلاة  
 في الدار المصنوعة بل من حيث هي صلاة مطلقاً والحاجة الماسة لها بعد الجميع وإن كان ينبغي أن يكون منسجماً  
 معها في الصلاة المطلقة منبهة بكونها غير لازمة لأن الصلاة المطلقة قد تحقق بدون تلك الحاجة فإذا  
 كانت الصلاة المطلقة غير منبهة بها وقد أتى بها لأنه قد أتى الصلاة المفروضة والتبديلت من المطلق فيكون  
 أن ما لم يورثها فإن السيد لما أمر السيد بالحاجة في المطلق وما من شمله المكان المصنوع وقال إن ركعت  
 التي صرتك وإن مثلت الأثر من ذلك فقامت القوت في الدار يحسن من السيد أن يحضره وصحة ويؤلف  
 المطلق بالحاجة وعلى يد السيد الدار بالحاجة من حيث هي صلاة منبهة بكونها صلاة مطلقاً وما الفرق أنما  
 بعد السيد مثلاً لأنها صلاة حقيقة تصيب لأن الصلاة ليس من الصلاة حتى يكون السيد مثلاً المطلق من كونها  
 في الدار المصنوعة وورود المصنف من هذه الجهة فيقول من أن يكون معها شيء من وجوب الفعل على وجه الاستلزام  
 أو لا يكون وإياها لا في فرق بين صلاة السيد والصلاة في المصنوعة في كونها واجباً على وجه الاستلزام أو لا  
 وأما قوله فكان في دعوى الصحة ويحتمل أن الحار والحر الذي هو من جملة ما في جهنم وواحد خبر لا في المتعلق  
 بنوع الملام لا كسر ما القليل فاقبلت في ذلك بالاحتياط كونه الشيء لو لم يند مستلماً لأن من جهة واحدة  
 في الملازمة باطله فقلت أن لا مانع سواء قلنا لأصله فإن من الواجب عندنا كونه الشيء الواحد متعلقاً بما عاين  
 جئت من حديث ما يورثها لها ما في الأثر من حيث هي صلاة مطلقاً وإن أردت بها مثل كليهما ففي المثال منوع في  
**قوله** فيجب أن لا يجزئ وإذا اجزأ لا يجزئ فلا يكون دعوى الصحة للنجاة **الحق** مانع أن يقول للأحكام  
 في الظاهر بل الكلام في أن الجميع واجب للصلاة هيبة منبهة من أن يكون الصلاة دعوى ما يورثها وما ذكرته  
 لا بد فيه الجلب في كلام المصنف نظرو ذلك لأن الصلاة في المصنوعة يجب اجزاها لكون الذي هو المصنوعة  
 والسكون وهذا لكون من عند السيد لجزء هذه الصلاة من حيث منوع الأمر اجزاها الجميع هذا اختلف  
 والصلاة مطلقاً وإن لم تكن من الكون المصنوع لكن الصلاة المعنية غير متعلقة به والكلام إنما هو في أمر واحد  
 بالمتن وهذا الاعية يظهر الفرق بين الصلاة في المصنوعة والحاجة في المكان المصنوع **الاحتياط** ويصوب  
 مما ألتجأ عن الأول جواب سابق على الوجه الثاني القليل فقامت أن يجب من كلام الجلب أن الكون المطلق خبراً  
 مطلق الصلاة المأمور بها هو هذا الكون جزء هذه الصلاة وهو قد من أمراً المأمور والأمر بالطلق ليس  
 أمراً فراد وهذا الكلام والحق أن هذا الاعتراضات سابقاً عن المصنف إذ هو لم يلاحظ حالة الجميع  
 الذي هو اختيار المكلف بل نظره إليها يجب حتى يتبين من أن على ما قالوا لا كما كان على الجلب لم يظهر الفرق  
 في الصلاة والحاجة لصحة الطهر في الحاجة أيضاً وعلى الجلب الإصرار المطلق أمراً مفروضاً لا سيما في الأمان  
 بالحاجة لا في غير الأفراد **قال** استدل **قوله** لما ثبت أني لما جع صلاة مكررة كني ما علم إلى التفرص  
 لقاره ولأحكام مكررة كمور يوم الجمعة وبعد ولم يفرغ من طهارة الشا لا حاق عليه الخطيب ولو فرغ  
 الضحية لما ثبت صلاة مكررة بزيادة لفظ صحة وإلحاحية إليها **الاحتياط** ولو فرغ اعتبار المصنوع لما  
 ثبت صلاة مكررة إذ لو ثبتت لفرغ اعتبارها بالجهتين لاستحالة كون الفعل الواحد واجباً مكرراً من جهة  
 واحدة لقضاء الأحكام أو قوله لو فرغ لما ثبت قسماً ما في إذا فعله في الأصل في وجوبه المتأخر من

الحرم والوجوب وهي فيها موجودة في النوع لقضاء الكراهة والوجوب أيضاً لقضاء جميع الأحكام **الحق**  
 ولو فرغ الضحية لكان لاجتماع الأمر التي فلا منعت اجتماع الضحية ولا منعت اجتماع الضحية استأنعت  
 المكررة والملازمة مستند والواجب أن يقول ولا من من استأنعت اجتماع بزيادة لفظ الاحتياط السيد ولو فرغ  
 صحيح الصور المكررة كمور الطوع إذا حضر الأولية وشوط الضحية عدم إظهارها بالقبض لأن صلاة عدم  
 صحة الضحية من تعلق الأمر التي مني والعدم من جهة والمكررة قال وأما رآه بقوله لقضاء الأحكام  
 أن أصل الأمر الذي يورث من العوارض ولا إشارة إليه بقوله لقضاء ولا يصح ذلك وماذا إلا لقصوره  
 ابتداء الأحكام الأمر التي وليس كذلك إذ المصنوع منها الأحكام الخمسة قال والمحقق أن صحتها مستلزمة  
 فلا يكتسبات أحدية ما لا يفرق بين كلياته هو أن جميع الوجوب والحرمية من الاجتماع الوجوب والمكررة  
 لكنه لما تصور أن المصنوع هو الأمر التي صلاة المصنوع من ذلك وما لا يشارك في أن يقع المصنوع في العوارض  
 التي من الصلاة في المصنوعة حتى تحرم والتي من المكررة حتى تحرمه فلا يلزم من دعوى الأولى عدم صحة  
 الأخرى ولا يكتسب أنه أيضاً من ذلك لأن غاية التصادم للقبض بها سلك به للمصنوع المكررة وساقية لأنه  
 منه مباح كما في مثلاً استثنائه وهو صور يوم السبت لا يحرم **قوله** لا بد من المأمور به أو الصلاة  
 فيجهد مستلماً الأمر التي وهو الكون في أن كان المكررة من ذلك أي يجهد مستلماً ما من جهة المكررة من اجتماع  
 كما يقع صحة الضحية والأمر أن لا يجزئ لفرغ من الكون المكررة إذ لا يلزم من الصحة في المكررة الذي في قوله  
 راجع إلى صفة مثلك من الصلاة موجب لعدم إتمامه والعقل لأن الأمر راجع إلى فعل الصلاة التي لا عرض  
 متعلق في الصحة في الضحية التي لا يورثها راجع إلى ما هو من حيث هو مانعاً من الصلاة التي لا يورثها راجع إلى  
 الكون وهو أمر واحد لا مانع له من أن يكون ما لا يورث من حيث هو مانعاً من الصلاة التي لا يورثها راجع إلى  
 الأمر الذي هو الصلاة وتعلق التي لم يكن وهو الضحية وما شئت من وجوبها متعلق بوجوبها وهو الضحية  
 في المصنوع من حيث هو في الأمر وهو الكون السيد الوصف في الصلاة المكررة من حيث هو المأمور به وهو  
 مثلك لعدم الاستلزام في الظاهر **الحق** توجيه الجواب أن قال الصلاة في المصنوعة كون واحد أي  
 فعل واحد من باب الملاقاة للأمر على الملأ ولا استلزام فعل السيد الكون وهو محمول على المصنوع المصنوع وذلك  
 الكون هو الضحية وملائمة ذلك الصلاة المكررة كذلك فلا يلزم صحتها والله شارحاً بقوله أن اتحاد الكون  
 يعني تعلق الوجوب الكراهة من غير التعلق بل كان متعلقاً بالكراهة أمراً بها كما تفرق لقار الأول  
 في إتمامها فلا يلزم الملازمة لبطانة إليها جديد وهو من التصادم وليس فيه جديد ذلك إذ في الزمان لا  
 يلزم وهو القول بأنه من باب إطلاق اللازم على ذلك وهو الخطيب الكون في الجهة التي تعلق بها الكراهة وهذا  
 أن اتحاد من الأدلة يمنع من اللازم فإن الصلاة المكررة بعد الجمعة لم تثبت ولا الصور وإن لم يرد لفرغ  
 الدليل إذ لا يلزم اجتماع الضحية لأن عدم ثبوتها لا يلزم عدم صحتها إذ عدم صحتها لا يوجب اجتماع الضحية وعندها  
 ليس كذلك لأن التي يرجع في الظاهر من تعلق الأمر إلى الحرز والاولى من الشريعة فإن عدم صحة ليس  
 لازماً لاجتماع الضحية بل لا بد من الجهة الملائمة من اعتداد المأمور به والكراهة لا تنفع الأمانة وليس لازم  
 تمنع لأن من التفرص ليس الضحية له والكراهة أيضاً مثله ثم تنسب الكون إلى الجهة مما لا يرد عليه التفت  
 ولا العقل ولا الشرع ولا الحرف ثم تلك المقدسة وهو أن عدم ثبوتها لا يلزم عدم صحتها مستدرك **الاحتياط**



فان قيل ان جهة الوجوب في الضعية هو الصلاة المطلقة وكونها في المصوبة وان كانت غير متصلة عن الصلاة المختصة لكل جازا لانك من المطلقة وحيد لا فرق من جواز اجتماع الوجوب والمكره في المكره ومن اجتماع الحرمة والوجوب في المصوبة اجيب بان الوصف المنبئ عنه في المكره وصف مشترك عن المختصة بخلاف المنبئ عنه في الضعية فانه غير مشترك عن المختصة قالوا به نظر لان الفرق بين جهة الجهة غير بعيد لان متعلق الوجوب في المصوبة هو الصلاة المطلقة لا المختصة **الحل** ان كان يكون متصلا بجهة المكره وصف وان تباين بغيره لانه يكون متعلقا بالوجوب في المكره في ذلك المكان ومتعلقا بالامر هو الصلاة مطلقة وما وسفان تعاربان عن جهة الصلاة من جهة المصوبة كما هو ليسا لوصف بالوجه وصف وهو متعلق بالامر وهو متعلق بالامر في الفعل العرفي الفرق بين الضعية والمكره وصف وهذا الفرق لم يفرق بين وجهه وقالوا به ان يكون متعلقا بالامر فانه كما قيل لما عجز عن ان يريد به المتصور والمعارف منه ويكون الجواب خاصا بالصلاة ويقتصر به ان الصلاة في الدار المصوبة كون واحد ان يرد عليه والمتعلق بالامر كونه لا ما كان في المصوبة ان كانت كذلك اتخذها وليرتفع صحتها لانه على سبيل التخييل فيكون عليها دين وفي التصور ما لا يقتضي من الالتزام ومن المتابعين من وجهه كذا ان الصلاة انما هي في جهة واحدة وكذا مكره وصف فلا يفسد صحتها وان تباين لكونا لوجه لوجهه الى مشترك بخلاف كون الصلاة في المصوبة فانه هو حصوها فيها وهو في الضعية ولكن لم يوجد ان لا ينفك قوله ان تجد كونه واجبة وكذا مكره وصف **قوله** لم يفسد صحتها انما هو في المصوبة لا في الدار لان سقوط عند القاضي عند ما لا يوافق في أصل الفعل فلهذا معقودة كما في المتن في بعضها متاخرا عن لفظ التكليف متعلقة به وعلى المتن في الوجه عامر القطعي واما الملازمة فلا سقطة سقوط التكليف مع عدم الالتفات لما هو به قالوا به بتوبة عند القاضي هو الرجب بل يبرح مدبر وافتة الامر او بعد اسقاط الفتاوى وان لم يكن الفتاوى موافقا للامر ولا سقطا للفتاوى بل قد قالوا به في تحرير الملازمة بحيث يرد عنه مع القاضي بان قال التكليف بالصلاة ثابت والامانة الثابت البقاء ففتاوى عند الالتفات على وجه الصحة يجب ان يرداء على العمل بخلاف ما من زود من زيادة بموافقة الامر قاله في العرض في المثال في قوله القاضي غير مناسب المراد ان يقرر الدليل بحيث يكون دليل القاضي ايضا على بطلان في الاجد بان قال لو لم يسقط الفتاوى لاجد على ما سقط التكليف فكانه انما يقرر له اشعارا بان يصلح لقاضي ايضا بوجه الامانة قال ذلك ليقوم ان ورد له على القاضي اوجه لتسليمه في المثال ولينه على انما في انما ذهب الى اذهب لانه لا يفسد الاجماع الدال على سقوط الفتاوى ولو بركة الحكم بسقوطه بنفسها حكم بسقوطه عند ما هذا كلامه **وقلت** اولاه حيث يقول هو لوق بالاجماع لا يلزم من تخصيصه الاعلى القاضي ان لا يلا ذلك لكان يعرف من الجبرور حين **قوله** اخذوا ليدركا وينا ما من غير معرفة الاجماع الى اعرف **الفتاوى** كانه اشارة الى ما ذكره صاحب التبعات متعلقا على الغرر ان قال الاجماع جهة على احد حيث قال انما دعوى الاجماع فيه مع مخالفة احمد فاصد واذن في الامانة في توجيهه بوجه ثم خشي انما من جهة المسلمين الى انه خالف الاجماع ومات ميتة جاهلية فذلك يدرج تحتها على مجرد ومقررا احد ما انكر احد ففعله في الامور القولية فكيف توالت فيه من زمان على قرب من خمسين سنة الى وسط في القليات او خفيف ولم يمتد على قرب المائتين الى السداسية عشرها فيها انما للمصلحة الامانة في بواجرهم **قوله** من رضى اجبا ما قيل دعواه **قوله** يجوز لاجماع هذا سقط ما كان للبل

المصنف مع الاجماع وهو الحق فان لم يجد نافع في صحة الصلاة وسقوط التكليف بها وهو ايضا مذهب الشيعة ومع هذا الخلاف كيف يصح ادعاء الاجماع مع ما فيه من ترك ما يفسد وهو شرح احمد وذكر ما لا يفسد وهو لفظ جهة الصلاة وادماج جهة التشريع هذا وفي بعض النسخ لم يوجد لفظ او يفسد ومن النسخة القادمة **قالت** القاضي **قوله** ذكر ان في الخبر ما يوراه لانه جزء الصلاة المأمور بها **الفتاوى** لو صححت لانه متعلق بالوجوب والحرمة لان الكون هو الفعل المقتضي وهو متعلق بالحرمة بل هو متعلق بالوجوب ايضا لانها انما تكون صحيحة باعتبار كون الصلاة موصوفة الامر واذ كانت كذلك كانت ما يوراه بل هو واجب وانما لا يلزم ولا يتركب التكليف **الحل** ان الصلاة في المصوبة من غير اعتبارها بالاجماع فلو صححت لكانت ما يوراه فيتم متعلق الامر متعلق به الي لان جهة المصوبة موصوفة الامر وليست الصلاة فيها موصوفة بالاجماع انما النبي عنه بالاجماع القسمة المناسبة ان يذكى ان الجهة قبل فليزك لا يفسد ذلك قوله باعتبار جهة وهو جهة الصلاة وجهة القصد وبما شاعرا ان **الفتاوى** من الجواب ان قال لا يفسد لان واما ما يتعلق لان متعلق الوجوب هو الكون باعتبار جهة كونه صلاة ومتعلق بالحرمة ذلك باعتبار جهة كونه عسا لا يقتضي ان الجنتين متعلقان بالامر والنهي لكونه ليعين الشخص على ما سبق الى الفهم من هذه البارة والالتزام بتكليف الحاكم كانه من معنى ان متعلق الوجوب هو ذات الفعل مع احد جهته ومتعلق بالحرمة هو الذات مع الاخرى فتباير الحقائق **الحل** لما كان من المعلوم واستماع وجود المطلق في الخارج متعلقا عن القيود وكان لفتاوى ان يقول هذه الصلاة من حيث هي صلاة لرسولك في الخارج عن الجهة المبنية ومنه من جهة الصلاة من حيث هي صلاة من حيث هي صلاة فلا تكون صحيحة **الاستدلال** لرسولك لان لا تسلم ان الصلاة لرسولك في الخارج من جهة المبنية وهو كون الفعل عسا والصلاة يجوز انما كما من كون الفعل عسا وكذا القطع في الدليل ما من من جواز الاتفاق والامانة وجود المطلق في الخارج لا يقتضي قد انصرفت بل يقتضي هذا اذا كان كذلك فلا تكون الصلاة متعلقة بالجهة المبنية في الخارج فلا يرد ان كون جهة من حيث هو كلاما ليس اما لما قاله القاضي في غزيرة من هذه الصلاة ومن غيرها في بطلان الصلاة السيد في جهة الملازمة نظر لان جهة تالم الصلاة لا تستلزم اعداد المتعلقين بل تستلزم اختلاف المتعلقين بل هو في غير القاص والمكملين لجهة صلتها بالان الكون وانما كذا في الاستدلال ولا تستلزم الا في نظر الدليل الملازمة كما في هذه الاساذ كما انها تستلزم الاختلاف نظر الى الواقع فما قاله انه اولي الحق اول وجهه ذهب الى ذلك استدلالا بما سلف فيها لانه لو رجع لكان لاقاد المتعلقين ثم انه لم يفهم من ان يكون واحد انه متحد فيهما الى انما يفرق بينهما فيهم الله اسر واحد الى انفراد من افتاد الملازمة لان الكون وهو المصوب في الجزع تحت فهو متعلق الي وذلك الكون ولقد فوجئت صفة ذلك الكون متعلق الامر ان جهة موصوفة الامر ومن المتابعين من قال ان المراد ان يكون الاتفاق المتعلق للوجوب في الدار وكونها متعلقا للفتاوى في واحد واجاب باعتبار الجهتين بان يتعلق على هذا الفعل لانه ان كان كونه واجبا وكذا عسا وكذا صا درا عن المصلحة في الدار فمن جهة كونه واجبا يكون طاعة ومن جهة كونه عسا يكون معصية وصا در شرحه غير خاف **قوله** باعتبار الجهتين ان يكون متعلق الامر بالصوم من حيث هو صوم ومتعلق النبي بالصوم والمضاف **الحل** في موجب جهة هذه الصلاة تعدد الجهة وهو موجود في صوم يومه فيخرج على تقدير جهة الصلاة لا يتابع خلف المعلوم عن الصلاة لا لما في وليس الوجوب للصحة



التقدم والالتزام على المالك من العلة في صورة تعدد المجران والبرص لغيره شرط متلا بل تعدد ليس  
 الارضا لان **المتقدم** لو صحت هذه الصلاة ليجزى صور يومين من الجهر والبرص مع إمكان اعتبار الجهر والبرص  
 للتصديق بالند **وله** ما يجوز انكالك التمس فيه **فان قلت** قد صرح في المتن بعدم تحقق الجهر في بعض  
 يكون بطلان ذلك **قلت** المتلازمان حكمهما حكم جهة واحدة فكانه قال لا تحقق جهران مستلزمان  
**القطبي** فان قيل الجواب على هذا يستلزم صورة الشراخ لفظيا اذ لا تأتي من تصويرين فعلق الامر والتمس بما يفي  
 جهرين فذلك كله واحدة فبما عجز الخري كما هو مذهب الجمهور ومن امتنع فعلقها بذي جهرين كذا احكاما  
 ما يورثها لدا عا والآخرى منيها كذا كانا حرمها الخائف وكان احداهما يجرى فعلق الامر والتمس بما يفي  
 والآخر لا يجوز في اخرى فلا توارد التي والاثبات على حمل وتعدد ولا للشراخ خط في المتن قلنا الشراخ بحاله لان  
 الجمهور وان يبدو الجهرين جواز الامكان لكن يجوز ومنه كذا احكاما ما يورثها لدا عا والتمس بما يفي  
 الخفي اجاب المصنف بمنع وجود العلة التي تعد الجهة بان الصور لا يورثها الجهر ولا في الجهر ولا في الجهر  
 هو لا يورثها في الصلاة فالت وهو قد فرغ اذا انتهى عن القضية بعد الجمع بوجوب التمس من الصلاة  
 التي اوقت بها فان مع التقدم مع في صورتين والاولا اجاب الامتناع عنه باننا لا نعلم ان في المتن القيد  
 بعد الجمع بوجوب التمس من الصلاة وانما يلزم ان لو لم يجر انكالك القيد الذي تعلل به النبي عن الصلاة وهو  
 منع والتعليق على ان النبي بعد الجمع بوجوب التمس من الصلاة لكن لا يلزم من التمس من جميع التمس من جهة  
 واحد من اجزائه من لزم النبي من الصلاة ولم يرد كلام الخفي في هذه الصلاة كما في بعض التمس من جهة  
 الصلاة وما ذاك الا بين منه على الحكم **السيد** يجب عن الاستدلال من اختلاف الجهرين لان صور يوم  
 الجهرين معناه عن الصور ان ليس الا الصورية ذلك اليوم وليس فيه جهة اخرى وليس انه ليس الا الصور  
 وكيف وعد انكالك شعور بانته من غير وقال ولو قال وهو يومين من الجهرين معناه عن صور الجهرين  
 اوجه وليس ايه قال ولما لم يرد ان صور يومين من الجهرين معناه عن الصور والآخرى بان  
 في قوله الجهر فان صور يومين واجبا عليه انتهى منه لو صحت الصلاة ليجزى صور يومين من الجهر واجبا لاعتقائي  
 عنه بان التمس من الصورية يومين الجهر انما كان متعلقا بتمس صور يومين من الجهر وليس صور انكالك صور يومين  
 الجهر من الصلاة بخلاف النبي عن الصلاة فانه متعلق بالقيد وهو جاز انكالك من الصلاة والخفي  
 بان الغاير لا يفي بان جهة الصور لا رتبة النبي ولا في النبي متعلق النبي ايضا والخفي بان لا يلزم  
 من تعدد الجهة جواز انكالك فلا يلزم من صحة الصلاة صحة الصور وهذا لا ينصه لان السبب  
 يعترض على توجيهه فالاول مع صحة التوجيه حتى ثبت العوض ثم يحل عليه الجواب اجاب المصنف  
 بان الفرق واقع لان الصور لا يورث صور يومين من الجهر والصور فيه مني منه لا ان يقع الصور فيه مني منه  
 فانما سئل ان النبي هو الواقع لا الوقوع خلافا لا في حقيقة ذلك لان الصور الواقع هو النبي عنه وهو  
 سئل ان الصور المطلق لغيره في تعدد جهات فذلك احداهما عن الاخرى بخلاف الصلاة **وله** فانها  
 حاصلة من الملازمة كما ان حاصل الاول والنهي من ضمن نهي الجهر وهو ما يكون ترك النبي على وجه  
 ونهي التمس ليس نفي الكفاءة وهو ما يكون فيه **وله** ان الذي اذا ان النبي عنه لا ان الوقوع  
 الذي هو يورث وذلك انما هو بحسب الظقة المعلومة من استقراء النواهي الشرعية وقد يوجب دليل

خاص ما ورد فيه النبي بخلافه الظاهر الذي هو البطلان اعتبار الجهرين اعتبارا لا لدليل الذي يوجب عدم البطلان  
 حكم بعضه ان جهة ما مني منه كما حكمنا في القضية واسامو يومين من الجهرين في كذا مني منه ولا يخاف  
 بوجوب صحة فلا تعتبر جهة جهران لا حكم به جهة **القطبي** توجهه ان قال لا نسلم انه لو صح اعتبار الجهرين  
 في القضية ليجزى اعتبارا في التمس وذلك لان الجهرين مني منه نفي جهر بخلاف القضية والنهي عنه نفي  
 جهر لا يستبر فيه فبما دعي لا يجوز ان يبر فيه جهران لا دليل خاص لا دليل ذلك بالاستقراء وانما قلنا  
 لا يبر الا دليل لان نفي الجهر يقتضي الاتهام عن النبي عنه ضرورة واعتبار الجهرين يقتضي جواز الاتهام فيه  
 وهما سافران لا لا يجوز اعتبارا في نفي الجهر الا دليل خاص فيه كسئل الخيرية القضية فانه مني  
 عنه نفي جهر يكونه غيبا لكن كمال الاجماع على كونه قربة والقربة لا يجتمع مع القضية لاجتماع اعتبار  
 جهة اخرى وانما قال دليل خاص احترازا عن الجهر فان كونه ما يورثها باعتبار دليل على جواز اعتبار جهة  
 الموجب فيه لكنه غير خاص به بل هو عام في جميع اسأله واورد عليه السيد ان لا نسلم ان شغل الجهر في  
 الارض المحصورة بالصلاة قربة فتم شغل الجهر في غير المحصورة فيه ولا يرد لان شغل الصلاة لا يبر  
 صلاة اقتضت كونه قربة فخر وسيدت وجد القربة بل يرد على اخر وهو ان الحكم بهما من حيث الدليل  
 والمدان كما في خاص وانما قام فالتصريح بان الصلاة خاصة وفي الصور عام حكم شرط يقتصر  
 ما فاما ادعاء اوليان القضية ليس منها بما نفي جهر وانما فانها مني منها نفي جهر كونه غيبا  
 الخفي اجاب المصنف بان الشك في نفي الجهر لا يوجب الصحة الا اذا علم اعتباره بدليل خاص وفي  
 الصلاة دلالة الصلاة على اعتبار جهة الصلاة والحديث من غيب شبر من الارض طوئه الله يوم  
 القياس على اعتبار جهة الغيب بخلاف صور الجهران التي ورد فيه ولو يرد دليل خاص في اعتبار العدد  
 فيجعل احد الجهرين في الصور يومين من الجهرين متعلق الامر بغيره والآخر متعلق النبي بغيره قال وهو  
 مدفع اذ كتب عليكم الصيام دل على اعتبار جهة الصور ونفي الرسول صلى الله عليه وسلم عن صور يومين  
 السيد على اعتبار رضوخه فان الصور من حيث هو صور لا يفتك فيه **السيد** الاول في الجواب ان منع  
 الملازمة بالفرق لان النبي يومين من الجهرين متعلق بغيره اولاه النبي المصوب لغيره على نفي  
 الصلاة او لا يورد او لا يعل على الجهرين المصوب ثم ورد على الصلاة به لاستلزامه شغل الجهرين ولا ان  
 متعلق الصور انما ان قوي من متعلق الصلاة بالكل لان المتابع امرها الصلاة ولو ما يبرها بما في مكان  
 حار من الجهرين او ان يورثها في مكان لا يبرها في المكان او امرها الصور او الصلاة معقدا بزمان خاصا لزمان  
 ولا يجوز ان يورثها في غير ذلك الزمان ايضا لان شغل من اجزاء الصور ينطبق على جزء من اجزاء الزمان  
 بنظر الصور عند ما يتعد زمانه غلات الصلاة ولما نظر الصلاة في الزمان لا يبرها ولا يطل  
 في الانكسار مني عنها ويحق الزمان الذي يبر الصلاة او الصور منه ولا يتعين المكان لهما ولو يبرحين  
 الزمان للصلاة ويحق المكان للصلاة يشهد عليه الصناعة الفقهية قال الشافعي على الخفي الامر  
 ورد بالصلاة بغيره او النبي القيد كذا بخلاف ما فان الامر وان يورثها بغيره او النبي عن  
 الصور المضاف لكن لم ينك الما يورثها مني في هذه الصورة عند ورود النبي فانها على السيد ان  
 من ان متعلق اعتبارها من حيث هو صور الزمان فسلم ولكن لا نسلم ان الصلاة ليست كذلك ان شغل







المعصية لأن تارك ما يقع الثواب على فعله لا يستحق الله والخاص يستحق الذم والخاص المأمور به فالاول  
محمودة فاما لا يستحق المندوب منه القسط فانه **المفسر** يوضحه فيكون على هذه الوجهة وهو ان المندوب  
بالطاعة كلما يقع الثواب على فعله فيلزم منه ان يكون حصل الطاعة ما موراه لان الطاعة حقيقة يكون  
لحصوله مطلوباً وكذلك يكون حصوله مطلوباً فهو ما موراه لان لا يطلب حصول الفعل فيكون المندوب ساقطاً وليس  
ساقطاً ان المندوب لا يسلم ان حصل ما يقع الثواب على فعله يكون حصوله مطلوباً انما هو كونه مطلوباً  
لحصوله شرعاً كونه ما موراه لا يقتضي ان المندوب طاعة وكل طاعة طاعة فهو ما موراه لان الطاعة على ما  
المعصية وهي مخالفة الامر فالطاعة استمال الامر فيكون ما موراه وليس الطاعة استمال الامر فيخرج  
اولاً ما موراه لا يستحق المندوب طاعة بالاتفاق وليس هذا الوصف حلالاً لذاته والالتكان  
طاعة على تقدير كونه منها عنه ولا فلكونه موجوباً دائماً والالتكان يحصل جاد طاعة او مراده تعالى  
والالتكان كسر دال والواقع طاعة وليس كذلك فان الباع الصادرة من العباد مرادة الله تعالى وما قال الا في  
عنايه طاعة وان لم يوجب ولا يوجب او يعود اليها ثواب والالتكان مقتضى ان لا يخلو في خبر الله تعالى بحاله  
لكن الثواب غير لازم للمندوب اجاباً ما منهم على حق العلة سوى استمال الامر **الحل** هو ضعيف لاننا لا نسلم ان  
الالتكان بالمندوب طاعة لان الامر بالوجوب ثم لم لا يكون طاعة لكونه مراداً به وكون الباع مراداً به  
غير ما موراه من على ان الطلب عبر الارادة وهو متوجع ثم لم لا يقال ان التمس طاعياً لكونه اجاباً ما يقع الطلب  
ونطلق الطلب ليس امراً بل الطلب الجازم على ان يصير غير مستند الى دليل وليس بضعيف لانهم يقولون  
بذلك في كل قواعد المسئلة عند عدم او المنفعة من الامر ليس بالوجوب وان المانع فاجبة من الارادة  
والامر وان يطلق طلب الفعل يطلق الامر انما يقتضيه انه القول بالطلب للفعل وان الاصل خبر الغير **فله**  
مشترك ان من امتناعه فيكون المندوب ما موراه القسط لاجل انما حكم الامر اليها من ذهب الى المندوب  
ما موراه لاكل الامة فلا يفتقر صحة على الغير سلطان الاجماع ولا نسلم ان دور المطلوب لان المندوب يحصل مندوب  
ما موراه والالتزام من الدليل ان صفة ذلك اذا التزم كون مطلق المأمور به المستند اليه ما ذكرناه لانما  
يقول خبره يستدل باجماع اهل اللغة على المعصية ثم اذا كان البعض ما موراه في زمان يكون الكل كذلك  
احد ما قاله في الفصل ولا يقال انقسام الامر اليها يستلزم ان يكون حصول مندوب ما موراه لا يستلزم الاضطر  
الامر لانما هو كذا لا يلزم من انقسام الاضمان الى اسود وابيض كون كل اسود انساناً فلهذا انما كان بالكلية  
**الفتوى** ان تقضي بانقسام الانسان الى ابيض وغيث غير وارد صدقة على كل فرد انما هو انما هو بانقسامه وانما هو الاضطر  
ليس من ارادة اقسامه الحقيقي فليس ان يقول المأمور المقسم بقضى صدقة على كل واحد انما بطريق الحقيقة  
او بطريق المجاز ونحن نضع صدق المأمور على المندوب بطريق الحقيقة ونسلم صدقة بطريق المجاز فان المأمور  
انما يريد به ما يطلق عليه اسم الحقيقة والمجاز مع انقسامه الى المندوب والافلا وليس في الافلا دليل  
الانسان فهو اليها والاصل خبره انما هو قوله قالوا اي الكشي والذو مناهو وما والاضطرر تخففها راجع  
الى مخالفة لابي المعصية ولم يذكر دليل على ان الثاني وكون المعصية مخالفة للاتفاق **الاصحاب** وجهه  
المخالفة بقوله تعالى اعطيت اسرى والثاني ما طردوا لا استحق التارفعه تعالى ومن مصر اليه ورسوله  
فان له تاجه من السيد لكان ترجحه معصية لان ترك المندوب مخالفة المأمورية ومخالفة المأمورية

مفسر

حصة لكن تركه ليس بمعصية فلا يكون ما موراه حينما ذكرناه انه لو كان مخالفة الامر معصية لكان أولى لانه  
الكبر والوقار انما ليل هذا لان ترك المأمور به مخالفة الامر والمعصية مخالفة الامر لا يقع بعد مخالفة  
في المثال الثاني وليس له ان المندوب كونه معصية لان من المعصية مخالفة الامر كونه مخالفة الامر  
فلهذا لانه انما هو على ما عليه وسلم عدمه ان المعصية الى السواك وفي الحديث كونه ما موراه انما هو لا حولاً  
الامر بوجوده المصلحة فان كان ما موراه لما استقام الحق وطاعة السواك مندوب اتفاقاً والسواك ليس ما موراه  
للهب ولم يذكره في الثاني للاتفاق **الحل** وبطلان الثاني ظاهر لدلالة الفرض على كونه مخالفة الامر عليه  
وسلم وصحة الخفي وان كان ما موراه ليرجع سلب الامر والمندوب دل على سلبه **المفسر** لان ما موراه ليرجع لانه  
لانه دل على سلب الامر عن السواك فلهذا في المندوب ما موراه سلب الامر عن سلب الامنية الحقيقية  
عدم صحة السلب وبطلان الثاني لا يرد اتفاقاً وبطلان الثاني لا يرد صحة السلب مستند على ان حكاية  
طاعة الحقيقة على التصديق مع ذلك في الفصل الثاني مع انما امر اخي حتى قيل لا يربطهم هذا بعد  
ان حشر المندوب امر ما موراه وعلى المندوب بكونه ما موراه وللحق ان قوله انما هو سلب الامر من سلبه  
من الذين بها لاجماع ائمتنا لم يثبت في ان حقيقة المندوب مستلزمة لكونه ما موراه ودلائل الفرض في هذه  
**فلهذا** لان الوجوب خلف على لانه وهو وجه اخر لبيان الملازمة اي لو كان ما موراه ما صح في سلبه في الامر بوجوب  
المسئلة فان المندوب لا مسئلة فيه انما المسئلة لازمة للوجوب فلو ان الامر انما هو ما موراه وجوب والقوم  
مذكروا في الجواب ان جعلوا المسئلة قرينة كون الامر لا يوجب والموافق المسئلة التي وقت ولان الوجوب  
بعد لفظة الجواب قبل لفظة كلاماً فلهذا صلا على بيان الملازمة ولست مع الملازمة وفي الجملة كون المندوب  
غير مستلزم على المسئلة على الثاني **فلهذا** امر الاجاب لا مخالفة الامر لمخالفة هذا السادة في النوع الملازمة من  
الدليل الاول ولا يربط اي امر اجاب المسئلة ملازمة الدليل الثاني في تقرير الجواب عن الدليلين في واحد  
**الفتوى** الجواب منع المان ومفهما فان العمان من خواص امر الاجاب والمسلوب هو امر الاجاب للقرينة  
الدالة وهو لزم المسئلة على تقدير الاجاب لا الامر المطلق والمندوب فلا يلزم من سلبه سلبها الحقيقي  
مع الاول منع المسئلة وضع والبيان مخالفة امر الاجاب معصية والثاني منع في المثال انما هو مطلق الامر  
وان اراد امر الاجاب فليس ولكن سلب الماص لا يلزمه سلب العام **الحل** المعصية عبارة عن الاتيان بمخالفة  
الامر فلا دل على الاجاب فقط الاتيان مستند **فلهذا** كلاماً اني كون المعصية مخالفة امر الاجاب وجب الاتيان  
على امر الاجاب على سبيل التخييل ان الحقيقة انما مخالفة الامر مطلقاً وان امرهم باقى على طاعة لكن جعله عدول  
الى الجاهل في الجدل على الاجاب للدليل الذي ذكرناه على ان المندوب ما موراه ومخالفة طاعة والاتفاق على الانقسام  
حتى يكون جمعاً لارادة القطعي فان قيل اخلاق اهل اللغة الصبيان على مخالفة مطلق الامر يدل على عدم الاتصاف  
قلنا انه وان كانت كذلك لكن يجب حمله على ما ذكرناه جنتاً بين بل لو كان المندوب ما موراه ومن ياد حصرهم  
من الاخلاق هذه اما قال على الاول واما على الثاني فقد قال فان قلنا انانية الحديث مطلق والتعبد  
خلاف الاصل قلنا انما جبر اليه القرينة وهي المسئلة لاختصاصها بما من الاجاب فلا مخالفة للاصل ان  
اذا الاصل القبيح عند وجود القرينة وليس لمخالفة للاصل والالزام ان لا يكون راجعاً ولا اعتباراً ولا خلاف  
خلاف الاصل لا بد في الحكمين وجود القرينة لكنه خلاف الاصل بقوله تعالى انما يؤمن بالله واليومنة



الحديث على كونه ما مر به دلالة على كونه غير ما مر به في غير من اللازمة فتخرج او دلالة على كونه  
غير ما مر به انما ان لفظة عليه السلام بالحديث وهو الذي قيل في كونه ما مر به وتاما بعد ان لم يرد  
ما مر به مطلقا وهو غير لازم لمراد الامر به بعد زمان انكشافه وانما بعد لولا ان السند وباقيل ذلك  
الزمان وهو ممنوع وقال والترغ في المسئلة بالمسئلة فلفظ هذا قال الامام في المرحان وهذه مسئلة فلفظة  
ليس فيها جدوى من طريق المعنى اذا لا يمتنع مسلم ونسبته امر بعد من المسائل لان مسائل العقول فلفظ  
جزء الدعوى على اهل اللغة في انه لا يمتنع امر قال وقد ذكر في الكتب المشهورة ان هذا الخلاف مبنى على ان  
الامر حقيقة فيما اذا **الاصح** في هذا البحث مبنى على ان الامر الوجوب او القدر المشترك بين الوجوب والله  
فان كان الاول يلزم ان لا يكون ما مر به وان كان الثاني يكون ما مر به وليس مبنيا عليه اذ لو كان متلاسترا  
لفظا بين الوجوب والتدب لكان ما مر به المتسرى لفظا لانه انما يرد بالامر على الفعل فهو ما مر به  
بناء على ذلك لغير ما ذكره لخصم لا يمتنع هذا المعنى او الطلب الجازم وليس ما مر به بما ذكره لخصم وما ذكر  
من الوجهين لا يمتنع بعد المعنى ان الكبرية في الاول ممنوع اذ ليس حصل طاعة ما مر به بهذا المعنى ولا سلم  
ان لخصم هو الطلب الجازم على مطلق الطلب وسلم ان معنى المطلق الا ان مرادها ما مر به بما مر به المطلق  
لا الطلب الجازم **الحل** القضية المسئلة ان المراد ان التدب بعد فعله لفظ المأمور واما ان المطلوب  
اولا اما الاول فانه لا يمتنع عنه انما يكون مبنيا على ان الامر على الوجوب لا واما الثاني فانه لا يمتنع  
وليس المراد صدق لفظ المأمور انما بعد الادلة ليس على حوا ان اطلاق لفظه فلفظ ولا انه مطلوب اذ  
هو مطلوب بالاختلاف فيه فان قلنا هذا البحث خارج عن شرح المتن بغير العقول به قلنا  
ان يمتنع بان قال ما قاله آخر وهو لفظه متعلقا بالمتن لفظ التدب **قال** التدب ليس تكليف  
اي تكليفه او من الاحكام التكليفية والاستاذ هو ابو اسحق الاسفرائيني حكم آخر في هذا في العقائد  
وذلك في الاحكام ولا ان التدب حكم والوجوب حكم اخر القطعي حجة الاكل ان التكليف انما يكون بما فيه  
كففة والتدب مساو للباح في التمييز بين الفعل والتك من غير جرح والباح ليس من احكام التكليف  
كاسيا في فلفظ التدب وما سياتي في المباح هو ايضا محل النزاع كما في التدب سواء خلاستد لا يحددها  
على الآخر ثم قال ولما قبل ان يقول ان اردتم بان التكليف انما يكون بما فيه كففة انما يكون ما لم ما فيه كففة  
فمنوع او انما يكون طلب ما فيه كففة وان لم يكن لازما فليس لكل لافضل ان التدب ليس كذلك بل هو  
كونه سببا للتوابع لا يخلو عن مسئلة فان التكليف لوفعله رتبة والتوابع سبب عليه وكذا ان ترجمته بما  
فانه من التوابع على فعله ورتبها كما ان سبب عليه من فعله **قوله** فالمسئلة لفظية اي النزاع فيها السبب وهي  
اي المسئلة لفظية **الحل** اراد ان النزاع فيها مبنى على تفسير التكليف ان قيل هو الذي يمتنع تركه او فعله فلا  
يكون التدب تكليفا وان قيل ما يمتنع احدهما يكون تكليفا القطعي لفظية لان مراد الاكثر من كونه ليس  
بتكليف ان ليس لازما لا بان ومرا اذا استاذ ان فيه مسئلة باعتبار وجوب اعتقاد كونه متدوبا فلفظ  
يؤرد ان في الايات على محمل انه يكون للنزاع لفظيا **التميز** ان يمتنع لا يجوز تركه فليس او ما فعله  
راجع وتكليف وكذا المعنى ما كلفه باعتقاد كونه فيه وتكليف لانه مكلفون باعتقاد ما في فعله كسئلة فلا  
لا تكليف بفعله بل ارب وليس لا تكليف بفعله ان لخصم يقول به **قال** المكروه **قوله** فانه اي مشروعة

والمكروه في اللغة ما هو من الكربة وهي الشدة في الحرب وهو عند الجوب وفي الاصطلاح ضد المندوب  
وهو متعلق بلفظ الكرامة **قوله** في الاصح لان المختص عليه وتضمنه الى الحرام كسب التدب الى الواجب لانه  
في طرفه التي لا تندوب وطرف الاحباب وكذا انه في الدليل والحواس حكمه كما يقال تركه طاعة وكذا ان ترجمته  
طاعة ففعله منهي كما لمكروه منهي وايضا نسبا اليه الى غير محرم ونحو كرامة **قوله** كما في التدب اي مذهب  
واستدل لا لاوردها وكون المسئلة لفظية واجبة الى تفسير التكليف بما له طلب ما يمتنع او طلب ما يمتنع او راحة  
الى اعتقاد الكرامة **قوله** في ما بعد مراد هو ذلك المطلوب الذي يمتنع الكسب بما فيه التوابع والتمتع في المأمور  
والتكليف انما هو في هذا المعنى وهو الذي يسمى بنهي الترتيب واما المبدأ للتحريم في الاول هو الحرام وحقيقة  
يحد هذا المكروه عند الحرام ومعنى انما كره اي احرمه اي نفسه الى الحرمة والمان ترك الاول وهذا هو  
حده بعد المعنى **قوله** وان لم يرد بفتح اليا وفتح متعلق بنهي سبب فعله الا مدي وقد يرد ترك ما مضى  
راجحة وان لم يكن مبنيا عنه تركه المندوبات وبهذا الاعتبار بعد تركه الاول وروي ايضا بفتح اليا وفتح  
ان من الارادة وجب ان يكون متعلقا به لانه في بعض النسخ يدل على انه قد  
حلاله الضمير فتركه ترك المسئلة وحط المرتبة فهو ترك الاول واعلم انه قد يطلق على معنى باع وهو ما في الغالب  
منه جزاء وان كان غلبا الطرح له كالكلم الضمير ويحد به الذي فيه شبهة **قال** بطريقه بالمباح للمباح  
لانه الحكم المباح بغير اي لغة والمادة والباح ذكره في قوله وشرا ما يتلو في الاية فهو ما ورد في  
خطاب التابعين بالتمييز بين الفعل والتكليف في قوله هو ما جاز الحرام في بين فعله وتركه وهو ممنوع من حال  
الكفارة فانه ما من فضلة فيها الا لا يمكن تمييز فعله وتركه او قد يرد لانه لا يكون مباحة بل واجبة وليس  
مستوفى ان لا يمتنع من الحرام على التمييز بينهما وقال وقيل هو ما استوفى ما يمتنع في عدم التوابع والاعتقاد وهو  
مستوفى لانه انما قال فانما ذلك وليست مضممة كونه مباحة وليس مستقفا اذ البحث في افعال التكليف  
ومن اسباب الحلاله الطلق وقد يقال ان الحلاله لا تميز فعله وان جرم تركه كره المرتبة **قوله** على المباح  
عقلا وهو المسمى اصطلاحا بالمتن بالكل اقام ويحد به ما سلب فيه الضرورة عن الجانب المباح الحكم كما ان ما  
استوفى الامران ان الوجوب هو الحد فيه عقلا يسمى بالممكن القاصر اي ما سلب فيه الضرورة عن طرفي الحكم **قوله**  
وبان لا اعتقاد ان عدم الاستعجال واستوفى الطرف من بعض النسخ وهو استوفى الطرف من عدم الاستعجال او مراد الخبر  
وتقديم اعتبار الاستوفاء الامر فيه سهل **قوله** في النص انما يقيد به لان الشك هو استوفى الطرفية نفس المسئلة  
اي انما من الاستوفاء في الواقع وبهذا الاستاذ هذا المعنى من استوفى عليه وهو ما استوفى الامران فيه لان ذلك  
انما هو بحسب اعتبار الاشياء في نفسها وهذا هو بحسب حالها عندنا اذ اردت انما في هذا يكون الشيء واجبا او  
مستحبا وغير ذلك وفيه **قوله** بعد في ذلك هذه الجملة مقول كما يقال في القضايا وانما من الاحتمال لان الشك  
يسر في حاله لا يمكن **قوله** احكاما المشكوك فيه لما يستوفى طرفاه ولما لا يمتنع شرعا او عقلا في الجانبين بطوليه  
التمتع على ما يشك انه لا يمتنع شرعا وعلى ما يشك انه استوفى الامران فيه عقلا وهذا هو المسمى بالمتن في  
الحالين بطوليه لانه معان كل المباح وعلى ما لا يمتنع شرعا وعلى ما لا يمتنع عقلا وعلى المشكوك في شرعا وعلى المشكوك  
عقلا وعلى المشكوك استوفى شرعا والمشكوك استوفى عقلا وعلى المشكوك لا يمتنع شرعا والمشكوك لا  
يتمتع عقلا القطعي فتفسير الجانبين يختلف باختلاف الاطلاقات فيحد حدا للمباح او ما جاز فعله شرعا او ما







والكفى لا يقول بوجوده عينا حتى تدفع به ولو يرتفع بهذا العقد فقط بل فرض الله فافعله فهو واجب  
ولو يرتفع بشرحه **القطعي** يقتضي لا نسلم ان جعل واحد من المباحات معينا لا يتم الواجب الا انه اذا جعل  
فرد من تركه الحرام مع انكان تحقق تركه ففرضه فان لا يجوز ترك الحرام ولا يجب واستوعبنا فيه  
قبل ان نقره انها واجب وهو ما فعله لان ترك الحرام لا يتم دون التمسك بمبدأ مباحا كان او غير مباحا  
بفرض منها غايته ان الواجب غير متعين قبل الفعل لكن لا خلاف في وجوبه بعد التمسك بما فعله مباحا او غير  
فموجب واجب واذا ثبت وجوبه وجوب الكل لحد مرافا بل الفصل وليس يقتضي ذلك لان كلامه  
تارة شعير بان المراد ان المباح غير متعين بمبدأ مباحا او غير مباحا اخرى صريح بان المراد ان فرد من افراد  
المباح غير متعين بل انه لا يوافق ما ذكره لو لا من ان جعل مباح ترك الحرام بصورة الاحجاب الكل وايضا اذا كان  
المراد افراد المباح لا يكون من باب الواجب الغير لا بشرطه ان يكون واحدا من امور معينة بخلاف مقتضى  
الاستدلال فان الاحكام امور محصورة ثم لا نسلم ان الاطلاق انما يحصل به ترك الحرام والجب وغيره ليس  
بواجب ثم قالوا بل ان يقول ان اردت فقولك فهو واجب انه الواجب بخصوصه فتوقع وان اردت  
انه واجب لاستثناؤه على الواجب وهو كونه مباحا فافعل ولكنه لا يفيد شيئا لان مباحا وجوب جعل  
معنى مخصوصه على ما هو المتقوله عنه وانما يقتضي لو كان مذهب وجوب مسي الصمد وليس مذهب وجوب  
كل ما يخص من على ما هو المتقوله منه الخطي في فعل المباح غير متعين له لانه يحصل عين من الافعال وقال  
في الجواب وفيه قبل ان الواجب واحد مما يحصل به الترك واذا كان كذلك فكل ما فعله من افراد المباح  
يكون واجبا **المسند** في وجوب ما فعله نظرا لان الواجب عليه فعل مباح من المباحات كما في الكفاية لا  
ما فعله من تركه والبيان عين فلو قال وقد سلم ان الواجب واحد لا يتعين ان يكون  
والواجب هو ما فعله لان لا ياتي من خصاله الكفاية ان الواجب اجماعا فكذا هنا ذكر واحد  
متونا بشعر بعد ما تبين فلا موصية القسري قبل ما فعله ليس بشي يجوز ان يكون تركه كفارة فلا يكون  
واجبا قلنا لا بل لان هذا الفرد يحصل به ترك الحرام فيكون واجبا وايضا اذا كان تركه حكم خاصا  
كان فردا من افراد الواجب وهو يحصل الدعوى وانما لا يجب ان يجب عنه بل نظره انما هو في وجوب  
ما فعله لان في مذهب واجبا **قوله** اذا تركه كالصلاة في الوقت الموعود اذا ترك بها اتفاقا فسلم من الفرق  
وهذا الجواب يقتضي اجماعا بخلاف الاول فانه كان يقتضي **القطعي** الجواب الثاني في الامام وهو ان الله  
يلزم ان يكون واجبا بل الحرام اذا ترك به محتمرا خيرا لم يكن واجبا بل الصلاة تكون حراما اذا ترك  
بها واجبا اخر وهذا باطل بالاجماع **قوله** باعتبار الجهلين فانها لا تنظر الى انها واجبة وبها تنظر الى  
امر طاهر حرام وكما قد مر في مسألة الصلاة في الدار المنصوبة فان قلت قلت من المقتضية انه  
يجوز ان يكون الحرام ايضا واجبا وفي الجملة لا لزوم ان يقول الكفى بوجوب الاحكام الارضية ان ترك  
الحرام كما يحصل بالمباح يحصل باخوته ايضا فواجب التمسك بالمباح قلت اما ان يكون مذهب  
التعمير وذكر المباح على طريق التمسك او التمسك بالامر بالاي في التعمير والالتزام غير المذهب  
قد يلزم الشخص لا بد له ان يلتزمه ولكن لا يكون ذلك مذهب ولا يحصل الاستدلال بالاجماع والاداة  
على انقسام الفعل الى الواجب والمباح لا يكون مقتضا ان يتخذ دليلا ولا على عدم القابلية فيما لا يلى

انه منقسم الى اربعة اقسام لا يقال لرجل الاحكام اربعة وما وجد التمسك بها صحة انه لا يفيده غير المباح  
**قوله** لا يخلص منه اي لا يخلص من الكفى بالاختصاص القاطع المشهور بان المراد من الالتزام الواجب الابد  
الشروط الشرعي كما قد مر في مسألة الواجب المطلق ان اختيار المصنف ذلك كما كان شرطا اعتدلا كتصديق السلم  
للمصنف او عاذا كتاب الرق بالسفاح البعد وليس واجب شرعا فلا يفتقر دليل الكفى لكون التمسك بالصدق  
مثلا من الشرط والغير الواجب شرعا لكونه عاقلة على ما سلف استيفاء غير منه وظهر من هذا ان  
المصنف في مخالفة الاكثية تلك المسألة **المسند** قلنا بل ان يقول لا نسلم ان ترك الحرام يقتضي على المباح بل  
يقتضي على غير الحرام سواء كان الغير واجبا او مباحا او مندوبا وليس لنا دليل يقتضي الاستدلال ذلك حيث  
يرجع الضميمة الى غير متعين بل المباح لا يفر من المباح **المستعري** الثانية في المسألة لفظية لانه ان ارد  
انه ما هو بملابسة فانه فليس كذلك ودليل الكفى لا يدل عليه ودليل الجمهور يقتضيه اوانه ما هو بالية  
باعتبار الوقت الواجب عليه فهو ما هو وان كان المصنف منه لكن عرفت ما في كلامه ان الواجب المطلق  
ترقال بمراده ان كان له واجب على ابدك كالخبر فحق الاجوبة متعصفا اوانه واجب عينا فاطلوا العام  
الاول لما قاله في جواب النضر بالاجماع وليس لما قاله فيه اذ هو لا يدل عليه بل ما قاله في الجواب الاول  
عن الدليل من انطلق منه انتهى هذا في تأمل الاستدلال وعسى ان يكون عند غيري وجه ومن الشارحين  
من قال اخرين على وجه لا يفيق معه اشكال فنقول في المقول في الكتب المشهورة ان الكفى بالادباح في البيع  
بل كل من خالفه من ادباح واجب بالدليل المذكور قلنا ما نحن بكل مباح ترك حرام اجماعا فلا يحصل  
مقصودك لان اشكال الاول اذا الركن صفرا فلهية لا يتجمل ام بالفعل فلا نسلم صدقه **قوله** قلت عتبت  
ان كل مباح يتحقق تركه حرام **قلت** استدلنا ان المقدمة الثانية وهو قولك ما هو ترك حرام فهو واجب  
فلا خلاف انما ان قيل ان كل ما يتحقق بالتسليم ترك حرام فهو واجب او غير ذلك فان عتبت فيه ذلك فلا يخفى ان  
الحال اوسط ليس مكررا او ذلك قد خالف الاجماع فان الزنا يتحقق بالتسليم ترك الموطأ وليس واجب  
بالاجماع فان قلت بالاجماع جميعا بينه وبين دليله قلنا اين دليلك حتى يجمع بينه وبين الاجماع  
وان قلت كل ما يتحقق بالتسليم الاتهام عن الحرام يقتضي عليه الاتهام عن الحرام والاتهام واجب وكل ما يقتضي  
عليه الواجب فهو واجب قلنا لا نسلم انما يتحقق بالتسليم الاتهام يقتضي عليه الاتهام فان التسليم  
تخريب الكعبة يتحقق الاتهام بتخريب المسجد الاقصى والاتهام بتخريبه لا يقتضي على التسليم بتخريب  
الكعبة والالزام ان يكون تخريب الكعبة واجبا لان الاتهام بتخريب الاقصى واجب وكل ما يقتضي عليه  
الواجب واجب ومعد القدر يكفي في اصابه ما ذهب اليه الكفى ولا يكفي ولا اشكال بل ان كان ذلك  
لا قد تقدم من غيره انه قال ما حصل الوجوب لا الوجوب العيني وانما لا اشكال في التزام وجوب صبر  
باعتبار استلزامه تركه من غير راض وهو لا يفيق بل لا يفيق من التمسك بفتنة ما عطاها طاهر كما عطاها اليهود  
قوله ولا يخفى صدق لان التكليف مشعر بانما مافية كلفة ولا كلفة في الباح لانه في سعة من تركه وكذا  
التكليف باعتدال كونه في اقل مباحا غير التكليف فحصل الفصل وهذه ابيته كما مر في المسألة لفظية  
**القصير** من المصنف في ان المندوب ليس تكليا وعلمه في المباح مبداه هو كونه لا خلاف فيها والحد مع  
اخذ ما هو عليها وايضا الاستعداد لا يكون دليلا كما قاله على غيره قال وبكى ان يقال انما حكم بالبعد في المباح



دون التدبیر لان التدبیر مطلقا كما فيه من السعة ياتى اقرب من كون المباح كذا وكذا ولا يكون التدبیر  
 يقتضي الحكم بغيره قال وانما لم يجعل قوله الاستناد مسئلة بحداتها كما هو في غير من اختلف على ايراد هذه قول الكندي  
 لا شرا كما في ان المباح كذا وكذا وانما جعلها مسئلة بحداتها كما هو في غير من اختلف على ايراد هذه قول الكندي  
 المباح الذي هو الحكم فهو من الامانة البانية والمبادىء من الحكم مغلقة بما اذا اوجب نوع من الفعل الذي  
 خلقه المطلب لاسيما المطلب الذي هو نوع من مودة والا لا يكون من كونها نوعا بل ان لا يكون احدهما  
 جليلا والآخر قهرا ولا يخلو والترك لان التخيير من حيثة الجنس وانما لم يجعل لانه حقيقة لان التخيير  
 ليس من حيثة بل من ادخل فيه **قوله** الا ذلك ان الامان الجزاء المستلزم واعلم ان ذلك قال المادون في المدون  
 هو تمام حقيقة المباح هو تمام المشترك بين الواجب وقهر **قوله** فلا يبعد في المباح على الواجب لان المباح المأذون  
 في الفعل المأذون في الترك والواجب المأذون في الفعل المأذون في الترك فاما فيما بان لاسيما كل منهما  
 على الاخر المطلب وهذا الجواب متوجه على القسم ان كان قوله بان المباح ما يختص به وتركه من غير تدبير  
 قال ويوجه ايضا على الترخيع بل لا يخرج وهو الحكم بان المباح جسد الواجب دون الحكم مع اشتراكهما في  
 المأذون و احتفاء من جعل فصل لكن ليس قال بل في قول المباح معنى ما اذا فيه هو حقيقة وهو قوله  
 فيه وعلى هذا يكون الترخيع نظريا قال ويكن ان يعمل القضية لفظ التي على القسم حتى كانت قال تركه قسم المباح  
 او يقتضيه من الجواز لا شرا وعبر الجنسية الخارجة دون الفصل ولا يوجب اشتراط تعدد الحكم الجنسية  
 وهو المباح كما لو مر من هذا المذهب والحق وهذا الاحتياط والاشكال في المأذون من الفصل هو الفصل المطلق لان  
**قوله** ان كان مقتضاها او قسمها داير مع تفسير المباح فالترخيص لفظي لفظي لانها من حيثها من حيثها  
 المقتضى وانما كانت المسئلة نظرية لان الواجب المأذون في الجواز اولاد الله **قوله** خطاب الموضع لما  
 جعل من الاحكام التكليفية هذا ما لا يحكم الموصفة وقد مر من هذا المذهب خطاب الموضع هو الخطاب  
 الانسانى المعلق بما قال اما لا بالامتنان والتخيير وليس معلقا بما قال اما لا بالامتنان والتخيير  
 كما انه ليس انشائيا كما قال المتقدم لاحكام الثابتة بخطاب الموضع والاحكام **قوله** اسباب اي ثلاثة  
 السببية والمقتضية والشرطية ثم السببية تنقسم الى مقتضية ومقتوية والمقتضية المانع للحكم ومانع لعب  
 والشرطية اما الحكم واما للسبب وهذا اسما لمرا لا مستقرا وقد يقال خطاب الموضع ان يقتضيه احكام  
 فهو السببية وان يقتضيه فان مقتضى وجوده ذلك فهو المأذون او مبدىة هو الشرطية والمقتضية  
 اما مبدىة او ملاقي الاول او مقتضية والثاني المأذون والمأذون المانع للحكم او لا او مانع منه بوسط لفظ  
 بحكمة السبب وكذا الشرطية والاشياء في قسمه الى ممتنع وممتنع وهو او لا او مانع من المانع **قوله**  
 جعل اشارة الى انه ليس بحد ذاته سببا بل انما هو بفعل السابغ اذ احكام الابا شرع الا من انشأه  
 صيرف للحكم الشرعي لا موقر فيه لان الاحكام قد مرمة والاصناف التي جعلت اسبابا باحادثة والحادثة  
 لا يورثها التدرج وليس لا يورثها لان المأذون في الحكم وهو حادث هذا القول مقرر من قوله تعالى والا  
 فلا حاجة له اليه الا ان السبب لغة ما يمكن التمسك به الى مقتضى واما مطلقا الموضع المأذون  
 المنصبط الذي له العمل الشرعي على كونه موقر للحكم شرعي وقا يورثه سهوله وقوت التمسك على خطا  
 السابغ في جعل واقعة عند تعاطي الواجب عند راس من خطا الواجب عن الحكم تكرر الحكم تكرر كما قال

اولا كالا لاحتطاعة في الخ او لو سئل من تعريفه للحكمة باعثة للسابغ على شرعية الحكم السبب كعمل  
 ان والاشارة لوجوب الصلاة او استلزامه كالا لاشارة للمعرف المحرم شرب الخيل لا لاشارة بالشرع  
 الاجتماع وليس لا لاشارة بالسابغ جعل الاشكال سائلا لوجوب حكم الجريمة مطلقا كما الحلق المنصف وكما ان  
 عبارة الاستاذ صريح به في قوله والحكم الشرعي هنا ليس نفس الوصف المحكوم عليه بالسببية بل يقتضي  
 قضا السابغ كونه معرفا للحكم شرعي فكل واقعة عرف الحكم فيها بالسبب فله تعالى فيه حكان الحكم الذي  
 بالسبب والسببية وكذا في المقتضية والشرطية فان قيل لو كانت السببية حكما شرعيا لاستدعت  
 سببا آخر يعرفها قيد وان اقتصر على من السبب الى الآخر ويسلسل الى حقيقة قلنا معصية  
 السببية مستند الى الخطاب او الى الحكمة الملازمة للموقف مع اقتضائ الحكم بما في صورة فلا يستدعي  
 سببا آخر فلو كان سبب الملك كايح والتميز كالانكشاف والعتوبات كاشتراك في المصنف لكان ذلك يكون  
 الثلاثة سببات اذ قالوا كسبب الضمان والقوة والملك لم يرد جعلها اعملة السبب لاسباب الحكم  
 المقتضية في اذ هو سبب لاسباب **الشرطية** السبب يقتضي الى سبب بسبب حصول الوقت وسبب للاحكام الموقرة  
 كالضمان فانه جملة سبب الطلب المال من الضامن والملك فانه سبب للاحكام والمقتضية فاما سبب الضمان  
 او المال وليس بسبب حصول الوقت بل حصول الوقت سبب لغيره الجلي الملك سبب لاسباب الانتفاع والاكاف  
 للتميز الزمان للمقتضية قال هذه اسباب مقتضية وليست اسبابا اذ على هذا التقدير الضمان سبب وكذا  
 المقتضية في قوله فترسوخه الترخيط كافي لجهة المن في المطلب اذ قال بالسببية اي بالسببية الموقرة والموقرة  
 عطف على الموقرة المتقدمة ومن اشار الى ان الحكم الملك سببا للاحكام والضمان والاكاف للتميز  
 وهو احتياط **قوله** الحكم على الوصف بكونه مانعا علمه ان الحكم الشرعي المراد هنا ليس هو من الوصف المحكوم عليه  
 بكونه مانعا مثلا بل هو حكم السابغ عليه **قوله** كالا لوجوب فاما وصف ظاهر منضبط سببا لحكمة وهي كون  
 الاب سببا لوجود الاب وهذا الحد لا يقتضي عدم الحيات الذي هو الحكم لئلا يكون الاب سببا للاحكام مع وجود  
 سبب الحكم وهو المانع وقا حكمه وهو حفظ النفس من المأذون من المأذون كالا لوجوب حفظ النفس من المأذون  
 يقتضي الامانة وحكمة السبب في الترخيط لانه من قوله كالا لوجوب فانه وصف منضبط سببا لحكمة وهي كون  
 المانع الى المأذون وهذه الحكمة على ما ساء الترخيط التي هي حكم سبب وجوب الكافة وهو القضي يقال  
 المانع لوجوب الزكوة او لوجوب الفتي فان قيل الوصف في الترخيط يقتضي بعض الحكم فلو قال اول الحكم  
 يقتضي بعض الحكم وبما حكمه يقتضي بعض حكمه السبب قلنا لان الوصف في الاولى يقتضي بعضه ولا يقتضي  
 حكمه السبب وفي الثانية يقتضي الاطلاق لحكمة السبب المستلزم لبعض الحكم فاما ما ذهب اليه في الشرع  
 بينهما بعدا للحكمة وعدمه **الشرطية** كذا المصنف لعله ما قال فحين بانها الحكم لحكمة وبما حكمه على حكمه  
 وليس بانها حكمه بل بانها سبب لحكمة كاهو الاصح في الشرع لحكمة على حكمه قد مر مستلزم لعدم  
 الحكم لان اشارة الشرطية يقتضي في الشرط **قوله** كالا لوجوب فانه على التسليم التي هي شرط صحة البيع فان عدمه يستلزم  
 عدم الصحة لا لانه على ما علم حكمه من اشارة الانتفاع بالبيع مائة فالحكم حكم البيع اي تحقق الانتفاع  
 والحكم قد مر من قوله فالحكم المذكور الذي هو حكمه في حكمه فان قلت انما هو او لا يكون السبب  
 الحكم فاما من سببه ثانيا الى الحكم والسبب فقلت داما علمه يستلزم عدم الحكم فذلك قد



يكون في حكمه عدمه شاي حكمه الحكم وقد يكون لإحدا من حكمه سبب الحكم وفي بعض النسخ شاي الحكم أو حكمه  
السبب وهذا الظاهر السبب لتفريقه أي بحث الشارع وفي بعضها حكم البيع وهو سبب لقوله وهو السبب  
مع أنه يجعل أن يقرأ أنه أو السبب بالسبب **قوله** فإن عدتها أي عدو الطهارة يستلزم عدم العظم الذي  
هو سبب الحكم لا يشترط عدتها على حكمه في عدمه الواب منافاة حكمه السبب الذي هو العظم الذي  
حق الواب فإن قلنا لم يعلم من قدر الكتاب منافاة الحكمين إذا المعلوم منه ليس إلا هو بر منافاة  
العدم من الحكم والسبب فليست علم ذلك بطريق الالتزام لأن منافاة مع القوارير ملزوم للمنافاة  
مع المزمومات **القطعي** تنضم إلى شرط السبب وهو ما يكون عدمه بحال حكمه السبب كالتدرة على التسليم  
في البيع فانه شرط صحة البيع الذي هو سبب ثبوت الملك إذا حكم البيع على الانقاع بالبيع المؤقت  
على التدرة على الانقاع المؤقتة على التدرة على التسليم قد يعلق حكمه السبب والشرط الحكم وهو  
ما اشتمل عليه على حكمه متقاربا بغير حكم السبب مع مقارن حكمه السبب كالتدرة في الصلاة لا يشترط  
عدم الطهارة مع الأيمان بحسب الصلاة على ما يفتي به من حكم السبب من عدمه الواب تكونه بغيره وهو  
الواب الذي هو حكم السبب من الصلاة مع بقائه حكمه السبب وهو التوجه إلى الجنب القديم في حكمه سبب  
الشارع وهو مخالف للفتي إذا قال فيه هو كالحكم يكونه شرط الحكم كالتدرة على التسليم في البيع أو شرطها  
السبب كالتدرة في الصلاة ولترتيب الحق وأما السيد هكذا ذكره الآية جمل القول بدل من الانقاع  
نفس الانقاع المستوي الشرط أما أن يكون عدمه مستلزما لعدم حكمه السبب أو العكس والأول  
كالتدرة على التسليم فانها شرط صحة البيع الذي هو سبب الملكية لأن عدتها يستلزم عدم حكمه السبب  
وهو إباحة الانقاع التي هي العلة الغاية منه لأن إباحته موقوفة على التدرة والثاني كالتدرة في  
البيع فانها شرط صحة البيع المشتمل على حل الانقاع فان عدتها يستلزم عدم صحة البيع الذي هو سبب  
ثبوت الملك وفيه منافاة للفتي إذ جعل الشرط السبب والحكمة لا الحكم والطهارة شرط البيع لا  
للصلاة ونظم المتر أيضا ثم ذكر المشتمل على حل الانقاع لغوها إذا دخل في المقصود ثم قال والأول  
أن يقال تميز بينهما عائد إلى الحكم والسبب لا إلى السبب وحكمه الأول مثال التسليم وعدمه عدم  
السبب والثاني مثال التسليم وعدمه تقييد الحكم فان عدم الطهارة يستلزم تقييد حكم السبب في  
الصلاة أي عدم الواب مع الأيمان بحسب الصلاة الذي هو سبب الحكم أي الواب ومع مقارن حكمه السبب  
وهو التوجه قال وفيه نصف لأنها شرط صحة الصلاة التي هي معرف الواب الزمان أن الأيمان بالخبر  
**القطعي** إن كان عدم الوصف مستلزما لعدم كونه الإحصان المستلزم لعدم أن يرفع الحكم فشرطه فقط  
أن يرفع حيزا الأسد رآه أن يرفع أن يقول لعدم الحكم كالتدرة لا يكون إلا كذا بالحكم إذا لا بد من ذكر السبب  
أيضا كالأدلة من شرح كالتدرة على التسليم والطهارة إذ الواجب على الشارع بيان قصد المصنف  
ثم الشروع في الزيادة وأما في التوفيق **قوله** وأما العينة **قوله** موافقة أمرا الشارع أي إتمامه  
الكلب الأمر بموافقة الفصل الأمر وإن وجب القضا لأن القضا بأمر جديد هكذا قال لكل الشهور أن  
العينة استلزام موافقة أمر لا ينافي الموافقة **قوله** مستغنا للفتي **القطعي** هو سقوط توجه الأمر لجعل  
القضا والتوجه شيئا واحدا **قوله** حيثما أي حين يحق العينة لأن الأيمان بالعبادة الواضحة وفيها السجدة

للشروط صد عليها العينة دون سقوط القضا لعدم حصول موافقة وهو غير جازع عنها فلا يشترط  
لأن سقوط فرع الوجوب أولان القضا ثبت بقوله من تأمر من صلاة أو شيئا مطلقا إذا ذكر ما قبل ثبوته  
كان العينة ثابتة دون وجوب القضا لعدم شرعيته فلا تصور سقوطه حيزا **القطعي** يمكن أن يقرر بنفسه  
الممكن حيث يثبت صحة العقود ولا يقال عند غير ممكن ولا لزوم صحة مال الغير إذا كان البيع أنه له الموافقة  
أمر الشارع على حسب حاله لا يقول هو غير لازم لأن الملك لا يمكن بخلاف طهارة الطهارة في الصلاة لا يمكن كونه  
بطل الطهارة في الصلاة ويقتضيه ولاية الشرف في البيع ولما سلك في عين الواب ولهذا صحح المسألة المشتهرة  
بشأن الغير بعدا لغير الجيد نظر الملكية **قوله** أي ترتيب الأمر وجعل الخلاف في الموافقة والسقوط  
راجعا إلى الخلاف في التمرين أو الأمر المعبر عنه لجانبه ما في حال الأمر المطلوب في البيع وإنه  
أما السقوط وأما الموافقة فكان حيا أن يخص بترتيب الأثر بالعلامات مع أن العبادات كذلك لا يخلو  
عن فتح الحكم **القطعي** أما في العبادات فبما عارضت ترتيبها المطلوبة منها عليها فالسقوط في طهارة نظرا لأن التمرين  
المطلوب من التكليف التواضع والتواضع يحصل في طهارة كالتدرة يحصل في طهارة البيع في البيع المطلق لا يحصل  
لأن التمرين في التكليف إباحة الاحتياج وفي البيع إباحة الاحتياج ولا يكون ذلك إلا في الصحيح فالسقوط قبل  
هو ترتيب تيمنه المطلوبة منه عليه شرطا الطهارة ولكن في نوع خفا قال أيضا ولو قبل العبادة صحة هذا  
التفسير لأخرج وإلحاق الوصف ذلك من ترتيب الواب على الصحيح وهو غير لازم بل هو واجب الجلالا  
قوله مرادهم من الترتيب هو الترتيب لا وجوبه إذ ثبت صحيح ما حصلت تيمنه بالامتثال لمعاذات فلا يحل  
من استمرى اتفق وليس مرادهم الجواز بل الوجوب إذ كل صحيح يحصل تيمنه إذ كل من استمرى حصل له إباحة  
الاحتياج **القطعي** الصحة في العقد عبارة عن ترتيب أحكامه المطلوبة منه عليه فبما الأحكام هي التمرة  
**قوله** والفساد برادف الطلأ على اصطلاح الأصولي لأن الفتى لأن الفتى الساقية وفيها بينهما في بعض  
المواضع قال صاحب الحاوي في إخراج الكتاب والقاسم كشرط سوى لا بالملكية **قوله** الماتح جمع  
الملفوحة وهي ما في بطون الأبحاث إذ هو غير مشروع بالاسلام فإن من رآه كان البيع وجوده بورد العقد  
بينما والوصف لأن من شرطه كونه البيع متقد ورا التسليم والمراد بالاسلام كونه ما الوصف الشرطي  
بعض النسخ فثبت فيها لفظة ووضعه قيل وفائدة ما خبر من واحدنا للاستئذان عنه وإن ذكره احتج  
الاحتجاج في كيم وليس خبر لأن المراد بالثبت الواسطة بين الصحيح والباطل لما سبب أن يقال الصحيح  
المشروع بالاسلام والوصف والباطل للمشروع بهما والقاسم المتوسط بينهما كالموقوف مشرووع  
من حيث أنه مقابلة ما بهما من نوع من حيث أنه مشتمل على الزيادة إذ وصف المتأصلة غير جازع  
مطلوبين وجوه هي التيمنه من جدير واحد **قوله** الزيادة أي التي يسببها قصد البيع صحيح البيع لا بد من  
مشرقا بالوصف أيضا وإن ثبت للفتي هذا المذكور وهو عدم الاحتياج إلى العقد للعقد لم يكن  
النافذة تنصير في مجرد التسمية كونه المزارع حيزا معويا لا اختلاف الحكم به **قوله** قد يظن أن  
لا ينافي من الأحكام وليس بالخطأ في الاحتياج والتيمنه فيها من الوضويع وأما قيد العبادات لأن  
التمريض المذكور رتبة الحق بمقتضى صحة العبادات وإنما خصصنا لأن ترتيب إباحة الاحتياج على العقد  
غير على الاحتياج لها أو فترت باستلزام السقوط أو الموافقة فكانت أمرا شرعيا مخالفا للقانون



لعلها ناسية من مخالفة ذلك **القطر** وليست الصحة في العقود عقليا لان ترتيب شرع الجارية المستقرة عليها  
 كوطيا مثلا غير عقلي بل عقلي ولهذا الاجم العقول على العقد المستقر على شرطه بالصحة الاصل فيمكن ان  
 يقال انها ايضا عقلي لان كون الشيء بترتيب عليه امر واذا كان الشيء مستلزما للاحباب والشرط  
 وارتفاع الموانع حكم العقل بترتيب امر عليه سواء حكم به الشرع او لم يحكم به الشرع واذا كان الشيء مستلزما  
 حكم العقل بترتيب الامر لان الامر هو مثل اباحة الانتفاع وذلك لا يلزم الاية وفي الشارع ويكون مستدرا  
 ولا يحتاج خبر وعدمه مرفوع عطفًا على كون امره كونه فاعلم انه من حيث لا يكون مستظنا وحاصله  
 ان الموافقة والمخالفة والتمامية واللامتامة تعريف بالاعتقاد حصوله او حصوله وعدمه من الصحة  
 والبطالان اي على تقديره ان يار بينهما ولا حكمنا بطلان احد منهما بل بتقدير اعتبار الحكم بما **القطر** لا بد  
 ان يكون لسانه ان يكون عقليا انه لا بد من جعل للشرع فيه النوع لقول الحكم على الشيء بكونه مواضا  
 لشرع الشارع على تصور امره والافتقار الى ان الحكم بانها حكم شرعي جيد وليس قابلا لذلك اذا ثبت  
 الحكم بها وبعد تصور امر الشارع بكونه غير العقل فيه كالتأدية والترك فان الحكم بها انما هو غير العقل  
 ضروره المستقرى الصحة والبطالان امر عقلي لان العقل في جميع الشرائط كان صحيحا لسيوط  
 القضاء لموافقة الامر ونزاهة الامار عليه والافتقار الى ان الحكم بالشرع بها او لا هو المستفاد من الشرع  
 كون العقل مستقيما لشرائطه او قوله الحكم بها على لانه اذا كان على الوجه الذي امر الشارع به حكم  
 بصحته والافتقار الى ان المراد من عقلي ليس العقل مستقيما والافتقار الى ان يكون من الاحكام المتبوية  
 بل العقل له مدخل في الحكم كنه والصحة راحة الى الامانة والساد الى الحرمة وليس مطلقا امر عقلي  
 على ما يدل عليه الشرع لمرتبته ان المراد ليس به يستعمل في الامار وهو عدم كونه من الاحكام  
 الشرعية ثم انتهى يجب به لا يقر له من راحة الى الامانة **الحق** الواجب على الشارع بان يصعد الصنف  
 اولام الشرع في الرتبة ومن سرح هذا لمرتبته في كثير مما هو المستفاد من العقل عند التبيان من خطاب  
 الوضع وهو الحكم على العمارة لصحة والبطالان وجما عقليا لان الصحة اما السقوط او الواحدة او المتب  
 والبطالان فالها والملك في ان هذه المعاني عقليه لان الصلاة اذا استعمل على شرطها حكم العقل بصحتها  
 وفيه انه استدانة الحكم بها عقليا واخرى نسيها ثم جعل احد الامر بل دليل اخر اذا استدرك على عقليه  
 انفسها حكم العقل والمال لا يرد لمرتبته من الصحة والبطالان الحكم بما مع ما فيه من جعل صحة العقود  
 عقليه **القطر** الصحة والبطالان عقليا لانها على التفسير من ضمان الفعل الحادث وخلود الوصف  
 يجب حدوث الصفة فلا يكون حكم شرعي من فاسد في نفسه نظر وهو الحادث لا يطل على الحكم الشرعي  
 ولا يفتقر الى ورود النظر انما هو على غير من فلو لم يرد الاستدراك عن الخطئية **قال** واما الرخصة  
 فهي الفسخ بما يعرض للتسهيل **وله** ما شرع اشارة الى انه حكم شرعي لا عقلي القطر انما قال بالشرع  
 ولم يقل موما جاز فله على ما قاله اصحابنا وهو ان الرخصة حاجز عن جعله لغيره في قيام المصلحة للحرر  
 لبيان ان الترتيب كاسقاط وجوب صور رمضان وقولهم ايضا كذا ولذلك اذا التزم ايضا فعله وموكت  
 الشرع على الرخصة فيه فعل القطر فالخير منه باسقاط وجوبه لا وجوب ان يكون تركا **وله** العذر  
 وهو الوصف الطارئ الكلف المناسب للتسهيل عليه وبجسده من مثل الخصم من قبل يجوز ان التخصيص

العذر

لوصف في مثل الحكم لا لامر من الكلف وقوله مع قيام الحرز من غير ما شرع تحريمه لعدم قيام الحرز وعن  
 الاحكام الواردة ابدا لاعتدال الحرز اصلا فلا يكون قايما **القطر** العذر احتراز عن الشرع لا لاعتدال مع  
 قيام الحرز كالاقدام عند فقد الرتبة في الطهارة او لا يمكن دعوى قيامه عند فقد ما مع استحالة التكليف  
 بايضا فاصح في الطهارة بسبب العقوبة حالة ولاطعام والاخرى وقال الاستحالة اجتماع الحرز مع العذر  
 زاد لولا العذر ليشعر بان قيام الحرز انما يكون عند مذهب العذر والاعتدال وجوده قال وما ثبت على خلافه  
 العام المستعمل ليس رخصة لان التخصيص لسان الحكم ليرد باللفظ العلم لغة صورة التخصيص فلا حكم فيها  
 على خلاف الدليل لان العام انما يكون دليلا على الحكم في اخاد الصور الداخلة تحت العام مع ارادة التكميل لها  
 ومع التخصيص فلا ارادة للاصناف في مقابلته يقول بل هو ان يكون لاطعام في الطهارة عند فقد الرتبة  
 رخصة لانه لولا العذر وهو مذهبها لكان الحرز قايما ولا يلزم ان هذا ليس عذرا ثم لا يحرم ولا لاطعام  
 اصلا فيه ثم الواجب ان يذكر بدل الاقدام الصيام لان هذه الكفارة مبرية وعند فقد الرتبة يجب  
 الصيام **السيد** مع قيام الحرز لولا العذر لا يحرمه عيش وانما ذكره لان الرخصة لا يكون الا لثبوت  
 ويجوز من المنسوخ او اطعام القطر وقال لا يثبت لوقا لمع قيام النبي قول العذر لكان موجب  
 ليقين ولو صورة العقاب او وجوب صور رمضان لانا نقول ان الحرز مشاؤله صورة العقاب لكان موجب  
 الاطعام بوجوده وهو متضمن وجوب الصوم ولو كان موجب اذ لا يمكن هذا العذر بل لا بد من قيد الحرز  
 او مخالفة وهو دفع توجه ان حال الحرز مع قيام الحرز ولم يقل مع قيام الدليل لمخالفة لينا واما ما  
 ايج مثلا لغيره مع قيام الموجب فحجاب بان الحرز راعى من ان يكون للعقل وللترك فثناؤه او ان انواع الرخص  
 لما كانت متضمنة فيما هو محتاج لحرز من الفعل استقراا كقوله في الواقع فتراد الفقه حريصة بما قالوا ان  
 ما ثبت على خلاف الدليل لغير الدليل الحرز فان قلت فاقول فيما حرر بعد على خلاف الاباحة  
 الاصية قلت المراد الدليل الشرعي والاباحة ليست كذلك او هذا يعسر وقد سلف ان التيسير داخل  
 في معنى العذر لفظ الرخصة مود في **التفسير** الرخصة ما شرع لغيره في اجتماع قيام المانع منه  
 وهذا اقرب من ثلث نفسه لا شرح للثمن ولا حاجة الى قيد يكون راجعا كما لا بد من قيد لولاه ومن الشارح  
 من قال لاقبال ان يقول الجهد غير مطرد لان ترك صلاة الحائض عزية وهو شريع بعد الرخص في قيام  
 الحرز لولا عذر الحضر اذ جزم الترك في الطهارة وهو مطرد لانه ليس عزية قال الغزالي التيمم لغير الماء  
 ليس رخصة لانه لا يمكن تكليف استعمال المانع عدمه اذ ليس السبب قايما مع استحالة التكليف بخلاف  
 التيمم لغيره لانه رخصة لكونه قادرا على تركه **قوله** والعزيمة هي لغة الفسخ الموكد وسرفاء  
 بقوله قال الغزالي المستصحب والامنة في الاحكام ما لم ير الهاد بالان الله تعالى في **القطر** على هذا التفسير  
 لا تكون العزيمة الا في الواجبات ولا بد من التذب والكرامة والاباحة تحتها لان المراد من الايام الاجم  
 وليس المراد منه الاجاب بل الاجابة اي ما تجبه منها باقتضاء الله تعالى ثم ليس يكون الا في الواجبات  
 لئلا وله الحريات ايضا السيد ما لم يكن المكلف باجابه الله تعالى عليهم او رسوله ولا حاجة الى هذه الزيادة  
 اذا التزم اجابه الله تعالى ثم يحتاج الى قيد مثلا لغيره والاولى في الشارع لا العذر والعهود ولكن مع عذر  
 قيام الحرز ومرتك الصنف ذكر العزيمة لانها تعلم من تفسير الرخصة لانها مائة **التعجب** الرخصة منه



لان المقابلة على الشروع لا تعدد المأخوذ وليس مراده منها ذلك لانه فسرهما في المتن باحضرة لانه قال  
والحزيمة ما لا يرد من الاحكام لا ذلك اي لحدوثه في الآخر و مراده ذلك لان المراد منه ما ثبت ثم قال  
ولانه لما لم يكن غيرا لخصه من الاحكام عن عينة وليس كذلك اذ لخص الاحكام بضمير مضاف اليها  
اذ هي مضمرة فيهما قال في المحصول ما جاز فله عزيمة ان لم يوجد مقتضى منع منه ورخصة ان وجد  
كالعزيمة المسفرة وذلك اذا كان ثلاث مراحل او مساحة كاطار المور والنفقة الشفوية فيه مضايقة  
ولا يخفى ما فيه من رعاية طريقة الفت والمشر فان قلت الجواب وانحاء من الاحكام التكليفية  
ولفظ المشروع ايضا بلعرب فله ذلك المصنف في الوضعية قلت لما قيل انها من الوضعية  
**القطبي** المصنف السادس من كتاب الوضع الحكم على الشيء كونه رخصة **قال** المحكوم فيه لما كان له  
مستحق الاحكام ومطابقا لما هو كونه في قوله هذه اولها والمسئلة مرسومة بحسب تكليف بالاطلاق وهي  
من زوال الالزام وسال الالزام ولقد قال السيد واعلم انه لا يخفى للقطبي في هذه الوضع والمطابقا  
في هذه الكلمات نظروا الفسري واعلم ان النزاع لفظي لانه ان يريد بالتكليف طلب ما تكلفه فان التكليف  
بالحال حال الاستحالة لطلب الحال لانه وان اراد لم يثبت فينا ولا الاطلاق فيكف بطلب التكليف  
او التواب بسبب البشري فيكون جازا وان ذهب الاشاعرة في هذه المسئلة مستكلا لانهم يجوزون التكليف  
بغير قول من التكليف ذلك ثم يفتونه في مسائل كثيرة ككتاب ما لا يوجب الاجرة وما لا يوجب  
ولا نظروا لفظ ولا مستكلم لانك ان فيها كدوة فليسا ان يفسرها برأوي في التحرير والقرير يعلم انها  
دليل ورد على المدعي وانما ثبت في غير محل النزاع ونهمل الاسئلة والاهوية التي لها عليها فتقول  
ما لا يطاق على مراتب ادناها ان يستعملها في كل الله بعدد وقوعه واجبا والكليف بعد اجاز  
لما وقع اجماعا والاهوية الماضية وكلها واقعا ان يستعملها في كل الله بعدد وقوعه واجبا والكليف بعد اجاز  
نزع بقية للافتقار على مساعده المرتبة الوسطى من المشايخ فيها فانما مفسر الاشاعرة يجوز وان لم يقع  
والمفسرة لمتعة وهو ما يتعلق به القدرة الحادثة عادة ولما يقال تكليفه بالاطلاق يصح المحمول  
لما لا يطاق بالعرف وقد قالوا لوم اختصاصه بقابل معنى قال المصنف في باب الاجتهاد قالوا تكليفهم  
بغير اجها دم مستع عنلا وسما لانه مما لا يطاق واجيبه بانه كلهم الاسلام وهو من المتأخرين  
فليس من المستحيل شي قال في حاشية هذا النوع من البادى الامكان للشرط في التكليف ان يكون  
بما في فعله عادة قال المصنف في الاكثار كل تكليف متدنا في الحقيقة تكليف بما لا يطاق وغيره المعروف  
خصص التكليف بما لا يطاق تكليف الحال لانه كالجميع من القدرة تكليف الاجازة القيام بالقيام هذا  
كلاهما وقد يقال بعبارة اخرى بما لا يطاق اما بما لا يطاق في القدرة القلبية وهي الفسفة او القدرة  
الحادثة عموما وهو الوسطى او خصوصا وهو الدنيا **قوله** على حجة انما تاتي بالاسناد المصنف في ذكرهما والا  
بعد صريح في الموافقة بالاجماع على وقوعه ايضا **قوله** فمره او ما علم بدمه مستع بسبب فعل العلم به  
والمتع لا يقر بالمتع بحسب الذات فلا يصح التكليف به ايضا ولكونهم شريعة طيلة لاعتدالهم لا يلزم  
الفتوح في الاجماع فمما لهم قال في الاكثار اجمع على جواز التكليف بما علم الله انه لا يكون متعلا على وقوعه  
شرعا خلافا لبعض المتكلمين فلو كان المراد بوقوع ذلك البعض يكون بعد مدح الاجماع بهم المهر لا يتم ما روي

من رتبة الاسلام على انه لمن تاسد لان عند الاشاعرة لامة ولا معلول فلا اجاب ولا امتناع بالغير بل  
الكيفية الله واحدا **القطبي** المتع اما تمتع لذاته والتكليف به مختلف فيه او متع وهو جاز  
عقلا واقع شرعا اتفاقا وذهب المصنف الى امتناع الاول فمضى شرط المطالب الامكان ان لا يكون متع  
بجب ذاته بل بكتكليف ذاته سواء كان متعيا بحسب غير اولها واعلم انه لا يقع اشارة الى المتع  
ويصدق تحقيق ما تقدم لا يخفى عليك ما في كلامه ولا يبعد ان يكون المراد بوقوعه ما لا يطاق بل بانه متع  
بالغير الخفي لانه ان كانت معدومة جازا التكليف والاجاز عند الاشعرى واختاره الامام الرازي ولم  
يجز منه الجمهور واختاره المصنف بشرط الامكان في الطلب قالوا نعم انه اول المسئلة قوله فاذا اتفق  
تصور الوقوع في الخارج اتفق استدعاء الوقوع فيه وانما قلنا لا تصور وقوعه فيه لانه لو تصور الوقوع فيه  
لتصوره شيئا لا شيئا **القطبي** استدعاء محموله في تصور وقوعه لاحتماله فوجه الطلب اليما تمتع تصور وقوعه  
في غير الطلب لكنه لا تصور وقوعه لانه لو تصور شيئا اي واقعا لزم تصورا لا يطاق خلاف ما عليه لان الكلام  
في المتع لذاته وهو ما تمتع تصور وقوعه لا تمتع تصوره ويلزم منه ان لا يكون المتع من متع لذاته  
لكونه متصورا حيزا لا تصور وقوعه في تصور وقوعه وهو محال لكونه خلافا للقدرة لان تصور وقوعه  
خلاف ماهية محال والا لما كان واقعا قال هذا اقرب من مع محاذاة ما في الكتاب وليس مع محاذاة انما  
الحاذا ان يقال انه خلاف القدرة لكونه شيئا والمز من متع لذاته لاما وبقية ومولاه تصور والمز من  
مدر متصوره قاله والاحسن ان يقال لان استدعاء محموله في تصور وقوعه ولا تصور وقوعه في غير الطلب  
ولا يقر بوقوعه ولا لزم تصور وقوعه لا يطاق خلاف ماهية ولا لكونه محالا ويكون الصغيرة قسرة  
راجعا الى تصوره لا الى تصور وقوعه لكن لا يخفى قوله شيئا معنى وليس احسن لانه لا يخفى اما لقوله وقوعه  
معنى لا يحسنه **قوله** تصور ذاته اي ذات المستحيل مع مدراستاه الذي هو لا يذات المستحيل  
لذاته يقتضي ان يكون ذاته غير ذاته لانه لو كان ذاته مستلزما للزمنه لكن لازمة متف فلا يتفق ذاته  
ذاته الخفي الوقوع غير متصور لانه لو تصور حصوله من المكلف وهو متع للحصول لكان كل خلافا ما  
هو عليه فلم يشرع لقوله شيئا فلا يلزم الخلاف وقال المصنف ان يقول ما هو متع الوقوع مع ان الشارع  
يعلم ذلك جازا ان يكلفه فله امتنع المخرجة المذكورة ايضا وايضا يقتضيه ما علم انه لا يقع فانه لا تصور  
وقوعه مع صحة التكليف به انما **قال المحقق** ولا يتقضى اذ لا سلم انه لا تصور وقوعه ما علم الله انه لا  
يتم من المثل لانه انما نظر الى ذاته بخلاف ما هو متع الوقوع لذاته ولكن قاله بان احواله تصور وقوعه  
الحال انه لو تصور شيئا اي واقعا في الخارج من المكلف وهو متع للحصول لانه لو تصور وقوعه في غير  
خلاف ماهية وهو محال على الله لان قدر الذب ولا يلزم الذب لان التصور ليس خيرا ثم انما محال مطلقا  
لانه خلاف المقدور ومع ان الذين يطلقون التكليف لا يفتكف الله فقط مع انه عدم التعلق لفظا الحسن  
وقال للمصنف ان لا سلم انه لو تصور شيئا لزم التصور على الخلاف اذا كان المراد به تصور التوكل  
اذ لا يلزم من تصور التوكل وتيقه في الخارج حتى لزم تصور الشيء على خلافه وان كان المراد تصور  
الثابت في الخارج فذلك غير لازم اذ لا يلزم من استدعاء المحمول تصور كونه ثابتا في الخارج  
ولزم من استدعاء المحمول تصور ان كان يكون في الخارج اذ المقصود استدعاء المحمول في الخارج



قال فان قيل ليس تصور هذه سارحة والمقدمة الثانية من الدليل على انما الارادة على تصور الحال  
 حال الفهمي وهذا التام توجه ظاهر على ان ادعى ان الحال غير متصور ولا غير متصور الواقع قال ويمكن  
 ان يقال ان تصور تصور تصور هو تصور لكن تصور الملائكة حادثة قائمة المتع اذا لم يمتدحها التي ليس تصور  
 تصور وتوجهه الا ان على الصفة على استعماله وقوع الجمع **الاصح** على معنى انه يعلم ان تصور لان العلم قد يجب  
 بالتمهيد في ذكر ان لفظ العلم بمعنى الشيء وقاله القديس بونيفاس في صفة الشيء مع تصور شيء ذلك الشيء  
 بزيادة لفظ ثبوت **الاصح** عند انقضاء وليس تصان بل معارضة قاله بعض شعوبه في العلم على حاله وبنائه  
 صكوب عليه بالاحالة ولكنك انما على الشيء يستدعي تصورا والتصور حصول صورة الشيء الحاصل للمز  
 ان يكون للجمع صورة حتى يكون لها حصول في الحقيقة القدر تمام بدون في الصور وحصولها الى صور حلاله  
 على ان لا يمتدحها المتأصلة في ان التصور ذلك السيد الواسع وهو في العلم لفظه لفظ الجمع لان العلم  
 بصفة الشيء مع تصور وهو وكان الجواب ان يقول على تصور وهو انما لا يمتدحها او لا لفظ الواقع **قوله**  
 والذي ذكرتم وهو صكوب الاحالة لا يصح لانه لا يستدعي تصور صكوبه ولا يمتدحها انما تصور صكوبه الذي  
 هو ادعاء **قوله** هو صكوبه الجمع المتصور من المخلوقات الغير المتناهية في صكوبها وانما يصح لغير من القديس  
 فقد تصور صكوبها ولا يلزم من تصور صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 صورة الجمع من المخلوقات الحادثة الخارج صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 لا يوجب تصور صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 تصور التكليف بوقوع صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 وهذا التمهيد يحل من التصور **قوله** ان لا يمتدحها الا انما لا يمتدحها انما لا يمتدحها انما لا يمتدحها  
 التسمية اي بناء على الجمع وعلى سبيل المثال في المواقف المستحيل لاصح له صورة في العلم فلا يمكن  
 ان تصور شيء هو اجتماع المقصدين في تصور. اما على طريق التسمية فان يتكلم في السواد والملازمة امر هو الاجتماع  
 ثم قال سبيل هذا الامر لا يمكن حصوله بين الصديقين والاعمال على طريق التسمية انما لا يمكن ان يكون صكوبه  
 هو اجتماع الصديقين والملازمة فلا يمكن تعلقه بغيره بل باعتبار من الاعتبار انما صرح به انما في التسمية  
 التصريح لا يلزم من تصور صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 هذه ادعاء لو ان تصور الصكوب يتوقف على تصور الانجاب كما في المصداق والملازمة وانما هي المخلوقات  
 بالذكور وان كان بزيادة صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 بين المخلوقات من الصديقين لفظ الجمع المطلق منها مع ان المطلوب هو ان لا يتصور به على ان المطلق يتصور  
 الا في المخلوقات اذ لا يوجد في الجمع الانجاب صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 بينهما لانه اذا لم يكن المطلق صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 العلم بصفة الشيء مع تصور انما صرح به في المقدمة السابقة الى التي ادعى ان العلم بصفة الشيء صكوبه صكوبه  
 بان نوعية التي هي صفة الارادة لا يتوقف على تصور الارادة بخلاف العلم بوجه الارادة فانه يتوقف  
 على تصور **الاصح** ان لا يلزم من تصور صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 الانجاب اذا السلب المطلق غير متصور انما لا يمتدحها صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 السلب اذا السلب المطلق غير متصور انما لا يمتدحها صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه

السلب لا يقتل لا بعد قتل الاجاب انه لا يقتل لانها لا بعد قتل من الثبوت لا بعد قتل الحاقه واقع  
 ولا يلزم من قتل الثبوت قتل الحاقه واقع لان الاول لم تصور الامر لا يستلزم تصور **الاصح**  
 السلب لم من الاجاب لحوادثه عند عدم الموضوع في الخارج وامتناع صدق الاخر فلا يستلزمه على  
 انما لا يقتل ان السلب المطلق لا يقتل انما لا يقتل لانه لا يقتل لانه لا يقتل لانه لا يقتل لانه لا يقتل لانه لا يقتل  
 الايات ولا يمتدحها ورواه فان قيل انما يقتل صفة معارضة في المقدمة ايضا والفرق بينهما في الاول مع استزكاء  
 في ثبات كون جميع المقتضين متصورا انما لا يقتل استدلاله عليه بكونه معلوم الصفة وامتناع كونه صكوبه  
**الاصح** في هذه اعتراف على الجواب بوجهه ان يقال ان يلزم من تصور الجمع بين القديس تصور صكوبه صكوبه  
 لكونه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 التصور على خلاف ما عليه وعلى هذا التوجيه يكون ولا في الخارج سند ذلك **الاصح** انما لا يقتل لانه لا يقتل  
 ان الحال متصوره صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 يجمع بين الصديقين الخارج لانه مستحيل وهو لم يحصل الحكم لانه لا يكون متصورا فاما كون لا في الخارج صكوبه  
 ظاهر **الاصح** المعارضة الاولى لغيره بوجهه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 ثابت في العلم من الحكم عليه بالاحالة واستلزام الحكم على الشيء في العلم بغيره صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 الحلي لا يلزم ان تصور في العلم وان كان محال في الخارج والاعمال لانه لا يقتل لانه لا يقتل لانه لا يقتل لانه لا يقتل  
 اذا لا يلزم من تصور صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 ثبوته في العلم لا التصور والامر فيكون قوله صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 اذ ان الحكم عليه بغيره صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 بين الصديقين صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 مستحيل بل على الخارج ليس بالجمع الذي في العلم بين الصديقين وهو الذي في العلم ليس  
 لو كان اجتماع الصديقين متصورا صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 يكون الحكم بالاحالة عليه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 الخارج والحكم بغيره بالاجاب الخارج صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 انما ربه لا يكون الخارج مستحيل نصيب الخارج على نحو يكون اليوم قاله او بغيره على ان يكون صكوبه  
 الشا لانه لا يستحيل في الخارج واليه اشار بقوله ولا في الخارج فان هذا على ما في بعض النسخ فيكون  
 الخارج مستحيل ولا في الخارج اذ في العلم صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 وتصورها كذلك وليس تصورها كذلك والاين صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه صكوبه  
 اليه السيد صرح ان يلزم من تصور في العلم ان يكون الخارج مستحيل لكنه لا يستحيل في الخارج  
 لان عمل ما في الخارج اما واجب او ممكن ولا يلزم من علمه ايضا ما عليه من الزيادة الحلي ثابت في العلم  
 ثابت في الخارج لان العلم ثابت في الخارج قال ثابت فيه يكون ثابتا فيما هو ثابت في الخارج وكما هو ثابت  
 فيما هو ثابت في الخارج فهو ثابت في الخارج فيكون مستحيل وجوده في الخارج ولا مستحيل في الخارج صكوبه  
 مستحيل في العلم وليس ثابت في العلم ثابتا في الخارج والاين ان يكون جميع ما تصور من المصداق متصورا











مكن وبإخباره صار متنع الوقوع واختار الموصول في كونه غير يخرج للكون من مكانه كإخباره بوقوعه  
 زيادة وهو الذي هو الجمع بين الصدق وبين ما في القيد ثم انه لا يفرض فيه بالكلية لقوله من ان  
**الحال** انهم كانوا بصدقه فيما جاء به من التوحيد والرسالة والادلة فاعية والاعتراضات لم يخرجوا عن ذلك  
 بسبب علم الله وإخباره بعد ما ياتهم لان العلم واليقين ينافيان الخبر عنه فلا يفتل ان حكمه وإخبار الموصول بعدم  
 الايمان كإخباره بوقوعه وليس مطلق الإخبار ما هنا من الممكن وليسوا مكلفين بقصد من التوحيد والرسالة فخطأهم  
 ما سورون بقصد بده بما علم حبه قطعا لكون الايمان عبارة عن ذلك ثم انه لو كان كذلك لم الكلام به بلاحقة  
 المصير المتعديات ثم الادلة فاعية والاعتراضات لم يخرجوا عن ذلك ثم انه لو كان كذلك لم الكلام به بلاحقة  
 المحاور ثم لا فاعية لقوله مطلق ان المطلق والمقيد سقوا من الاخبار مانع من التكرار **قوله** لم يخرجوا عن ذلك  
 تقريره اذا اجاز التكليف بالمتنع بالغير بما علم المكلف اسما به يجب ايضا جواز التكليف به لكونه مكلفا  
 لكنه باطلا لا اتفاق وجواب **قوله** توجيهه انه جائز لكنه غير واقع فخرج من عالم وسجل وهو ان في العلم  
 تنفي فاعية التكليف وهو الاجل ابي اختيار المكلف بالضرورة لتلايل الفعل للوجوب لكونه مطعابه او الترتيب  
 الوجوب لكونه فاعيا وفي الجمل ضرورية الالزام والمجازيل ان شاء الله منها لا يخرجها لثباتها لكونه  
 مستمرا بالضرورة بل ما يجب بالخاصة مسألة فاعية المقادير **السؤال** انه لا فاعية في مثل هذا  
 التكليف لمحصله لم المكلف بعد وقوعه والوجوب منع انه لا فاعية فيه ثم لو كانوا بعد علمهم بالاشاع  
 لانت القابلية وهي الاشياء بالضرورة والابتلاء وساعة التكليف غير واقع قال ويمكن ان يقرر هكذا  
 لوجوب التكليف بما استع لويكن فيه فاعية على الايمان به والالزام باطل ويجب منع الملازمة لجواز ان يكون  
 فاعية الابتلاء والمراد بالانتراب الحجة على المكلف ولا يمكن له من التفرع فيه لقوله بعد علمهم وبعد  
 دلالة اللفظ سيما على تحسين الفاعية ولا جاءه منع عدم وقوعه اذ ليس متفقا عليه ثم المراد بالابتلاء ليس  
 الترتيب لافته ولا شرعا ولا عرفا **قوله** لما ذكرتم في من لا يرون الترتيب المتصدق فذلك اي للاجل انما الفاعية  
 لو لموا الاستماع وقوعه منهم بغير الاختار لسقط عنهم التكليف وهكذا ايضا في المسئلة لكن قد بحث اذ لم يراة  
 لو منع اوجعل الالام الشرعية ويات لم يكن عاميا لمكن ثم لا يخفى انه متى علم التكليف حصل الاخر اضر  
 قال **السؤال** حصول **قوله** الشرط الشرعي في حالة التكليف واقعا قد استوفى لاشتراط حصول العقل  
 والعماد الذي يقع عليه التكليف به والشرط الشرعي ما يتوقف عليه شرعا تاثير المور لا وجوده وقال  
 المصنف في بابا تخصيص هو ما يستلزم به من غير جهة السببية **قوله** ما لا يكون الايمان التكليف  
 به بعد ان وانه متقد اجزئيا الاعيان وهو شامل للشرط والركن **قوله** انما هو ما يتوقف عليه التي يلية  
 لا وجود **السؤال** ما يتوقف عليه شرعا وقوع الوجوب مطلقا لوجوبه **قوله** لما صاحب الذي في لباس  
 وهم الحنفية **الخطبة** لا تطلع في ان حصول الشرط الشرعي اذا الواجب كالتكليف من الادلة اشرط في التكليف  
 با دايه وليس شرط في التكليف وجوبه ولهذا لم يأت في وقت الصلاة مكلفا باداءه وجوبه عليه  
 والا لا يجب عليه القضا والعقوبات عليه بالامر بالحد لانه لا ذلك ثم قال لا في ان حصوله لوجوب الواجب  
 كالتكليف من ثم الخطاب شرط في التكليف با دايه ولهذا لم يكن المعنى مكلفا باذا الصلاة بعد دخول الوقت  
**الخطبة** وهم من جعل التمكن من الاداء والتم من الشروط الشرعية واستثناها من المتنازع فيه لانهما شرطان

مقبلا اذ عدم كل واحد من العدة على الايمان فعلا ثم قال في الفعلي فان قلت ما ذكرت يدل على  
 ان شرط وجوب الصلاة غير شرط وجوب ادائها وهذا انما يصح لو كان وجوبها غير وجوب ادائها وهو متوقع  
 قلت الذي يدل على تخايرها انما يصح ما كان سبب الوجوب دخول الوقت وسبب وجوب الاداء هو  
 الخطاب بالانفاق ولو يدل على تخايرها على ما قلنا من تسليم تخاير السببين في دخول الوقت سبب فاعية الوجوب  
 او علامته ثم قال **قوله** لا في ان حصوله لوجوب الشرط في التكليف بوجوبه ولهذا لم يجز الصلاة على الصبي  
 لانهما شرط وجوبها كما مر انما التطلع في ان حصوله لوجوب التكليف التي كالايان لانهما اوقات هل هو شرط في التكليف  
 بالتي اى بوجوبه او با دايه لم **الخطبة** يخرج عن القاعدة الطهارة عن الحيض فانها وان كانت شرطا شرعيا لكن  
 حصولها شرط التكليف بالصورة ووجوب القضا دليل سبب التكليف لانه ولو خرج لانها ليست شرطا للتكليف  
 لثبوته يدعى على ما قال الفقيه الاول ان الاداء بالشرط ما يكون مقدورا وهذه الطهارة ليست مقدورة  
 السري لثباته وان حصول الشرط الشرعي الصحة التي اذا كان شرط في التكليف به لا **قوله**  
 بعدد ما يرفع اى ترك الشرع كما بعدد ترك الايمان والشرع في الاحكام العينية وما هنا  
 مذاهبنا السند في الكتب المشهورة ولورده صخرة المصنف وهو انهم مكلفون بالوفاي دون الاوامر  
 اذا لا تعلق بالمتنع مع الكفر بل دون الايمان بالما مود **قوله** وهم انما لم يرفعوا عند المناظر والمقدار  
 يشكون ذلك في الموضع بغير جزيات المنازع فيه العام لانه اذا ثبت الحكم في بعض وقت في اجزائه لعدم  
 المال بالضرورة **قوله** ودليله اى دليله الجواز الفعلي وانما قيد بالقطع لانه في مقابلة ظهور الوقوع الفعلي وانما  
 بغير شرط لبيان الجواز لان دليل الوقوع بغيره وقد تعرض كما ترى **قوله** لذلك لان التعلق بالشرط  
 لصحة التعلق بالامر شرعا **الخطبة** ويكون هذا الشرط شرعا نظرا لان وجوب رعاية الترتيب وحرث لفظ  
 الله تعالى الشرعي لم يوافق ولا هن اكبر قبل علم الله به لان وجوب حفظ الترتيب في كل التكبير شرعي  
**الخطبة** ليس لوجوب الشرعي اذ الشرع اوجب الترتيب الواقعي في اصطلاح اللغة **السؤال** لاسل انه لو كان  
 شرطا لوجوب الصلاة لكان لية لانها ليست بشرط لاجل يرض وايضا لاسل وجوب تقدم الترتيب على الصلاة  
 بل يجب اقترانها قال وعلى ان يجب منه بان المراد وجوب تقدم الترتيب على الصلاة بالاعتقاد انه اذا دخل  
 الوقت وجب عليه الصلاة وجميع شرائطها وان كان الشرط مقدم عليها او بعض اجزاها متقدما  
 على بعضها **الخطبة** وهذا الكلام يعني وجوب الايمان باقدا لان معنى يجب التعلق بالله اكبر بل وجود الله  
 ان وجوب التعلق به حاصل قبل حصول الشية لا تخيب التقدم على الشية **قوله** لان الصحة مواصلة الامر  
 وهذا دليل لا يثبت بامام اذ لا يلزم منه ان لا يكونوا مكلفين بالوفاي **الخطبة** اما الملازمة فلانها لو امتقت  
 منه لمز التكليف بالمال واساسا دال على انما لا يمتنع منه لاسمالة صحة المشروط دون شرطه فوجمل  
 الصحة على الامكان والخارجة الموافق اولى واجب لان القضا ما دام يمكن عمله على العرف لا على الفعلي ثم ان  
 التكليف بالمال جائز بقدر الاعتناء اذ اول **الخطبة** بان الملازمة لو لم يمتنع منه لانت فاعية التكليف وانما  
 لان الفاعية لا تخص الصحة **قوله** اذ لا يمتنع منه ما هو به حال الكفر بل انه ما هو بالايان والشرع وهذا يصح  
 منه كالحث فانه ما هو برفع الطهارة وبالصلاة **الخطبة** الملازمة انما تصح لو كان المراد كونه ما هو بالايان  
 لما حاله الكفر وهو غير الشرع اذ المراد ان التكليف بالايان ما حاله الاسلام كالحديث فانه مكلف











حال الشروع فيه والمعتلة الى الثاني ولا ينقطع بشعر التكليف قبل الشروع وحدوده على رأي الشيخ لان  
 عدم الانقطاع يستلزمه وجوبه عند المباشرة والثابت قطعا اعلام بانته سبب  
 مكلفا وهو قوله به وما نقلت من غير ذلك سببه ان الله تعالى ومن الشارحين من قالوا احتلوا  
 ان فعل المكلف حال حدوثه هل ينصف بوجبه ما رواه ام لا قال الشيخ ينصف والمعتلة لا وليس الاختلاف  
 في ذلك ولا دلالة لذلك عليه اصلا **والا** ان تعليله اي علق التكليف بالتكليف الذي هو الفعل ليس التكليف  
 فلا ينقطع حتى لان حقيقة الطلب يستلزم مطلوبا غير منقطع عنه ابد او ان اراد ان غير التكليف اي  
 كون التكليف مكلفا بالايان التكليف به باق حال حدوث الفعل بعد كانه فورا طلاله تكليف بغير  
 الكبر فانه تكليف باجاء الوجود وانه محال وفيه الكلام المشهور وهو ان اجاء الموجود بوجوده  
 على هذا الوجه ومحال اما اجاء الموجود بهذه الوجود فغير محال كما قبله الفلسفة الاولى لا يرد منقطع  
 من قال لا يمكن اجاء شيء لانه اما ان يوجد حال الوجود فيلزم تحصيل الحاصل او حال العدم فيلزم الجمع بين  
 المتضادين على انه ايضا ليس غير ممكن في حد ذاته والتكليف بما وجب به لغير اجاء **القطعي** ان اراد لا ينقطع ان  
 التكليف يتعلق بالفعل في المقادير بغيره بالشي لا ينقطع عنه والا لما كان متعلقا بغيره ثم ان لا ينقطع عنه  
 حدوثه ايضا بين ما ذكره من خلاف الاجماع واليه اشار بقوله فلا ينقطع بعد اي بعد حدوث الفعل  
 بنجاء وان اراد ان غير التكليف يعني كونه مكلفا بالايان به باق لزم التكليف بان اجاء الوجود وهو  
 القدر الذي يلبس به من التكليف به لانه اذا كان مكلفا باجاءه بعد ان وجد منه شي كان مكلفا باجاء  
 ذلك البعض وليس هو القدر الذي يلبس به اي البعض بل غير الفعل لا تغرض الكلام في مثل هذا  
 وسنفسره في هذا المبحث على ما حذر من النزاع ثم قال لعل ان يقول ان اردت بكون ان اراد ان  
 ان يضاف لغيره انه ان اراد ان ينص التكليف في العلة التامة لتعليله بالفعل فلازمه وهو عدم انقطاعه  
 بعد حركته ما لا يتبدل عاقل وان اردت ان ينص التكليف مع ارتفاع الواقع في العلة التامة المتعلق  
 فلا ينقطع عدم الانقطاع بعد لجواز ان يكون الاجازة ما عاين متعلقا بان اجاء الوجود تاما لم يزل  
 لان عدم الشروع مكلفا باجاء الفعل الا فرادى في كل واحد من اجزاء الفعل اما لو كان مكلفا باجاء الكل  
 المجموع اي باجاء الهيئة الاجتماعية بين الاجزاء التي تتصل كما هو مدعى الشيخ فلا توقف اجاء الهيئة  
 الاجتماعية حادثة على اجاء الباقي لاجل اجاء الماضي والباقي **فان قيل** كيف يكون هذا مع عدم انقطاعه  
 ان التكليف الذي كان في جوده وهو التكليف بالكل الا فرادى يستلزم ان يتم حدوثه فاما لان الذي  
 يقول استلزامه هو التكليف بالكل الا فرادى بل المجموع وهذا كله ما على انه من محل النزاع ثم قال  
 لا وجه لخصه اجاء الوجود وعدمه جهة الاعتكالا لزم الثاني وعدمه الانقطاع بعد لزم الاول يكون  
 الثلاثة لزم كل واحد منهما اللهم الا ان يقول لفظ بان يانه يربط به فاعا التكليف الى ان يتم الفعل لا يوافق مطلقا  
 فيسقط عنه كون لزم الاول لزم الثاني والباقي محال **القطعي** جعل واحد من اللزامين مدفع لما الاول  
 فلان مقتضى التعلق هو الطلب اذ هو مقتضى التكليف وبعد النزاع من الفعل المطلوب ينقطع الطلب لان الشروع  
 منه بعد انقراض غير مطلوب وكذا غير لان الامر ليس للتكرار فيقطع التعلق لانقطاع مقتضيه اي الطلب  
 واما الثاني فلان للازهر التكليف باجاء ما وجبه العبد بالقدر والادعية لا باجاء ما اوجده وذلك غير محال

الاجزاء في الاول نظر لانه لزم ان يحدد الطلب العام بقياس الله وهو حال الاجزاء **القطعي** الثاني حق  
 ان اراد بالشيخ لا ينقطع ان التكليف بجميع الفعل من حيث هو المجموع لا ينقطع حال حدوثه لجزء من الفعل غير  
 التكليف بجميع الفعل باق حال حدوثه لان التكليف بما اوجبه من اجزاء لا ينقطع فبذلك لا يكون مكلفا باجاء  
 الموجود لان مجموع الفعل من حيث هو المجموع لزم وجود حال حدوث اول جزء منه فيكون لا انساب باجاء  
**الخص** فان قلته ما وجد من اجزاء الفعل انقطع التكليف به فيكون تعلله بالماضي من الفعل لا بالجميع من حيث  
 هو مجموع فليت التكليف بالذات قد تعلق بالجميع من حيث هو اجزاء به بالماضي فالمرتبة المجموع لم ينقطع  
 الطلب اذ من المبادى ان يرد له الترتيب في حقه **القطعي** في حقه المتكلم ان اراد ان لا ينقطع ان تعلله  
 بالفعل ليس التكليف والمتعلق بالشي من ان يرد له ما دام باقيا لكون التعلق الذي هو الطلب قد تم  
 زواله بل لزم ان لا ينقطع بعد حدوث التعلق بالفعل ايضا لحصول مقتضى التعلق وهو باقيا لاجزاءه ولوجه  
 لانه لما كان كونه قدما لا يكون له في نطاق الطلب لافي الطلب القديم ولا في التعلق على هذا  
 التقدير يكون ايضا قدما فلا يصح ان يقال بعد حدوث التعلق على ان لفظ التعلق يتوقف على وجوده مستدرك  
 لادخله في التعلق كما يتم من المتن ثم قال لعل ان يقول ان تعلق التكليف لا يخلو اما ان يكون نفسه او لا فان  
 كان نفسه لزم ان لا ينقطع حال حدوث الفعل مادام يتم وان كان لغيره فالحصن مجموع لزم ان يرد غير مادام يتم  
 من الامر **السيد** لعل ان يقول ان التعلق بالتكليف بالفضل حال حدوثه كان لا ينفك عنه وهو ما لم  
 يخل عنه المصنف في سلسلة شرط المطلوب الامكان وان المكلف لا يقدرة له الاحوال الفعل وهو غير مكلف  
 حقيقته **القطعي** معنى لا يقدرة الاحوال الفعل لانه لا يقدرة له الامور الفعلية مع الفعل غير مكلف به  
 ومن لا ينقطع ان لا ينقطع بجميع الفعل من حيث هو المجموع فلا منافاة بينهما وليس معناه ذلك ولا دلالة  
 للقطع عليه بل الجواب ان الاشعري لم يقل بانه حال الفعل غير مكلف ولم يقل المصنف عنه الا القول  
 بالاضمان وهو ان لا يقدرة الاحوال الفعل وان افعال العباد متعلقة به وما قال به وهو حقيقته غير مكلف  
 من كلام المصنف لامر الاشعري وكيف والكلام الآخر ما عده به **ول** يصور ان لا ينفك الترتيب وذلك  
 قبل الشروع في الفعل ولقد لمحا الامر عطف على اسم متدر في حقه الحق اليه كما قدرة الاستاذ اوضحه  
 الفعل المجهول عطف على فعل متدر قبل فكيف اي قلن التكليف بالاجزاء ولقد **السيد** ان اراد ان يخرج  
 اي الاجزاء بالفعل في تقدير انقطاع التكليف بعد المعنى حال حدوثه تكليف باجاء الوجود وهو محال  
 لانقطاع افعال المكلف به ولقد رجع الاختلاف مقتضى غاية التكليف وليس عدم الانقطاع مكلفا بالاجزاء وليس  
 لعدم دليله ان يخل اسما له التكليف بالاجزاء **القطعي** ان التكليف بالاجزاء ولو انما قايده لانها اما  
 الاجزاء او الامكان اذ التكليف كما يحسن المعنى للامور كذا لا يحسن ايضا المعنى لثما من نفس الامر  
 وهو تعلق النفس على الامكان ولا سبيل الى الاول لزم وجوب الوجود ولا الى الثاني لانه انما يصح قبل  
 الشروع فيه لا بعد وقالوا تايلز بعد الصحة لو كان بعد الشروع مكلفا باجاء الكل لا وادى اذ لو كان  
 بالمجموع لزم التعلق على امتثال الباقي **القطعي** هذا الالتزام ايضا مدفع فان غاية التكليف غير محصورة فيها  
**قال** قالوا لانه لا يخلو في بعض النسخ ولا في الاخر وهو المناسب للنتيجة اذ قال لو لم يرحم التكليف  
 به لم يكن معناه حقيقته وتقرر الثانية انه ان القدرة جاز عند الاشعري ونقاره الامام الرازي







عليه كانه من المذلل لكونه عليه في الكف وهو ان التكليف في الحال بالانقياع في باقي الحال وهذا  
يقتضي على اطلاقه ويقتضي عليه في جميع القسم اما الاصل هو ان التاخير في الخارج هو من حصوله الاثر  
او امره عند مره اى اضافة التمسك بالاعمال نفس حصوله الفوا فيه او هو ان التاخير في حال الاضافة وحده  
فان التاخير في المكون لا يغير اية الخارج اذ لا خلاف في الخارج عند العقلة لا يغير لما قاله بالاول  
قال التكليف انما هو وقوع الفعل الذي له المباشرة عياره عنه والمضيق لما قاله بالثاني قال هو بايقاع الفعل  
الذي هو قبيل الوقوع المستعقب له واما النوع فهو وجوب مقارنة التوبة للتكليف وعنده اذ من قال بان  
التكليف به هو نفس الفعل وجب القارة لا دليل عليه وهو التكليف ومن قال بان له ايقاع الفعل وجب  
القديم بقارن الانقياع والله اعلم **قال** المكون عليه التكليف هو مبدأ وجوبه **قال** فمهم التكليف مع العلم  
وهذه المسئلة تسمى بمسئلة تكليف انما هي في التاخير تصور التكليف لغير التكليف في التكليف ما قرره  
كلام القوم وان التكليف مكلون لا يمانع انهم فاعلون عن الشدق في تكليفه والا كما هو موافق لكان  
**القطر** شرط التكليف ان يكون فاعلا لخطاب التكليف وانه لا يجوز تكليف الصبي المجنون عند حصول الحث  
من لا يكون فاعلا لخطاب التكليف لكنه عاقل لم يوفهم موانع ان لا يكون فاعلا لخطاب التكليف كما في غير ذلك كما في غير ذلك  
من عياره التاخير لا يلائم **قال** لا يلائم الاختيار والعزم على الطاعة وعنده وهو ان لا يتلزم مدورة  
تكليف الفاعل **القطر** بعد ما لا يلائم للزوم استقامه وذلك لانه انما يتصور التمسك بالامتثال وقول  
النفس عليه من فاعل الخطاب دون زعمه **القطر** والامتثال هو عطف عيسى الطاعة اذ معاها هو فاعله  
الامر والخروج عن عهده كما عند راية مسئلة لا تكليف الانقياع من ان التكليف هو استند فالحصول  
**قال** امتثال لما كان فيه من الطاعة استعمالا لا معاقبة لان الطاعة وفي بعض النسخ طاعة بدل  
استانكا بالحق في بعض نسخ الموقر **القطر** اما قيد الطاعة فلان المأمور يجب ان يقصد ان يبلغ المأمور به  
على سبيل الطاعة لقوله صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنيات الا الواجب الاول وهو النظر المعروف للوجوب  
فانه لا يمكن قصد ايقاع طاعة مع ان فاعله لا يعرف وجوبه عليه الا بعد التاخير في الارادة الطاعة  
فانها لو اقتضت الزيادة اخرى تسلسلت وهذا اقله من الحصول على المسطرة وقال في المنهاج وقوله  
بالعرفه **والجواب** بان مقتضى مثله من اشاعه غيب لان القواعد العقلية لا يجب فيها الاستئذان الواجب  
الاول هو معرفة الله نعم انها مستلزمية لوجوب الظهور لاحاجة الى استئذان ارادة الطاعة لان الحث في الاثر  
في الامور الاختيارية وذلك مما لا اختيار في تحصيلها واما الجواب الموقوف على المعرفة فهو انه غير واراد ان  
التاخير من لزمهم الخطاب او لم يقل له ان التكليف لا يصدق في التكليف على ما مر وليس تكليف المعرفة من  
تكليف فاعل الذي هو المجهول في شيء وقد صرح الاستاذ في مسئلة فاعله الحسن **قال** اتفاقا عليه ان يقصد  
طاعة لاخر ايج الاستاذ **القطر** راد من الطاعة لانه في التاخير فاعله لما اسكنه فكون التكليف به  
متصور للحصول من الصبي مثلا لكن ليس متصور للحصول منه طاعة وهذا منه يتأمله بعض المحققين  
**السيد** لو لم يكن الفهم شرطا للتكليف وجب التكليف بدونه لكان التكليف مستديرا حصول الفعل من التكليف  
لطاعة له وانما الظاهر البطلان واما الملازمة لان التكليف بالشيء استند حصوله من التكليف واما يجب  
ان يكون حصوله منه على سبيل الطاعة لان التكليف يجب ان يقصد ايقاع المأمور به على طريق الطاعة قاله في التلخيص

نيل

تطرق ان يمدركون انهم شرطا للتكليف لا يستلزم انما في المذكو بل يستدعي قبض التالى فالصواب  
ان يقال انهم شرط التكليف لان التكليف استند عاين من التكليف حصوله على سبيل الطاعة وذلك لا يلزم  
من غيرهم ويستلزم التلخيص المذكور لان ذلك مقتضى التكليف ودليل استماع الاثر لا يلائم لغيره ملازمة  
والا كما في كل شئ استندى يستلزم فيه قبض التالى **القطر** لو كان التاخير مكملا لاستدعى الفعل منه على وجهه  
الطاعة اذ هو معنى التكليف وانما لا يلائم لعدم ضرورة لكونه من المعصيات **الاستاذ** واما استند  
التالى فلا حصول التكليف به على وجه الامتثال مشروط بالتصدق الى الامتثال والتصدق الى الامتثال  
انما يتصور بعد الفهم وكل خطاب متضمن للامر بالفهم فمن لم يفهم كيف يقوله انهم وليس كل خطاب  
متضمنا للامر بالفهم اذ ليس الامر به جزء الخطاب بل لا يلائم له في ما قاله من لزمهم كيف يقوله انهم  
انما يجب ان يقال للفهم والمجهول من الفهم من التمسك بالامتثال لكانا راد من لزمهم انما الكلام  
عند اقتضائه الفهم ومن الشارحين من قاله وحصوله منه طاعة غير ممكن لانه موقوف على فهم اصل الخطاب  
وتفصيله من كونه اسرا ونجا ومتضمنا للثواب والعقاب ومن كونه الامر به هو الله تعالى والله واجب  
الطاعة وكون المأمور به على صفة كذا لو لم يدر المخرج غير متدد ورله حصول المطلوب لا يلائم وشرط  
المطلوب الامكان وهذا المجموع متدد وركب التكليف فالتناسب ان يقول مكانه وهذا المجموع متدد  
لانه الفرض من توفيقه على هذا المجموع مقام المشاحة **قال** ان لفظ كانه مرفى في النسخ مشعربان في التكليف  
استدعا الطاعة لكن لم يمتد مرا لانه استدعا اما مع وكذا فانه طاعة فلا **قال** تقتضيه اى يحققه  
الفهم في صورة تكليف التاخير مع انه مكلف **القطر** لما قال ان قوله لا يلزم من تساويها في عدم الفهم  
جواز تكليف البهيمة وانما يلزم بذلك لو لم يكن لشبهة اخبر الفهم كالاسانية وليس الاسانية  
شرطا اخذ معلوما ضرورة ان الصورة الانسانية لا يدخلها فيه انما الفارق بينهما معناه وهو  
راجع الى الفهم ثم الوجهان يتوجهان على ان لا يجوز تكليف الحال اذ غاية ما يلزم من منها بعد تسليم ما  
فيها هو تكليف الحال **الجواب** جواز تكليف الفاعل بوجوب جواز تكليف البهيمة بما مع عدم العلم بالتكليف  
به وعدم العلم ليس جامعا اذ الجامع هو الحالة المشتركة المقضية للحكم وعدم العلم ليس متضمنا  
بل هو مانع **قال** قالوا لو لم يقع لاستدعى وجوب غير الحارس وكونه من وره المرجح الى سبيل **السيد**  
بيان الملازمة انه لو وقع لصح ضرورة استئذان الوقوع الصفة ولو لم يقع لم يقع من التكليف قوله يجوز  
يقع الجهم وهو حجة الزوجه والتضا من مثلا والتميز مع ان السكران من لزمهم الخطاب ولو لم يدر الاحتكا  
باسبابها وهو معلوم من خطاب الوضع والاحتياط يجعل الله تعالى بالطلاق سببا ظهريه وكذا التلخيص  
للعقاص والالاف الضمان **قال** لوجوب الضمان في الاثان الطفل والمربية في مثله وانما عين المربية فيه  
لان العهد الذي هو موجب للضمان لا يتصور في الطفل فانه ايضا من الوضيات كبط وجوب الصبر ويشي  
شهر رمضان في من يندمكم الشهر يليه **القطر** كمثل الطفل فان وجوب الضمان ليس بما خلق من الضمان  
بل بما له ودمه فانه اصل الدمة باسانه النبي بها لقوله نعم الخطاب عند البلوغ بخلاف البهيمة وليس  
بخلاف البهيمة لوجوب ضمانه على المالك وكيف ولا دخل للاسانية في الوضو كانه موافق لمرجعه صريح  
في شرحه بان كالمصور والشهود ثم قال والنقل لا اذ الواجبات هو الولي او هو بعد البلوغ وليس ذلك











منه المسئلة بان المكلف هل يعلم كونه مكلفا قبل التمكن او لا ولما كان مرجع هذا الخلاف الى التاميم في جواز  
 الامتناع عن الامر بقوات الشرط لان مرجعها الى انه لا يعلم كونه كذلك لان شرط العلم بالمطابقة ومن قال يجوز قال يعلم وارا  
 لوضع لم يكن مكلفا واذا لم يكن مكلفا لم يعلم كونه كذلك لان شرط العلم بالمطابقة ومن قال يجوز قال يعلم وارا  
 المست ان يكون هذا الخلاف متغيرا الى ما جاز صدر المسئلة بانه يعلم الكليف به ثم اردته بقوله فذلك  
 يعلم **المسئلة** المكلف به اذا كان يشترطها بشرط فلا يخلو اما ان يكون الشرط موجودا عند وقت الفعل او لا  
 او لا يعلم بالتقدير من زمان الامر والمأمور اما ان يكون في اوله فان كان موجودا مع الكليف به وفاعا كانا على  
 او لا وان كان مفقودا ويكون الامر جاهلا بقوات الشرط ايضا وكر ان كان المأمور جاهلا ويكون الامر اسرا  
 بشرط حصول الشرط وان كان مفقودا ويكون الامر جاهلا بقواته فلا يخلو اما ان يكون المأمور جاهلا او لا يكون  
 فان كان فلا يجوز لا تخافا في ذلك التكليف وان لم يكن فيه الخلاف الجمهور مع والمتمسك لافاقه واذا كانت  
 المختار بقوله فذلك وفي لفظ اكر اشتمل راجع فلا يخلو في التطبيق **قوله** الجمل في الشرط في شرط التكليف الذي  
 هو شرط الوقع موجب للجواب في شروط اي التكليف **الاستدلال** في ولاجل صحة هذا التكليف يعلم المكلف  
 قبل وقت الفعل انه مكلف به فلو لم يعلم لم يكن من العلم به ضرورة توقف العلم قبل الوقت كونه مكلفا به  
 العلم بوقت شرط الوقع منه عند الوقت **التمحيص** وصحة هذا التكليف يعلم المكلف به انه مكلف اذ  
 لو لم يعلم لم يعلم انه على تقدير عدم معرفته فاما ان يعلم المكلف بغير معرفته او لا يعلم بالتقدير في لا يعلم  
 قبل الوقت انه مكلف لكونه لا يعلم وقت العلم **المسئلة** في الوقت بانه مكلف فيكون الضرر ومعدوم  
 من هذا التكليف وليس للآخر سببا عند الحكم في بيان الملازمة وتقرير ما ناقه **التحري** فذلك  
 ان لصحة التكليف المذكور مع اطلاق المكلف بالتكليف قبل الوقت وبعد ان يراهم من المشرع ارادة  
 قديمة كما هو مذهب الحنابلة بان افعالها افعالها او اعدائه كمال المعركة انما يراهم والمصنف لم يحزم  
 بالارادة القديمة اذها حالين موضع **بانه** **الاستدلال** او يارادة حادثة به لاني جعل **التمحيص** ارادة الله  
 القديمة او الحادثة على اختلاف التفسير قال وليس قائل ان يقول لو حصلت المعركة شرط الوقع بما  
 هو غير ارادة تعالى اندفعت عنهم هذه الحجة لانها من جهة علمهم في علمه تعالى ايضا لان علمه بالوقوع من  
 الشرايط وذلك لانه اذا لم يعلم الوقوع لم يعلم احد مما علمه تعالى مع علمه بغير الوقوع  
 استحالة الوقوع فاذا لم يعلم الوقوع لم يفقهه على علمه بكونه شرطا في تارك الصلاة غير مكلف بها لان شرط  
 وقوعها وهو علمه تعالى به ولا وجه لهذا الكلام كله لان عند المعركة افعالها افعالها مطلقا يراهم وليس  
 ارادة الله شرط الوقوع عند علمه اصلا قوله فلا تكليف به ليعلم الله تعالى ان ارادة التي هي شرط الوقوع  
 فلا عصبية لانها من جهة العلم **قوله** فعل او عصى فلو لم يفقهه فقط وبعد اي هذه وقت الفعل ليس هو  
 الصبان وتعلم التكليف عند المعركة اذ عند الاستدلال لا ينقطع حال الفعل فهو دليل انما قال  
 في المتن لو لم يعلم التكليف قبل وقت الامتناع لو لم يعلم كليفه اذ لانه يعلم ان فعل او عصى انقطع وبه  
 من النص وجد فعل او عصى بعد ان مكلف لافها مائة وهو ظاهر ثم يقولوا واذ لا تكليف فلا عليه لانه  
 لا يكون كل خلاف الواجب **التسوية** لا يعلم قبله لافها مائة وهو ظاهر ثم يقولوا واذ لا تكليف فلا عليه لانه  
 هو التندور وقوله حتى شرط وقومه ستكون فيه فيكون الشرط ايضا ستكون كالاتم بالمكاتبه وانما

باري

على مذهب الاشاعرة فظاهر ليس ظاهرا اذ لم يقولوا بان يعلم قبله **قوله** متساويا في الوجوب للواسع  
 وقد وجد شرطه عند دخول الوقت بشرط من الوقت ما يقع فيه الفعل على الترتيب اذ اكثر الشرائع وان لم  
 يتدبره الاستدلال **التمحيص** فان قيل لا يعلم انه اذا لم يعلم التكليف منه وسعه وقوله لا يعلم مطلقا لم يعلم  
 التكليف في الجملة وان لم يعلمه بعد ما بعد والمعلم والتمسك اليه استا ريقوله فان رضى ان كان من جملة  
 التكليف متساويا وهو كونه مكلفا في الجملة قلنا العلم بكونه مكلفا في زمان ما مع العلم باسما كونه مكلفا في  
 من معينات الازمنة محالة لا سيما في وجود المشترك في الخارج دون معين منها وانما استمع كونه مكلفا في  
 من معينات لانما عرض التكليف في حيز زمان زمان من المعينات وبين لقائه فيه لان كل معين لا يخلو اما ان  
 يكون قبل حدوث الفعل او بعده وقد بينا انما التكليف حينئذ فلا يعلم ايدوا للسؤال والجواب  
 محال وهو انما لا يعلم انه لا يعلم التكليف فان التكليف لو كان موحدا كما في الوجبات المربعة ومعتز  
 اول الوقت ما يقع فيه الواجب علم التكليف وحاصله ان هذه الحجة لا تقوم في الواجب الواسع قلنا هذا  
 لا يستقيم على مسك لان العلم بالتمسك شرط في العلم بالتكليف والعلم بالتمسك غير حاصل لجزئية في الزمان  
 الثاني وعند التعليل الى مراده لان الاول اولى لان الثاني يدل على ضا الحجة بالنسبة الى الموضع وبه  
 المتفق واذا كان كذلك فلا ضرورة بالاسد لانه انما تصدى باطل ما ذهب اليه الخالف وقد يدل  
 قوله في الضيق من حصول المقصود وليس شرط الحجة افعالها جميع ما ذهب اليه الخصم خلاف الجمل الذي  
 ذهب اليه فانه يدل على قيامها املا قاله ولما قيل ان قوله لا يلزم من انقطاع التكليف بعد حدوث  
 الفعل المكلف به ان لا يعلم كليفه لجزا ان يعلم المكلف بعد الامتناع بالمكلف به كونه مكلفا لا يبيد ليرد  
 بالاجماع ولا على الحدوث ليدفع منافضة مذهبهم بل قبله ولا استحالة فيه وما يحتج به انه لو علم  
 الطلاق قبل السروع في الصلاة الواجبة عليه واتم صلاة الظهر مثلا فذا الطلاق عند المعركة حينئذ  
 للعلم بوجوبها عليه وقوله مكلفا بها وعلى هذا لفظ الملازمة **التمحيص** لقائل ان يقول انقطاع التكليف مع  
 انقطاعه لا يوجب عدم التكليف مطلقا لان انقطاعه لا يوجب انقطاع العلم فلا يوجب عدم العلم  
 وانما الخاص يوجب انقطاع العلم اذا كان نوعه مخصصا وتنق الاقواع كلها وما هنا كذلك لانه اذا  
 امتنع التكليف مع الفعل وبعد فلا يخلو الاقوع آخره وقوله والتقدير ان قبله غير معلوم لا يمتنع  
 فتد ان شرط عدم صحة التكليف واذ الحظير على اعتراضه ويل انقطاع التكليف حينئذ يوجب  
 العلم بوجوب التكليف في الجملة والا لا يصح انقطاعه ولا تنقعه الزيادة لان المستدل يقول بوجود  
 التكليف في الجملة والعلم به وذلك قبل العلم كرا في توجيه الدليل ما لا يقع فيه اذ قال لو لم يعلم التكليف  
 بما علمه الاس انما شرط وقومه ليرجع كليفه لانه لو لم يوجد تكليف بشي كانا ما يتقدير عدم الفعل  
 او لم يتقدير وجوده ولا يعلم على تقدير عدم الفعل اذ لا تكليف حينئذ لانما شرط صحة التكليف وهو  
 الارادة وكذا علم تقدير وجوده لان العلم بوجوده التكليف لما بعد الفعل او بعده او قبله وانما يدور  
 بان يتدبره بعد مرجع ما فيه من جعل الارادة شرط صحة التكليف وهي شرط الوقع **قوله** شرطه اي  
 شرطه وخرج الفعل واجبا اي للنجح الواجب وهو اي الشرط عدم مرجع حكم الوجوب **قوله** ليريد راي  
 تنبيهه الاسباب من الاجماع وكلمة الجرح واسرار المدعي على خلافه وليرجع الى فدا وقد قال الله تعالى



وقد ساء بديع عظيم **القول** اما الملازمة فلا بد من عدم الصحة مستند من عدم العلم والباطل لان الثاني ملازم  
لثالثه باسائه مع كونه حرا ما صرح في انه علم وجوب النفع من الطلب **الافتتاح** اما الملازمة فلا بد  
لرسم لو كان مكلفا بالنفع لانه علم انما شرط وقوعه واذا لم يكن مكلفا به لم يكن عالما به وليس مقتضا  
اشعار ان الشرط المستفاد من عدم النفع **القول** لو لم يصرح لم يكن يلزم عليه السلام ما مورى بالنفع لانه قد مضى  
عنه الفعل قبل وقوعه لانه كان ما مورى به والمنازع مكابر بفعل الملازمة من عدم الصحة وعدم الامر ولكنه  
لو لم يصرح بالشرط لم يصرح لوجوب **القول** اما الملازمة فلا بد من وقوع وجوب الشيء بشرط صحة التكليف به فلو لم يصرح  
لو يقع واقعا لم يقع لوجوبه وقوله لان العلم بوجوب الوجوب وقع ووقع الوجوب **القول** وهو ان يتكابر العلم بالتكليف  
لالتكليف النفع لتمام الدليل على انه كان مكلفا بالنفع وبقرينة عطف وقال عليه وهو انما فهم في التكليف  
المطلق **القول** وسكره لم يصرح بوجوبه معاندا مكابر بخصه به **القول** ويجوز ان يقال وسكره وجوب  
النفع معاندا لخصه بتدبير ان ابراهيم علم بوجوب النفع فلو لم يصرح به التكليف لوجوب ابراهيم فلم يصرح  
ما علقه ولم اصرح بالاستدلال بالوقوع على الجواز ولكن بتدبيره بان يقال لو لم يصرح بوجوبه وقوله وقد ذكر  
الوقوع معاندا لخصه على صحة الوجوب في المطالبات والحريه في المعاصي ويحقق ذلك الاجماع على وجوب  
الشروع في الواجب بانه الفرض ولو لم يكن عالما بانه واجب عليه لوجب نية الفرض واعتزم بعبثه  
بجواز ان يكون الاجماع فيه على نية الامر على ان انقضاء من التكليف بقا وقد وثقه لا يثبت الامر بان وجوب  
نية الفرض يثبت فيه **القول** استدلال القاضي على المذهب المختار بان حصل واحد من الوجوب والحريه  
قد تحقق قبل التمكن من الفعل لا الاجماع او المتعدد قبل ظهور الماهية فلو لم يصرح بهذا التكليف لم يثبت  
بجواز ظهور نوات الشرايط عند الوقت قال وبه نظر لان الاجماع ليس على تحقق الوجوب كيف كان بل على  
تقديره بما به الى وقت الوقوع وليس على تقديره بما به بل هو محقق بتقديره من انما سطر منه **القول**  
منع الاجماع وتنبيه على هذا القدر يمنع المتكلم بصره له عن ظاهره والاول غير صحيح والثاني خلاف  
الظاهر هذا علم ان لفظ المترجم ان وجهه مطلقا بخصه ابراهيم عليه السلام ان سكره الوجوب عليه معاندا لخصه  
للاجماع على تحقق وجوب النفع وتحقيق حرمته قبل التمكن منه لورود النسخ والمقرب طاهر فاستلزم  
**القول** لا يكون لامكان ان كان الفعل شرطا في التكليف به **القول** اما الملازمة فلا بد لانه لو كان شرطا حينئذ لم  
الحال وهو ان الشرط وهو التمكن من الامتناع من الشرط وهو الامر بوجوب الشرط المتعلق بالامر  
حاصلا منه او قله **القول** لو لم يصرح بالتكليف به لم يكن الامكان شرطا في التكليف بل هو التكليف حينئذ بدون  
الامكان واستناع وجود الشرط بدون الشرط لان الامكان شرطا لما سلمه وليس لما سلمه لان الاستناع لا  
يسلوه بل يقولون يجوز ان تكلف الحال فلا بد ان يقول لما سلمه الدلائل بوجوب الشرط المتعلق بوجوب  
الامكان شرطا فلا يصرح بعبثه بل لا عليه **القول** يتاخر ان يصرح فعله عادة ان الامكان العادي كلامه اعلم بانها  
وان لم يصرح استناعا لشرطها لكنها ما يمكن عادة السيد ان اردتم به ما بان في الفعل به عادة عند شرطه  
اي ان الامكان الذي في الاستناع انه فوجبه لم يكن الامكان شرطا ولا يثبت اتفاقا حتى يبين وجود الشرط به  
الشرط او ما هو شرط وقوع المأمور به ان الوجوب بالغير فلا يثبت انه شرط بل هو محل التراجع لان تحقق الامر  
عنده ما لا يتوقف على الامتناع وعندكم يتوقف وليس يعني بالامكان الذي في المأمور به بل هو المأمور به بغيره بانه

لا الوجوب بالغير انما يصرح بتفسير الامكان بالوجوب **القول** الامكان الذي هو شرط الوقوع معاندا  
لذلك الامكان وهو الذي يعني به كون التكليف متكاملا من الفعل وهو المنازع فيه فان يثبت ان هذا الامكان  
شرط في الامتناع لا شرط في التكليف فان التكليف قد سبق للحصول الامتناع بل لاخبار **القول** الاول اي  
الامكان العادي يستلزم ان المتكلم واما ان عدم الشرط لا يثبت في الامكان له الثاني ان الامكان لا يثبت التزامه اي  
الامر وهو عدم كون هذا الامكان شرطا في التكليف لانه اول المسئلة **القول** ان اردتم الامكان العادي  
الذي هو شرط التكليف او كونه في ذاته ممكن للمحصل واللاحصول فاللزم ممتنع وانما يصدق ان لو لم يكن  
فعله عادة لكنه ممتنع فان التكليف بمقتضى ان من حصول الشرايط يمكنه الامتناع او الامكان الذي هو  
شرط وقوع الفعل لا للزوم مسلم وفي المألى ممتنع فانه غير الزام وزاد المحقق عليه واجلأ لتمام بعد سطر  
حالات ما اعتقد لاني في الامكان المذكور وحديث الاعتقاد لا مخرجه في هذا **القول** الثاني ما عطف  
ايجاز كان الاول فحققت **القول** وجهه انه لو لم يصرح ما ذكرتم لزم ان يصرح التكليف مع جهل الامر بين  
ما ذكرتم من لزم مقتضى الشرط على الشرط لكنه صحيح اما في **القول** الاول ايجاز الثاني فقبل قال  
وتدبره انه لو لم يصرح لم يكن الامكان شرطا لان شرطه هذا الفعل قد يكون مستلزما لشرط وقوعه وليس  
الاول اجماليا والثاني تفصيليا كما تبين من **القول** ويجوز ان الامر الماهية فانه غير عال بوجود الشرط فليزوم  
ان لا يصرح بالتكليف وليس يجوز ان يصرح **القول** كما في المناهضة اذ جعل الامر لا شعور الا به وذلك كما اذا امر  
السيد بعبثه بفعله او امره ان لا يفعل فلهذا **القول** في الصورة هذه الاجماع في ان لا يصرح  
لغير ما قال وبمكن توجيهه بانه لو شرط علم الامر بوجود المكلف به لما صح التكليف عند جهل الامر به لانه  
الشرط والملازمة **القول** هذا الوجه ليس على ان الحكم ليس بقابل لشرط علم الامر بوجود المكلف  
به في صحة التكليف بل لا يشرط عدم علم الامر باتفاق شرط الوقوع وعدم فعله بانفسه تارة يصدق علم  
الامر بوجود شرط الوقوع وتارة يصدق بجهله باتفاق شرط الوقوع **القول** به اي عدم شرط وقوعه عند  
دخول وقتة ونقطة به حلة علم لاصلة المأمور ان المراه به المكلف لا الفعل ويبدو ان يضرر وهو وقت  
لما عر كونه خيره او يضرر وهو الخسران من غير كونه استناعا على القادر غير مقصور  
خبر كونه وانما ان عدم ضرره وحصوله لا يصرح مانعا من صحة التكليف على ما يقولون انهم في صورة التراجع  
اي عند علم الامر باستناع حصوله فكذلك في صورة جهله **القول** فاسوا هذه الصورة بما اذا علم المأمور  
عدم شرط الوقوع بعبثه قياسا ولزوم حكر الجامع كما لم يذكر للبيان الملازمة **القول** السيد الجامع كونه  
غير مستوعول **القول** الجامع هو العلم باستناع حصوله منه وليس الجامع العلم بالاستناع ولا عدم  
الشعور لان الجامع هو العلم بالعبثة الحكم وما ليسا باعني **القول** السيد الجامع كونهما سببا لاستناع تصور  
حصوله وليس هو كونهما اياهما ان تصور الاستناع ليس سببا لاستناع التصور بل الوجه بطريق الكافية  
هو الوجه **القول** به علم المأمور بانفسا الشرط في بعض النسخ ونع بعد لفظ المأمور كونه به واجابة اليه  
وان صح توجيهه بان المراه مع علم المأمور بانفسا الشرط **القول** هو ان المراه مع علم الامر الاتفاقات  
يمكنه اي يعتقد لتمام الفعل لوجوب الشرط لجهله بعبثه الامر **القول** الثاني ان يقول يجوز ان يستدل  
الحال بالمتنع قصد الى امتناع الامر فقط لا الى ايجاد المأمور به فيلحق المراه حينئذ لكنه وان جاز غير انه















اولا سورتي اول القوة قولان وللأصحاب طريقتان أحدهما انه قولية كرسورة سورتي مائة وأصحبها الزعمولا  
 واحد في الفاتحة وهي اما اية مستقلة منها وفي اية قولان على الطريقين فان من لأصحاب من حمل القولين على انهما من  
 القرآنية الاولى ايلم لاوسم من حملها على اية الاستقلال والاولى اوعم ما صدر ما الاول الالة الثانية  
 من كل سورة اية وقال بعض المفسرين انها من الفاتحة خاصة والقرآن كله بعد ذلك كسورة واحدة والفاتحة  
 ليست من القرآن في غير سورة البقرة وهو ذهب مالك وأخاره المصنف وما ابو حنيفة فلم يصرح انهما من القرآن  
 في الاول الى الاقالة في القبطي وقاله القسري ابو حنيفة موافق لما كان قد قيل انه اي قط بسم الله وفي بعض النسخ  
 انها في السبعة او الثمانية ولقد قرأنا في المتن منسوب على التحسين **القطري** اما على انهما قرآن او جزء كقوله تعالى  
 فاقسم بانه اى قرآن **قوله** ولذلك فرعا **الحسين** وتواترت كثيرة المجرى من قولهما انها تواترت في القرآن ويكون  
 قرآنا ولو ثبت بانه مسلم ولا خلاف ان **القطري** اشارة الى انهما في اللغات في قول السبعة من القرآن انه لا يسمون في  
 اوائل السور لاختلاف انفسه وتواترت بعض اية في القرآن لاختلاف في النسخ انهما من القرآن لوجه سوا تواتر  
 انهما من القرآن ولا يخالف في التواتر الجلي ذكر المصنف انها تواترت بعقارية في القرآن من غير خلاف فيمن القرآن  
 ونحن نقول انها قد تواترت في اول السور وكذا في غير وجوب لعدم كونها من القرآن كغيرها من الآيات **قوله**  
 العلم ان القطر وسري الشيطان اى من سورة القوة قاله من اوله فيكون احدهما من العلم بله فحصل الاجماع المتك  
 على انهما من القرآن **قوله** القطر وهو القطع بالفتحة من حيث الفاتحة **القطري** وهو انها لو كانت من القرآن في اول  
 السور لتواترت فيها الجمل وهو قد تواتر في الخط **القطري** وفيه اية حديث القاطبة نظر لانه اى ان جميع  
 القرآن يجب ان يتواتر في السلم ولا يلزم من تواتر تواتر حصل في منه ليزم تواتر النسبة في اولها وان عني انه  
 يجب ان يكون الكل وكل واحد من ابعاضه متواتر مجموع ولو لم يبق عليه دليل ما حذر لانه قد لم يكن قطعا  
 الا بالمشور للجميع ودليل لأصحاب لم يبرأ من ذلك هذا ان لم يكن ركوبا متواتر في اولها اما ان التواتر  
 في الجواب **القطري** **قوله** على قولنا **السيد** قد منع على دليلنا بل ان النسبة ليست من القرآن اى لا تشمل اية  
 بشرط تواترها في السلم المتأخر فيه وهو اوائل السور بعد نبوت تواتر متلا في النمل اذا كان ذلك ليدل على  
 على انهما من القرآنية الاولى لما عني بخلافه فيكون من القرآن او دليلنا ان التواتر ليس شرطاً في النسبة في اولها  
 لانها تواترت في الخط فاستغنى عن قطرها تواتر في الاول **قوله** منيف **القطري** لان العادة تقتضي ما تواتر مطلقا من  
 غير شرط في حملها وزعميل مع ضعفه يستلزم الجواز في قوله ولما كان قوله لا سئل ان العادة تقتضي به  
 مطلقا لجواز ان لا يقتضي حسب الوضع والتزيب وان يقتضي حسب الأصل **القطري** **قوله** منيف **القطري** مع ضعفه  
 يستلزم الجواز بل ان المصنف ظان العادة تقتضي تواتر المتن والجمل في الوضع فيه واما ان الجواز فيكون  
 وقاله منيف خضر فطم ويستلزم غير اخر والاستاذ جعل يستلزم ما للمصنف وهو الظاهر على ان يقال  
 في وجهه ضعفه ليس الا من التواتر **قوله** جواز الهدى عدم التواتر لا يمنع وقوع التواتر في وقوع التواتر لا  
 بوجوب وجوب وقوعه ويجوز ما لا يفتق تواتر ذلك المكر مع انه لو لم يتواتر كان جازلا او تشبهه بقا  
 والنسب فيقال **قوله** اتفاق تواتر لان شرط التواتر ان يكون المخبره امر محصوما والهدى لا يحس  
 كما في الآيات اى كما يتصور والآيات فانه امر محصو فالتشبيه في المتن لا في المتن اى ان كانا لو حصل المخبره الآيات  
 المكن من القرآن الذي ليس عذارة القرآن فالتشبيه في المتن لا في المتن **قوله** ذلك اى بالاختلاف والوجوه الآيات

ايضا

ايضا على الوجوه الموافقة للقرآن لوجه الاول **قوله** الدليل وهو ان العادة تقتضي بوجوب التواتر في مثله  
 وسبب في باب الاجزاء كما قاله في ذلك بقطع كذب من اعيان القرآن هو من **القطري** غير من فان قيل  
 لا سئل من الجواز ان يجوز ان يكون ايراد المكر اكثر من الموجود فمكث بعد النقل او اقل منه فكذلك  
 بقا لاحاد لكنه لم يرفع لافاق تواتر ذلك اى المكر على معنى ان كل اية من القرآن المكر تواتر على هذا يلزم  
 عدم السقوط ايضا لما شهدنا بالوقوفنا القطر عن ذلك الأصل وهو انما في تواتر المكر لم يقطع باستقام  
 السقوط والآيات ايضا تكون القطر بما استقاما من تواتر المكر بل يجوز وما هو باطل لا مانع قطع القطر  
 عن ذلك الأصل قطع بان السقوط لا يجوز وكذا الآيات والدليل بان مقتضى عدم الجواز وهو ما سبق وجوب  
 اشتراط التواتر فيها هو ان يحمل معنى الآيات آيات ما تواتر لا آيات ما لم يتواتر حتى قاله ويلزم  
 عدم السقوط ايضا وجعل الأصل اتفاقا تواتر المكر لا وجوب التواتر والدليل بان مقتضى لا مانع سابق فيه  
 ما لا يخفى عليه مع ما قاله هو ايضا قاله ولما قيل ان قوله القطر عدم الجواز في قيام الدليل على عدمه متواتر  
 اذ الدليل انما يدل على وجوب تواتر ما ليس يمكن وقوعه تواتر واحد من المكر لانه ومن المتأخرين من قاله  
 انه لا يجمع **الجمل** الا ايراد هو تسليم الثاني الذي ادعى المصنف بطلانه لانه قال لو لم يتواتر التواتر في الخط  
 لجاز سقوط كثير من القرآن المكر وقال المصنف في السلم بطلان الثاني بل يجوز الاستقاط بالاصل لكنه قد  
 اتفقوا ان التكرار في الجمل لا يخالف القسمة التي لم يتواتر تكرارها فالحال ما كان في من النسبة والتكرار  
 انها موافقة التكرار في المكر بخلافها فخصص الثاني جواز السقوط مع انه عام **القطري** هو منع لدلالة في الثالث  
 على المعنى في الآية الشرطية منع استمرار عدم اشتراط الجواز في ما على وقوع التواتر اتفاقا لانه اذا تواتر  
 اتفاقا استمر الجواز وعنده من عدم الجواز ان لا يدل على اشتراط التواتر لان عدمها موجودا مانع من اتفاق  
 انه تواتر ذلك لا لعدم المتن وعنده الذي هو عدم اشتراط التواتر **القطري** اى لا نسلم ان الجواز من متباين بل  
 يجوز الاستقاط على تقدير عدم اشتراط التواتر بحسب الجمل وما ذكر من عدم جواز استقاط المكر ذات الواقعة  
 فيه مطلقا على اتفاق تواترها مطلقا وهو مانع من جواز الاستقاط وعدم جواز الاستقاط مع المانع لا وجوب عدمه  
 وجوز الآيات على تقدير الثقلية الجملة وانما في ما ليس في قوله منيف من حيث مطلقا مالا في اية ما لا يخفى  
 الآيات لانها شرط الباتة وهو القاطبة الجملة قاله ولم يتعرض المصنف لهذا القسري كلام المصنف يشعر بجمع  
 في الثالث في نسبة الجواز الى الجواز افضل ثابت ولكن اتفق تواتر المكر واتفاق سقوط العطف المكر وشع ذلك  
 من نقصان الزيادة ولوريق تواتر اتفاقا سقوط البعض لان الاتفاق عدم فلا يتواتر **قوله** ذلك على تقدير  
 الاستاذ اشارة الى الآيات والسقوط **القطري** وايضا يلزم ما ذهبن اليه جواز ذلك على السقوط والآيات  
 في الاستقام وهو اخطا **القطري** ولانه يلزم عطف على لان قولنا اى لان جواز ذلك اى سقوط ما هو  
 من القرآنية الزمان لا يقتضي سقوط **السيد** الثاني انه يلزم من مقتضى قولكم وهو اتفاق التواتر المكر  
 وعدم اشتراط التواتر فيما هو من سقوط المكر واثبات ما ليس منه في السقوط **القطري** في الجواب الآخر نظر  
 ان جواز ان يكون وقع اتفاق التواتر ما سلفا سوا حصل التواتر ولا القسري كلام المصنف منيف لان القول  
 مدفع اما لا خلافه كلام على المستد فلا يلتزم به واما ما قاله وسلم وكل الجواز افضل ثابت لان رتبة  
 مجال متلا وان الجواز لا يقتضي منع اذا منع منع من جواز التبيين خلا وما ذكر في الجواب السؤال مدفع



اذ الدليل ليرى على توازن الكثرة وقيل بل على توازن الجميع وتواثر واحد من المكرر والاسقاط في التفسير صحيح ان  
 من حيث الشرح وانما هي لورقانية الاستنباط للقرآن متواتر **وله** ما ذكره من الجواب في حيد جوب  
 متواتر في الجمل المخصوص فلا يكون لاسقاطه في الباطن مع ذلك لا يكون كونه قرآني في ذلك الجمل متواتر في جميع  
 قولنا العامة بقصص توازن قاصبه **وله** هذا الذي في الجوانب التي في قوله من قال وهو يكون ان الذي في الباطن  
 ايجز القرآن في كل سورة بل هي اية منه لا محالة فيجوز فيه **فان قلت** هذا الجمل قلت ذلك لئلا يهمل  
 صعبا **وله** وهو في اي قوله انما اية فاعلم فيها رب من العيون واحد الباطن قال سلة الفرائد السبع  
 ان المسبوبة الى الفرائد السبعة ومن باع وتركيبه وادبهم وواهم وجرى والكافي **القطبي** متواتر في صحة  
 استنباطها اليهم واستقامه وجهها في العربية وموافقة لمطابق المعنى المنسوب الى صاحبها وليس متواتر  
 لان الجوانب ما يتبدل العلم فاذا كان فلا يبق لسطه مدخل ثم اذ ثبت انه متواتر في انا في العربية فيكون متواتر  
 بالقرآن لا الحكم في موافقة الخط ويذهب عن ثبوت التواتر لادخل ما قوله كالمذكور في الاوائل في قالوا فاما  
 ومما في القصة التي في قوله في كل حرف كلام الله ومما في النص اوى تها في الحرف بعد والادغام كغيرها فيقطع  
 ويقال في التبدل في الادغام وتخفيف الحرف كابدال حمر التبر بالياء ومما في النص في الامالة وهو ان يفتح  
 بالفتحة نحو الكسرة كما في الكاف من الفتح مقاطا ونحوها كالاغلا والروبر والاشام **والشاه** **القطبي**  
 الفرائد التي من قبل الادام من الفرائد السبع لا تفيدها ومن الفرائد المنسوبة الى الفرائد السبعة  
 عليها ولا مكر وكما انما استنبط ما هو من الاداء ولو علم عليه بالتواتر لان الحكم عليه به بنوع على كونه بعض  
 القرآن وفيه تبدل بخلاف الحكم على الكلمات بكونها بعضها قاصبا بالضرورة قال وهذا الفرق خفيف فافهم  
 ما في النص المشهور والحكم على ان الفرائد السبع مطابقة من قبل الاداء ولا متواتر اذ كان الحكم متواتر  
 للقرآن في تلك الحركات والكلمات **وله** لا سرا في الدروس السابق ان القرآن اعلم متواتر **وله** ولا يمكن  
 جواب ومسال واستنباطها بالضرورة اية كونهما متواترين الذي هو موجب الحكم بالقرآنية **القطبي** **الامام**  
 لان الفرائد السبع ابعاض والآخر النصيب من غير تخصيص لو حكم بعضه البعض دون الباقي وهو حكم بالحد  
 لاستوائها في جهة الاستداد واستقامة العربية وموافقة الخط لا في كل جمل بل في توازن يكون في واحد من  
 البعض كما يقال ان كل اول من مالك لان كل ذلك مالك من غير مكر قال والتخصيص من غير تخصيص انما يلزم  
 لو قيل في المخرج باحد الثلاثة ان لو كان في المخرج لم يزد وهو محتمل في جميع دليل اللزوم وحمل الاستوائية  
 الامور الثلاثة وتنبؤ من الاستداد وظاهر المتن يخالفه في التام من من قال فلاله حيد  
 مركب قاسم من الثالث هكذا الفرائد السبع قرآن والفرائد السبع غير متواتر بل هي من القرآن غير متواتر  
 وذكر تخصيص غير يحتاج اليه لانه لو ثبت ان جمل قرآن متواتر وان من بعضه غير متواتر يكون خلفا لانه لما  
 ان لا يكون في بعضها متواتر وهو خلاف الاجماع او يكون الحكم متواتر وهو باطل المقد ومقتضى ان البعض غير متواتر  
 على مقتضى التبع ولكن للادراك والادراك في حد المستوفين في الاخر وفي زيادة كلام وهو ان يكون  
 الحكم متواتر وهو باطل المقد وكلمة وهي على غير المقد وتمام القدر به وبها الجمل لانما ان قال  
 بتواتر ما هو المطلوب او توازن عدما وموعدكم لاستوائها في النقل فلا يوليه فليق الا انها غير متواتر  
 ثم قال لتقابل في قولنا المتواتر في بعضها القرآن وانما قيل لعدسا او ما عدا فلا يوليه والذي

استد

تسبب اليه الفراء سبعة نفر لا يحصل العلم بقوله فضلا عما خلفوا فيه **السيد** **الاسود** اي با جميع  
 الانساب قال وقال ان يقول هذا اشكال لان التسبب اليهم الفراء سبعة والتواتر لا يحصل سبعة  
 فضلها استوفاه قال وبكر ان يجب ان توازن ما حصل من متواتر السبعة لان الفراء في كل واحدة من  
 هذه السبعة كانوا بالقرآن التواتر لانهم انما اسدوا كل واحدة منها الى واحد منهم فحذفوا الفراء  
 او لكن مباشرة هذه الفراء وانما اسدوا الرواية عن جملتهم الى اثنين فحذفوا الثالث وانما عنه وعدم  
 تجرد غيرها الى التسبب في الفتح بان التواتر لا يحصل سبع نفر مع كونه لا يوجب حصول عدد معين  
 بل التسبب حصول البعض **قلت** قال ابو سامة ولا يلزم ان توازن جميع الالفاظ المختلف فيها في القرآن  
 اجماعا التواتر فيما اجتمعت الطرق على قوله عن السبعة قال **الاهلب** لاشا ذكره بالقرآن لاشا ذكره كرامة فقط  
 مشاهير في مصنف عبد الله بن مسعود والشاذة هي ما نقل احاد **التسبي** ما نقل احاد او المالك مستقفا  
 ولا حاجة الى هذا التبدل اذ ما نقل احاد سوا ما مستقفا او لا قوله قد اخرج به اي بالاشاذ او جميعه  
 رحمه الله فوجب الشايع في هذا العلم ان يرام كرامة **وله** صحة العمل لان التبدل في صحة العمل بدلالة  
 الراوي يبرح على انه خبر ليس له في الله عليه وسلم **القطبي** لا يصح العمل به لانه قد ذكره في غيره وغيره  
 مع الاتفاق على عدم صحة العمل لانما يصح الراوي في ما عدا منه صلى الله عليه وسلم **التسبي** ليس خبرا  
 لاستوائه في غيره واية الراوي لانه رواه بما على كونه من القرآن قوله لذلك اي البيان لا يحمله فان خبره انما  
 ان لا يكون خبرا او لا يكون خبرا او يلى المتقدمين لا يحصل الاتفاق في قرآن ما قبل الاول فلا غير الخبر لا يكون  
 في القرآن وما على الثاني فلا غير البيان لا يطرر انما بعد من العلق بينهما **وله** مذهب القاري على قوله  
 لستكنا عقدا وحمل هذا المطلق على التبدل بالشايع في كتابه الظاهر قد حصره في موضعين **الشيخ**  
 هذا خلاف الظاهر لان العدل لا يجرى بهذه الكتاب وهو خلاف الظاهر والافهم ما من ان العدل  
 لا يجرى في الكتاب او قول هو لم يجرى به بل ذكره من لغائه بانه **وله** مطلقا اي سوا كان خطا قطعا  
 او لم يكن **وله** اذ نقل في اننا قلنا قوله في كتابه الظاهر قد حصره في موضعين **الشيخ**  
 بخلافه كونه قرآنا لا كونه خبرا ولا نقله كونه خبرا ايضا مقطوع خطأه اذ لم نقل خبرا **السيد** **انما**  
 مع العمل لو كان صحيحا لكنه خطأ لانه متعلق به من القرآن ولو ثبت ذلك قد دل على انه مقطوع بخطابه  
 باعتبار كونه خبرا **التسبي** لقابل في قوله لو لم يجرى العمل بالاشاذ ليجز الشايع في صور التبعين لكنه جاز  
 بل افضل قال وبكر ان يجب عنه بان لا يجرى بل لا يجرى وليس لقابل ذلك اذ من ان العمل بالاشاذ غير جاز  
 الاتصاف به مستح فلا يجز في المثال بوجوب الشايع المستفاد من لفظه وبما في القوم من المصنف لوجه  
 للسؤال فلا حاجة الى الجواب ولفظ المتن والوجه به قرينة لذلك **قال** الحكم سمي بحكم الاحكام معناه  
 بان يحفظ من الاختلاف كان التبدل سمي به لاشباه معناه على السامع قال تعالى هو الذي انزل علىك  
 الكتاب منه آيات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيذهبون ما ناسا به  
 منه انما الغنة وانما تأويله وما يعلم تأويله الا الله والراحمون في العلم يقولون انما **القطبي** **انما**  
 صرح بها معناه لاشتراك القرآن عليهما وليس لاشتراك القرآن والافهم حديثا استعمل عليها فكان التوب  
 ان يوجه بهما وبذلك هو في التسم المستوفى في الحديث اني لاجد نصا في حرم من قبل المير وضع الجارية























الحسن والنج ان المباح حسن لان الحسن ما لم يضره عن الشارع **الحق** فذلك الوجوب يستلزم التلويح فكما نرى في المباح  
 القول والاطلاق لنا من القول الاول مستوعب والثاني سلم **الحق** لان المباح مستلزم بلوغ فان  
 ما نوهه دليل وجوب الامناع ثم لا يجوز ان يكون الامناع لان حصة الله في الامناع لا تباين به وحيد  
 يكون ذلك المبدأ الثاني في ما حاشا وحسن الثاني في ان يكون في الوجه الذي انبه من غير اختلاف وليس  
 الثاني ذلك بل هو نفس الثاني كما ان ما نوهه دليل وجوب الامناع اذا التباين انما هو اذا علم منصفه  
 وهذا ما لم يعلم اذا بحث فيه ومن الشارع من قال هو صنف لانه معارض بان حله على الوجوب هو ط  
 وليس حله عليه لحوط لما سئل على المعارضة لانه لا يسلط له لعل لا يسلط له اذ قد عارضه حرم المذلول  
 عليه **فقط قال** الاشارة قوله اوجب وجوب الوقوف على الامناع **القطعي** يقتضيه ان يقال اصلية الاشارة  
 كلها انما هو الامناع ورفض الحجج عن الفعل والترك فوجب الوقوف عند ما هو المقتضى وهو مساواة الفعل  
 والترك اذا اصل ايضا عدم ترجيح احدهما على الآخر قوله ونعم الوقوف لا يامرنا بوقوفكم في الامناع ونعم بانقول  
 وهذا كالمثل في حرمها بالوقوف وانما قاله بنينا وبينكم لوجوب التراجع فيما بين غيرهم انما لم يقصد فيه  
 القربة ايضا وكما مر في عدة ذكر دليل المذهب المختارة المقام الثاني **الحق** اصح القائل بالامناع باعامة  
 وغيره فانه معلوم فوجب الوقوف عند ما والى جواب انه سلم حيث لم يوصف فعند القربة اي لان قدما  
 يدل على بطلان الفعل قال ويمكن ان يجاب بان الامناع معلومة بالنية الى الرسول صلى الله عليه وسلم اما  
 ما نسبته الى الامناع فبطلان النية ولا يخلو انما ساء واجبه لقوله فانوهه ان ليس ذلك من صانع  
 لان القربة كذلك اعلم ان النصف لم يتردد في دليل الوقوف ولا يخلو على ما ساء في الفروع الثاني من القول  
 وتوجيهه هنا ان سلمه بحل الكل فليز من الوقوف الى ان يمتنع ما بين واحد كما قال في المتن فاعرضت  
 الامناع لان وجوب الوقوف والجواب ان بين الوقوف عند الغير وبين مصلحتك من الوقوف عندك دليل فلو سلم وقد افنا  
 الدليل على التسبيل وان يحى به التوقف فاعرض لادلة اي دلة الخصوم لم يسمع لها بينا من قضاة ولهم  
**قال** سلمه انما علم هذه المسئلة في ان يتردد اليه صلى الله عليه وسلم حجة شرعية **فقط** انما اصلها في علم  
 من الفعل الثاني الذي هو القول وبين ان حكم القول ايضا كذلك قوله مما علم انه مكر اي ليس الاكراه وبنينا  
 التحريم قبل ذلك من مستور سمعه لاحرار النبي صلى الله عليه وسلم عليه **فقط** ان لم يكن ذلك وهذا ما  
 يصدق ما تنقاس من القول الثلاثة او يظن انما به مكر وطا ما به ترك انكاره على ما علم منه عليه السلام  
 ذلك ان انكاره وطا ما به تركه فعله بانه لا يسمع **القطعي** ان ترك ما علم الاحرار او لم يكن مباحا في الرسول  
 تحريمه **فقط** فترحمه ان كان خاصا به فالنسب خاص به وان كان عاما اي بان ثبت الحكم على الجماعة فالنسب ايضا  
 عام **فقط** على الجواز اي فيما لم يسمع تحريمه وعلى النسب فيما سبق وانما انفي الجواز لان حكم النسب يعلم منه قوله  
 لانه خلاف القاب من حاله انما قاله كذلك ساقى جواز صدور التعارض عنه ولهذا قال في المتن يدل  
 بالمرصيد **فقط** اوضح اي من دلاله ترك انكاره **الاصح** كان استنباده صلى الله عليه وسلم بذلك  
 الفعل اوضح دليل على جواز ذلك الفعل وليس اوضح دليل اذ ليس اوضح من النص عليه متلا قوله في القباقة  
 وهي ابلغ اعمل للنهيات محرم من قوله في اصناف في التلويح احد ابويه في الامانة **فقط** المدعي بغيره  
 وكسر اللام على حصة العامة من الاعمال واسمه حق في الجحيم والرائع المتوطين على بيعته من التسبيل ونسبه

على ما في جميع النجاري حديثا قتيبة بن سعيد حديثا حيان بن الزبير عن عروة عن عائشة قال قد دخل علي  
 رسول الله عليه وسلم ذات يوم وهو مسرور فقال لاني بائنة الغرض اني من هذا المدعي دخل فزاي اسامة  
 وزيد وعليهما قطعة قد خطبا ووسما وبدت انهما خطبا فقال ان هذه الامانة بعضها من بعض وحديثا قتيبة  
 حديثا الليث عن ابن عباس عن عروة عن عائشة قالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على سرورا برف  
 اسامة بن زيد قال الغرض اني من هذا المدعي اني زيد بن حارثة واسامة بن زيد قال ان هذا من الامانة بعضها  
 من بعض قال الحق كما في قصة المدعي بن زيد رأت واسامة وهو خطا ما سرح في النجاري والاعاق على ان الحسن  
 كان في نسب اسامة بن زيد بن حارثة كما في كتب السير **فقط** انما انكاره ان قول المدعي واقع الحق الذي  
 هو كون اسامة ابنا لزيد التاب بمقتضى الشرع وانما قال اني على سبيل الاعاق وليس المراد به الامناع وحاصله  
 منع تحريم الاحتجاج بل ليس الاخير الغرض **القطعي** حاصله منع دلاله بتدوير صلى الله عليه وسلم في حصة  
 ثبوت القربة وان ذلك على حجة المذنب **فقط** حصل في اثبات النسبة على ما مر به القسم ان المتفقون على ما عليه  
 الذي هو معتبر منه وهو القباقة **فقط** طعنوا في نسب اسامة لثبوته وبنا عليه زيد وفي بعض النسخ  
 زيد وهو ان لم يكن من الثاني فهو من قبل الامانة الى المنفصلة **القطعي** اني لا سلم ان هذا انكاره كان جواز  
 القربة الثابت بالنية بل لم يكن كماله مطلقا فاعلم ان الشرح كاللجنة باسامة والمتفقون يكرهونه  
 ويثبتونه الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان الاستسار لان ام الخصوم على اصغر لاثمهم كما يوافقون بها لا  
 كوكها حصة فاستسار لا يدل على طريق ثبوت القربة بل جواز ان كان ذلك يكون المقرب وموافقا للحق لا يكون  
 الاستدلال حقا والشرع لم يكره لثمة باسامة بل كان لثمة باسامة به وهو فاعلم انه لم يجعل موافقة الحق  
 وعدم حصة الاستدلال من موانع الاستسار لاحد من الانكار وفي المتن خلافه كما انه في شرح لان  
 المناهضين يعرفون ذلك حاله السيد لذلك اي الغرض على القباقة **القطعي** اني للزينة نسب زيد واسامة  
**الاصح** اني لثمة اسامة **فقط** يمكن لا بد من هذه المقدمة حتى يتم التسويد وليرتفع من هذا الصنيع  
 عن الاول اي ترك الانكار ان القول بالثبوت باثبات النسبة مستكر اي القباقة مستكر وان كان اصل  
 الشيء القول بذكر النسب حقا في نفس الامر فيجوز تقرير السند الذي هو امر القباقة **القطعي** فوجه ان  
 ذلك انكاره كما يدل على حصة المكر كذلك يدل على حصة طريق ثبوته ايضا ان لا يجوز ترك الانكار على  
 ما طريق ثبوته مستكر وانما في الجواز انما جواز طريقه لاستحالة جواز الشيء وطريقه قاله وموافقة  
 للمعنى معنى موافقة قوله المدعي في الشرع لا يسمع يعني من الانكار ان كان الطريق اي طريق الموافقة ومع القباقة  
 مستكر من الثاني ان الاستسار لا انما حاصل القباقة التي هي اصل معتبر عند القسم وان لم يثبت  
 بل وان تكن اذ الانكار لا يثبت الزام الخصم اذ شرط الاتهام عدم انكار الخصم بما لم يره لاحد انكار للملك  
 عن الانكار اي انكار القباقة فلو كان مستكر الانكار ومع ذلك لا يخلو الا انما السيد ما فاعلم من انكار ثبوته  
 النسب بها لان الاتهام حصل بها سألته النسب بما لو ثبتت فلو ثبتت بها لوجب عليه انكاره لان  
 مكرهه موم ثبوته بها **الحق** بانما من النسبة على سلطان الطريق من المشارعين من قاله والزام الخصم  
 الذي حصل القباقة لا يسمع ان يكون خاصا من كونه دليلا الاستسار في الاتهام انما حصل القباقة المستورة  
 عند الخصم وان كان للملك مستكرا وحليلا لا يسمع الاتهام ان يكون مافا من الانكار فلو كان مستكرا لانكاره











وليس لان الامة ليسوا متعددين بالقول بل لانهم ليسوا متعددين في الله اعلا كما قال الاصمغاني فان الامة متحدة  
 بواحد منها لانها بالنسبة الى الرسول صلى الله عليه وسلم **قوله** متعدد ونسخ البا واحدة بالعلم بالاختلاف  
 سواء كان قولاً واحداً لاخصاً من القولين او وجوب الناسي علينا والقول ليس المراد به العلم بالاختلاف بالقول  
 حتى يكون اجتماعاً لنا متبداً وانما القول لا يوافقنا فيه لاطلاق القولين بما يقين اليقين الى الرابع منها وهو  
 القول لا تمنع التعبد بهما قوله لعدم تعبدنا به اي بالعلم به والمعادلة بتعلقنا فلا بد من العلم بالاختلاف  
 وذلك لا يتحقق بنا فلا تخكم فيه او يقول ان المسئلة في اجتماعها فيمكن القول في جهة المسئلة عليه فلا يمكن  
 فلا بد من توقف **الحلي** القول بالوقت في هذا الموضع من غير وقوع التعبد بالقول ما عدا خلاف الاول  
 فان الوقت فيه هو الاول وليس لوقوع التعبد بالقول لانه اول المسئلة اذا بحث في اياه لوقوع وقوع التعبد  
 بالقول ما عدا اول الوقت في الاول **الحلي** الوقت حذيف لوجوب العمل بما بالقول او العمل والاول  
 ذلك على وجه ان القول بخلاف الصورة السابعة فانه لا تعبد بواحد بالنظر اليه صلى الله عليه وسلم ولا بد  
 من جهة وليس لاوله اذا الوجوه الاربعة دالة على ترجيح القول **القطبي** لانما متبداً من واحد الممكن معنى  
 حكمي القول والقول دون الاول اذ لا تعبد لما فيه الاتباع فقط واذا وجب التعبد باحدهما فاجل الرابع  
 اوله ليس لا تعبد لنا الا بالعلم لانها بالنسبة الى الرسول ولما متعدد من شي منها ثم قال ولا يقال يجوز  
 ان يكون العلم بالقول غير اما كما اذا دل القول على وجوب صورة الاخير والعمل به حريته ويكون القول  
 معناه ما لا يرد الجواز من غير ان يكون العمل به مطلقاً او كرم **قوله** في غير متبداً من ايضا ما تخكم  
 على وجوب احد الممكنين بوجهه وقبحه وعند ذلك يقين الحكم بكونه الواجب في جهة العلم بالقول اوجوه  
 ترجيح القول قلنا اوجه كوننا متبدين بالحكم على الوجه الذي ذكرتم ثم مضى ذكر كذا الكلام فيه ولهذا  
 في المصنف التعبد من القول الاول بقوله بخلاف الاول ومن جعل حكم الاول مدخل الحكم الثاني كما لا  
 نكاه نظر الى هذا المعنى **قوله** والتمارض تقديم القول اي في حق الامة اذ في جهة المعارف الوقت والعدم  
 ما قالوا لم يدحضه انما **قوله** في **قوله** فيجب ان لا يعرض لذكر تقديم القول ايضا قلنا ذلك يتوطأ به  
 كيفه تعبد من الوجه الرابع **قوله** يطرأ في ترجيح القول حكم الفصل في جهة التعبد في جهة التعبد  
 في جهة لكن انما يطرأ في جهة ولم العمل بغيره دون اسلاف العمل على العمل في جهة التعبد في جهة التعبد  
 يطرأ في جهة القول لجهة في جهة **القطبي** المختار في جهة الوقت والوجوه الحكم وفي جهة القول  
 للوجوه الثلاثة الاول لا الرابع لانه لا يستلزم بيان كون العمل بالقول الهام اول من العمل بالعمل ويختار  
 فربه الاساس **قوله** في قول دون الرابع لان ترجيح القول الهام على العمل بالناسي ليس اول من يمكنه  
 وجوبه اما اول ثلاثة من جهة الرابع يكون العمل بالعلم بالاختلاف والامام اما تأييداً لانه ما يتم لو كان  
 القول ظاهر اما اذا كان ايضا فيكون العمل بالعلم من جهة وليس ذلك جوابه لا اولاً ولا ثانياً اذ لو دل  
 على الحقيقة ثم كونه ظاهراً او ضاهياً لا يخلو بهما في جهة من الاسماء ان كان القول عاماً ولم التاريخ ان تأخر  
 القول فتاخر لوجوب تكرار العمل به ووجوب الناسي في جهة التعبد وان تأخر العمل واستعمله في كل ممكن  
 الايمان بمعنى القول لفتح العمل بالقول عندنا الا ان يقول القول له ظاهراً فانه يكون العمل بجهة التعبد  
 للقول وعند المعشلة لا يتصور هذا العمل الا على سبيل العسية فان استعمله بعد الحكم منه فان لم يفتن

القول التكرار فلا معارضة لا في جهة ولا في جهة وان اقتضى التكرار فالعلم بالاختلاف التكرار والمصنف  
 لم يفسر حكمه بان الماخرا في جهة التعبد مطلقاً وليس له في العمل بالعلم بالاختلاف ما تقدم فلم يخرج الى التكرار  
 هذه اقسام ثمة ثلاثة في الخاصية والثلاثة في العام باعتبار المعارض بالنسبة الى جهة والوجه الامة  
 صريح ثمانية عشر فيما **قوله** فان ذلك دليل على تكرار جهة لانه **قوله** القسم الثالث ما يدل  
 الدليل على وجوب تكرار العمل به دون وجوب تاسيس الامة به **قوله** فلا تمارض لعله لعدم مرقار القول  
 والعمل على عمل واحد اما في جهة فلهذا وتعلق العمل به واما في جهة فلهذا وتعلق القول به **قوله** حكم الفصل  
 اربع العام وفي الخاصية الطريق الاول لعدم مرقار حكم القول ايضا في جهة **قوله** ما في الخاصية مطلقاً  
 واما في العام فلهذا في جهة من خصوصية العمل بغير الظهور ويكنون خصصاً في ان يكون العمل بالعلم بالاختلاف  
 لا عند المعشلة فانه لا يجوز مثله عند من اي حين يقدم القول **قوله** فان **قوله** فكان الواجب ان يقال  
 كما رتبة القسم الاول اذ هذا الفصل تاذكر فيه لاني الثاني **قوله** حكم الثاني في جهة حكم الاول ولهذا  
 قال ثم كما تقدم اربع الاول **قوله** فان **قوله** فكان يكتفي ان يقول كما مر مطلقاً **قوله** لا يكتفي اذ  
 ليس هذا كالأول اذ ما هنا القول الماخرا في جهة وفي الاول ليس ذلك اذ لا معارضة منه **قوله** عند العمل  
 اي عمل الماخرا في الموضع والعام وهذا بالنسبة الى جهة اذ في جهة لاعارض ملامتها  
 لعدم مطلق العمل في تلامع الثلاثة فيهم واما كون المختار الوقت دعاه للحكم على اربعة القسم الثاني **القطبي**  
 اللام في الثلاثة للهدم والعبود تلك المذهب مع كون المختار هو الوقت **الحلي** جعل المصنف العام الماخرا  
 ما تخاف في جهة صلى الله عليه وسلم وهو مستقيم بما علم ان العام الماخرا في جهة العام المستقيم كما هو مذهب  
 الحقيقة او هو مستقيم لغير طريق الظهور وان جعل التاريخ في المذهب المذكورة وللبحث في جهة المعارض  
 وهو مستقيم لا ياتي على مذهب الحقيقة بل على ما سبق من ذكره كذا التخصيص في قسم هذا القسم فملاحظة  
 الى ولكن حيث يتحقق اذ ان جعل مضموناً في جهة كما هو ظاهر لفظ المتن والمعارض فيه متحقق فلهذا  
 تصور ان كان جعل مضموناً في جهة قال ذلك **القطبي** وان جعل التاريخ في جهة قال ثلاثة والمختار الوقت في جهة  
 والعمل بالقول في حق الامة وهذا اعطاه اذ لا يصح في حق الامة الثلاثة اذ لا معارضة في جهة  
 هذا القسم اصلاً خاصاً او عاماً معلوماً التعبد او لا كما صرح بنفسه بذلك فكيف قال والمختار العمل  
 بالقول وكيفية الاحاطة بالانعام التسعة بل يصفها بما لا يخفى **قوله** فان ذلك دليل على تاسيس الامة  
 به دون تكراره في جهة القسم الرابع **قوله** فلا تمارض لعدم مطلق القول بالامة سواء تقدم او تأخر او جعل  
**قوله** فالماخرا القول فلا تمارض لعدم تكرار حكم العمل وان تقدم مرقار القول في جهة على جواز الفسخ في العمل  
 وفيه نظرية المختار وما صله اعجب الحكم بان العمل مستقيم وحيث لا يلائم والمعارض المستلزم  
 للفسخ المحدث ومنه وهذا النظر بد على القسم الاول ايضا لعدم تكرار فيه ايضا لا على الاخر لان حكم  
 العمل فيما سكر **قوله** في جهة لعدم مطلق القول به على تقدمه ام لا وفي حق الامة الماخرا من العمل  
 والقول في جهة المعارض لان الناسي بالعمل واجب ايضا عليهم قوله العمل بالقول لان اللام في الثلاثة  
 للهدم ومعهود العمل بالقول فيما هو بالنسبة الى الامة **قوله** فلا تمارض لعدم مرقار العمل  
 وفي بعض النسخ ضرب العلم على لفظ في جهة **القطبي** لا معارضة بينه وبين العمل في جهة لعدم مرقار العمل



















لأنها ثبت بالعادة **قوله** وهو دلهلا أو حصول ذلك الصورة من الاجماع لا يثبت على حجة الاجماع فالحاصل ان حجة  
الاجماع موقوفة على حصول الاجماع على الحقيقة المستقلة عن الفرض هو حصول الاجماع عليها ليست بموقوفة على  
حجة الاجماع فلا دور في ذلك قلت المدونة ان السؤال المصداق وفي الجواب الدور فلا تطابق بينهما قلت الطالب  
حاصل ما لا يلائمها توقف الفرض على نفسه فيما عدا ما يتبعه من وجوده واما لان المصادرة نوع من الدور فاذ الفرض  
الحاصل انما هو **القطعي** بعض الفرض المتيقن بكونه متصوبا بالمفوضية وفي بعض المثلث كونه حجة  
فيثبت نفس بعضها ويصح كونه لثامه مقام الفاعل في بعضها بسبب ثبوت وجودها في الالزام من السببية ومن  
الاجتزاء في المثلث اي المطلوب اثباته هو كون الاجماع حجة بليوت نص في سبب ثبوت **السبب** تحقيق الجواب  
ان من دور الاجماع ذلك بطريق عادي من غير انظر الى كونه حجة على ثبوت نفسه وفي غير دور الاجماع مات  
وثبت الفرض على كون جميع الاجماع حجة ولذا في جابر الاجماع مات مستند ذلك الحجة المطلوب بر حجة  
الاجماع لا حصوله والاستدلال بالحصول وهو موقوف على الحقيقة وايضا استدلال بالحصول على حصول نفس  
بالعادة ووجود الفرض دليل الحقيقة والحاصل ان الاستدلال بالانterior الموزع بالموثر على الازالة والاشارة  
لا يمكن ما ذكره مصادرة لا يمكن فتم الاجماع ذلك في وجوده فيكون الفرض موقفا على حصول الاجماع والحصول  
يوقف على الفرض فيزوم توقف كل شيء على الآخر وهو الدور وليس الفرض موقفا على حصوله بل الفرض موقوف  
ثم قالوا انهم الاجماع نفس كونه حجة موقوفة على حجة الاجماع لانه انما يكون غير منفي فاما كون الاجماع حجة  
فيثبت ولا يجب منع انه مصادرة ودور في المثلث كونه حجة بليوت نص في ثبوت الحقيقة على ثبوت الفرض واثبت  
مستند من وجود صورة هي الاجماع على الحقيقة بالعادة ولا يثبت وجودها ولا دلالة لها على ثبوت الفرض على حجة  
الاجماع فالحاصل ان استدلال من ثبوت الاجماع عليها الذي هو ان الفرض موقوف التصريح منه وهو ان الفرض على حجة  
التي هي ان فلا دور ولا مصادرة قال الطالب جمل الجوابين ايجادا والكل راجع الى كونه واحدة وفي الجواب  
من الاجماع مثبت للفرض مثبت الحقيقة والوجه فيها والوجه فيها واحد في نفس الامر **القطعي** لا يحال اما  
ذكر من الدليل فاسد من وجوب احدهما ان كون الاجماع حجة اثبت بالاجماع الخاص هو انما يكون مستندا  
لحجة المطلق للاجماع ان لو كان حجة وحجة توقف على حجة المطلق فلو لم يكن المطلق حجة لا يزوم كون المخاص حجة  
موقوفة حجة مطلقة على حجة الخاص الموقوف حجة على حجة المطلق فيكون اثباتا للاجماع موقوف وجوده عليه  
يوقف وجوده على وجوده الخاص هو يوقف على وجود المطلق فيكون اثباتا للاجماع موقوف وجوده عليه  
ويكون دورا وليس من وجوب لانه قد ذكر في المتن والقاسية لا ياتوا بالوسيلة ثم الملازمة في كون المطلق  
حجة لا يزوم كون المخاص حجة موقوفة بل الزوم هو ان المخاص لا يكون العام فاما المناسب لا يزوم كون المخاص حجة موقوفة  
لجواز فرضه لثامه لا يكون العام ثم المناسب في مقابلة المطلق المفيد لا الخاص ثم ما قال وهو ان المخاص يوقف  
على وجود العام متى على ما بين الوجود في ذلك بالخبر قاله على الجواب فان قيل اذا كان المثلث لوجوده النص  
هو العادة فلا يحتاج الى التمسك بحجة الاجماع بالاجماع على الحقيقة لانه يكون ان قال الاجماع حجة لان  
العادة تحيل الى آخره واذا كان في كل اجماع نفس كل اجماع حجة لاستلزامه على القاطع قلت انما استدلنا بالتمسك به  
من حيث ان العادة في مثله يجب وجود القطعي اذ القطع باطلية جيل عدوا لقاطع فيه عادة مصادرة فيكون  
هذا الاجماع القطعي لا يحل قطعية مخالفة كل اجماع فيكون كل اجماع قطعي ضرورة بخلاف التمسك بالعادة في كل

اجماع فاما لا يمتنع اما ما يوجد قاطع فيه بل يوجد نص قطعي كان لا يخرج فلا يزوم كون حجة الاجماع ولا يمتنع قطعا  
واحدة لو ثبت وجود قطعي فيه بل يزوم ان يكون كل اجماع مستقلا على الاجزاء الاجماع عن الامارة لكنه ليس كذلك فذلك  
تمسك بحجة الاجماع على القطع بالقطعية ومن الشارحين من قال ليس يمكن ان يقال القطعية منه راسع الا ان الفرض  
يقسم الى المصريح به والى المفيد الذي اثباتا الاجماع به وكان المصريح به حجة فالمفيد رتبة ايضا فالمثلث الحقيقة  
هو الفرض المفيد والمثلث النص المفيد هو العادة فلا دور ولا اثباتا الفرض نفسه ولا يمكن لغيره ان يصادق النص  
وكون كبر من اللفظ لغوا لا يخفى على من له ادنى مسكة قاله ومنها اي من الادلة الدالة على كون الاجماع حجة  
قاطعة بقرينة قول علي انه قاطع **قوله** انما هو هذا التمسك به الكثير من المحققين اجماعا على ان الاجماع بعدد وعلى القاطع  
اي بعض القاطع واجمع على ان غير القاطع اي ما يصيد الظن لا يثبت وعلى القاطع اي ما يثبت من القطع والتمسك على  
هذا الاجماع بقوله قال القاطع مستند من الاجماع **قوله** تعارض الاجماع من هو الاجماع على عدم الاجماع  
والاجماع على تقديم القاطع ادس حيلته اجماع على التقديم ومن حيث انه غير قاطع على ما تاجر واستدل  
بالاجماع من المومنين من انهم من الاجماع على عدمه على الاجماع على النص القاطع لانه قاله في المسح  
**القطعي** لا يورث كل الاجماع حجة قطعية لما اجماعوا على عدمه على القاطع لانه لم يورثوا من الاجماع على ان يكون القاطع  
اي الاجماع على عدمه وعلى ان القاطع مستند من الاجماع على عدمه وما رتبها بالاطلاق لانه قاضية باستماع  
التعارض لقول مثل هذا العدد لا انتهاء لبلان والاصل عدم رتبها لاستلزامه التمسك به مع ان  
الاصالة له للاعماله والاكاد مصادرة لان الكلام في كونه دليلا لا لا الحجة ومن الادلة على حجة انه لو لم  
يكن حجة لما كان على النص القاطع للزوم مخالفتهم النص القاطع من غير وجوب والازالة باطل لانه تعارضهم القديم  
ولما كان كون قطعا والاكاد مصادرة لانهم ليسوا اجماعا على تقديم القاطع على غير فهو حجة لا يورث  
دور من يحتاج الى زيادة المدة **القطعي** هذه حجة على كونه حجة وهي ان الامة اجمعت على تقديمه على قاطع  
الادلة فيكون الاجماع قاطعا لان غير القاطع لا يثبت على القاطع بالاجماع فلو لم يكن الاجماع قاطعا لمعارض  
الاجماع ان يوقف نص من الدعوى ثباتا لانه حجة على كونه حجة ولو يثبت ما يقاطعه على ان يقرره الدليل لا فاد  
القطعية ولم تعارض في ان تعارضها السيد وفي استحالة تعارض الاجماع عن نظر على تقدير ان يكون للاجماع  
نفسا **القطعي** وتعارضها مستلزما خطا اجماعا من خطا الاجماع حال كما سبق وقد مر من ذلك سقوط نظير  
من لا دور في استحالة تعارض الاجماع عن نظر على تقدير ان يكون قطعا ولو لم يكن منه سقوط النظر ان كان خطا الاجماع  
بما لا دور له في المسئلة للتمسك وتعارضها بالاطلاق لانه قاضية باستماع اتفاق هذا العدد الكثير على الخطا وهو  
النافع ليس هو التمسك بل هو ان يكون حجة الاجماع من خطا عدا وقال في المتن العادة قاضية باستماع  
التعارض اصلها ان السؤال بانكم انتم الاجماع بالاجماع والجواب عنه كما في الوجه الاول صدوا بهذا  
**قوله** انهم لا يورثون الا انهم لا يورثون هذا التمسك به الكثير من الجواب الاول ويصير في الثاني مسرعه **القطعي** وجهه  
انه لم يورثوا من الدليل ان يكون الحجة عليه اي الاجماع المصحح على كونه حجة مالم يجمعوا له عدد التوازي لمتن  
الدليلين لك لان العادة انما تحيل القطع من غير قاطع على مثله هذا العدد لا يمتنع عنه واذا كان كذلك لم يزوم ان  
يكون اجماع من مضامين التوازي حجة وان لا يمتنع كونه حجة بالاجماع اذ المثلث لا يمتنع عليه عدد التوازي  
وان لم يكن هو اسلب فيلزم التمسك به لان ما كان بالاطلاق ولا يورث ان لا يخش بالاجماع اعلال الحجة والعقد لانه مستند



















المنزاع عند مخالفة السيد الخاقان لمذهب الكافر الفسق وبينه وبين الصبي وهو جواز المنزعة ولا حاجة الى حمل الخاقان  
 عند ذلك كونه ان يقول الخاقان مطلقا وجواز المنزعة **الحق** الخاقان عند المخرج من الكفر **الحق** حجة المقنع انه لو  
 اعتبر في المنزعة قول الكافر والصبي والافعال المأخوذ من اهل البيت الخاقان انما بالنسبة الى الكافر والفقير والابا بالنسبة الى  
 الصبي فلا حاجة لاعتبار اي المذهب واستدراك الوافقة والمخالفة وليس لانها استندادها اذ الحق المذهب مستند  
 لها ثم انه ليس شرطا لانها جملته ملازمة وفي المتن قاصر على الخطي الخاقان ان كلاس الفاسق والكافر والصبي غير مقبول  
 القول اجاباه وليس اجاباه في الفاسق لانه المنزاع فيه ثم قال واجب بانه لا نسلم انه كالكافر ولا نسلم ان يثبت  
 فينا وهو انه ليس من الامم بخلاف الفاسق والصبي ليس من المذهب بخلافه والفاق غير مقبول القول ان المذهب ما يولد  
 على مذهبه وكان عالمه مستحقا لما اذا تركه ذلك فلا يمنع من القول واذ ثبت الحق فلا يجوز من دعواه بطلان  
 حتى لا يستند دونه وان سلم عدم رتبته لكونه كالتا لا يثبت مطلقا بل بالاعتبار بالنسبة الى من ابا بالنسبة الى من لا يثبت  
 بنفسه مع مخالفة بالنسبة الى من دعاه لانا بالنسبة اليه وعلى تقديره كان المنزاع ولو سلم عدم الفرق فذلك وبما كان  
 يقال ان لو سلم ان الفسق منع من القول في المنزعة لكان لا يمنع عنه على نفسه لعدم التا فانه اذا اجمعا على ان يكون  
 له الحق لست مستبعد لعدم التا فيمن عليه فلا يستند واما على ما عليه فيز من التا فبعض مع مخالفة قال  
 وهذا الجواب مناسب لطاهر نظره بخلاف الجواب الاول وليس مناسب لان الظاهر انه لا يجب اجاباه عند على نفسه  
 لا يخرج من مذهب اوله قال في المتن ولو سلم فلا يتبين غير ويثبت على نفسه قوله وبما كان الامر من الاستدلال  
 والتعريف قوله الجهد الفاسق وهذا الخالف القول الجهد من المخرج ولو ثبت ان المذهب حاصله انه لا يمنع القياس  
 على اقرار الفاسق لانه عليه وهذا قد يكون له واعلم ان من حق الجهد غير محلي الاجاباه بل هو متعلق بصدقه وهو مستند  
 بالنسبة الى من ظهر صدقه عند من ان الجهد في ان الامام قال في المرافعة عدم رتبته والفاق نظر لانه يلزم ان يقع  
 اجاباه فلا ينفذ الاجاباه عليه في حقه واذ لا ينفذ فيه استحالة تبعض حكمه حتى قال احد من وجه دون  
 وسه فان يابوا ما لو في حقه باجابه دمه في عليه فيما بينه وبين الله كذب في من يفرع فلا يمنع لانتقام امره على  
 هذا الوجه ان ينقسم حكم الاجاباه في حقه قلنا هذا اصحا فان القاسق لا قطع بكبره ولا مستندة فهو كالحال في حقه  
**قال** لا يخفى **قال** لا يخفى بدعا فذلك به لعدم المنزاع في عدم الخصا غير المخرج به بين والظاهرية الذين يقولون  
 بنوا امر القرآن والحدث داود وشعبة وعن الامام احمد بن حنبل فاننا لا نأخذ بالاعتقاد وانه **قال** بالادلة السمعية  
 لانها عام في الصحابة وغيرهم وانما ثبت بالسمعية والقرع من العقلة لان الظاهرية لا يسلطوا على اوجه حجة  
 الاجاباه غير خارجة عن المكاتب والسنة وهي مختصة بالصحابة لان من وجد لا يثبت بالاجاباه لانها من الامم  
 القطعي وهذا المقرر يصلح منذ المنع ان الادلة السمعية متا وله لاهل البيت غير عصر الصحابة ايضا قال في المتن  
 والجواب انه لا بد وان لا يثبت بخلاف قول من لم يوجد من الصحابة عند ذلك الادلة وصدور الحديث ووجدت  
 وصاحبها **قال** سيما ان من الاحكام التي لا بد لاقطع فيها لربيع في ان يفرع على علم من تعزير الانشا قد قد الشك  
 كما عليه ظاهر المتن القطعي لكونه من الاجاباه لعدم تجويز اجاباه بعد الاجاباه وعارض الاجاباه بين تجويز اجاباه  
 الصحابة الاجاباه ومنع اجاباه التا بين ثلاثة **الحق** حجة من خصص الله له ولو لم يخص لم يفرع من الاجاباه لانهم  
 اجمعا على جواز الاختلاف بالاجاباه في قولهم حرم على عدو المؤمن ان يقاتلوا من غير قتال فانه لو اجمعا على ذلك لو كان  
 اجمعا حجة لزم من عارض الاجاباه وهو باطل الاستدلال بطلان احداهما المذهب لكان حجة لزمنا رتبته وهو يستلزم

خطا احدهما عليها ما عليه اذ تصور اوجه التا في جوار كفايته في اي طور وهو اشارة الى المنع الاجاباه في قول  
 جميع ما ذكرتم من انه لا بد على سماع الاجاباه الثاني وجب سماع اجماع الصحابة في من الاجاباه **الحق** حجة المقنع انه لو  
 والحق اشارة الى الجواب ان المنع جواب جدلي قوله ما دام كذلك اي ما دام لا يقطع فيه والفتنة التعريفية اي ما يستدل  
 في العرف انما بتقديره ان يكون مشروطا بما دام كذلك اي ما دام الموضوع موجودا وما دام ثبوت الجواب الموضوع اجمعه  
 عند ما دام وحرف الموضوع سوا اصرح بما دام او لا وفي بعض النسخ لا يثبت من الفطان انما ولا يصح مكده **قال** الثالث  
 لا يثبت الجواب لانه موجبة والمقال سالية **قال** لا يثبت عند الامور السالية والسالية الموضوع او مستد  
 في اطلاق السالية على الكل او لان لا يقطع فيه يسوغ فيه الاجاباه في قوة لاشي من النص من الاجاباه فيه ما دام  
 على قوله من الصورة وهو ما لا يقطع يجوز فيه قد زال الشرط وهو ما دام لا يقطع فيه حصوله لا يقطع فيه وهو الاجاباه  
 الثاني ان الحكم الجاهل عليه وهو جواز الاجاباه فيه فلا يلزم من من الاثر في مخالفة اجماع الصحابة وعارض الاجاباه  
**الحق** حجة المقنع الجواب ما منون ان الصحابة اجمعا على تجويز الاجاباه فبما لا قطع فيه انهم اجمعا على تجويز مطلقا او  
 او شرط عدم الاجاباه فسر القاطع الاجاباه ان كان في نفسه بعد والمقاطع ولا تفسير ان كانت بعد والاجاباه **قال**  
 اذ ان كان من الاجاباه فلا يثبت بغير الاستدلال **قال** يتم اذ هو ثا قطع بعد الاجاباه لا يجوز ان يكون اجاباه  
 لانه لا يكون ولا يثبت مطلقا الوحي كما قاله شرط بعد والمقاطع الذي هو الاجاباه ثم قال ليس قاطعا ان منع الملازمة  
 با ما لا نسلم انه لو اخرج اجاباه الغير من الحق والعارض لا يجوز اجاباه الغير لاستدراج اجاباه على الاصح فيه  
 الاجاباه وهو ما يكون مطلوبه الاحكام ان كان الاجاباه على خلافه او غير مفيد ان كان على نفسه ولا يثبت تجويز  
 الاجاباه على الاجاباه وبما ليس من مفيد لانه جدي يكون دليلا اخر وليس به فيه تجويزه بلية الحجة السيد انه  
 لا يرتفع اجاباه وجب تبطل وتكون الملازمة المذكورة في الدليل مستوية **الاصح** ان الجواب المنص بان الامام الذي ذكره  
 على اجاباه غير الصحابة لازمة اجاباهم واذ ان كان ذلك الطريق فيه ان يقول اجاباه الصحابة على جواز الاجاباه في الا  
 قاطع فيه ليس على الاطلاق ولا يلزم الامام المذكور في وجبه ان يكون اجاباهم مشروطا بعدم الاجاباه بعد على الحكم  
 فمن اجمعا ان شرط الاجاباه الاول في اول الاجاباه الاول فلا يلزم مخالفة ولا لاهل البيت ولا لاهل الاجاباه الا  
 بل حكم الاجاباه الاول ثم يقرر على طريقة النقض كما ترى للفتوى انما يجب عليه اما اولها بانه لا يلزم عليهم واما ثانيا  
 وهو جواب تخفيف بان منع الملازمة فان اجاباهم على الجواز في الاقطع فيه مشروط بعدم الاجاباه على ذلك الامر ان  
 قبله يسوغ الاجاباه فيه واما بعد فلا يسوغ قولهم وان كان يتم من علمنا قلنا جميعا بين الدليلين وليس للمع من الدليلين  
 بل لان ما عرقا ذلك على ما في الاستدلال وحكاية الجمع وطيفة الحجة القطعية البينة عند اهل الصناعة **قال**  
 بعض الصحابة اي يثبت الجاهل عند الاجاباه لان مخالفة لا قطع معارضا اذ قول الصحابة ليس بمرجحة سيما هو مستند  
 والقول بوث صاحبه **قال** كما دية اذ لا يثبت ان لا يثبت خلاف مستند وسجي هذا الحق بخلافه **قال** وهو  
 بمن وهو معنى فقد الاجاباه ومستند اي يرجع عند والشرع اي يثبت القطعي اما الملازمة فلانه اذا اجاباه عارضه مع  
 عدم قول الصحابة وانما لا مخالفة جدي فلا يصح مخالفة الحقيقة عن بعضهم واما بطلان التا فلا يثبت حكم عدم  
 مخالفة وتقرر الجواب ان قال لا نسلم انه اذا اجاباه اعتبار مع مخالفة المحتملة بجان مع مخالفة الحقيقة فقد الاجاباه  
 مع مقتد مخالفة عند مستند مخالفة اي عند من يعتبر في حجة الاجاباه مدع مخالفة الحقيقة دون المحتملة اذ الحقيقة  
 ليست كالحقيقة وليس يفرق بين ملازمة الملازمة اذ لفظ الحق مخالفة مطلقا ثم يبين هذا الوجه منه كلف























قال وجوابه انه لا بد من في الاجماع القطعي **بطل** مصدري الاحكام لانهم ان الموت ليس بطريق الخلق والحوادث  
 ما قلنا وهو ان الموت لا يكون كونه اجراما قطعا **القول** الحق الجواب ان من انفسهم يصعد الاحكام لان الرتبة  
 اليها الخلق ليس في السمع فيكون اجراما وهو ما هو كذا في الاخرى يصعد كل الاحكام لان ذلك ليس كذلك  
 وهو كذلك لان العادة تقتضي به بعد ما الاحكام لان الموت تحت لظهوره والاعمال **الاحكام** وهو ان من حسن  
 الاحكام لان الاخرى منه الحسني منه نظر لان الجوار لا ياتي وما ذكره الجاني من الظاهر السيد الاخرى يصعد  
 الاحكام لان اذا سمعت صرخة كذا بعد من غير ان يكون سكوت الموافقة فيقتضي هذا السمع على ما عساه لانها كانت  
 صرخة لا تقتضي معها بالحق الموافقة فلم يصح اجراما لانها كانت لاسمائه لا يصح اجراما لان من الاحكام لان  
 لا يصرح صبر وانه اجراما لانه لا يتصور مخالفة واحده منهم بعيدا قال وفيه نظرا لانه انما المراد لا يتصور  
 مخالفة عباد الاعضاء ليسوع او المراد مخالفة في القول فلا يسل ان يدرك مخالفة في القول كقوله في الاجماع  
 القطعي وهذا القول لا يخلو بل **قال** كذا في بعض انما من لظني حكم فيمنعه الثاني لانها لانه **قال** في بعض  
 ان في الاستدلال سوا لان انكار الحكم مستلزم جيلد لانك رايتي بعد من غير ان يكون خلاف بعد استبعاد  
 المدعي القطعي استدلالا بانه قد يصح على الحكم ولا يكون عليه ادراك خلاف مذهبه لان حكم الحاكم  
 يسلط الاخرى خلاف قول الحق فان تواه حيل لانه ولا مانع من الامراض على امتناء وجوب اتباع الحكم  
 ثم قال والجواب ان على الاستدلال يجوز انكار الحكم كالموت فيكون الموتى على الامور والامور في الامور على الامور  
 حتى يحق الفرق بين الحكم والموت في الموتى وهذا غير صحيح لانه تعريف الجوار ان من الامور هو عدمه  
 لانه لا يكون والاشارة ما لم يثبت مما قاله الحاكم بما لم يثبت من امتناع الحكم على ما سلف **قال** في بعض  
 هو غير ما عده وهو غير في النافق **قال** في بعض ما عده وقال القائل لم يثبت في الامور وانه وجوب  
 منكم به بعد وجوب ان يثبت وان ليس لم يثبت في مخالفة والا لا يخلو **القول** واما اذا الرتبة عطف سبط  
 من قوله في اول المسئلة ولا يكون محمولان لان يكون محمول بها بعد محمول بها وانما لا يمكن ان يكون محمول  
 وان يكون محمولان محمولان في الامور ومن قوله اوله قوله من في الموافقة والمخالفة لا يمكن موافقة بخلاف  
 ما اذا اعتبر لان يكون محمول في الموافقة المستمرة لا يكون محمول ولا اجراما بعد من عليه به وقد مر على انفسهم  
 له فيه ومما انهم اياه فيه بعد من عليهم ان لا دخل للموت في الاعتبار هو القول بذلك الحكم فلهذا الحق به قوله وان  
 ذلك عطف على هذا يريد ان من ان الاجماع السكون قد يصير الى رتبة قبل القطع وهو ان اكد الحكم وكان  
 المسئلة ما به في الاولى ومن الحاجة اليه كثيرا بحيث لا بد وان يكون المحمود فيها قول في الاولى والبلية والبلية احد  
 والعبارة كما في من امره من لان الامور ان ليس به الباطل انما **قال** في بعض ما عده وهو ان الدواعي في الامور به  
 ان امرهم يشانه **قال** ان امرهم **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون  
 السمية انما يقيد لان عدم اعتبارها لا يقتضي فيه اظهار **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون  
 والخبر لان على انه لو اعتك كلمة المبتدئ على حكم ولو في لحظة اعتك الاجماع ولا يجوز اعتبارها الاخرى ولا  
 موت الجاني فان الجاني في انهم لاني يوتهم الحسني الذي يولي في انهم غير مشروط ورواياته مطلقة والمبتدئ  
 خلاف الامس المستمرى السمية دالة على محبة مطلقا سوا الاخرى من لا سوا في السكون في غير سوا في سوا  
 انما **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون

تعالى عليهم من شرط في صحة اجرامهم واحدة ثم واد اصار الامور من هذا الاجماع عند لا يتصور من غير موت  
 لاجرامهم وهكذا الى النهاية وليس كما من شرط جواز انفسهم من غير موت وجوبه فائدة الامور انما العلم بعد وجوبهم  
 قال واما ما قلنا ان على مقتضى الاجماع عند المشار من قال والى الملائكة انما رتبوا فائدة ان امتداد الاخرى من  
 يرون في الامور وتحتهم وكذا في الامور المشار المشار في مقتضى كذا **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون  
 الثاني ولا يخلو لانهم ترس اجرامهم اجراما وان اجرامهم على الاجماع على الاخرى من غير موت وجوبهم من غير موت وجوبهم  
 فان على الموتى ان الاجماع اجراما ومما هو ان انما سافر على اجماع ايضا وان انما سافر على اجماع ايضا وان انما سافر على اجماع ايضا  
 زمان **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون  
 الاول من الوجوب وان ادعت الواقعة القطعي ان يكون لا يستلزم اختلاف او فائدة في هذا بعد انما سافر  
 الرجوع مما سلكوا به وجيلد غير المسئلة ظنية بعد ما طقت اجرامهم لا يتصور من غير موت وجوبهم من غير موت وجوبهم  
 مواضته حتى لو اجتمع او اخر من غير موت وجوبهم مواضته المسئلة اجرامية وان اجرامهم من اجرامهم من اجرامهم  
 الى انما اجرامهم من اجرامهم من اجرامهم مواضته بقوله لا يسل الملائكة انما سافر على اجماع ايضا وان انما سافر على اجماع ايضا  
 للاخرى الاجماع واليه اشار قوله ولا بد من على اني الملائكة انما سافر على اجماع ايضا وان انما سافر على اجماع ايضا  
 عصر من ادرك عصرهم وان لغير مواضته قال في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون  
 الاجماع في نفس الامر لا بد من مواضته فيها وانما سافر على اجماع ايضا وان انما سافر على اجماع ايضا وان انما سافر على اجماع ايضا  
 بالمشية الى ان في نفس الامر **القول** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون  
 انما سافر على اجماع ايضا وان انما سافر على اجماع ايضا وان انما سافر على اجماع ايضا وان انما سافر على اجماع ايضا  
 اللامتنع عليها الاخرى من اجرامهم **القول** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون  
 ولم يظهر خلاف منهم وانما سافر على اجماع ايضا وان انما سافر على اجماع ايضا وان انما سافر على اجماع ايضا وان انما سافر على اجماع ايضا  
 الصاروا واحدة الاخرى وانما سافر على اجماع ايضا وان انما سافر على اجماع ايضا وان انما سافر على اجماع ايضا وان انما سافر على اجماع ايضا  
 اجرامهم عند الاخرى من اجرامهم **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون  
 لما مر من غير ان في الحقيقة عدم وجوبهم وموافقة الاجماع كما هو حيث قال في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون  
 المبتدئ في الاخرى لان الاخرى من اجرامهم **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون  
 بشرط هذا ان قبل العرض من اجرامهم **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون  
 عند هذا لا يخلو فيه فلا يخلو في قوله ولا يخلو في قوله **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون  
 فيما يجوز ان يكون العرض الامر من غير ان لا يخلو في قوله **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون  
 ثم جعل انما سافر على اجماع ايضا وان انما سافر على اجماع ايضا وان انما سافر على اجماع ايضا وان انما سافر على اجماع ايضا  
 انما سافر على اجماع ايضا وان انما سافر على اجماع ايضا وان انما سافر على اجماع ايضا وان انما سافر على اجماع ايضا  
 لم يخلو في قوله **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون  
 لم يخلو في قوله **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون  
 مع ظهوره بل يثبت من ان لا يخلو في قوله **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون  
 والاطلاق مطلق على وجهه وعلى ان في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون  
 الوجودية **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون **قال** في بعض ما عده وهو ان يكون







الى الجامع بين القياس والمقياس عليه **القياس** كقولنا ان كذا قطع جواز صدور الاجماع عن غير القياس قال وقالوا ان قول هذا لا  
يصح لو كان المدعى بانواع الارض لا الخارج وليس له ان يذوقه في الخارج لو لم يكن منه حال خارجا ولا من الخارج  
الخارج هو المسمى في قطع جواز ان صدق قياسا كقولنا ان كذا قطع جواز صدور الاجماع عن غير القياس  
وهو ليس من القياس قطعا لان معناه ما لا يحتمل الغير فظهر الفرق لان القياس دليل على الصحة ان قول بطلان من القياس  
ولا يخرج من كلامه بذكره لانه وانما لا **القياس** كقولنا ان كذا قطع جواز صدور الاجماع عن غير القياس  
انما قال ذلك لاحتمال ان يكون هذا الاجماع ما دونه عن غير القياس ولكنه خلاف الظاهر اذا قلنا انه لو كان  
غير لما عدلوا عنه الى الصريح بالقياس فان قلت اذا وافق القياس علم انه صادر عنه فلما قلنا قلت فلا يجوز ان  
وارد السند عليه وان الواقع له دليل لا يزعم ان يكون عنه قال انما صحته في الخارج لا في الخارج لا في كونه من  
خلافه في ميدان البصر وهذه المسئلة من جنس ما زادها المنهج على هذا الكتاب **قوله** كما ان الامانة العامة  
التي هي لطلانها ورسيتان في رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكون له امره في عرض بونه با مامته  
في الصلاة للصحة فاسوا الخلافة التي تعلو لها الدنيا عليها ثم اجموعا عليها **القياس** وفيه ما لا يجمع مظهر  
لغالب الاكثر على انه ثلث باسبعة وهو لا يوقف على اتفاق الكل فيكون الشرح انما قاله لئلا يحكم سائر الامانات  
كذلك للثبوت استدلال على الوقوع باجماعهم على امانة النبي وغيره ثم اراهم الشرح بالقياس واذا اجموعا على  
وقوع الخلع من الاجتهاد وابعادهم عنه كان متلزما هذا الاجماع صفا وكلامه من ان اجموعا الى ان سنده ثمة قال  
وقالوا ان معنى حصول الاجماع فيما ذكره وسلم لكن لا يجوز ان يكون اجماعهم مستدالا الى القياس المستدلى به بل  
ذلك ادعى الاول ساطعا للفتاوى **قوله** الثاني ما في امانة النبي كقولنا ان كذا قطع جواز صدور الاجماع عن غير القياس  
والصحة من جواز القياس واحتمال الصور من لا يفي ما ذكرنا لان ادعاء الظهور والاحتياط لا يفي به كيف وجوز  
استدلاله والاحتياط لا يفي به لو ارد الدليلين على الاول واحد والآخرين **قوله** الكلام انه لا كتاب ولا خبر يفي به  
وجوزهما ثم لا دليل قطعا بينهما فيهما والمعتبر في جميع كونه مستدالا الى القياس **قوله** كذا شارب الحديث ان  
فان الصحابة اجموعا عليه عا قاس على رضى الله عنه واثبت عبد الرحمن بن عوف ايضا به **القياس** وفيه ما لا يجمع  
نصف العلم الان بما ان عليا قاس على جده الحسن بن علي لا يمتنع ما ذكرنا من القياس المستدلى به القياس المستدلى  
لان القياس يمكن به الى المستدلى على القياس لا يمتنع عنه وليس عرض المصنف ليدل الخلف والظاهر انهم قالوا انما ان  
القياس يختلف فيه فان من الامة من يستدل بطلان الحكم به والى جواب انه مستصحب الجور ومن الواحد على ان  
الحالات في صحة القياس ما حدث قاله السائل في جميع على قولنا ان كذا قطع جواز صدور الاجماع عن غير القياس  
وبعض الحقيقة والظاهرة وبطلانها في المسألة ويرى الى الجدة ويجب الاتحاض بصلاح وجها في انما صفة  
ويجربانه اي حرمنا الجدة وبطلانها في بعض ايمانهم كاحتمال الحقيقة فالقول بانها لا تميز في رتبته قد عرفت في المتن  
بالتميز في القبول والقبول الخمسة البر من الجذام والخوف هذه الثلاثة مشتركة بين الزوج والزوج والزوج  
في الزوج والحب والحب في الزوج والزوج والزوج الاول هو الاول او مدخل الذكر في الزوج والثاني الاستدانة  
بالعلم وبين الصلة الفلانية متوجه وسقط في بعض النسخ لفظ الجذام والبر من ان يمكن توجيهه لكن الوجود فيه خبر  
من المتعدد والقول بالثبوت من اصله **قوله** ان عباس وقيل ثلث ما في بعد نصيب الزوج الذي هو المصنف  
ونصيب الوفاة الذي هو الزوج والصحيح اي المذهب الصحيح التفصيل في منع القول الثالث مطلقا وانما مطلقا

ومتقاعا على ان من القول فيمنع احدا من الاجوز والافاق على انها لا تميز بها ان لا ارض لثبوت الجوع بانها الحز  
الاول عند من يقول لانه املا وانما الجزء الثاني عند من قال بغيره هاسم ارض الكارة والافاق على ان الجدة  
يرتبط بالولاء في الكارة او لبعض الافاق على انها شرط اضافي للنجس او التيم قالوا بعد ما عتبار البنية في النجس  
بعدمه في افاق القومين ذكر القول بالثبوت جانا وحرمان الجدة والى انما لم يكن القول الثالث وانما لما احتج عليه  
بل وافي كلامهما من وجه وخالفه من وجه ووافقه في مسئلة مدعاه من المذهب في جواز بغيره خبر في الاجماع كما  
في مسئلة الام ساطعا للفتاوى الثالث وهو ان لما التمس في الحديث ما يوجب من قال بالثبوت مطلقا وان لما التمس في افاق  
بوافقه يذهب من قال بالثبوت الثاني مطلقا ولم يرد مع مقوله هذا لو قلنا ان المصنف صلي عليه السلام ما عرفت فيه  
وهو انما هو العصر السابق فيه لاعتقاده على قولين المنع مطلقا والمجاز مطلقا ومما حدث قولنا انما هو التفصيل **قوله** انما  
كان يمتنع المصنف من ان لا يثبت احراز الدليل عليها ومما ان الاول متوجه لاستدلاله ربح المتقابلة والمناجاة  
لعدم رضى ولا مانع حواه وعند ارتفاع الموانع ووجود المستدلى له الذي هو الاجماع دعب الحكم بانواع **القياس**  
الاول يستلزم رخصة الاجماع على ما هو مطلقا في بطلان القولين الكتابية بخلاف الثاني فانه لا يستلزمها ولا يطلباها  
بالكتابة اذ فيه بطلان قول كذا بعض الصور دون البعض فله بعض من ان الثانية والثالث ما لم يمتنع من الجوع والادول  
ان الحجة فانهم يتكلمون في المسألة بالذي يجوز ويخرج الذي يرد العاقل لفظ المتن فيلطف على ان قوله لو قيل له لم يمتنع  
جوابه ويستدل بغيره بالبرهان فاطه قوله قبل وبانما في متعلق قوله لم يمتنع **القياس** الشرعية ان العمل بالصح وبقوله  
لا يستلزم رخصة الامة في حق المسلمين وان من حقيقته وبطلان كذا احد من مجموع خلاف الرد بها فانه يستلزم  
خطا في منه صدره ان كان هو المصنف **قوله** ساطعا اي جواز ربح متقابلة او لا يمكن ربحا جوا وبطلانها الا في القول الذي  
لان الحكم يستلزم ربح المتن الاول قوله الاول ان من قال بالثبوت او التي على عدم التفصيل اي عدم الحرية البنية  
الحقة وبطلانها مع الزوج او الزوجية **قوله** عا قاس الى ان يثبت ما قالوا بوجبه ولا يمتنع القول بيقوت ما لم يثبتوا بيقوت  
كالموقوف لواجبه ولو امتنع ان يقول ما لم يثبتوا بيقوت في الجدة اي عدت جديدا ولم يثبت الاولون في حكم الرد  
خبر في الاجماع بانما ان عدم التوافق بطلانها وهو خلاف الاجماع القطعي في ان ربح الملازمة لا يلزم من كون عدم  
القول التمس في حق فيه بولائه ان يكون عدم القول في لواعمة الجدة ولا يمتنع ما في صورة التفصيل وان لم يصح  
بعد ذلك انما استلزم عدمه بخلاف الواحدة فانهم ما عرفت انها املا وليس لها في ذلك لائم ما قالوا بانها يستلزم  
لان الحكم فيها لم يمتنع متقابلة **قوله** ويحقق اي عدم القول بالثبوت ليس بواجبة مسألة القياس وسلة القياس حيث  
يجوزها التفصيل وان لم يمتنع احد ولو كان الاتفاق على عدم القول هو الاتفاق البطلان لكان هذا التفصيل في الاجماع  
**القياس** ليس بغير القول بعد ولا يلزم **القياس** في قولنا ان كذا قطع جواز صدور الاجماع عن غير القياس  
صريحنا متوجه والراسم لانه لا يستلزم في كافي في سبيل القياس والثالث ان كان يستلزم وكان كذا في القومين صريحنا  
التفصيل ان قلت قل استلزم الرد بها جانا الفرق ودلالة الرد بالارث وعدم الرد بها بالارث انما قلنا  
استلزمه جانا ما لم يصح ما منها ولم يمتنع ما صرحنا **قوله** في مسئلة ان من المسلمين في بنية الذكر وهو خطية كل من عرف  
خطية كل الامة لان الفرقين علم **القياس** هذه شبهة اخرى لم يرد من الاول لانها انما توجه على مورد الفرق وهذه توجه  
عليها وعلى الرد بها ذكر القواب مشروعة انما لورد على الثاني في التفصيل وكلامه في السبيل لعل له لعل في السبيل  
التفصيل الخطية لا يثبت السيد لان جهة على خطا في التمس الثاني ايضا في الاجماع وعدمه على السبيل بغيره والصدى



فقد دلل على الاجماع المتصلة به في المقدمة الثانية من دليل الجواز الذي يقول ان المسئلة اجنبية في الدلالة اعتدلت عليها  
 وكما اجنبية في بعض الخلافات اجنبية احكاما في دليل جواز الاجنبية قبل انعقاد الاجماع عليها وليس الاجماع المتصلة به دليلا  
 على جواز الخلاف بل الاختلاف دليل على جواز الاجنبية وينتد عليه لفظ المتن ولو اقبل على بان جواز الاجنبية هو المراد من جواز  
 الخلاف فلا يخلو جزمه بالكتابة اتسع الطريق على الراجح **الحق** ان اردت بالاجنبية ما قبله في الصور من اجتناب عن المسئلة المجمع  
 عليه وما لا يستلزم فيه جمعا عليه فلا تسل انما اجنبية في لفظنا اجنبية لاننا ضاعنا ليس اجنبية في عدم الاختلاف فيه وان اردت بها  
 القسم الثاني فليجوز منع الكفر من الاجنبية في عدم ما سارت اجتماعا لاجنبية في المسئلة معروضة بين الحق والباطل في القول  
 ليس الجواب على سبيل الرد بل على سبيل تسليم السبيل لا تسل في المسئلة معروضة بين الحق والباطل في القول  
 الثالث وحيد لا يفتقر لاختلاف في القول الثالث فلا يكون لاجنبية في المسئلة خلاف الاجماع بل لا يكون لاجنبية في المسئلة  
 الاجتهاد في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 على القول الثالث ثم لفظ في المسئلة الثالث مستدرك اذا ثبت في الاختلاف في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع  
**قوله** لا يستلزم في المسئلة الاول على جزمه في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 فاما لاقى اجنبية في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 المسئلة الجازما في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 تاسر في المعروف وهو يوجب التمسك بوجوب الحق على جزمه في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 هذه المسئلة انما تدل على الاكبر في لفظها في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 قال في الجوزية معذب في معذب فلا يفتقر عليها دليل هو انما يستقيم من طرف القائل في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 الاكبر في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 اوضحه فلو انما خالف وقت انما يتم على القول ان على القدر من الاجماع في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 الاكبر في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 التمسك في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 عند في الحصول لما ذكره المسئلة في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 ان ذكرها الثالث وقال المسئلة الثانية ان الامة اذا لم يفتقر على سبيل جزمه في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 لهم ان يسموا بعد ما فرقوا احد الخلق لاجنبية في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 في جملة الاحكام وحصل حكمه اجنبية في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 سلفا قال في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 من تجلية الخلاف وكذا هذا اذا لم يفتقر على سبيل جزمه في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 اما انما هو على خلافه فلا يجوز انما او لم يفتقر على سبيل جزمه في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 وبعد الاقوال للاختصاص بان التمسك بوجوب الحق في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 القول بالعدم واما احداث المسئلة فان لم يفتقر على سبيل جزمه في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 فما من عدم ومنع معناه الثاني في جزمه في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 القديم واما اذا لم يفتقر على سبيل جزمه في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على

لو لم يكن في احداث دليل او لم يفتقر على سبيل جزمه في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 والثابت في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 جزمه في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 ولما يستلزم في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 غير سبيل المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 غير تارك دليل المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 وفي بعض النسخ وانما يفتقر على سبيل جزمه في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 الدفعة العظمى ليس لها دليل على جزمه في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 ولما يستلزم في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 جزمه في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 وتبين من المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 امر واهل انهم ما ضره من انما او لم يفتقر على سبيل جزمه في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 يتناول الامور الصارفة لكونه من امرين كل معروف والحدث لرياسه فيكون نكرا وانكر لاجنبية احد النسخ  
 كلها لرياسه او لم يفتقر على سبيل جزمه في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 الاحكام والتي قال اذا استدلت اهل المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 ايضا عام المستثنى احد جهات كونه لولا كان معروفا فكونه لرياسه لعله تاسرون به وعنه وجوب الاعتدال حوا  
 كان معناه لولا ان المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 لكن لا ينعى المعنى مع ان الامة لا دلالة له عليه لانه لا يفتقر على سبيل جزمه في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 لكن لم يفتقر على سبيل جزمه في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 حقا بل لاهل كونه لرياسه لعله تاسرون به وعنه وجوب الاعتدال حوا  
 ان كل معروف تاسرون به لاهل كونه لرياسه لعله تاسرون به وعنه وجوب الاعتدال حوا  
 والكلام في احداث المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 والاول وانما يستلزم في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 الاول مسلم لكن لا تسل انهم طوره والثاني مسنوع في كلامه وكان الواجب ان يقول ذلك لفظ الجزم لا استقرار المسئلة  
 هذه المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 كايدها في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 عن المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على  
 في حكمها من غير من على الخلاف وهو كما يكون مكر غير الاخرين في استقرار الخلاف بحيث ما راجع القولين  
 من مباحث الاخرين في قوله وبعضهم حجة اى تنسب المسئلة الى القول الاخر اجنبية او تنسبها الى القول الاخرى  
 المذكور في قوله في المسئلة من حيث ما لو لم يكن جازما للاجماع وكلاهما جازما كان معناه انه ليس معروضة فيها اعتدلت على











قول واحد ويكون اجتماعا ان الغرض محرم وانما لم يجرى المصنف لكونه اجماعا يستلزم كونه حاسبا  
**الفتي** المستوعبا ان الغرض محرم لشيعة الاجماع الطائفي على الاجماع الاول لاحكام الشرط والاشارة المظاهرة  
 اذلا اجماع اول الغرض لوسم ذلك لكان ذلك الاصل في الشرط والاشارة لان هذا الاتفاق لم يكن اياها فليعلم  
 لان الغرض وان لم يكن على شئ من الاجتهاد فيه لكان لا بد من ان يتعد اجماعهم على ذلك ضرورة ان هذا شرط الاتفاق والذى هو  
 الاتفاق **فذلك** كونه اى يكون الاجماع حجة **الحل** اعلم ان الحق المذكور في المسئلة المتقدمة انه جاعلا مع ان يجوز ان يقع ان  
 الجدية بخلق له لفظ المتز من الشا ربحين قال وليس بعيدا ان يكون اجماعا وحجة لان اتفاق كل الامة من غير مخالفة  
 وكلامه بعد لانه لو لم يوافقوا لكان في كونه اياها لاجتماع الامة **قال** استدلوا في جواز عدم علم الامة  
 قولهم ان اول دليلنا ان كانت الحجة من الدليل فلا يكون في جملة **قلت** المراد بالدليل هو القطع والخبر المتأخر  
**وله** راجعا الى اجماعهم في الشئ وهو صفة لكل واحد منها قوله على حكم شئ قوله ودليلنا استدلوا في جواز عدم  
 ايد لا يخرجوا من الاجماع الى اتفاق لانه بمعنى لا مصادف والمصادف لهم المتفاوت في جواز وجود دليل اخر مما لا  
 مصادف له على حكم من الاجماع مع عدم علم الامة **الفتي** على كونه وجود خبر ودليل لا مصادف وغير ذلك الامة في  
 عدم العلم به الشئ استدلوا في جواز ان يكون الواقع سند راجح على سند الاجماع والام للامة به السيد استدلوا  
 في جواز وجود خبر راجح او دليل راجح على سند الاجماع ولا اجماع فاعلموا **الحل** على وجود وجود دليل  
 راجح على ما يرضاه وليس على ما يرضاه ان معنى راجح ما لا مصادف له على ما في الاحكام ويختص ثم كلامه صحيح على  
 غير ما ذهبنا **الفتي** اذ كان في الواقع دليل مضى حكا وليس دليل اخر غير لرخص ذلك لانه ان لم يوافقوا  
 لكانوا انما ركن الحكم المؤجبه عليهم وان علوا كما هو اعلم بوجبه لانه دليل رخص فليس يكونوا جميعين على الخطا وان كان  
 دليل اخر وقد علموه انه لا يتفق كلفا اسلامي هو ان عدم علم به خلاف ذلك المصنف الجواز مطلقا والمنع مطلقا  
 وليرجح احداهما وليس وان كان دليل اخر اذ يفرق في القوم من كون دليل اخر وعدمه وليس ولا يتفق كلفا لان الغرض  
 في الدليل الشرعي ووجبه انما اعتقاد او على خلافه من الغرض كلف ثم لا يفرق في شروحه لما يجب وهو حكم لما لم يعلم وقته  
 القطعي اختلاف في جواز فهم من جوزه مطلقا ومنهم من حاله مطلقا ومنهم من فصلوا قال ان كان علم على ذلك  
 الدليل والخبر في جواز اشتراكهم في عدم العلم به وان كان على خلافه فلا وما كان هذا المذهب هو المختار واد المصنف اذا  
 على وقته وحصل الخلاف احسن الا على خلافه لم وليس لهم لانهم اذ اقبلوا على وقته لم يفرقوا في دليل يوجب ما افهموا  
 وبالدليل ايضا لا يجوز ان لا يعلوا لان الاجماع على عدم العلم على وقته اجماع على الخطا او يقول اذ اقبلوا على وقته  
 فيكونوا فاعلموا على خلافه في عظمه الحكم وهو استماع على الخطا **قال** استدلوا في جواز عدم العلم به وان علوا على خلاف  
 لما مر في قلت اطلاق المعارض عليه باعتبار ان من شأنه المعارضة والاختلاف في اصل المعارض **الحل** على جواز  
 اشتراك الامة في عدم العلم راجح في نفس الامر على سند علمهم فمن يجوز ومن يحيل المقارن الفصل وهو انه ان علوا سبط  
 وقته ولا يجوز ان يكون علمهم الا دليل يجب ان يكون له دليل من جواز الاشتراك في عدم العلم به وان علوا على خلاف  
 الراجح فهو حاله من الاجماع على الخطا لان الراجح متفق حكا عليهم والرجح الذي هو سند اجماعه لا يتفق حكا لا  
 المتقدم ان كونه الواقع دليل راجح الى المصادف له واذ علوا على المرجح يكونون تاركين لما يجب عليهم فيلزم راجحهم  
 على الخطا وليس على سند علمهم وسند اجماعهم اذ لا يعلوا ولا اجماع ولا سند على نية تطولا وكلاما لا على حاد اذا ما في  
 المتن قال استدلوا بظاهر قوله انه اذا كان في الواقع راجح على حكم مسئلة فلا يجوز ان لا يكون الامة عالة به بظن ان لم يعلوا

على وقته مع عدم علمهم به فلا يجوز للاختلاف وان علوا على وقته فليعلموا وقته فليعلموا وقته فليعلموا وقته فليعلموا  
 العلم باجماع على عدم العلم راجح حتى يكون خطا فان عدم العلم راجح غير القول بعد وراجح والام عند الثاني في الحكم  
 اجماعهم على عدم العلم راجح ويكون راجحا روية ودلالة **الفتي** ليس لاجماع لان استماع العلم ليس من فعل المكلف لانه عدم  
 وانه الركن من فعلهم لكونه اشتراكهم في اجماعهم وذلك لان الاجماع انما يكون على ما هو من فعله وذلك لعدم حكمهم  
 في وقته ولان الاجماع انما يكون على سبيل المؤمنين وعدم العلم ليس سبيلنا فلا يكون راجحا عليه وهو سبيل لم لانه ما  
 يخافه العاقل نفسه من فعله او قول او ترك ولا استماعا من سبيلنا لغيره او القول فيكون راجحا عليه قال فان قلت اعلمهم  
 على العلم به اجماع وهو مجتمع من غير سبيل فكيف يجوز عدم العلم بما قلنا يجوز ان يكون له سند من جرح السيد استدلوا  
 في عدم العلم به ليس لاجماع حتى لم من العلم وجوده بعد ذلك حرق الاجماع كعدم حكمهم في وقته فراجح انه فانه لا  
 يكون اجماعا ولا يكون الحكم فيها خبر قاله وليس حتى لم من العلم به اجماع في جواز العلم بعد اشتراكهم في عدم العلم به جواز اشتراكهم  
 في عدم العلم المستلزم للجواز لا يحدوده لانه انما مجتمع لكان لا اشتراك في عدم راجعا اليها في اجماعا السيد سبط  
 مقتضا فصار اجماعا على كونه ليس كذلك اذ عدم علمهم ليس باجماع كما ان عدم الحكم منهم ليس بحكم وليس شرا  
 لاجماع استدلوا على مقتضاه وان كان غلطا في ايضا في علمه المتوجه كان المناسب بقوله كان عدم الحكم ليس باجماع سبط  
 عدمه وهذا كله من عدم خبر راجح **الفتي** استدلوا في عدم العلم به لم يوجب محذورا اذ ليس الاشتراك فيه  
 اجماعا حتى يجب متابعتهم بل عدم علمهم به كعدم حكمهم في وقته فراجح انهم ان سبط طلب ذلك الراجح يعلم وليس حتى  
 يجب متابعتهم اذ لا يثبت في المتابعة وجواز السبيل بالبحث في جواز عدم علمهم به الخطيئة حجة الحق مطلقا ان عدمه ليس  
 اجماعا على ان يجب ان يحصل العلم به فان عدمه ليس من افعلهم فلا يكون اجماعا فيعلم به اذ لا يكون خلافا لاجماع  
 قال وقته نظر اذ المانع لجواز عدم علمهم به ليس مختصا في الاجماع على وجوب عدم حصول العلم به لجواز ان يكون اجماعهم  
 على الخطا على عدم علمهم على خلاف الراجح ولا نظر اذ البحث ليس شرا في عدم العلم به **وله** يفرق اى خبر الدليل راجح **الفتي**  
 توجيه كلام الثاني في ان لا يجوز ذلك لانه استماعا من سبيلنا لغيره او القول فيكون راجحا عليه وهو سبيل لم لانه ما  
 فانهم لو اشتراكوا في عدم العلم به لكان ذلك سبيلنا ولو كان ذلك وجب على غيرهم متابعتهم واستماعا من سبيلنا لغيره  
 اتبعوا غير سبيل المؤمنين وليس الا اتبعوا اى غيرهم اذ لفظ المتز في ان المراد من استماعا من سبيلنا لغيره او القول فيكون راجحا عليه وهو سبيل لم لانه ما  
 قال والجواب لانهم ان عدم العلم سبط لم اذ سبيلنا لغيره او القول فيكون راجحا عليه وهو سبيل لم لانه ما  
 منهم على ما هو المتبادر الى افهم ولا تعلم ان مقصود الامة البحث على متابعة سبيلهم فلو كان عدم العلم سبط لكانت الامة  
 حادثة على متابعتهم والسابع لا يثبت على دليل ياد له الشريعة اجماعا الخطيئة الجواب ان سبيلنا لغيره او القول فيكون راجحا عليه وهو سبيل لم لانه ما  
 لوركن سبيلنا لعدم علمهم ما استأروا التفسيرى مع ان سبيلهم اذ سبيلنا لغيره او القول فيكون راجحا عليه وهو سبيل لم لانه ما  
 العلم ولا على سبيلنا لغيره او القول فيكون راجحا عليه وهو سبيل لم لانه ما  
 تاويله ان سبيلنا لغيره او القول فيكون راجحا عليه وهو سبيل لم لانه ما  
 فيما اتفقوا عليه ولذلك لم يكره المصنف حاصلا **وله** قد قال جواب اخر في دليل الثاني في راجح ليس سبيل المؤمنين  
 بالاعتقاد من شأنه كونه سبيلنا لغيره او القول فيكون راجحا عليه وهو سبيل لم لانه ما  
 الحسن بغيره قال المختار استماع ارتداد الامة اى استماع اجماعهم على الكفر **وله** التسمية بالمرق صفة للامة واما  
 فيد ما لان الغلبة لاندك على الاستماع كالاتحاش الا انما ادعت **وله** بصدق **الفتي** ليعاين ان يقول صدق الامة عليهم































انما اوتينا والسيد ولاه لو كان خيرا لما قطعنا بالفرق بين طاعتك والسيادة بيننا وبينك انما قطعنا بالفرق بينهما فليكن  
 اختيارا واحدا في طاعتك مشترك بين الانبياء والاختيار لو كان طاعتك سببا لغيرك لكان اختيارا واحدا لغير طاعتك على كل حال  
 ما شاء على طاعتك على الانبياء واعادة الامم مشعرة بان هذا القدر مطلوب عليه وان يقول لو كان انما لما قطعنا  
 بالفرق بين طاعتك والسيادة واختارنا لكنا قطع به فلم يكن اختيارا لغير الاختيار مشترك بل لاختيار الفرق والاختيار القطع الفرق  
 على اختلاف السائر فكان جعله دليلا على اصل المسئلة **قوله** واعلم ان السائر من خواص الكذب وهو الموجب انما في  
 الذم لاختياره بالارادات والاحكام بالذات وبهذه ذلك ان يحد ان يكون الاختيار على النفس او يحد  
 الظن في الوجود لاربية تعرف انها لا تليق الانسانية او يصح ان يقال لا يجوز ان يكون اختيارا عما في النفس **قوله**  
 الخبر صدق وكذب قوله اما مطابقا لما في الالوهة المعقولة المطابقة او صدقها لم لا لا واسطة بينهما قوله اولي الا  
 مع اعتقاد المطابقة في المطابق انما في مقتضى الطائفة او يقتضيه عدم المطابقة او يقتضيه اصله وكذا في غير المطابق في  
 معصية المطابق الذي يقتضيه المطابقة فيه صدق والنس المطابق الذي يقتضيه عدم المطابقة فيه كذب والاربية  
 الجارية ان المطابق مع اعتقاد صدقها او مع عدم الاعتقاد وقولنا مطابق مع اعتقاد المطابقة او مع عدم الاعتقاد  
 لا صدق ولا كذب ونقط ما ليس مع الاعتقاد ونقاط الالوهة انما في مقتضى الطائفة او يقتضيه عدم المطابقة او يقتضيه اصله وكذا في غير المطابق في  
 ولاعتقاد ذاته مطابقا للكذب فاستأوه اما بانها المطابقة او بانها الاعتقاد في الاول او بانها الامتطابقة والاعتقاد انما  
 الاعتقاد في الثاني **قوله** انما في مقتضى الطائفة او يقتضيه عدم المطابقة او يقتضيه اصله وكذا في غير المطابق في  
 ونسبنا كذا في احداهما في المطابق والاختيار في المطابق انما في مقتضى الطائفة او يقتضيه عدم المطابقة او يقتضيه اصله وكذا في غير المطابق في  
 الحكم هو صدق قول الخبر وهو مقتضى **قوله** في المصنوع ما فيها فتم بالثبوت بالضرورة وهو الخبر الذي لا يمكن قائله ان  
 مطابقا لاني يقسمه الا ان كلامه قوله انما في مقتضى الطائفة او يقتضيه عدم المطابقة او يقتضيه اصله وكذا في غير المطابق في  
 العربية انما كلاما ليس على الله عليه وسلم وهو ان سول الله وهو كلام من يدينون غيرهما في انهم لا يطعنون  
 الصدق عليه اذ لم يكونوا قائلين بصدق الله عليه السلام فيه وغيره كاذب لانه قسم الكذب وقسم الشئ لا يخلو عنه  
 والمراد ان مراد الكفار حصر دعواه الربانية **قوله** لانهم لا يقتضون في قول الخبر لاعتقاد الخبر لاعتقاد السامعين  
 والرسول كان يعتقد ان كلامه مطابقا والجواب ان المراد بالاعتقاد انهم لا يقولون في ذاته ما ذوق ولا حقيقة  
 لهذا الموال القليل وجه التمسك انهم حصر دعواه الربانية في الكذب بعد الجواب عن حصوله من القول وليس لاختياره  
 بما حال جوده كذا لانهم جعلوهما في مقام بله ولا صدق لانهم لا يقتضون في قول الخبر لاعتقاد الخبر لاعتقاد السامعين  
 من الخواطر على معنى انهم لا يقتضون في مقام بله ولا صدق لانهم لا يقتضون في قول الخبر لاعتقاد الخبر لاعتقاد السامعين  
 منه ان لا يكون صدق فليوجب اعتبارا لاعتقاد في صدق كلامه مما ذوقه فاذن اخبار حال الجنة لا صدق ولا كذب  
 وليس وجه التمسك ذلك اذ لم يرد منه الا بواسطة لكل المطلوب بيان لثبوت اخبارا لاعتقاد المستلزم لاثبات  
 الواسطة وقد افاد الاستاذ ذلك في زيادة المقدمة الاخيرة قال ولما قلنا ان يقول لا يلزم من جعله لاختياره حاله  
 الجنة في مقام بله الامر ان لا يكون صدق الجواب ان يكون كذا باخرا صحت انهم قالوا اخبارا اما كذب فقد اكد كذب  
 من غير تقييد سلبا لكن الملازم ان لا يكون صدق بله ولا كذا باخرا صحت انهم قالوا اخبارا اما كذب فقد اكد كذب  
 فاما في ذلك اذا لم يرد الجواب الاول من الجواب انما في مقتضى الطائفة او يقتضيه عدم المطابقة او يقتضيه اصله وكذا في غير المطابق في  
 العربية ومما ذوقه عن قائله وانما في مقتضى الطائفة او يقتضيه عدم المطابقة او يقتضيه اصله وكذا في غير المطابق في

المتنوع ولا يكون الثاني كذا بالقديم ولا حديثا قالا لهم لا مقتضونه ولم يسطروا في المتن ان مرادهم حصر كلامه في الاختيار  
 والجنون لانهم لا يقولون صدق عليه لا يكون كلامه فيه فلو علم انه انما في مقتضى الطائفة او يقتضيه عدم المطابقة او يقتضيه اصله وكذا في غير المطابق في  
 سجع على الوجه الذي افاده الاستاذ واجاب الحق عن القائل ان كلامه فيه حصر كلامه في الاختيار والجنون لانهم لا يقولون صدق عليه لا يكون كلامه فيه  
 الغرض قد دنا فلو ان مرادهم الذي يقتضيه المستدل فوجب ان يكون مقتضى الخبر كذا **قوله** لا يكون صدق عليه لا يكون كلامه فيه حصر كلامه في الاختيار  
 فقال بارية بتكذيبهم حيث لا يستلزم العقل معرفة كذبهم ومما يستلزم معرفة كذب الكفار فلهذا اوردتم الحاصل في حصر  
 الاستدلال في الآية ان المراد حصر احواله في هذه ضرورة عدم اعتبارهم بصدق فبين الجنة والكذب مغايرة وبها وبين  
 الصدق مغايرة فثبت الواسطة ومما افادنا خبرا في جواب القائل من عدم سقوط ما في المتن **قوله** لا يكون صدق عليه لا يكون كلامه فيه حصر كلامه في الاختيار  
 اشارة الى الوجه دلالة لثبوتها لاقتضاها وهو الاختيار من الملزوم الى الملازم والكاذب من غير قصد يكون مجموعا  
 اشارة الى ان حصره مكانه قال كذا كذب صدق ولا كذب صدق واجامه انه كذب امامه الصدق وهو حسن الاعتقاد  
 فهو كذب خاص ولو لامع المقصد وهو كذب اخر خاص بالنسبة الى القائلين ان كذب من كذب قوله او المراد جواب الخبر  
 ومما افادنا الخبر فيكون كذا في اوله في قصد الاختيار فلا يكون خبرا لان شرط الاختيار الصدق ومما افادنا الخبر فيكون كذا في اوله في قصد الاختيار  
 كذب او ليس بخبر في القسم من الخاص يقتضي العام **قوله** لا يكون صدق عليه لا يكون كلامه فيه حصر كلامه في الاختيار  
 بالخبر بل في قوله فانما لا تستلزم معناه ان يختار من كذب او اخبار مجموعا وان يكون الخبر في القسم من الخاص يقتضي العام  
 ام لم يقتضها والصدق الدلالة لا يقتضيه الدلالة بالخبر بل في قوله وانما لا تستلزم معناه ان يختار من كذب او اخبار مجموعا وان يكون الخبر في القسم من الخاص يقتضي العام  
 لانه خبر ليس كذب امامه القدر الثاني فظاهرا لاستلزام عدم قصد الدلالة كونه خبرا خبرا في خبره وهو الخبر  
 من عدم الصدق بل هو صدق الذي هو الجواب الاول فلا يستلزم عدم الاعتقاد في ان المقصود ما في المتن وهو حصر  
 الامر باستلزامه وجوبه لا خبرية كلامه انما في مقتضى الطائفة او يقتضيه عدم المطابقة او يقتضيه اصله وكذا في غير المطابق في  
 وانما في مقتضى الطائفة او يقتضيه عدم المطابقة او يقتضيه اصله وكذا في غير المطابق في  
 فاذا وجب تبيينه وجب تحريمه لم يقتضيه عدم المطابقة او يقتضيه عدم المطابقة او يقتضيه اصله وكذا في غير المطابق في  
 العام انما لا تستلزم معناه ان يختار من كذب او اخبار مجموعا وان يكون الخبر في القسم من الخاص يقتضي العام  
 الجنون خبرا ليس كذب بل هو انما في مقتضى الطائفة او يقتضيه عدم المطابقة او يقتضيه اصله وكذا في غير المطابق في  
 من الجواب الاول بل ان كلامه لا يعتد به وان قصد عدم الاعتقاد على هذا لا يكون خبرا وليس بقدره ذلك اما  
 او لان الجواب الاول انما كذب افتراضا او كذب بغيره او لوجه غير ذلك على القدرين خبرا ان يكون لما كذا  
 او لغير خبره اما انما في مقتضى الطائفة او يقتضيه عدم المطابقة او يقتضيه اصله وكذا في غير المطابق في  
 على امر تقرر وانما انما في مقتضى الطائفة او يقتضيه عدم المطابقة او يقتضيه اصله وكذا في غير المطابق في  
 بالسلم ان مقتضى هذا الاخبار ان به حجة فلم يكن اخبارا مستداه حتى كانه ليس بخبر فعمل الجواب او احداهما من  
 تقرر لخرج المتن قال واعلم ان الجواب لا يرد في الجواب لكن يقع في الجواب قال به المستدل ايضا وعليه الترجيح **قوله**  
 احببنا بانما افترق هذه الاخبار او لم يفرق بين جوفين في كلام الجنون ليس اقربا سواء قصد به الامر او لم يقصد  
 الجنون وانما في مقتضى الطائفة او يقتضيه عدم المطابقة او يقتضيه اصله وكذا في غير المطابق في  
 بخبر فعمله هو ايضا وانما احداهما مع القرض للشرح لكن غير مطابق للثبوت اذ كونه او قصد ليس بمتناه سواء قصد لانه مطلقا  
 افترق ما فيه من نفي نكران لانه قال صدق الامر او قصد الامر السيد متناه اخر في دعوى الربانية



























## اعلم ان جمهر الماكن

انفقوا على اسرار الفعل والانفعال في عالم الكون والفسا  
موجودة في العناصر الاربعة واسرار العناصر الاربعة هي  
النار والحرا والماء واليابس وجودة في الطبائع الاولى هي  
الحرا والبرودة والرطوبة واليبوسة واسرار الطبيعة  
كلها موجودة لانفعال غير كرات الافلاك السبعة  
وما في كل ذلك منها من الكواكب السبعة السيارة ورجال هذا  
المسمى نسب كل احد من الاجساد الارضية المعدنية والكوكب  
من الكواكب ولما كان عطاره عند احباب الاحكام  
هو الكوكب المازج الحار البارد واليابس الذي هو  
مع الشمس وسعد مع السعد وليل مع الليلة وفاء  
مع النهار فلاحزم نسب الماكن في الائمة المازج حار اليابس  
وطب الظاهر المازج الشمس انتمس بها مثل غراب الكثر  
فانه يستحيل اليه اسوبا واذا ما زج السعد سعد بها  
مراجه بالفضة او بالذهب فانه يستحيل اليها واذا ما زج

الذكوان

الذكوان نذكر فانه يكون سجد يدكر واذا ما زج  
الاناث ثلث فانه يكون جسد مؤنث واذا ما زج الاجساد  
النهارية المخصصة للسراد والظلمة خاص هو ايضا ولا لا  
نوره واذا ما زج فاره واذا ما زج الاجساد المظلمة الليلية السند  
ظلمته وانكشف نوره ونوري ظلمته فاذ جره المعتبر بالحر  
المناسبة له اخلت اجزؤه وكثر ثبوتها واذا زج بالحكيم  
باليبوسة فقد جسد وسند واي صنع وجدة مال معه  
واستحال اليه وغلبه وفواه على ضده ونفوى الارواح بقوا  
روحانية الى ان يخلص من غيرة ما وينشط زرعها لما وثق  
بقواها ونساق به الى اجسام المبيدة النافسة الاصابع  
الظلمة المحركة فصور بعد من لها ونعت بعد ثورها  
مع ظلمة اليه من احدها اما ان زاد بر صبا غرا وتخلع  
زاد الفاء واما ان تسخيل اكبر صبا فاعلا في غيرها  
وبالحكمة الاجساد الساكنة اذا ما زجها الروح حركها و  
نشطها واذا ما زال سكوتها لانتم من غادة الميت



السكون ونزاعه في الحركه وتخل العصور الصلوه وتحد  
 باجزاء غير متساوية واساقول الحكاء  
 حيث قالوا بالبحر منه وبه في مساله اجماعية فيما بينهم  
 البحر لا يحتاج الى غيره في التدبير بل بغيره منه ويلا  
 ملحه الاول وملحه الثاني كذلك وشبهه ونشاده  
 وشاؤه وناره وهواه وارضه واجسادهم وخله وملا  
 الحاد والوانه جميع الاشياء كلها موجوده فيه فكله تعالى  
 الى غيره فتدبره منه وبه والمقصود في ذلك كله المنه  
 الطبيعيه واما اشارتهم الى تدبيره في حق ذلك  
 العلم الذي لا بد منه ولا يشيخ بالبر ولا غنى عنه  
 فافهم ذكر التدبير بالماء الى ان يعطى بالماء والنار  
 لان الماء يمنع عن الطيران والنار تطفئ وان يتعقد  
 لتمامها كما في النار واما قولهم ان الماء هو الماء العذب  
 فهو صحيح وجبانه عذب وهو الماء القراح وزوجه و  
 لكنه غير الماء القراح الذي يشرب الناس لانه قد

صاف لا شك فيه واما المقداره وتحقق امر  
 الماء فهل يمكن ان يقوم الزئبق بهذه الصفة  
 بغير هذا التدبير او لا يمكن فقد ذكرنا ذلك  
 في كتاب غاية السرور واما ان الماء هو  
 زئبقا والزئبق يعود ماء فاشارة الى ان  
 الزئبق اصله من الماء يكون في معدنه وان  
 التدبير يخرج به من طبيعته الى ان يعود الى  
 اصله ماء متحلا فانهم هذه الاسرار فافهم  
 في العبد من هذه الصناعات وحرام عليك  
 افشاءها وقد اجابنا السر المصون فاستره  
 عن غير اهلله وتستغفر الله العظيم ولما قول  
 السيد موسى الثالث بالغة فن ارد سر  
 هذا العلم فلنخفف سر البيض فانك ان  
 علمت كل شيء وكنت في البيض املك  
 فذلك **قول** في بيان ذلك ان البيض لا

زئبق  
 متحلا



يحصل أولاً الأبعد زوال الحجاب الأول  
 المانع من الاختلاط في الخلط الأول ولا يحصل  
 التبييض الثاني الأبعد زوال الحجاب الثاني  
 المانع من المزاج في الخلط الثاني ولا يمكن حصول  
 التبييض الثالث الذي هو السواد الأول إلا  
 بعد التصفية وزوال الحجاب الثالث المانع  
 من المزاج الحق ولا يحصل التبييض الرابع إلا  
 بعد ولادة المولود الثاني واتقان التركيب الثاني  
 ومعرفة أحوال العاد والحق بعد الموت وظهور الأجسام  
 والجلبة عند الأئمة كرامة الله تعالى والعلو  
 الآخر والظلم يحصل التصفية الثانية والظلم الآخر  
 ماله الفرج الذي هو المولود وفقد النفس الظلمة  
 فتعود النفس الناطقة بجملة بعد لسكات في قوتها  
 أن تبلغ الحق العالية الإنسانية ثم إلى الرهمانية للملكية  
 فإذا كبرت في طرفة الظلم عادت النفس بجانبة مفسدة

وإنما تارة فيها وفقد رها وتلاشي طوائفها لا يبرح  
 ولا يلبثت إليها سوى ما قد مر ذلك ثم يحصل  
**العلو** إلى مبادئ القوم العظام بحيث يختار لها القوام  
 والطوائف المستقيمة مثال ذلك اختيار الطالع أن يكون برجا  
 ثانياً غير معوج الطلوع ولا انقلاباً ولا في حيدر زوال يكون  
 فيه غرض لا ينظر إليه ركن وصاحبه ينظر إليه من كل قبل  
 ويكون في طائر فيده شهادة ولا يكون راجعاً ولا متقبلاً للحق  
 ويصلح البرج الثاني والرابع والسابع والعاشر يكون فيها  
 مسودة أو نظرية التعود ويكون لها باباً مائة الأحوال  
 ويغير الذئب أن يكون في الطالع خاصة ويحذر أن يكون  
 حدة لخص أو ينقل إليه نور غرض ويصلح ما يمكن من ذلك  
 فان جميع غير ممكن والله هو فوق

قد فرغ من تصنيفه رطل عباد الله

لبن علي بن الحسين

في شهر ربيع الأول سنة ١١٥٥







ونحن نذكر في هذا الكتاب بحسب ما خصه الله به من التوفيق و  
 الاختصاص الاصول القديمة النافذة في هذا الكتاب اذ كانت الفروع  
 لم تكن بحكم الاصول غير ما نعلم ان الاحرف على ضربين فمنها ما يجري  
 مجرى الخلاص وانما قلنا ان منها ما يجري مجرى العذاب واما قوله  
 خلاص لان الاحرف اثنان ان يكون حيا او عضلا فالحسن لا بد من كونه  
 اسما عن امر سابق يقتضيه او لا غير امر سابق اقتضاه فان لم يكن عن  
 سابق اقتضاه فانه مجرى مجرى الحية والحجر والابن لا في الاعتبار  
 والسر والشكر ونذكر النعم وامثال هذا الامور وهذا من ان يجري  
 مجرى العذاب في الالوية والوجع منه وليس بعذاب في الحقيقة لانه  
 لم يستحقه من فعله بل كان منه او كان عن امر سابق فان قلنا الامر  
 السابق لا بد ان يكونا معنوية فليس هو مستوجب لان شيئا الا  
 ليس هو مستوجب معنوية عليه من الاجرام لا يكون عليه حرف وانما هو  
 فيه من المسح والريح والاعمال الشاقة كالحمل على الراس والحمل على  
 الظهر وقول اثار الاخيلة وتنقية المنراخات وبيع الجلود  
 وامثال هذا الاشياء اما الاكراه في العضل فانه كما لا يكون الا



لاجل التخلص من هذا المصير فطلبنا المحرقة على ضربين كان أحدهما  
على ضربين واحد هما الجسد ونحوه بالاحراق العقلي فإذا عرفت  
الجسد بما عليه من هذا الاحراق واستوفيت منه المظالم المحرقة  
الاحراق المحي فإذ بلغ إلى هذه المرتبة فلا محالة ان التقدير  
قد صحت بعض الصفات واجبا إلى التخلص وهو خارج عن الخلا  
لان الطريق إلى الشيء يتحكم ذلك الشيء وليس هو وإنما القول في  
حكمه لانه قد يكون من غير ما هو طريق إلى غيره وان كان من غير  
فلا بد ان يكون من الاحكام مثل ما يلزم ما هو طريق إلى غيره  
ذلك انما كان سدا للجوع مع الفسدة مما ذلك واجبا وحسن فوضع  
الضغامة إلى ان يتهيأ اللبيل ولبعض هذه قهقهة واخذته وشاوله باليد  
وجعله في الغم كل هذا في حكم سدا للجوع ان كان واجبا في الجوع  
فحسنا وكذلك كانت التجارة بالصين حيث لا جوارحها في البحر  
ما يرجع فيه اليها حسن وقطع المسافة اليها حسن واشباه ذلك لا  
وإذا كان هذا هكذا وثبت ان الاحراق طريق إلى التخلص فإذ لا محالة  
ويجوز في هذه الاحراق المحي وكيف يحرق الجسد العذاب مع ان العذاب

الاجرام

الاجرام

قد سبق في عقابه فاقول ان احراق الجسد وان كان لا بد من  
كونه كخلاص النفس فإذ التقص غير ما به كإيقاد في جميع كفتينا  
بيننا فلا سعة الفناء بالناضلون فإذا كانت غير ما به وكانت  
لا تشاكل ولا تشاكل الاقفاط الا بطريق العرض عن طريق جسد  
وان كان الجسد بالذات لما في كماله سبيل الطويل فالاحراق له  
وان كان جسد له وذاهبا إلى الطمان فإذ لا محالة سبيل له  
والا لم من جسد العذاب وانما يكون عذابا إذا كان مستحقا فاعلموا  
وغير عذاب إذا لم يكن مستحقا لا استحقاق ولا واقعا غير مستحق  
إذا كان هذا على ما قلناه وقد ثبت ان الاحراق المحي خارج  
العذاب بل هو به وان الاحراق العقلي خارج عن التخلص ويجب  
ان يكون في اصول الاحراق كجاء معا فحسنا لا محالة هذا  
العظيم فقدمنا فاقول ان اسم الاحراق يؤول في هذه الالفاظ  
معدودة في بعض الاقوال من الحروف الظلمانية لكنه في هذا  
القولية من هذا الظلمانية وفي قول آخر انما هو انية ولكنه ما من  
على ان هذا التواضع واقوع هذا الاشكال والاشكال في هذا



السالكه فاصلا من مادتها اذ كانت من طبيعتها لا  
وجوهها صورها واذ كان التور الاول لا صور له سواءها وظهر  
الحال لجميع هذه الحروف التي هي ذوات الحرك فبحرنا بحرفها  
يا اخر وحرفها الناس العقل اذ كانت ذات الحرك قد ظهر  
في طرئ السكون ولذلك قيل في العلم الاول لها فاعلة لا حركتها  
تكون الاشياء اليها وانما اشبه الاشياء بالشيء الساكن لا الشو  
المتحرك الى مثال هذه القول فاعلم ذلك وفي عليه بين الفرق  
فيه بجمعه عرضا شريفا واذا كانت هذه مثال الالف الساكنه  
فيحتاج ان يقول في سبب سكونها فانه اذا اخذ الفاعلة العظيمة  
التي بها يتحقق اثرها وقدم كيف وقع الاشكال في امرها وكيف  
اختلفت على السمتين واستوجب كلا الامرين واجتمع طائفة  
الضدين من الثور والظل والحركة والسكون والحيط والمركب  
امثال هذه الامور المتضادة فاقول ان اظهره للشا فتمثالها  
كانت ذات الحركه وكانت غالبه على الاشخاص فاعلة لا حركه  
الصور مجردة من جملة الكل فانهما يحد فيهما الفاعلة والشا

ثم انما السالك في الكل ولم يخرج ان تعطي شيئا الا بعد استحالة  
واحدة ولا ان تظهر في شيئا الا بحسب طائفة ذلك الشيء المظهر بها  
فيما نلاحظ على هذا الجملة فالحق فيها وليست فيها اذ كان  
لا يبرزها من احكامها ولا من احكام سواها من التذوات والاعمال  
والاجناس السبعة فلما انتهت الى المكنون ظهرت فيها بحسب  
صورته فكانت فيه ساكنة فكان لا احكاما للمحركه وسألتها  
فلما ظهرت في هذه الصور وقع الشك في الظلمتين فيها  
بحسب تميزهم وغلب الظلمة على اوارهم واما التورايون فانهتم  
لما راواها على ما هي عليه لم يدروا احكامها ابدا لئلا يهمل اصل  
العصره فيزيد بذلك جرمهم لانهم جميع كانوا الما صورها هذه  
الصوره بملك النفس الصديقه التي قد كتبها الظلمه عند عنده  
وقد علمهم فكان هذا العظم جرم وكبر ذنب وكان هذا  
اكثر مستحق التكرير والاعاد فوكان هذا الذي ذكرناه من طائفة  
سبب ايجادها منه الاجناد الما في المبد والاول لا في التكرير  
الذي كان مبدأ المعصيه فالتا في المبد والاول انما كان من



هذا الجسد وجعله فوق قلبه المتحد به لم يطلن حيا  
 على كنهها فارت كايوم بصير الخناس اذا نظر الى عين الشمس فوجد  
 ذلك من غير ان يمانع من زوال المعصية ولما وقعنا المعصية وجبنا العقوبة  
 وظهرنا الظلم واسودنا الكلى انفسنا فضاوت ظلماتنا ورجعت  
 الاجساد الى العناصر وصارت نفوسنا بهيمية ووقع الخفاف والاختلاف  
 فتشعبت افوار الهوى في صروب القسوة فاعرف من هذه الاضواء  
 يا اخي من غطاو عن سدي ابتداء الخلق وحقيقة الامر فاذا كان هذا  
 حال الانساكنة قد ظهرت في اول لفظه الاخر في بقاياها التي  
 هي ذات الحزن لا يستحس صورة الانساكنة هي صورها اذ كانت  
 غير ذات صورة في الحقيقة ثم لما بلغت الى اخر الامر ظهرت في الحلية  
 هو علمنا في كل ارجاء الاجل في المكان وفان السكون وضعف  
 الهوى في القبول على حقيقة ما قبل في الدنيا الاولى وانما كانت  
 بنا القول في هذا المكان فلهذا فينا في حكاياتنا الاخرى ولبين  
 الكذب ما فاقول اننا قد منا ان الاخرى في السبب في كل من  
 كلا الوجهين وان كان اذا الاختلاف من حيث الجسد في بحر الجسد

لاجل الالوهية يحصل فيه ويجري مجرى التراب في انفسنا ويجري الخلق  
 لما اذ كان لما يفعل لما اذا استوفى عقوبته واصف من كدها و  
 يحتاج الى ان ين من خطا اكثر من هذا ليكون به تمام الكفاية في  
 قتلنا ان اخرنا الجسد هو سبب طهارته هي سبب عدم موبد  
 بجان ان يقول فينا بين من هذا القول ليعلم ان كتابا هذه هي حقا  
 كماله وحنانه الكفاية لا هو نيل المفضل لكل من سرنا القلا  
 واول ان الاخرى سبب طهارته الجسد وطهارته الجسد مناسبة  
 انفس له ومناسبة انفس له سبب في عشفها له وعشفها له سبب  
 اتحادها به واتحادها به سبب كونه روحانيا مثلها سبب حيو  
 الابدية واستطاعة الموت عليه فانظر يا اخي كونه هذا الكلام في  
 الاول مع كون الجميع حكاما في التفاوت هذا وحسيني مولد  
 يشهدك سبل في علوم سادتنا على سلامهم وعليهم السلام واذ قد  
 بلنا الى هذا المكان وثم القول في الاخرى في كل من اخر الكفاية  
**فصل** واعلم ان هذا الحرف فينا في علم الصفة لا بد منه وحسيني  
 في كل شيء حقا ضروري منها في الجوانب والبرائيات والذاتية



به الاجساد لان الاطراف بقاء التكليس والتكليس لا يكون الا بالاجساد  
 وقد تقدم القول في كتاب الاطراف من هذا الكتاب لان الاطراف يكون  
 وعظليا وان كان من حيا فهو احراق الجسد وما كان عظليا فهو  
 احراق القصر غير ان البقاء بالتكليس بالحي ليس هو تكليسها فاعلم انه  
 والمنفوس والارواح لا تحصل التكليس ان كان التكليس لا يكون الا  
 النار لانها لا تؤثر عليها ما ربه منها لان التكليس ايضا انا انما يراى به  
 او يلحق الاجساد واما القاطعة الطير ونحوها الصا صافيا والروح  
 ليس فيها مثل علة الجسد واما اخذ احد الى ان البقاء بالتكليس ليس  
 اذا فعل في ما لم يجرى مجرى التكليس للجسد فاذا خضعت عند فان تجد  
 وحسب سببها الصبيد والاشا فربما الله جديت في هذا الكتاب  
 كتابا مفرقا وجعلنا هذا الكتاب في كتاب الاطراف ونحوها لان  
 في ثاق صغر من هذا المحدث ومن

# كتاب حقايق الاستشهاد للطغرائي

بسم الله الرحمن الرحيم  
 وبها الاستعانة في التتميم يا كريم الحمد لله رب العالمين والصلوة  
 والسلام على سيدنا وشفيعنا محمد وآله واصحابه اجمعين فالحمد  
 لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ما رزقنا من الله  
 روحه **فانك** يا سيدنا الله جبارا عظيم وجليل من العارفين بوجه  
 فاقا الغنى العظيم والخير العظيم والكثرة الذي لا يسبى بغيره  
 عز وجل ثم الحمد لله الذي جعلنا على ايماننا واوليائنا واصفيا  
 عليهم السلام وكفاهم ذل الطلب في كل شيء عنهم كفذا الفقر ونحو  
 المسكن فاسلمهم بالقوم الخلال الذي لا ينفذ فيه ولا من يخلو معه  
 فقال عز وجل فان ذوق العذبة في الآخرة ومن يشاك الحكمة فليدفع خير كثير  
 ومن الحكمة في حق الله تعالى الامن بغير قلبه يعرفه والحمد لله على  
 ما ذكره في كتابه الحجة في حق الطغرائي السخري الحارثي على ما في



المقدم وكان قد مات في سنة من زمان وشكونا الى الشكونا التي  
صدرت في حقيقة معان الغر التي عندنا من الحكم على الاطلاق  
عند العامة الصنف وذكرنا ان كثر الحكماء المشهورين الذين  
ايقاد العلوم كالاقلون واسطوفاديا وكالغاري وادري على  
حد ياتوقون غرايانه ومعروضون عن ذكره وكاتم الى غيبه  
اسرع منهم الى اثاره ويكاد الجامع يقع على اشارة والتدريج الاشبه  
فيهم انهم انفقوا في مختلف في غيرهم موقوف بولا لا مضطج صحنه  
ولاستد الى اصله وبقوله لا في الاصل الى عند الحظين  
والاخبار على طول الجار مع مقالنا الحكماء والاعمال عليه وادنا  
الاعمال والاموال فيه وان المستخرجه من عند الخاصه والكا  
مكوم عليه بسمه الانبياء وطلب الحال وقلت ان الكليات المستقر  
الى اجلة الحكماء كغيرها من وسعها وطوا فلا يكون وفاد يمي  
ومرر من في بطرطور فيموس وحا لينوس وفرور فيوس واسف  
ومن عدام معلوله غير صحيح وهي شكوك في غير كثر فيها  
وهي بغير الشبه من كلامهم في الواقع العلوم مضطربة

النظم في رتبة ولاه الله على حقه معاني الحكم والعند والمزاج و  
الاستحالة لو كانت لا سلاسي في الدين زيد وقدامه وجاريين  
حيان دين وحشية ولم يذكرها كبر خرافات وحقا لا يشهد الاضطرار  
يطلان دعاويها وهذه الكتب مع خلقها غرايانه المطلوب وشبهه  
بكتب الحكماء موهبة بما حدا الاضاظر والمفاسد للاخلاق في كسب  
بشيء بحسب الطمان ماء حتى اذا جاء له بغيره شيئا ولو خلت عن  
النسب بالحكمة اصلا لما اعتر الناس بما ولما افاضل خواص الناس  
بالظرف فيها والعلاج رجا والاشبه بحدن الكتابان كونه كني غدا  
عين يا طولنا موال الناس الى باطل ولا يعون بقول الشفاء و  
اشالحهم ولهذا قال فيهم ابو علي بن سينا ان قوما ضلوا في سبلهم  
يحاولون النجاة ويحعلون ما يهابون اياهه وتجر العالمة في العمل والمك  
المذكورة في كتبهم من الحلول والعقود والتركيب الموازن والاشياء  
والمتاعيد والتكاليف والازميه والحواعل التجارية كما جدد في فقه  
ووضع الناس بغيرهم في عتاه موبل وقدم كبر في اللانهم ضرر الامن  
بالباطل واخرها للنسج في صون الكبر وغرورهم باصناع طرح الشفاء



اعلم وهو غير متحقق ولا محله للزوج وحالاته انما هي غير ثابتة  
على التبع من جهة غير المراد في القار وفي هذا المعنى وفي شبهة  
ابن علي بن سينا في كتاب الشفا واما ما يدعيه اصحاب الكيمياء فيجب ان يعلم  
انهم ليسوا بفاعلين بل انهم يلقون الاذراع قبل الحقيقة ولكن في الحقيقة  
حينئذ يصنع الامر حقيقة شديدة لشيء بالفتنة ويصنعوا الفتنة  
صنفا اخر شديدا الشبه بالذهب وان يصنعوا الابيض ايضا في  
شاموا حتى يشبهه بالذهب والفضة وان يلبسوا الزمرد  
اكثر ما يهتكم من النفس والعروب وان جواهرها تكون محض  
وتما يلبس عليها كيميائيان مستغاده بحيث يفيد في امرها  
كما للناس ان يتخذوا الملح والقلندور والنرشاد وغيره ولا  
استمع ان يبلغ في المعقوفين مبلغا يخفى الامر فيه على المرءه واما  
يكون الفصل النوع يطيل ويكسر فلم يبق له امكان بل يبيد  
جواز ما لا يسلل الى اصل الزاج الى المزاج الاخر فان في هذا الامر  
المحسوس يشبه ان لا يكون هي الفضول التي تصير بها هذه الا  
انواعها بل هي عوارض والمواز وفصولها مجهولة واذا كان الشيء

موجرا

مجهول كيف يمكن ان يقصد فسادا بخلاده او افقاده اما على هذه  
الاعراض في الاصباغ والروائح والاذقان وكسر فاعلم انما لا يجب  
ان يصنع على حجة لفقدان العلم بل ليس يقوم البتة به فان على  
امتناعه وفيه ويشبه ان تكون النسبة التي بين العناصر في كل شيء  
في كل جزء من هذه الجواهر للعدد في غيره في التركيب الاخر فاذا كان كذلك  
لهذه الية الا ان يفلسا للتركيب ثم عادة اياها على تركيب ما لا يحال اليه  
وليس ذلك مما يمكن تاديبه بحفظ الاتصال وتمايل الطبع في غير ما  
قوة غريبة وسالني ان اصنف لك هذا وذلك على الاصح والجمع  
النسب كالماء اهل التفريق وبينه وهو لا القوم يكون شروعا في  
التيار بيان شروعه في علمه وتلك طمان تركه عن نفسه وما اول شان  
استخرج للناس من هذا العلم من كماله او غزا الناس عند سواهم  
من ذلك وما يربط بينه وبين ما يملكه اياها في الشطوط من ذلك و  
ملكه من ان اكتشف الحجاب فاسمها الاولون والآخرين وحيلت  
على كتمانها والى ما يملكه فقولوا لغيره العالي وحفظ النظام وقيل على  
ان يكون لها الامتياز فيكون لها هذه اليد وقد وقفت موقفها المسترشد



وامنع العلم ملة ثم يايت نفسي وعل هذا العلم وفي منافع فقال  
 فان حصل اليك الايمان ومن يتصور له ذلك فهو محسوس بانه بعض ما يبر  
 وبنا اعتد الله لعباده الصالحين في الاخرة ارض وارض واحوم واصح  
 فاستغنك بطلبتك على وجهك في الآبانه والكفان وما لك  
 فاعلى العلم من المنطق وعلى وجهك في الآبانه والكفان وما لك  
 والعمل وموعظه موعظه لك والقائد عليه والهدى قبل الشروع فما  
 سالتني عن هذا بيت لك ولكل ما في كتابي على تفهم الغرض  
 مما عرفت في تعليم القول واجاله فاقول ان معنى  
 كلام القوم في كتابهم السر المصون عندهم استعمال جميع المقادير  
 التي وقع فيها في الحق في العلم من زوايا الفضايا المبداء والافاق  
 المستفارة والمشتركة المشككة واهمال شيئا مما انطوى وقد شرنا  
 هذا المعنى في فاسع الاسرار ومن الاصول الموضوعة في هذا العلم  
 المسئلة عندنا هل الى ان يكشف حقيقته فوهم في جميع كتبهم جميع  
 المتعارفين المذكورة في الكتب بغير موافقة الحق والعدم والاعلان  
 غيره مقاسه وان العمل في شيء واحد لا يفي في غيره مقاسه فلهذا

نكتب

بخاصية في خبره الذي يأت من القول في الفعل فلا توجد للملك  
 في غيره وكما لا يمنع الامزاج المختلفة في القصور والمقومات والخواص  
 الناجية لها واقول ايضا ان كتب القوم موضوع على موزن  
 لا يميز من هذا الامزاج فاسمهم والقول في الاطلاع عليها بالكتب  
 الطويل والذكر الصحيح من الله عليه بالاطعام والحديث والشيخ الربيع  
 على الاختلاف في وضاع باله على معنى العلم لا يميز فيه ولا شارة  
 وان يخصص هذا النوع حكماء لم يفوزوا الغوا ولم يفوزوا الغوا  
 فالك ومستند الى اصول وشيخ من العلم وانهم لم يذكروا العلم  
 الحكم في كتابهم مكتوب في غير موزن اخر عواطف الاشياء الكثيرة في  
 لها الاشياء المعقوبة وشبهوا الاشياء الفرسية والمبعدة من  
 صبر عليها وزود الله فحقها فخر يكون عليهم ومن استبان هذا  
 حاما على خواصها ظل واطل وان لا يفتي الخافلان يشع في الجاهل  
 الابد معهما في باب من قال الى اخره بطله واسبابا ما باستبانها  
 والمقالات البصيرة المتبقية على الاصول العلمية واحذر من علمك  
 وكلاهما موزن ان ياذن الله في ذلك ثم اذكر ان الله واذا علم



السبع من قوله الى اخره لم يكن عمله تجريد وهو دال على انما هو  
 من قديم كلام صاحبك والاستشهاد به فنقول ولا يجوز ان  
 في صاحبك انه مستدل بقوله في العلم انما هو في هذا العلم  
 على من غيره وانما على من هو الذي تقدم من كلامه من  
 ويدل على صحة قولنا ما قلنا من ان الرتبة والاما هو في الاصول  
 وقدم لك قد غاب عن قولنا ان كان علمنا على جزء بالكل  
 لسا حبان به من على الاصول الموضوعة والمبادئ كما ليس على  
 الطبيب بان به من كون العناصر اربعة والافزاج تسعة على اختلاف  
 عن صاحب العلم الطبي فكذلك نحن نتكلم على اصول موضوعات  
 والبرهان فيها على غير ما قال صاحبك في كتاب الشفا بعد  
 في كلامه على ما في اثبات عدد العناصر قد بين انما ان العلم  
 للكل يات الفاسدان اربعة لا غير واذا اعتبر المعنى صاوب  
 الحيوان والنبات المعدن المشقوق في جيز الارض مستند  
 من الارض والماء والحرارة وهذه هي اربعة الخار والافزاج  
 بعد ان كانت ثمانية كما هو خطأ لما راد من التشكيل والماتية

سبعة مقبول التشكيل والخلق ويحمل جوهرا لا غير سبعة  
 بخلاف الارض ويحمل جوهرا لا غير سبعة بخلاف الماء  
 والحرارة والنار يكسر ان يخصص بهذين ويحمل انما اعتدال المزاج  
 اهل الخلق ويحمل جوهرا لا غير سبعة والماء والنار تنفع وتضيق وهذه  
 الارض قد ظهر ان يكون بعضها من بعض وانما انما كانت كما وان ذلك  
 بالتحقيق هو العلم الاول هذا كلام صاحبك وهو ياتي بكلام اعطانا  
 غير ما اعتد في شيء وهو لا الفهم كلام كثير في هذه الارض من العلم  
 على الفهم ونما حول علمه في النور ليس كما انما هو في العلم  
 وشرح الرتبة بعد علمها والملك الرتبة في شرح في جميع الاسرار  
 مفاعيل العلم ونحوها من كتابنا فاما هذا الرتبة في موضوعات  
 على اجل معنى ولا يمكن ان يكون العلم الا من العلم هذا العلم  
 وسائر العلوم الحكيم وهو الممتنع وطالبه من وفيها سائر العلوم  
 والاسرار التي ياتي بها العلم الحق بل العلم الحق ملخص لمن فهمه وكما  
 فصل كلام صاحبك في هذه كثيرة من كلام القوم وقد عرفت ونحن  
 نورد ما قلنا من العلم انما هو نظري صريح الحق بل الحق بل هو انما هو كذا



في انفس الليل المتأخرة المنصورة او مبتدئ شبح الحكاه هرس من الاركان  
 هي الطابع الاربع التي منها يخرج الخلق ومنها تنمو واليه تصير  
 وجنس الحكاه ما قولنا يتبع من هذه العناصر الارض لانها الالهة وكل  
 عليها الماء لفرارها بالبريد فدخل عليها فيعفن ما فيها من كل شيء ثم  
 يدخل الهواء على الماء والارض الملائكة بالارطوبه قياها ويحيى  
 فيها من كل شيء ثم يدخل عليهم النار بالشمس فينضجهم وتطبخ ثلثها  
 من كل شيء لاحتياج فيضيل كل شيء من هذه العناصر الاربع  
 الى جنس وسببه وطبعه وقال الراهب حكاه عن هرس  
 هذا المذهب موضع هو الطابع الاربع وهي الخزانة التي خزنها الخالق على  
 ذكره فيها كل شيء وقال ايضا كل شيء في الارض والماء والانس  
 الاشباه فيها تزرع وقال ايضا كل شيء في الارض والماء والانس  
 التي ليس فيها شيء من الارطوبه هي التي تزرع وتلزم وتفسد لانها الغري  
 منها ولذلك صارت لمن طرفة واشجروا فالهرس ايضا في الماء  
 سويهم وهو الذي يكون في الكرم ثمرا وفي الزيتون زيتا وفي البقم  
 وفي سائر الاشجار ثمرا واختلف وقال الراهب ان الرطوبة في الماء

والاخر

والارض ابدان فليقلان اثنيان فليقلان مقلان سنيان سانيان  
 اصبوا لها حلاوة حرات والبرج والشارف وان عاوان فليقلان سنيان  
 ثمانية حرات فاعلان سنيان حلوان هذا الاخر من العشره في الحكاه  
 التي قبلها فاذا اردت وجبت وانما هي ثمانية الاثنيان اللذان هما الارض  
 والماء واقضا النكاح الذي هما الهواء والنار وهذه العشره في الحكاه  
 بين النار وموافقا لليس الارض وبين الماء وموافقا للذين الهواء والانس  
 ان جنس من الماء والنار اجتمع بدولين وسروهم وكل الطابع  
 لا يفرق في الارض هو ليس النار وان بين الماء هو ليس الهواء  
 يصلح بعينه الا انه بمعنى هذا قول حكاه في قوله في قوله في الحكاه  
 الاخرين لها وصلى النكاح الطويل بها او في قوله في الحكاه في الحكاه  
 كما ليس عنده الحكاه كما هو الحكاه في الحكاه في الحكاه في الحكاه  
 ابناءه لوجهه على السيف وخالص وصاياه براهه عمو واستحق  
 الكلدان ما من ماقية الدنيا في حرات ولتخرج لنا الباب في الحكاه  
 على انفسنا بتنا ومن الحكاه في الحكاه في الحكاه في الحكاه في الحكاه  
 الحكاه في الحكاه في الحكاه في الحكاه في الحكاه في الحكاه في الحكاه



بالبحرين وهما الارض والماء والطين بالارض وهما الطين والشار والكل من  
عند وجود الطين جفافا وهو مكشوف غير مغطى فان هذا العمل لا يتم الا  
من الطين المكون من الماشع والشار كالمكانات العامة البسيطة غير  
المشرب بالارض فيها من الغرى الرومانية المستفاد من فطنته  
الاسطوانات الممتدة ويخلص من غلى وذلك الغرى الاخرى للبشر على  
اذا لم تكن لها الامتداد من المصطنع في الارض والماء وهما  
الاولى لهما وهما الطين والماء فان المصطنع في الارض بسيط لا  
تنتفع فيه بالطين ولا يشرب من غير جفافا في الارض المصطنع  
الرومانية التي لا يمكن ان تكون من المصطنع في الارض والماء  
في المصطنع الا ان الغرى الرومانية من المصطنع في الارض والماء  
وكين عظيمين في الارض والماء والشار من المصطنع في الارض والماء  
المعدنيات ولطيفها في المصطنع في الارض والماء والشار  
الاقش وحيثما وسمما من المصطنع في الارض والماء والشار  
بالطين المطبول ويوزن لطيفها كذا في المصطنع في الارض والماء  
المطبول في المصطنع في الارض والماء والشار في المصطنع في الارض والماء  
المطبول في المصطنع في الارض والماء والشار في المصطنع في الارض والماء

يشوبه ارقام الارضين بقوة الحار والمندرج من المصطنع في الارض والماء  
والنداء وحجج يخرج منها النبات باصوله واعضائه واوراقه و  
افارها في اوقات معلومة وينشاء فيه الاصباغ المختلفة بحسب  
ادراكه وتجهده وشبهها بغير الارحام واوراق الحيوانات بالاشجار  
والنخيل والحصر والمنع من النقص والاختلال حتى يستعمل في المصطنع  
القائض اليها من معدن الفضة المدبر في المصطنع في الارض والماء  
الاحساس والطقس ولبا الغرى المصطنع في الارض والماء  
كيفية قائم بالفعال الطبيعة ثم القدود ومن فعال الطبيعة وقف  
بلياس على اسرار الطبيعة ووضع تلك السور العجيبة فان النداء في  
البحر من المصطنع في الارض والماء والشار في المصطنع في الارض والماء  
انتهى وان قصه المصطنع في الارض والماء والشار في المصطنع في الارض والماء  
العناصر الاولى مشتركة في المصطنع في الارض والماء والشار في المصطنع في الارض والماء  
ومشاهم الاركان بعضها عن بعض محتاج اليه ومن لم يعرف المصطنع في الارض والماء  
التي هي القدود وهما الاسرة كيف يعرف الشواق ولذلك قال الله تعالى  
ومر كان في هذا اعمى فصرى الاخر اعمى فاضل بيلا ومن هذا











ذلك بطل استبعاد الملازمة للصورة وهذا المركبات يختلف  
 لا اختلاف مقام العناصر فيه في استحقاقها لبعضها البعض  
 مطابقا للملازمة في كل الاقسام في قولهم جعل الارض ماء والماء  
 هواء والارض نار والنار ارض واذ كان في هذا الكلام جملة من  
 الحكمة والحق يطرح من ظاهر الكلام انه استحقاق الارض على النار  
 وليس كذلك بل الاستحقاق اذ اختلف على الكيفيات والاعراض كما  
 نذكر في موضع آخر على كمال المزاج وكيفية الارض من قسمة  
 ذلك قول جابنا سفسف في علم حيرة والماء هواء وبريد بالزلازل في  
 القوي حتى زفاد لطافتها ووقد وثاكتها فذلك هو قوله  
 لا اله الا الله والطف وافر في قولهم صير والارض نار الى حيرة لان  
 شكل النار الحرة وانما السطح جابنا سفسف في الشرح في كلامه  
 هو من ان الارض الطين والحد فقدم ذكره في هذا النوع لا انما  
 في الكيفيات من جرد في علمنا انما نألفه في الجملة من احوال  
 الارض بما به التحليل فهو غير مظهر عندنا ولا انا في علمنا  
 لان هذا المزاج والمزاج انما يحصل من عناصر موجودة

الارض اعم  
 من غيرها  
 لان شدة  
 وقوة

الارض

الارضان مكمورة سورة الكيفيات كما ذكره صاحبك وسورة  
 قوله في هذا الفن وشرحه وفضل شرح فاما اذا استحال طوله  
 فهو في العلم المقصود بالثبات والقبول وذلك هو ما لا يخالفه  
 ليعلم ان المراد من هذا غير اليقين باول وهله من ظاهره وانما  
 على كيفية المزاج وحقيقته انكشف لنا المعنى قوله ومن ثبات المادة  
 اذا استعدت استعدادا ثانيا ان يعارض عليها تلك الصورة  
 والارض الصورة فممكن انقول القوي في عناصره من ذلك انما  
 ان كانت بسيطة حصة فرد ما لا يميز بالحق للخل عليها من الزلازل  
 الخالصة انما لا يصح ثم ركبها بالحكمة بالمدبر الحق ركبها ثانيا  
 وثالثا لا يزال بعد القبول للصوت المنوع والخاصية الشائعة  
 من عند والارض الصورة والارض في شئ من الالهيات الموجودة  
 انما هي التي يجد فيها جدا للبركة كالمس في عناصر العالم  
 حصة قبول الحيوة والخلق والنجاس والغصون الحديد والثبات  
 والحرارة الا انما لا يربوا الاستحالة لان وكذلك التحليل  
 ثانيا على انما في كنهها انما في شدة قبول ضرورية جديده



عليها من عند واهبها تصور فحدث فيها خاصه لو توجد  
 قبل في شيء من اجزاها ومن علم كيفية استعدادها لبيانها <sup>تقلا</sup> لا  
 المداخله عليها لقول صوره النظمه وقول النظمه بالاشياء  
 الداخلة عليها للصورة المستوعبه لما علم ان سبيل مركبا غير سبيل  
 الحاصلين والادويه المركبة في المفردات اذ المركب من مفردات  
 الادويه مختلف لا من اجزاء متماثلات حقيقيا والقوة الحاصل  
 فيه لا تخطو المفردات غير شئ من تلك حال مركبا بالقياس  
 الى بيانها لان مركبها لا يخطا تقدير عليه من العناصر الخالية  
 عن الصورة التي كانت له متوعدة بعض التركيب على المحيط  
 لا على الجاز ثم هو مركب كيميائي آخر ومزيج من اجزاء لا يجب  
 قصد القصد فحدث فيه التركيب خاصه لو كان في شئ من  
 بنائيه ولا يجوز الاول قبل تفضل تركيبه ومن ههنا يلوح  
 اضطراب قول صاحبك في الفصل السابق حيث تكلم على الصفة  
 فقال اما ان يكون الفصل المزعج ليسا وبكيفية من في امكان  
 وقولنا الفصل مجهول واذا كان التوحيه لا فكيف يقصد بالاجزاء

التي

او افتاده وكذلك صا حبل لا يحد حبله من العلم وليس يخص عليه  
 ولا من دون ذلك الناس يحملون بنوعيهما الشرحين والبادع  
 جونا اخر وكما الجبل والفرس خلقا بغير واسباها لذلك في علم  
 بالفصول المتنوع لا لاجل الخيال اليه جيبا او الشاهد منع جمود ذلك  
 وتتمد له بالتحصيل لا يلزم ان يكون المعد عالما بالفصول المتنوعه  
 اذ ليس له الا الاعداد فقط واما الصورة يلزم ان تفيض غرضا  
 وليس لاعتدالها اطماعا للمانع كما في شئ مما يحتمل هو ان  
 كانه يخطا للمانع غير قبول الصورة الهوائية بالتخيير وفي ذلك المانع  
 هو ليرى انشاؤه فاما ان المانع وفيه الاستعداد فافاض الصور  
 من الخلق العليم الحكيم وهذا قولنا فيما يتولد من لزوم النظمه  
 المسحق في الارحام فانه ليس يلزم ان يكون الفلاح عالما بماهية  
 البزور ولا الخلف عالما بماهية النظمه والجنين وكلاهما معدا اذا  
 سلم عليه ما من المراض المضن والبرق غاي من خارج اذ في تلك  
 الما القاية المقصوده وهذا المعنى يستمر في غايات الشريكات  
 المعد للقبول صوره وخلع اخرى فمن ان يكون ياتي على مثله



في المادة الموضوع وضعا قريبا لعلم الاشياء المادة فقد علم  
ان المادة فيها قول كل صواب ما لم يزل في النقص والزيادة  
بطلان اول عدم علم المبدأ والصورة وعلم المبدأ غير محتاج الى  
معرفة ذلك والفاعل لذلك هو الله وكان ذلك الامكان  
في الاجناس الثلاثة من المعادن والنبات والحيوان اعتبارا بطلان  
العلمية في غير المبددة والروية في الشاغل والاله الخاضع والمادة  
المقدرة من كونها موضوع لقبول الصورة من طبيعة الشيء كالمادة  
النبات والحيوان من نوعه كالشجر للحي والروية لاجلها في  
جميع الكائنات سواء كان ماء بسيط او ماء مضاف بصفة  
والمركب الذي لنا في سائر المركبات من وجوده في الفرض  
اما الموافقة لقبول من اجزاء الزيادة والنقصان كما قال  
واما المخالفة فلا تليق له حد محدود ولا يقف عند غاية  
ولذلك ان الرأى في بعض مقوله في نفس المركب وهو  
في حجره الذي لا يخلو من كل جسد وليس يدخل في شيء  
ولا ينفى عليه الاثار والامارة ولا غيره ولا الكائنات في حد ذاته  
منها

وهذا العلم وان دخل الاثر في فروعها وان دخل المبدأ في فروعها  
في طبقات وقوم مجيبه فقولنا ولا الكائنات في نفسه دال على الكيفية  
المشتركة من الخارج في علمنا لا تنصف عند حدود وهذا شيء لا  
تطلع عليه الا تخالفي من جملة علمنا ولا يجوز ذكره الى على هذه الجملة  
فان كان لك ايضا القاري لكنا في هذا علم فيسقطه والافضل عنه  
بالباس او بالكذب فيه ما سلافة من قصر فهمه قال صاحبك  
في تعريف الخارج ان الفعل والانتقال مجريان بين هذه العناصر في  
وصف حدوث المادة ان تفعل المماسه والفاعل كل كان لا  
افنى والاحكام القصور فيا فاعلم فعل بعضها في بعض كان  
كل واحد فعل بصوره ويقتل بما يشاء كما لا ينفك العلم بحدوثه  
ويشتمل على هذا الفعل لا يزال يستمر الى ابد الامرين اما  
ان يقرب بعضه ببعض فيحتمل الى جوهه فيكون كونا الغالب  
فقط في القول في ان لا يوجب ذلك بل يحصل كفيته الى حد يستمر  
الفعل والانتقال عليه ويحدث فيه كفيته في شأبه تسمى المراتب  
فان وقع اجتماع ولم يقع فعل وانتقال لم يستمر ذلك اقربا



بل تركيبا واختلاطا وكل ما كانت الأجزاء اشدها غير كان الخبيث  
الى المزاج لان كل واحد يكون اذ عن الانفصال عما يليه فيكون الخبيث  
للتأثير واوصل الى الاخر ولذلك كانت الرطوبة سهل امتزاجا  
اذا لم تكن لزجة فاما اللزجة فعصر الانفصال فرب ان كلاما  
هذا كلام ما عليه من يرويه يمكن استنتاج جميع اصولها لنا و  
هو موافق لما اعتدنا ولو لم يكن ما حيلنا على بل هو انما لا يتغير  
التي هي كلام الحكماء الذي نقل عنهم ما نعرفه على العمل الخبيثا  
قوله في الفعل والانفعال وانما خبرنا انما هي وسبقه فهو  
قول كل يشغل على جميع ما تقدم وعلمنا من خبرنا نظرية اخبر  
الاحماله وانما في حالها الجوهر فند قلنا انها غير مطلوبة  
في اعمالها وانما المطلوب احاد الكيفية وانما قوله في  
الكيفيات ونصا غير الاجزاء وانما على الانما هي فهو قول  
الا انه لم يذكر الطريق الى التصغير في انفعال المزاج بالعنصرين  
العناصر البسيطة وانما لم يذكرها لانها غير معلومة الاختلاف  
وهي من الكم الاسري واما وصل من صل وقصة فهو والانفعال

المعدوم بين الناس من التركيب والمخارجين غير مخارج الى المزاج  
الخبيث لان المزاج وانما يكون فيها الاختلاط بافعال الدق والسخن  
وله امتزاجا من اجزاء وانما قلنا في هذا القول البديهي ولو يتفعل  
عنها وانما اخبرنا انما هي البديهي ويصعب الاجزاء الى المزاج الخبيث  
وانما اخبرنا الى المزاج الخبيث لاننا نعلم ان على نقيض الاجزاء وهذا  
التفريق هو الخليل كما ذكره صاحبنا في موضع اخر من كلامه  
وقال انما هو الذي لا يربو هو الذي يربو الى اجزاء منها وهو  
في قوله ان خبرنا في الرطوبة اقول هذا كلام خالنا الاجزاء اذا  
نما هي الى ان لا تقبل الرسوب ولا تقدر على الفرق الرطوبة انما هي  
بالرطوبة فانها لا تتغير بها وانما هي معها لانها من الانما هي  
لا تقدر انما هي على نقيضها والشرط في هذا التمازج ان لا يتمازجا  
يعمل غير بينهما وسبق هذا ما انما هي بعد من هذا قوله  
القول بالمزاج والذي لا يخفى واما به قصد دو مفراط وانما الرصة  
لا يخفى بالفعل على عادتهم في انما هي الرطوبة النقايض فضلا به  
فالذين النقايض ذكرنا في سابقنا سبقي وفلنوها موضوعنا على انما هي



العالم وانما العلم عند مطيعة قول الله اوله وهو من الاشياء  
الشركية وشيخ هذا موجود في جامع الاسرار فاطلبه ثم انما  
لعمدته والجلول والعمود والافرجه والنواكيب الا ان مكشوف  
واللهم وانما هو على الاشكال والاعراب عينا المتبقي من كنهها  
ولله الحمايك حيا كنه الصانع صياغته وولاه من بعد ان يخرج  
الغيا بكيف غلجا وثقلا وان احسن من صمد وناجس وركبها  
وكسب الاجساد التي ينفذ في بعض المشرق وشيئا المشافهة ذلك الكبر  
وبلا من مضافه قارب الاصابه فان مكشوف ذلك انشاء الله  
فيه وادخال الاصابع عليه وكوثره بالزينة والكبريت ونحو  
كما يغني ويرى الطفل تمام الاغلاط حتى يكون فيه كل شيء وصنع  
كل صمد يجعل رزاقه كاحسانه في الشايب والعمى والخلود  
اجساد كارهة في الرفق والنفاذ بكثرة الارواح والاشيئ  
بلغ الغاية القصوى وصنع الحق في العز وهذا معنى فلم  
الكلان قبل الكيان والروح يغلب الروح وبهذا التدبير  
الاجساد الاجساد والحق لا اجساد لها اجساد او علم الله

الشيخ

الشيخ لا يقبل ان المراتج الحلي حتى يتقارب وتماثل لا يصير  
منه شيء ولعمدته فاذ لا اجساد ما ذات غلبة جافه وطالها  
فانما خبرنا عن الارواح ولا يقبل بها ولا لغرض اجزاءها في اجزاء  
ولا انصير على التلازم عزها فانما هي انما تتحد به بل تنفك ارواحها  
وانفسها عن اجسادها فانما الاغلاط وانسلخ بالمدبر غطا  
جنا في ما وعظما وقبوت وصارت بوزنها فاصح يتقارب ان  
ويتم القواضج والخارج وهناك بشيل الروح الروح والروح  
الروح والروح والروح والروح والروح والروح والروح والروح  
بهم طهره والروح والروح والروح والروح والروح والروح والروح  
عسا من اج الاجساد والروح والروح والروح والروح والروح  
من الاصول الروح وعضد به من في علم آخر وجوده في ذلك  
ذلك العلم من تلك في علمنا اصوله موضوعه مسلمة ومن الاصول  
الموضوع في هذا العلم باطلاع حكمايتنا ان لا يقبل جسد روح  
غيره ولا يقبل روح جسد غيرهما فيكونان مستطعين اياهما  
جسد الانسان لا يقبل روح طائر ولا يهيم ولا يشاء روح طائر



فوجدنا ان كان ولا يدخله كذلك هذه الصفة التي يفتن  
 واتا ان كيف ومن ان هذه القرابة الواضحة وكيف في المراتج  
 في الاشياء المتماثلة في الشفا وبزوين في المتابعة فهو سر  
 كبير لا يقف عليه الا اهل الهدى وهو غير مذكور في كتب العلوم الا  
 سر موزن مشهور ووضوح شمس ذلك في هذا الرسالة شرحه  
 لسبب اليه فيقول ان الاشياء تماثل اشكالها وتماثل  
 اضدادها والتعريف اذا متدبا مثاله صان من الغرفة المغلقة  
 فيه غايبه ويخرج ما في باطنه الى ظاهره ويصير من السجود  
 ما بالظرف الى الفعل ولذلك يقولون عملنا في الاشياء التي  
 بيننا قارب واشبه ما يسميها من القوى الروحانية الكائنات  
 في روحها لود تلك ان باطن كل واحد ظاهر الاخر وهذه القرابة  
 بل في بعضها الى بعض وتلزم بعضها بعضا وباطن كل واحد  
 منها مستغرق في بعض الايدى كالحسن ولا يحكم بوجوده الا  
 العقل ولا سيما في الخارج باطنه الى ظاهره بحالة الامانة  
 بل ان الحق يصير مغلوبا لبا يظهر وذلك ان في باطن الا  
 حياء

الروحانية  
 لودها

لربنا مستحق من قربة الارواح كان في باطن الارواح ارواحا  
 مستحق من قربة الاجساد وليس الواحد من هذه الارواح المستحق  
 وجوده ظاهر خطا بصرا وليس الا مدنية اشكالها وانما يدرك  
 وجودها العقل ولما ارواح الارواح في باطن على وجودها في  
 الارواح للآلة الفراع في لونه وصفاته وقوامه عند حسن  
 وتماثلها ما في العلم والوزن والافعال الصادرة عنها والخاصية  
 الموجودة فيها وهي غير موجودة للآلة الفراع وذلك لخاصية  
 ان روحايتها تثار بها التركيب المتماثل في علمها واتا اروح  
 الاجساد في باطن على وجودها عدم التماثل في باطنها في باطن  
 بلا حيز عليها ولا حيزا او المكس وعجز الرطوبات المشابهة  
 في قولنا التمدد عن الوصول الى صغرها ويبدو شملها او  
 في اواخر التدبير من قهتها وخصيتها جزاها بكون العقل  
 لا يقبل الوسوسة في الرطوبات فيكون هذا الفرق اضعف  
 ما يوجد في العقل ولا تقبل الانقسام الا وهما وليس علمنا  
 في الموهوم دون الموجود فاذا انقسم الى اجزاء شبيهة



الارواح لم يزل الروح قبل الروح لم يمتزج والارواح  
 الخفية شكلها من الارواح شيعا في حيا والارواح  
 باسما لها صانها لاطن نظامها والمغلوب غلبها والارواح جسد  
 والجسد وما وهذا معنى قولهم الكيان غلبا الكيان واللبس  
 قلب الطبيعة وهذا الروح وشرورها مستوفاة في جامع الارواح  
 واعتاقوا الروح على يد ابراهيم المحمد وتفرقوا والروح  
 الى افراسها وانزعج ظاهرها الى باطنها وباطنها الى ظاهرها <sup>لما تفرقت</sup>  
 في اطن الجسد من الروح واعتاقوا الروح الجسد لما في اطن  
 من روح الجسد وهذه القرابة الواحدة الروحانية وبيد  
 هذا القرابة الجسد الى الجسد الى المفاصل في هذا على كلام  
 اشرف عند اهلنا ومعنى قولهم الاشياء تعادل شكلها وتخال  
 اضدادها وهذا خالصا في كتاب الروح الى هذه المعلق  
 الشافعة حقيقه وشرعنا منها لفرجنا المرسى اليه ونقول ان  
 هذه القرابة الروحانية سبقتها في المحدث الاول فربما يجلس  
 لان الاجساد المحدثه سرادها الثانية زوايا وكباريت  
 هذا

هذا اصل جمل على سر حاطوبه لا هو موجود في كيانا وكليا الغم  
 جميعا قد يطلب نظامه فعدا بيان في وجوب استخراج الاشياء الخفية  
 الشقاوية واما الشرايع استخرج الاشياء المكنية غصه فقول  
 فيه قولنا لم يبق اليه وان كان صاحبك قد اشار اليه بطنه و  
 قوة علمها اشار مخفية فقال من الامان يخرج الاشياء الخفية  
 حتى يشهد لانها في محال فحل تلك الاشياء ثم جميعا ثم  
 عشفها لكن اكونا يفعل به ذلك بطل خاصيته وكثيرا ما يفر  
 خاصيته كالمخ والكرو والوطوبان كاتبتة فلو لم يمتزج  
 برودا غلبت بجراة شديده وان كانت غالبية في الفة فهذا  
 كلام في علم الحسن والعمر وفي اصول كثيرة في الحل والمزاج و  
 لوان هذا اصل قول عليا في تجاوبه ما كان يقوى بحره في الاعمال  
 وما كان يرضو نفسه مع علمه بطنه في العلم ان يعمل الوشا لا القدر  
 في ايدى الناس التي باؤها على ظاهرها كلام الغم في الحول والعتو  
 والمياه الخادفة فاذا اسلمها الفاروقه بلغة الغم عرفانه كان يعمل  
 من مرفه فوانين هذا العلم المسود عند اهلنا لانه طالب في الشيء



فاليس في طبعه بغير مؤثر من الخلق وذلك هو الغالب في  
 ولولا انه اخرجنا الى كنفه لخرجنا من ذلك الامر واغرقنا في  
 صفه كما علم من تفقنا وعلنا في تلك الدنيا وبدا في تلك الدنيا  
 قوما من طلبة الحال والنعيم الذين لا يجدون في قولنا ما قوله  
 اننا كل ما فضل به ذلك في تلك خاصية فهو صحيح وانما بطلان في  
 الجاهل اجزاء ما هو بغير اجزاء ما هو معتزلة الروح وقد  
 سبق في كلام صاحبك ان الفعل والاتصال بحريان من هذه  
 العناصر بالانسان فاذا اخرجنا من العناصر شي غريب بطلان الناس  
 ومع بطلان الناس بطلان المزاج بل بطلان خاصية الجسد الواحد  
 واقام المزاج اجزاءه الصغار اجزاء غريبة يخرجها عن طبعها وذلك  
 بطلان العمل بالبرانيات ونحكم على بها لصاحبك في الاخطار  
 وقد ساعدنا في قولنا اننا عماله بخالفنا القوام بها في الحكم  
 وما ينبغي ان على فساد ما خدنا صاحبك انك معترف ان العمل  
 لا يخرج ولا مزاج الاجل كامل ولا حل الا بالمياه الحادثة الممتزجة  
 وتلك المياه انما هي من العناصر العنصرية والابن الذي

قوامه في تلك القوى لاجساد منضادة منخله في المياه لا  
 الروح وباعها ما موجوده غير متخيلة فاذا اخرجت تلك المياه  
 الحادثة على جسد مكس وروح مضادة فيمري في تلك الشئ  
 فيها وانفسه في كسبه وتخللها في اجزاء والهي واختللت اجزائه  
 الاجزاء التي كانت منخله من العقاقير بالمياه واختللتها بالمياه  
 طبعها منسقطا وبطلان خاصيتها او مايل بينها وبين قبولها  
 ان المحلول في تلك المياه الحادثة اذ لطيفت عن المياه الحادثة  
 الاجزاء التي احدثت بها في الجسد المحلول وهي اجساد غريبة  
 يخرج الجسد المحلول والروح المحلول عن خاصية ويمتصها عن  
 الامتزاج لكونها خالصة طاهره من الناس التي قلتم ان به في الفعل  
 والاتصال فكأنما جينا الى يقا وزننج او جسد مكس فاردنا  
 طبعه القدره المعول والمرئاة والماء المشد المتخذ من الزنجار  
 والنوشادر وكس الفسور وماء السم وطرحناه على ما يزيد حله  
 ورفقناه في صا والماء واحد في الحالين ثم طهرنا فاضلنا الماء  
 قلنا في الماء ان يترك في ان تلك الماء الحادثة قد خالف اجزاء العنصري



والملك وما شبههما في الدنيا فخرجت من اجزاء الحق مصاد  
استلجها ومنعها من الناس فصار عملنا الذي قصدنا به المزاج  
لما كان محالاً للأصول العلمية التي وضعناها اقوى المواقف من  
المزاج وحيث ان صاحب الاعمال البرانية يقول ان بين الزيف  
والوفاح والزيغ مناسبة ما يكونا معدنيان طليان هذه  
الاشياء وبين اجزاء العمل مناسبة كالأبل من الخبز ثناكون وناظر  
وليان وهذا الناظر اشنع استزاجها وليس جهتها القربى <sup>لها</sup>  
التي بين اركان العمل الحق الذي اجزاء جسد كاست في الروح و  
اجزاء روح كاست في الجسد في قال الكون فينا ركون وما لعلنا  
كل ورد في الاخبار النبوية الصادقة ان الارواح جنود مجتدة  
تفاضلون فيها اختلف ومانا كونهما اختلف وليس لما اختلف  
ولا بين العدل هير ما ذهب اليه احتياكم انما ذلك من لا يعرف  
الا اهلها المحصورون بالكرامة وطول حكايا وجميع ما ان  
قدرا حدان بركبار والى الجحومات والجاد ما زكيب القبايات  
في التلويح والاختلال لم تغرق وكانا شديدا وما من التعداد

لشأنها

لشأنها في الطبيعة ولو اجتمع اجمل الارواح اجسادها  
لأغلبا وتكون اليها الامن غيرهما فستخرج منها ولا تخاطبها  
وهذا ايضا ان العمل طلب في اشياء تنفذ غير متعادير تنفذ  
عزاليات وغيرها وله لياق بيان ما ذكرنا على الاجساد وعقد  
الارواح فان اموالها باوقى ما ينفذ وتعليق فاسد وما يترك  
مطهر فضا ولا يدعها او يستند فابل بحسها وحيثها ولو حلوها  
بما لا يوافقها المرز يدوها الا كبرياء وفاداهما قلب الحكماء  
الذي وصفوه وشعاعه قبول الاوقاف عليه البرهان وقولهم ان حلوها  
بما لا يوافقها المرز يدوها الامن وفاداهما شاهد بصحة تأويلها  
وقد لنا في الامور الغريبة اذا اختلفت باجزاء الجسد لا يمكن  
التمييز بينها فخصيصها من المزاج خارج عن التماس ولذلك  
ان الحكم عليها بالمشقة والباكم والمختلف فان اختلفت اختلفت  
على ما لا يوافقها الا كبرياء والاشياء الكثرية والى هذا المعنى حيث  
اشاءوا في جميع كتبهم فتعالوا اخذوا على اركان علمكم العبادات  
مطلع المزاج وقد تذكر الشيخ ابو علي في رسالة فصول الكثرة في المحلول



والسود ومياها حادة، وذكر في الشفاء اصول الفسنة هي في  
نفسها لثقلها وان كان غير ذلك في العمل المحرر ولا يحتاج اليها لثقل  
يسفي عنها فخر كتابها ولو دنا فثاوة ماله مدخله امرنا من  
ذلك قوله للمرجح الا فضل طوبى به ملا وتزيد حرا وشعدا و  
قوله الذي يجره العبد ليرسب هو يرجع الى اجزاء صفاء لير  
في قوتها كخرفا وطوبى وينفذ في كماله والنوشاد في جمع  
في هذه الكلمات العديدة وكيف الحبل والعقد واما ان  
الحبل في اجزاء الاجزاء وليس باستحالة وان العقد للزوجة اذا  
عمل فيها الحاربه ومعدان مما عدا الفسنة ولو ان صاحب الحبل  
بحول علمه لرفع في الخابط غير المحبذ والجار والمحبذ ولما  
يراد بالزوج في الاعمال المغاوم للثنا وكان الزوج من طين  
الى التفرغ والقيام الاجرام بعضها بعض ولذلك قال في  
في بعض فقره ان للزوج النام للزوج لا يحق لنا ان نحقق  
ليربلغ النام لكنه قد يكون مع ذلك متزجا متداخلا جدا  
لا ينفصل الا بقوة محله وهذا الكلام في كل عقد الحلو

ولا بد

ولا جله قال غيره في كتابه رحمه ليس من احد شيئا عفو عنه  
انما يكون بخلافه ان ينفذ في طوبى بحمده حتى لا يطير من الثنا  
وبدع حسن والحمد لله ربنا طوبى وانا في اقبال صاحبك  
ان الملع والسكر بخلاف الماء الفراع الذي لم يخل فيه عفا في  
واخلطافا فاقى عنده الماء غدا في قوله الا قول وكذلك الملع و  
السبكة فان حلقها ما بالماء المثلث او غيره من المياه الحادة  
الركبة ابصر كيف كيف بطل خاصيته وفي المطوبه للزوجة  
الراغب المطوبه للزوجة من القتل مع النار والمنافة مجدها  
من الشفرى والتكلس والمطوبه للطبيقة هي المطير والمغاورة  
له ان لم تشرفا فخر كتحث هذه الكلمات العديدة من الاعمال  
الجليلة والمغاورة الدافضة واجي لاحذر العوام وامثالهم الغارين  
من الحكمة ان يخلطوا في ديارهم الفاسدة ويخفي عليهم وجه القلوب  
في قلوب من الحلو بما يفسد ويمنع المزاج بما يخاف الزاج  
لخلافه الزاين العلي عليهم واما ان يجمع الواحد من هذه العلل  
ويؤثر بها الزهر من عجب العجب وفيه قوى دليل على ان الاوقات



وهو من هذا الفن بلطفنا الله فكل المصلحة العالم والا  
 فما المانع منه وانما الذي منه العمل موزون بكل مكان ونقد  
 عليه في كل موضع مكرن والعمل سهل يسير لا مشقة فيه  
 مؤنة له حطير والعلم بالاضافة الى ما بالعلوم الحكيم جزو  
 يسير واسهل مشروعه مذكور في كتاب الحكماء وانما هو الزور لا  
 الخدش وقد تفتن بعض الناس الاطلاع على جميع الاسرار  
 ثم يصرف عن العمل والانتفاع به بل بالمواقع المقدرة ومن  
 رزق الله تعالى الاطلاع على الاسرار التي اودعنا فيها  
 الرضا لا مشروعه بلطفنا علم ان العالم حيارى فهدنا  
 الفن وان العلم اهدى الاسرار صوابها البيان ولم يفتلوا  
 له ومن احاجك بما اثر الصبر والكبر او امن غير ان يكون  
 له قدر يحسب حتى يبال في اخلاطه كما يفعل الاحباب عو  
 الاكبر وقائهم ببيتون فحاشا كثيرا برصاص وكلس يسير  
 نودج مصدس كما يفعل الاذواء غلط بغير فوائده  
 الفصل الثامن ودره في اول الرسالة من التبيين والتحري  
 والافان

والخاس كلام عامي بعيد عن الحقيقة اذ لا يخرج في هذا الحق  
 ولا رصاص ولا تريق ولا غاس ولا تصعيد الا وهو مؤثر  
 في اسلمه كونه من هذا احبابا وبقوة هذا شواهد كثيرة  
 من كلام حكماة اقداسه في جامع الاسرار والواجب لنا  
 للاهماد ولو ضرب احاجك المثل باسمه كان يولفك حيلنا  
 الفن وبلد بان صدق القائلين على الله عليه والما المتشع بما  
 ليس عنده كلام بل يورث زورون احاجك في كتاب الشفاء  
 ان النفع احاد الحار والصح في الطب يبلوا وافضل الغاية المقصود  
 وهذا على اصناف من النفع التي ومنه نفع دفع الغدا ومنه نفع  
 الفضل فلما نفع دفع الشئ فالفاضل هذا النفع موجود في  
 النفع ويجعل رطله الى الخدم موافق للمرض المصود وانما يتم  
 فيما تروا المثل ان يصير بحيث يولد المثل وانما نفع الغدا  
 يشد به رطله او يجلب الى طبه المعنى في الاسم الخاص لهذا  
 النفع هو الحسد فاما النفع الفضل فهو اكل الطوبى الى قوام وزواج  
 يسير في هذا الاستحالة الطوبى الى هتد رتبة يسير حالها



الاشياء في العالم المقصود فقال هو العنونة ومنه العنونة  
 في الكائنات علم في نفسه لا يكون فان الكون يصير في العنونة علم  
 العنونة والعنونة في نفسه علم النفس من الى البرزخ وبقا اسقطه  
 الشيء بالعنونة ليقول هو صورة اخرى في قوله عن شيء آخر نبات او  
 حيوان وهذه هي الصورة البرزخية ان كانت في صورة لم يكن بعنونة في نفسه  
 والخراف في تنايكون العنونة او بقية الرطوبة صفة يستحيل عن  
 المواقف وهو الرطوبة ثم تكلم في الطبع فقال ما الطبع فالفاعل  
 فيه حراوة والرطوبة في نفسه وتخلط في الطبع في ما هو طار وكذا ذلك  
 تخلق من جوهره وطوبى شيئا في ذلك فاق وطوبى الطبيعية  
 تخلق من طاهر اكثر من تخلق من رطوبته ويقتل الرطوبة الغريبة  
 ايضا من طاهره اكونا تخلق من رطوبته وماذا من جوهره في طوبى  
 لان اليابس المحض لا يتلخ في الاشياء والاسم فانه فديا في الاشياء  
 وما اشبه ذلك انما يطبع في ذلك انما تخلق في الغريبة النار  
 عندها في من جوهره الغريب وقد يقال للنضج والطنع بلطبع البشر  
 الاسم فيقول ان هذه الفضول في النضج والطبع والمجنون  
 والخصم

والخصم عندنا مقارنا بالمعاني والعمل في الجمع للخصم والرطوبة  
 وكذا في علمنا السليمة راحة لا شدة وذلك ان شدة برنا واحدا  
 والجمع الى واحد يسمى بالاشياء في البرزخ فانه لا يتغير باختلاف  
 وانما تختلف الاشياء الشديدة باختلاف المدبرات فان كانا المدبر  
 شدة اسمى تدبر في صديا وقضية او زجره وان سمي كبريا  
 او زجره اسمى التدبر في تصعيدا او تقيدها او ما اشبه ذلك وان  
 سمي المدبر فينا او شعرا او دما سمي التدبر في نفسه وهذا باب  
 فتشاهرون في جان جبهه لفظنا استخرج منه علما واتا ما في  
 العنونة في الكائنات طرقي في هذا ليكون تفضيله غير مسلم عند  
 الغوم وذلك انهم يقولون انها الطرقي الى تكون البنك في اليد  
 والخيوان من الحق والعدم وكونا لغنا بالفعل شديدا بالمفارقة  
 ان كل يكون في هذا الا في غنا في بعضه ولا بقدره وما يشوم  
 مقامه ثم يبعدها العنونة ليقول الصورة من كان ذلك فينا  
 او حيوانا او غذا وحراة وكان كلام صاحبك مطابقا لقطر حيث  
 لا لوانا استغدا الشيء بالعنونة ليقول الصورة اخرى فيقول

والخصم



منه حيوان او نبات ونقول ان كل منكون وحيوان وسمكة  
غذاء الى مشابهة طبيعة المغذى فانه انما يصير الى كماله من طرية  
العفونة ولما يتم استعداد ولا تنعكس هذه المقدرة كلية و  
لذلك قال هرمس ان الثقلين بدو خلط الجسد وكلما  
لطف وصار هيبا كان اغوص في الجسد الذي اودبته وفي  
مصحف الحياة لارس ان الملك قال لارس قد رايت الحكماء  
قد ذكرت الثقلين واكثرت في عقل فيديرايك واجل للتركيب  
قياسا اعرف ان لا يصلح الا الثقلين فقال ان لا يكون شيء  
في الدنيا من ولادة ولا نبات الا وهو بعض قبل ان يخرج  
ليضان لم يقف في الرحم ويحاط بالدم كان يخرج في الطرس  
المراة حتى تستعملها اليه وانما تلك الحيلة للطفة وخبث  
لها ان الثقلين اليقظة بالحرق التي هي من رطوبة وسخونة المولود  
النافقة الحارة والرطوبة في الرحم وسما خلط في اول الامر من  
اشياء شتى ثم يدخل في الثقلين في نار اليه فيمض ويغير  
يخرج منها طبيعة واحدة وسم واحد وهذا الثقلين سماه

نور  
بريد

منه حيوان او نبات  
طرية

زرع

زرع الذهب وبذر الذهب والورق وزرع كل شيء في  
الطعام ان لم يقف في المعدة لم ينفع به اكله ولم يقف الجسم  
وقال ايضا حكايته عن هرمس عن زرعك بما حتى يخرج  
الطبيعة الداخلة الرقيقة وهو الصنع الكاس في غور تلك  
الطبايع وعليناك بالورق في هذا الصنع بالين ما قد عليه  
لثقلنا نأثرك ان لم تفعل بما ذاك حتى تصير ما دما قد  
ذلك الصنع لم يخرج لك الاوان التي يلاك الله بباريها  
وقال صاحبك ان كانت الحرارة القريبة قوية لم تكن غفوة  
بل تجفيف واحراق وهو نظير قول هرمس ان علمنا ايشية بعل  
الدنيا لا نأثرك ان عشت التركيب في ما ذولين ناره كانت غفوة  
ارض الدنيا وزرع فيها الصنع فلهذا حتى تراه واعلم  
ان الزئبق يعقنها وهو الذي يعقن كل شيء وينبغي للجسام  
ان تصدم بالحق وتهاك بالنار وتعقن حتى تستفي وتخرج  
منه الدهن المسخن في جوف الكبريت الابيض فيصير خيرا ذهب  
وهو قول اغاذيمون بعد تصديده الخامس وتفسيره وصحة

زرع



واذ صاحب سواده وعند اخبرياضه تكون حمرة مرتفعة  
ان العفوة طريق الى كون المركب ولها يبلغ الغاية المقصودة  
ما وجدت رطوبة وسخية تليته فاذا اشتدت الحرارة  
وفيت الرطوبة بالشد او بطول المدة كان منه البس  
فان وجد رطوبة مشاكلة وسخية تليته معتدلة كافي الزيل والكمال  
استحال بها الى موافقة الغاية المقصودة وقوله ان اليابس  
المحض لا يطبخ الا بالاشراك فائدة غير مسلم فان اليابس عندنا  
يطبخ وهو موجود مذكورة في كتاب بليناس وغيره وليس  
الطبخ الا الاصحاب الخاصة وهم يعرفونه دون غيرهم ولا  
ومنة معلومة وجميع ذلك ممكن عند اصحابه وقل ما يوجد  
في الكتب الاخرى في امهق داو ليس العالم يابس يطبخ الا بالاشراك  
اليابس التل لعلنا وهو الارض البسيطة المحض بالصفه  
التي اشرنا اليها فان لم نتم ذلك طعنا فلا مضايقة في انكار  
بعد معرفة العاني وكذلك قوله في الطبخ وتخلل من الرطوبة  
من الظاهر فوق تخلصها من الباطن وقبولها من الظاهر

الكثر من قبولها من الباطن فانه عندنا بخلاف ذلك لانه لا  
في ظاهر المطبوخ وانما الرطوبة في الباطن ولا يطبخ عندنا حتى يخرج  
ملك الرطوبة الكامنة ويصل اثر الطبخ الى الباطن وهناك  
تخلل الجسد المطبوخ بافواجه عن الرطوبة الكامنة وايضا  
ملك الرطوبة بالرطوبة الخارجية واذا افرج الجسد عن بقبته  
الروح المسكنة ليعن النبي اليافع بعد الاحراق اليافع  
انصلت تلك البقعة الى ان عبرت النيران الهائلة عند اجرامها  
الاباشكالها حتى الجسد وتروح ووصلت الرطوبة  
الى قعر وتخلل الاجزاء متناهية في الصغر بحيث لا يقبل الروح  
ولذلك شبهوه بعسل الصابون وسموه صابون الحكاء لان  
الرطوبة تاخذ اجزاء البس كما اخذ الماء اجزاء القل والطين  
فلا ترسب فيه صغرها وتخلل مقده المزاج وبه يستعد لقبول  
المزاج وبالمزاج يستعد لقبول الاموان كما ذكره صاحبك  
وستورد كلامه فيما بعد وبالمزاج يستعد لقبول النفس  
وقبل المزاج كان روحا وحيدا بلا انفس ومنوع من







المعدن فان ازدوجا وغلبت عليه الرطوبة بافراط صعد ما استخرج  
من اجزاء اليابس وان كانت الغلبة فيه لليابس اسك الرطب كما ذكر في المجلد  
والتي تاد رسوا وهذا التهمة تتولد بخار الاطلاق وتم التعدي  
والشوف في الجوز والبقا في النبا الحيواني المتولد من الخار والبقا في النبا الحيواني  
تولد الاصابع في قوس فرج النبا وذلك قاله من اذا طلع النجار  
الاسفل وجري العروق اللطيفة بصط الى النجار اقل من الهواء فيجل النجار  
من النجار ويحل كل شئ من النجارين بهما يتم الخلالين ومن غيرهما لا يكون  
شئ وهما يجلان ويحلان ومنها ما تولد جميع الاصابع وانها  
والثا ومنه ما يحصل البض التي ذكرناها في كتبنا المذكورة فلان جميع  
في النجارين وكل طبيعة فيها بخار ودخان فيها الاصابع ولذلك  
قالا البعل فكل بيت لا تلبس من بيت ولا من بيت الا وفيه دخان بخار  
فالذي كان يرى النجار لا يرى فاذا الميكست التي يرى بالان لا يرى  
بالصالح بينهما ظننا انهم بالواضحة ما عايناهما وما كان في النصار  
والسبلان العشرة فكلهم حتى وانهم استغنى عن البصيرة النصار  
مؤخرة باعند العامة وهو اسم من اسماء اذا اظهر ما في القوس وصار

ظاهرا

ظاهرا وهو مشروح في جميع الاسرار ومن اطلع على هذا على يد  
فقط سقط عنه كلفه ليس ومن لم يعلم فليعلم عنده بالدين  
الفكر الصحيح فان قصدهم فلا لوم علينا وقوله ان شئنا ان نطلع  
الذي يصعد بالذي لا يصعد لا يمكن من الامتزاج ولكن المجموع  
يذهب في كلام حق واصل كبير ونحسب انهم انهم انهم انهم  
وقد ضرب له في الكتب امثال حق واصل كبير ونحسب انهم انهم  
دخال الذوب على الاشياء الملققة بالبراقين وقد ذكرنا كيفية  
حركة الذوب بين الحركة التي هي الارواح والركون و  
السكون التي بالاصابع وشروخها شرخا في فجاج النجوم فلا  
وجلا لا تاد شرفها والمعدن البراقين غير شمع وان قبل شيطان  
الروية طلق لم يبلغ الغاية المقصودة عندنا واعاد دخل الذرة  
على الاركان الميكست عندنا كما دخل على بيضايط الذهب على  
المقصد في معادنهم او الذرير في هذا كالدبر في ذلك وقد  
احسن بيانا في غايه الاضطرار في الاشارة الى ذكر الكواكب  
وبلونها وبلون الاجساد المصنوعة اليها وشرحنا ما كنا فيه



مناجج الحزم وكلام سنيين حكيمنا واستشهدنا باقوالهم  
وهو كتاب لم يصنف ثلثه قديما ولا حديثا وما شهد به جدو  
غرام المراج كلام صاحبك في الشفاء فانه قال فيها لا نزع الخلق  
في الاستعداد لقبول الشيء دون الشيء فبعضها الاحرار وبعضها الا  
وبعضها الاحرار وبعضها المظم ما ورايحه وبعضها المحرور  
وبعضها للمغلق وقد يحصل في المركبات استعداد لقبول  
فما لا فاعلا لا استعداد بعضها بالطبع ليست حرجا فاعلا لا  
مثل جديا المعنا طيس الحديد وغير ذلك ولا سبيل الى ادراك  
المتناسبات التي بين نزع الخلق وبين هذه القوى والافعال  
التي توجد عندها وتقدمها ونقول هذا كلاما عليه يعني كثر اعمالنا  
وذلك ان الالوان الطاهرة على المركب في درجات المنظر اعمالها  
للانزج والالوان المختلطة وكلها تختلف الالوان والامار  
الصادرة عنها ويجب هذه البروج والبقايا اختلفت اسما بالذكاء  
وتفاوتت الرموز والالوان والتي واحد بالافعال الكبر بالفره  
كالقادرين فصل الاما الايناهي ولذلك قلنا ان يكون

لك

لك بافواع الواحد والكثير والفعل المنسوب الى الخاصية الصالحة  
عن كمال المزاج وتمام الاستعداد تابع للمصورة الفايضة عن الغيظ  
ومعنى الزجها لاري في الكل وقد تقدم من هذا المعنى ما يقو  
غرا الاعادة قال صاحبنا اذا اجتمعوا اذا اجتمعوا وانتم  
فوعا لم يعض من المزاج الا المزاج نفسه فليس يجب ان يكون كل مزاج  
يحيي يعمل لقبول النوع وخاصيته حتى لا يخرج مزاج غرضه لان  
ذلك فيما افر تحكم من المستجبات التي تنفذ بالمزاج زياد فابر  
ما تنفذ بذلك زيادة كفيه سادجلا يميز به فعل طيب كجوي  
او شكل وغير ذلك منها ما تنفذ زيادة فعلية واقعا ليد اوضر  
نوعيه من ذلك ما يكون المستفاد قوه يفعل على سبيل القرة  
النفائيه وهذه قسمي خواص وهذه الخواص تابعة للنوعيات المركبة  
الكائنات او هي نفس فصوصها واذا قيل ان ذلك لا يفعل بجوه  
فانه تعني انه يفعل بهذه الصورة التي نوع بها واذا قيل يفعل  
بكيفية يعني انه نوع بهما بما استفاد من العناصر ونزاجها  
كالسفرين انما نحن بما فيه من الجوهر الناري لكنه ليس سهل



منع الناس الوصول الى حقيقة هذا العلم والعمل جميعا هو لا غنى  
 بظواهر الكتب والاسماء بل الرموز والاكباد على التجارب قبل  
 احكام العلم والخبر عن مقاييس الالغاز بعضها ببعض فقرأناه  
 قلبا ذكيا ونفسا صبور في ما دونه من العلوم الحكيمية والاقتدار على  
 استخراج الرموز بالافنية الصحيحة والحسن الفوى وساعدنا  
 وتفريع المنظر وبعد احكام العمل بالبعينه وادرك طلبته  
 فانه ذلك اسرهم وقصور علم او حرمنا ان قالوا بحال ذنبه وحقا  
 المقادير على العلم واذا قد وفينا بما وعدنا لنزل الاستشهاد على  
 اعمالنا بكلام صاحبك واوثق الناس عندك واوضحنا لك  
 من الغوامض والاسرار ما شئت من كلامه فليكن ههنا منقطع  
 وما يرى نفسى غزالا والنحو والاحكام محل من يعارض الجدل  
 في العلم وانما اذيت فلما يقى الميه جدي واحركه بطول  
 فكرى ودرى فان جمع قولى عندك ويحج في ميزانك فاعمل  
 بسوا الا فانك واخيارك اعانتك الله على الفهم و  
 رزقتك الاطلاع على حقايق العلم انه جواد كريم متان



تم كتاب حقايق الاستشهاد بعون الله  
 الجواد في ١٢ صفر ختم بالخبر والنظر  
 في سنة ١٥٧٩ ووجد بخط  
 المصنف هكذا و  
 وقع الفراغ في  
 وتحريره في  
 اوائل  
 المبارك



